



الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

الاقتصاد الكلي

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري

الدكتور حسين قبلان



ISSN: 2617-989X



Books & References

الاقتصاد الكلي

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري – الدكتور حسين قبلان

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2021

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar>

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل التالي حصراً :

الدكتور معاذ الشرفاوي الجزائري – الدكتور حسين قبلان، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية،
الجمهورية العربية السورية، 2021

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة <https://pedia.svuonline.org/>

Macroeconomics

Dr.Moaz Alsherfawi Aljazaerli – Dr.Hussain Kabalan

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2021

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

<https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode>

Available for download at: <https://pedia.svuonline.org/>



الفهرس

1.....	مقدمة
2.....	الفصل الأول أساسيات في النماذج الاقتصادية الكلية
5.....	1.1. النماذج الاقتصادية
9.....	2.1. التوازن والاختلال
13	مراجع وقراءات الفصل الأول
14	أسئلة ومسائل الفصل الأول
16	الفصل الثاني مقاييس المؤشرات الكلية الأساسية
18	1.2. قياس الناتج
18	1.1.2. نموذج قطاعين
21	2.1.2. نموذج ثلاثة قطاعات ونموذج أربعة قطاعات:
22	3.1.2. مقاييس الناتج
25	2.2. قياس مستوى السعر
29	3.3. قياس البطالة ومعدل البطالة
32	4.2. ميزان المدفوعات
36	مراجع وقراءات الفصل الثاني

37 أسئلة ومساءل الفصل الثاني
43 الفصل الثالث الناتج في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل
45 1.3. تابع الإنتاج
47 2.3. الإنتاجية الحدية لرأس المال
49 3.3. عرض وطلب العمل
52 4.3. الناتج الممكن في الأمد القصير وعلى الأمد الطويل
54 5.3. التقلبات الاقتصادية
55 مراجع وقراءات الفصل الثالث
56 أسئلة ومساءل الفصل الثالث
62 الفصل الرابع نماذج توازن الإنفاق
64 1.4. الإنفاق الكلي في نموذج من قطاعين
68 1.1.4. تعميم الحل من أجل التوازن في نموذج القطاعين
69 2.1.4. النزعة الحدية للاستهلاك
69 2.4. أثر المضاعف الناجم عن تغير في الإنفاق المستقل
70 3.4. مضاعف الإنفاق

72	4.4. الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات والنتائج
77	5.4. مضاعفات القطاع الحكومي
80	6.4. صيغة المضاعف في نموذج يحتوي ضرائب على الدخل
83	7.4. صافي الصادرات والنتائج التوازني
86	مراجع وقراءات الفصل الرابع
86	أسئلة ومساائل الفصل الرابع
91	الفصل الخامس مدخل التوازن الآني في أسواق السلع والنقد IS-LM
93	1.5. الاستثمار ومعدل الفائدة
95	2.5. نموذج توازن سوق السلع IS من أجل قطاعين
99	1.2.5. انزياح منحنى التوازن السلعي IS
99	2.2.5. ميل منحنى التوازن السلعي IS
104	3.5. توازن سوق السلع في نموذج من أربعة قطاعات
108	1.3.5. منحنى توازن سوق السلع وأوضاع عدم التوازن
108	4.5. عرض وطلب النقود
114	5.5. منحنى توازن سوق النقد LM

1161.5.5. انزياح منحنى توازن سوق النقد LM
1172.5.5. ميل منحنى توازن سوق النقد LM
1206.5. التوازن الآني في سوقي السلع IS والنقد LM
122مراجع وقراءات الفصل الخامس
123أسئلة ومسائل الفصل الخامس
152الفصل السادس السياستان المالية والنقدية في اقتصاد مغلق
1541.6. الناتج التوازني في اقتصاد مغلق
1562.6. أثر السيولة من تغير عرض النقد
1583.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية
1641.3.6. المعادلة العامة للتوازن الآني في سوقي السلع والنقد (اقتصاد مغلق)
1664.6. السياسات النقدية: حالات خاصة
1675.6. أثر مضاعف السياسة النقدية في نموذج IS-LM
1736.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة المالية
1787.6. السياسة المالية: حالات خاصة
1798.6. مضاعف السياسة المالية في نموذج ISLM

182	9.6. مزيج السياستين النقدية والمالية.....
184	مراجع وقراءات الفصل السادس.....
185	أسئلة ومساءئل الفصل السادس.....
198	الفصل السابع السياستان المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح.....
200	1.7. صافي الصادرات ومنحنى IS.....
202	2.7. معدلات الصرف الأجنبي.....
206	3.7. حركة رأس المال وترباط اقتصادات السوق.....
208	1.3.7. الحالة (1): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف مرن.....
208	2.3.7. الحالة (2): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف ثابت.....
209	3.3.7. الحالة (3): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف مرن.....
210	4.3.7. الحالة (4): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف ثابت.....
211	4.7. السياستان المالية والنقدية في ظل سعر صرف مرن.....
213	5.7. السياستان المالية والنقدية في ظل سعر صرف ثابت.....
215	6.7. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية.....
217	مراجع وقراءات الفصل السابع.....

218 أسئلة الفصل السابع
219 الفصل الثامن العرض الكلي والطلب الكلي
221 1.8. المستوى العام للأسعار والنواتج التوازني
223 2.8. إيجاد منحني الطلب الكلي
225 3.8. انزياح الطلب الكلي
227 4.8. العرض الكلي في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل
228 5.8. منحني العرض الكلي النيوكلاسيكي في الأجل القصير
229 1.5.8. طلب العمل
230 2.5.8. عرض العمل
231 3.5.8. توازن سوق العمل والعرض الكلي
234 6.8. منحني العرض الكلي قصير الأجل في ظل الأجر غير المرن
239 7.8. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية
241 مراجع وقراءات الفصل الثامن
242 أسئلة الفصل الثامن
243 الفصل التاسع تحليل العرض الكلي والطلب الكلي

- 1.9. العرض الكلي والطلب الكلي ومستوى السعر 245
- 2.9. العرض الكلي النيوكلاسيكي وتغيرات الطلب 246
- 1.2.9. تغيرات الطلب مع استجابة مستوى السعر 247
- 2.2.9. أثر إعادة التوزيع وأثر التوقع 249
- أثر إعادة التوزيع (أثر إعادة توزيع الدخل الحقيقي الناجم عن تغير السعر) 249
- أثر التوقع (أثر تغير التوقعات بخصوص السعر) 250
- 3.9. السياستان المالية والنقدية في ظل منحنى عرض نيوكلاسيكي 252
- 1.3.9. أثر السياسة النقدية في ظل منحنى عرض نيوكلاسيكي 254
- 2.3.9. أثر السياسة المالية في ظل عرض نيوكلاسيكي. 254
- 4.9. منحنى العرض الصاعد 257
- 1.4.9. أثر تبدلات الطلب في ظل منحنى عرض صاعد. 257
- 2.4.9. أثر صدمات العرض في ظل منحنى عرض صاعد. 261
- 5.9. الاقتصاد الكلي بين الكلاسيكيين الجدد وبين الكينزيين الجدد 266
- مراجع وقراءات الفصل التاسع 268
- أسئلة الفصل التاسع 269

270	الفصل العاشر النظرية النقدية
273	مقدمه
273	1.10. النظرية النقدية الكلاسيكية: نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج
274	1.1.10. نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر
276	2.1.10. نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج
277	2.10. التوازن النقدي عند الكلاسيك
278	1.2.10. التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال
278	3.10. النظرية الكينزية: عرض وطلب النقد ونظرية معدل الفائدة
279	1.3.10. الفرضيات الأساسية
280	2.3.10. الطلب على النقود (تفضيل السيولة)
280	3.3.10. عرض النقود
280	4.3.10. نظرية معدل الفائدة
280	5.3.10. الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز
282	6.3.10. التوازن الكلي
283	4.10. النظرية الحديثة وأثار تغيرات قيمة النقد

- 283 التحليل النقدي المعاصر: الفروض وتحليل جانبي العرض والطلب
- 287 الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض
- 288 الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود
- 289 العوامل المحددة لعرض النقود
- 290 السياسة النقدية: الماهية الدور ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها
- 290 1.5.10 ماهية السياسة النقدية
- 291 2.5.10 أهداف السياسة النقدية
- 294 3.5.10 أدوات السياسة النقدية
- 300 4.5.10 دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي
- 302 5.5.10 مشاكل وظروف تطبيق السياسة النقدية في الدول النامية
- 304 أسئلة الفصل العاشر
- 307 الفصل الحادي عشر: مشكلات الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة والنمو
- 309 1.11 التضخم
- 309 1.1.11 تعريف التضخم
- 311 2.1.11 تفسير التضخم

315 أنواع التضخم	3.1.11
318 قياس التضخم	4.1.11
318 آثار التضخم	5.1.11
322 علاج التضخم	6.1.11
327 البطالة	2.11
327 تعريف البطالة	1.2.11
328 قياس حجم البطالة وتحديد معدلها	2.2.11
328 أسباب البطالة	3.2.11
330 أهم الآثار والمشكلات المترتبة على البطالة	4.2.11
331 مكافحة البطالة	5.2.11
332 النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	3.11
332 النمو الاقتصادي	1.3.11
334 التنمية الاقتصادية	2.3.11
340 أسئلة الفصل	

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وبعد، يغطي هذا المقرر مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي في الأجل القصير بالانطلاق من نماذج كينزية بسيطة وانتهاء بتحليل العرض الكلي والطلب الكلي في سياق فرضيات كينزية ونقدية وتوقعات عقلانية. لا يمكن ضمن المساحة المتاحة تغطية مواضيع الأمد الطويل ولذلك فإن هذا المقرر لن يتطرق لنموذج سولوه مثلاً. لن يتطرق المقرر أيضاً إلى قضايا درجت بعض مقررات الاقتصاد الكلي على تناولها بفصول كاملة، مثل العولمة وغيرها، حيث أثرنا الاستفادة من المساحة المخصصة لتوفير عرض واضح ومنهجي لأساسيات الاقتصاد الكلي باستخدام مزيج من التحليل الجبري والهندسي والأمثلة العددية. والغاية من ذلك تثبيت فهم الطالب للعلاقات السلوكية التي تبنى عليها النماذج الكلية من خلال التدريب والاستنتاج لا مجرد الحفظ. هذا المقرر لا يمكن حفظه بل لا بد للطالب من فهمه. وطريقة دراسة المقرر هي طريقة واحدة تتمثل بحضور المحاضرة المسجلة ثم حل المسائل بنهاية الفصل والتأكد من سلامة الحل ذاتياً من خلال الاطلاع على الحل، ثم حضور الجلسة التزامنية ومتابعة شرح المدرس المتزامن لحل المسائل والأسئلة غير المحلولة، والاستفسار من المدرس عن أية نقطة غير واضحة. لا يستخدم المقرر إلا الرياضيات البسيطة وقد خصصنا مقداراً كبيراً من التمارين لفصول دون غيرها تبعاً لدرجة الأهمية. لا ندعي أية أصالة في المادة العلمية إلا أننا بذلنا قصارى جهدنا في الانتقاء والترتيب وفي العرض الهندسي والجبري الواضح. وعلى الرغم من أن كل مؤلف اختص بأجزاء مستقلة من المقرر إلا أننا نحمل المسؤولية المشتركة عما قد يرد فيه من أخطاء أو هنات. وأخيراً، نشكر الزملاء على ملاحظاتهم على مسودة المقرر، ونشكر دعم إدارة الجامعة الافتراضية السورية، ونرجو للطلاب الفائدة، والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

أساسيات في النماذج الاقتصادية الكلية

Chapter I

Basics of Macroeconomic Models

عنوان الموضوع: أساسيات في النماذج الاقتصادية الكلية

كلمات مفتاحية Key words:

نمو growth؛ البطالة unemployment؛ التضخم inflation؛ نموذج اقتصادي economic model؛ متغير مستقل independent variable؛ متغير تابع dependent variable؛ متغير داخلي endogenous variable؛ متغير خارجي exogenous variable؛ الاستثمار investment؛ الاستهلاك consumption؛ الدخل المتاح disposable income؛ التوازن equilibrium؛ الاختلال (عدم التوازن) disequilibrium؛ العرض الكلي aggregate supply؛ الطلب الكلي aggregate demand؛ الأسعار المرنة flexible prices؛ الأسعار غير المرنة (العالقة أو الدبقة) sticky prices.

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يفهم اصطلاحات بناء النموذج الاقتصادي.
- يميز المتغير المستقل عن التابع والمتغير الداخلي عن الخارجي.
- يرسم تابع استهلاكي خطي.
- يفسر معادلة الاستهلاك.
- يتعرف على مفهوم التوازن الكلي.
- يدرك أثر فرضية السعر على آلية انتقال التوازن.

مخطط الفصل الأول:

الفصل الأول: أساسيات في النماذج الاقتصادية الكلية

1.1. النماذج الاقتصادية

2.1. التوازن والاختلال

أسئلة ومساءل الفصل الأول

الفصل الأول: أساسيات في النماذج الاقتصادية الكلية

يُعنى التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة النمو الاقتصادي ودورة الأعمال والبطالة والتضخم وآثار العولمة على الاقتصاد. يرى الاقتصاديون أن فهم الأحداث والوقائع الاقتصادية يستلزم استخدام نماذج اقتصادية تبسّط تعقيدات حركة الاقتصاد على أرض الواقع. إن النماذج الرياضية والقياسية تساعد الاقتصادي في ربط الظاهرة التي يرغب بتفسيرها (المتغير التابع) بمتغير أو أكثر من المتغيرات التي يُعتقد أنها تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن حركة الظاهرة المدروسة (المتغيرات المستقلة). وعليه، تنقسم المتغيرات الداخلة في بناء النموذج إلى داخلية أو خارجية، أما الداخلية فتحدّد قيمتها من خلال النموذج، وأما الخارجية فتحدّد قيمتها من خلال قوى تفعل فعلها من خارج النموذج. يستخدم التحليل الاقتصادي الكلي نظرية العرض والطلب في تحليل الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار. ويناقش المحلل الكلي الحالات المحتملة لوجود توازن كلي أو اختلال. ولا يسعى التحليل الاقتصادي الكلي إلى الوقوف على الظواهر الاقتصادية الكلية وفهمها وحسب، بل يتعدى ذلك إلى محاولة صياغة سياسات نقدية ومالية من شأنها أن ترفع مستويات الناتج الكلي والتشغيل مع تحقيق الاستقرار في الأسعار عبر الزمن. ولا بدّ من التأكيد من البداية أن الاقتصاديين غير متفقين على مدى الحاجة للسياسات الاقتصادية ويحملون آراء متباينة حول فاعليتها. وقد رأيت ذلك في مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي عندما تناولنا المدارس الحديثة. ويمكن أن نقسّم الاقتصاديين في هذا السياق إلى فئتين واسعتين. الأولى هي أنصار التدخّل وأهمهم الكينزيون واللانقديون عموماً، الثانية هي أنصار عدم التدخّل وهم الكلاسيكيون أو النقديون. وعلى الرغم من أن كل مدرسة تدعم سياسات مختلفة عن السياسات التي تدعمها الأخرى فإن كليهما تستخدمان نظرية شائعة الاستعمال في تحليل النشاط الاقتصادي. نعرض في هذا المقرر سلسلة من النماذج الكلية تمهيداً لتحليل السياسة العامة.

1.1. النماذج الاقتصادية

يستخدم الاقتصاديون نماذج الاقتصادية تبسط تعقيدات الواقع التي من شأنها أن تعيق التحليل الموجه لفهم العلاقات التي تربط بين المتغيرات محل الدراسة. في نموذج بسيط مكوّن من متغيرين، يتم ربط المتغير المطلوب تفسيره بمتغير آخر نعتقد أنه مسؤول بدرجة كبيرة عن التبدلات التي تطرأ على سلوك المتغير محل الدراسة. فعلى سبيل المثال، عادة ما يربط الاقتصاديون الاستهلاك بالدخل الجاري المتاح. هذه الفرضية السلوكية تقول أن الاستهلاك (C) تابع للدخل الجاري المتاح (Y_d). أي:

$$C = f(Y_d)$$

وهذا يعني أن مستوى الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل الجاري المتاح وفقاً لصيغة تابعة ما (f). لاحظ أن كتابة هذه العلاقة التابعة بهذه الطريقة تعدّ طريقة مختصرة ومريحة في وصف وعرض الفرضيات السلوكية. كما أن هذه العلاقة التابعة المكتوبة ببضعة أحرف رومانية تشير بوضوح إلى المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث يكتب الأول على الطرف الأيسر دائماً فيما يكتب الثاني على الطرف الأيمن. وعلى أية حال، فإن المتغير التابع يخضع في أغلب الأحوال لتأثير أكثر من متغير واحد. فالاستهلاك على سبيل المثال يمكن أن يتأثر ليس فقط بالدخل الجاري المتاح ولكن يمكن أن يتأثر بمعدل الفائدة وبالدخل الجاري المتوقع. ولكن من الشائع جداً اعتبار الاستهلاك تابعاً لمتغير مستقل واحد على افتراض أن بقية المتغيرات تكون ثابتة. وهذا ما يُشار إليه عادةً بالقول "مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة". وهكذا فإن العلاقة $C = f(Y_d)$ أعلاه لا تقول أن الاستهلاك يعتمد على مستوى الدخل الجاري المتاح حصراً، بل تقول ضمناً أنه يعتمد على مستوى الدخل الجاري المتاح فقط على افتراض أن العوامل الأخرى ثابتة. وهذا لا يعني أن الاقتصادي يعتقد أن العوامل الأخرى ستكون ثابتة، بل يعني أن البناء النظري يستلزم عزل تأثير بقية العوامل بغية التمكن من فهم العلاقة التي تربط بين المتغيرين.

تأمل على سبيل المثال التوابع أدناه وحدد المتغير المستقل والمتغير التابع، علماً أن I تمثل حجم الاستثمار، و i تمثل معدل الفائدة، و Y تمثل حجم الدخل، و T تمثل حجم الضرائب على الدخل.

$$I = f(i) \quad (1)$$

$$I = f(\Delta Y) \quad (2)$$

$$T = f(Y) \quad (3)$$

بالنسبة للتابع الأول، الاستثمار هو المتغير التابع، حيث يعتمد على معدل الفائدة وهذا الأخير هو المتغير المستقل. في التابع الثاني، الاستثمار هو المتغير التابع مرة أخرى، ولكنه هذه المرة يعتمد مقدار التغير في الدخل (المتغير المستقل). التابع الثالث يشير إلى أن حجم الحصيلة الضريبية يتوقف على مستوى الدخل.

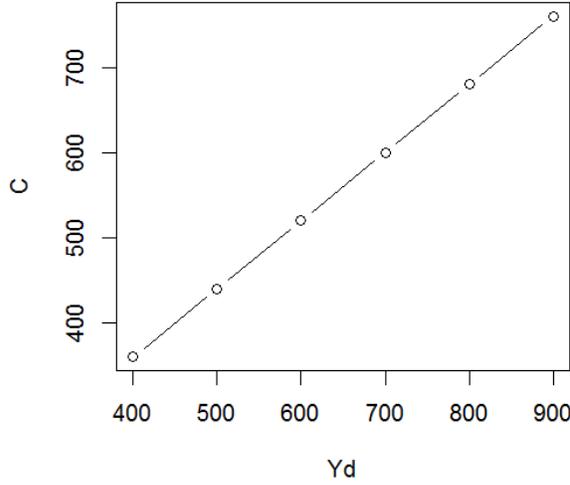
من الناحية العملية، يمكننا أن نجمع مشاهدات أو بيانات عن مستويات الاستهلاك والمستويات الموافقة من الدخل الجاري المتاح، حيث نستطيع أن نضعها في جدول أو أن نمثلها بيانياً أو نستخدم تقنيات الاقتصاد القياسي لنصل إلى معادلة تصف العلاقة بين الاستهلاك وبين الدخل الجاري. وبشكل عام، يمكننا مثلاً أن نفترض العلاقة التالية:

$$C = \bar{C} + cY_d \quad (1.1)$$

حيث يتوقع أن تأخذ كل من \bar{C} و c قيمة أكبر من الصفر، وبالتالي يكون الاستهلاك موجباً وتابعاً خطياً للدخل الجاري المتاح. وأما المعامل السلوكي (c) فيقيس تأثير الدخل الجاري المتاح على الاستهلاك، ويمثل هذا المعامل من الناحية الرياضية ميل تابع الاستهلاك. وأما الثابت \bar{C} فيمثل تأثير بقية المتغيرات المستقلة التي بقيت قيمتها بدون تغيير. فعلى سبيل المثال، افترض أننا حصلنا على بيانات الاستهلاك والدخل الجاري المتاح والمدرجة في الجدول (1.1) أدناه، يمكننا في هذه الحالة أن نمثل هذه البيانات بيانياً كما هو واضح من الشكل (1.1).

الجدول 1.1: الاستهلاك والدخل المتاح

الشكل 1.1: تابع استهلاك



Yd	C
400	360
500	440
600	520
700	600
800	680
900	700

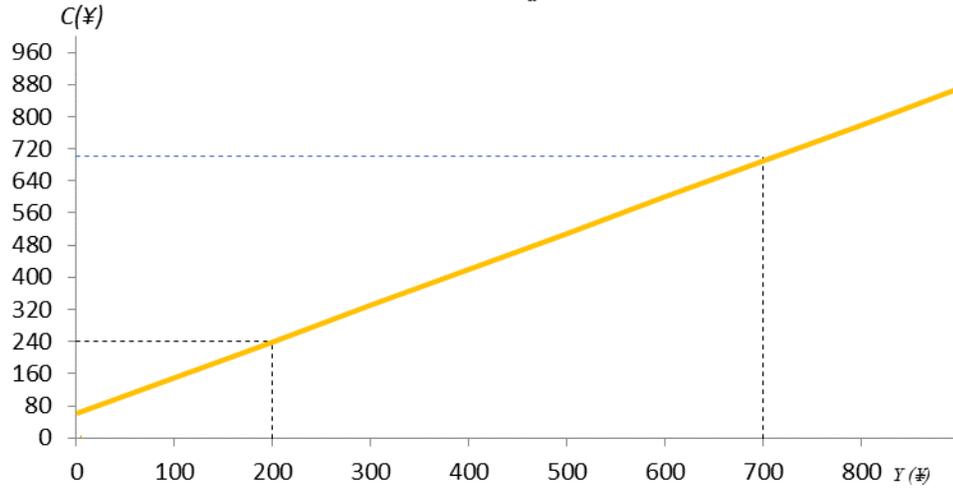
- التمثيل البياني لتابع استهلاك

يحتوي الجدول 1.1 بيانات افتراضية عن الدخل المتاح والاستهلاك الموافق لاقتصاد افتراضي. بتمثيل بيانات الجدول نحصل على ست نقاط، وبالوصل بينها نحصل هندسياً على مستقيم كما هو واضح في الشكل 1.1. هذه البيانات صممت بحيث تقع النقاط على مستقيم، وأما في الواقع فلا نتوقع أن نحصل على مستقيم إذ ليس بالضرورة أن تأخذ البيانات الواقعية شكل العلاقة الخطية. لكن من باب التبسيط، إذا افترضنا أن البيانات قريبة بما يكفي لإظهار علاقة خطية فبوسعنا تمثيلها بمعادلة رياضية باستخدام أدوات التحليل القياسي التي ستدرسها في مقررات لاحقة. وأما البيانات التي بين أيدينا فتعطينا معادلة من الشكل:

$$C = 40 + 0.80Y_d \quad (2.1)$$

سنستخدم مثل هذه المعادلة مراراً في الفصول القادمة، ولذلك من المستحسن أن تقوم بإنشائها بنفسك هندسياً وجبرياً. لاحظ أننا نقيس المتغير المستقل (الدخل المتاح) دائماً على المحور الأفقي.

الشكل (2.1): التمثيل البياني للتابع
 $C=60+0.90Y_d$

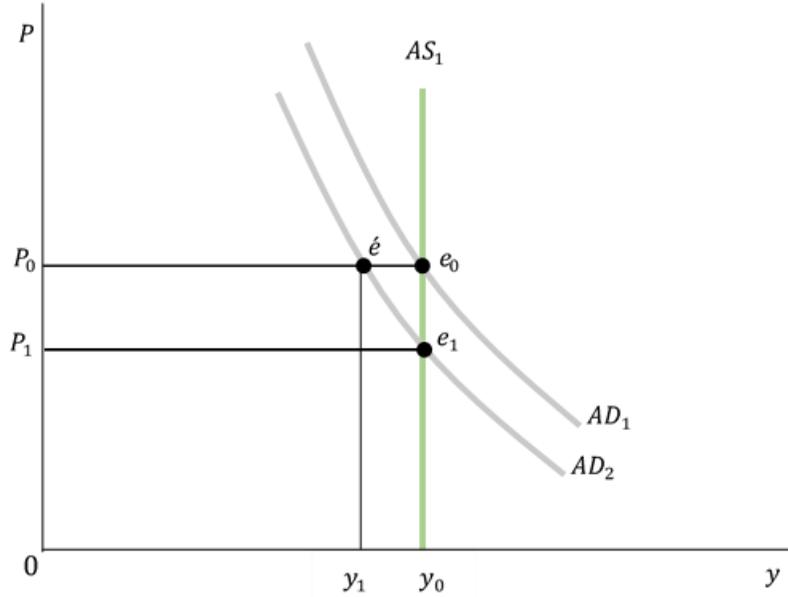


لنأخذ مثلاً آخر من أجل المزيد من التوضيح. لتكن لدينا معادلة الاستهلاك $C = 60 + 0.90Y_d$. المعدلة ممثلة بيانياً بالشكل (2.1) لاحظ أن الاستهلاك يساوي 60¥ عندما يكون الدخل المتاح معدوماً، ويتغير الاستهلاك بمقدار 0.90¥ في كل مرة يتغير فيها الدخل المتاح بمقدار وحدة نقدية واحدة (1¥). يمكننا استخدام هذه المعادلة في بناء جدول للاستهلاك من أجل سلسلة من القيم الممكنة للدخل الجاري المتاح على النحو الآتي.

Y _d (¥)	C (¥)
200	240
250	285
300	330
350	375
400	420

لاحظ أن مستويات الاستهلاك تفوق مستويات الدخل دائماً. هل تعتقد أن ذلك يظل صحيحاً من أجل أي مستوى ممكن للدخل؟ ما رأيك أن تجرب مستويات أعلى من الدخل لتكتشف ذلك بنفسك؟

الشكل (3.1)



2.1. التوازن والاختلال

نستخدم في التحليل الاقتصادي الكلي نظرية العرض والطلب في تحليل النتائج ومستوى الأسعار . على المستوى الكلي، يمثل العرض الكلي (AS) وأما الطلب فيمثل الطلب الكلي، والسعر يمثل المستوى العام للأسعار في كامل الاقتصاد. العرض الكلي هو الكمية التي يمكن لقطاع الأعمال انتاجها وبالتالي عرضها عند كل مستوى من مستويات السعر. وأما الطلب الكلي (AD) فهو مجموع ما ينفقه الأفراد والمنشآت والحكومة وصافي الصادرات عند كل مستوى من مستويات السعر (المستوى العام للأسعار). في النماذج التوازنية يتحدد الناتج ومستوى السعر بنقطة تقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي (الشكل 3.1). وأما في حالة الاختلال فإن الناتج والسعر سيكون عند مستويات مختلفة عن تلك المحددة بتقاطع العرض الكلي مع الطلب الكلي. على سبيل المثال، يُبنى النموذج الكينزي المعروف على تحليل الاختلال، حيث لا تستجيب الأسعار والأجور بشكل فوري للتغير في العرض الكلي أو في الطلب

الكلية أو في كليهما، وعليه فعندما يظل السوق في حال اختلال لفترة ممتدة من الزمن فإن ذلك يمكن أن يبرر التدخل الحكومي.

بكلمة أخرى، يكون الاقتصاد في حالة التوازن عندما يستقر السعر عند المستوى الموافق لتقاطع منحنى العرض الكلية مع منحنى الطلب الكلية. وأما حالة الاختلال فتحدث عندما يكون السعر عند مستوى تكون فيه الكمية التي يمكن إنتاجها مختلفة عن الكمية المطلوبة. النموذج الكينزي مبني على الاعتقاد بأن الأسعار والأجور لا تستجيب بسرعة للتغيرات في العرض والطلب، وبالتالي فإن هذا النموذج مبني على الاعتقاد بأن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة اختلال، وهذا الاختلال يمكن أن يستمر لفترة من الزمن، الأمر الذي من شأنه أن يبرر التدخل الحكومي.

تأمل الشكل 3.1 وافترض أن منحنى الطلب الكلية المبدئي هو AD_1 وأن منحنى العرض الكلية المبدئي هو AS_1 بحيث أن الاقتصاد يكون في حالة التوازن عند النقطة e_0 حيث مستوى الأسعار عند p_0 والنتاج التوازني عند y_0 . لنفترض أن تراجعاً في الإنفاق الحكومي أدى إلى انزياح منحنى الطلب الكلية إلى AD_2 . في هذه الحالة لدينا توازن عند النقطة e_1 عند مستوى الأسعار p_1 والنتاج y_0 . إذا صحّ ذلك فهذا يعني أن الناتج التوازني حافظ على مستواه الأصلي عند مستوى اسعار أدنى. بالتأكيد إذا حصل ذلك فسيكون شيئاً رائعاً إذ حافظ الاقتصاد على ذات المستوى من الناتج عند مستوى أقل من الأسعار وإنفاق حكومي أقل. لكن ماذا لو لم يترافق انزياح الطلب الكلية إلى الداخل (باتجاه الأصل) مع هبوط المستوى العام للأسعار؟ في هذا الحال سيجد الاقتصاد نفسه عند النقطة e التي توافق الناتج y_1 وليس y_0 ، أي أن تراجع الإنفاق الحكومي أدى إلى تراجع الناتج عند نفس المستوى من الأسعار. وهذه حالة من الاختلال. فعند النقطة C ، أي عند مستوى الأسعار p_0 ، يبلغ الناتج الكلية y_1 من أجل AD_2 ، أي أن قطاع الأعمال لن يقدم على إنتاج ما يزيد عن المستوى y_1 وهو المقدار الذي يعتقد هذا القطاع أنه قادر على بيعه في ظل مستوى الأسعار p_0 حتى وإن كان قادراً على الوصول بطاقته الإنتاجية إلى ما يكفي لإنتاج المستوى y_0 .

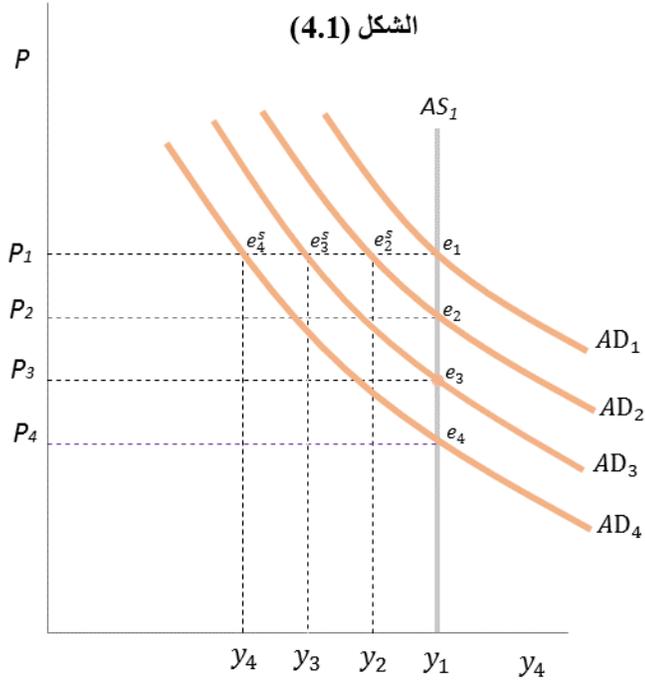
والسؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً في هذا السياق هو: بفرض أن الاقتصاد بحالة اختلال، هل تتحدّد كمية الناتج بناءً على العرض الكلي أم بناءً على الطلب الكلي؟

عندما تكون الأسعار فوق المستوى التوازني مع كمية مطلوبة أقل من الكمية المعروضة فإن قطاع الأعمال يميل لإنتاج كمية مساوية للكمية المطلوبة. وبالتالي فإن قطاع الأعمال ينتج كمية يحددها مستوى محدّد للسعر ومستوى محدّد للطلب الكلي. أما عندما يكون مستوى السعر تحت المستوى التوازني، فإن قطاع الأعمال ينتج كمية تتحدّد على أساس مستوى محدد للسعر وللعرض الكلي. لاحظ أننا نستخدم كلمة "كمية" هنا بمعنى مختلف بعض الشيء عن المعنى الذي اعتدت عليه في التحليل الاقتصادي الجزئي. نحن نستخدم كلمة كمية هنا ليس للإشارة إلى سلعة محددة بل للإشارة إلى الناتج الاقتصادي الحقيقي بالمجمل، ولا يوجد ما يمنع ذلك نظرياً وإن كان الناتج الاقتصادي الحقيقي مكون من عدد يكاد لا يحصى من السلع والخدمات.

- حالة الأسعار المرنة

يفترض التحليل الكلاسيكي أن الأسعار تستجيب للتغيرات التي تطرأ على السوق. لنرى معنى ذلك بيانياً. تأمل الشكل (4.1) وانطلق من النقطة (Y_1, P_1) التي تشير إلى المستوى العام للأسعار والناتج الموافقين لتقاطع منحني العرض الكلي AS_1 والطلب الكلي AD_1 . ما الذي سيحدث للناتج ومستوى السعر عند انزياح الطلب الكلي من AD_1 ثم AD_2 ثم AD_3 ثم AD_4 في ظل أسعار مرنة تستجيب بشكل فوري لانزياحات العرض أو الطلب أو كليهما؟

عندما تكون الأسعار مرنة فإن الأسعار دائماً تتحدّد بتقاطع الطلب الكلي مع العرض الكلي. وبالتالي سيكون هناك توازن جديد من أجل كل منحنى من منحنيات الطلب الكلي من AD_1 حتى AD_4 . حيث تمثّل هذه التوازنات الجديدة بالنقاط e_1 ثم e_2 ثم e_3 ثم e_4 على الترتيب. إن النقص



في الطلب الكلي سيولد ضغطاً هابطاً على الأسعار دون أن يؤثر ذلك على الناتج. سينخفض مستوى السعر من P_1 إلى P_2 إلى P_3 إلى P_4 على مراحل متلاحقة في حين يبقى الناتج عند المستوى Y_1 بدون تغيير.

- حالة الأسعار غير المرنة

رأينا أن انزياح الطلب الكلي إلى اليسار في ظل أسعار مرنة يقود إلى انخفاض المستوى العام للأسعار في حال بقاء العوامل الأخرى ثابتة. والآن، لننتحرر من هذه الفرضية ونسأل: ماذا إن لم تستجب الأسعار إلى التغيرات التي تطرأ على السوق؟ بالعودة إلى الشكل (4.1). لنفترض أن الاقتصاد الآن عند مستوى السعر P_1 والناتج Y_1 الموافقين لمنحنى العرض الكلي AS_1 والطلب الكلي AD_1 . ما الذي يمكن أن يحدث للناتج ومستوى السعر عند انزياح منحنى انزياح الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 ثم AD_3 ثم AD_4 في ظل أسعار غير مرنة يبقى معها مستوى السعر عند P_1 . عندما يبقى مستوى السعر عند المستوى P_1 (في الشكل 4.1)، وبرغم انخفاض الطلب الكلي سينتج قطاع الأعمال كمية يحددها

مستوى السعر والطلب الكلي. أي الكميات e_1 ثم e_2^s ثم e_3^s ثم e_4^s وذلك من أجل AD_1 ثم AD_2 ثم AD_3 ثم AD_4 ما يوافق مستويات الناتج Y_1 ثم Y_2 ثم Y_3 ثم Y_4 على الترتيب. وهكذا، فإن تناقص الطلب الكلي مع ثبات المستوى العام للسعر سيقود إلى انخفاض الناتج.

مراجع وقراءات الفصل الأول

- 1- Dominick Salvatore and Eugene Diulio. Principles of Economics. McGraw-Hill Education; 2nd edition. 2011.
- 2- Lequiller and Blade .Understanding National Accounts .OECD .2006.
- 3- Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics. Eight Edition. Worth Publishers. 2012.
- 4- Venieris and Sebold .Macroeconomics Models and Policy .Wiley. 1977.

أسئلة ومسائل الفصل الأول

1. أعط مثلاً من عندك على متغيرين اقتصاديين مرتبطين ببعضهما البعض، مميّزاً المتغير المستقل من المتغير التابع، ثم أكتب هذه العلاقة بصيغة رياضية.
2. فسر معادلة الاستهلاك الآتية ومثلها بيانياً.

$$Y = 200 + 0.75Y$$

3. افترض أن قدرة الاقتصاد على الإنتاج تزيد من سنة لأخرى على مدى أربع سنوات.
 - أ. مثل ذلك بيانياً.
 - ب. افترض أن الطلب الكلي تزايد من سنة لأخرى على مدى نفس الفترة. مثل ذلك بيانياً.
 - ج. افترض أن الأسعار تستجيب بشكل فوري لأي تغيرات تحصل في العرض أو في الطلب أو في كليهما. حدّد بيانياً مستوى الناتج ومستوى السعر على مدى السنوات الأربع.
 - د. أعد حل الطلب السابق (ج) بافتراض أن الأسعار لا تبدي أية مرونة أو استجابة للتغيرات في العرض الكلي أو في الطلب الكلي أو في كليهما. أي افترض أن مستوى السعر سيبقى عند المستوى الأصلي (العام الأول).

4. برأيك، أي الفرضيتين أقرب إلى الواقع الذي تعيشه؟ فرضية الأسعار المرنة أم الأسعار غير المرنة؟

5. درست في مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي نظرية العرض والطلب، ولكن نلكت لاحظت أن مفهوم العرض الكلي والطلب الكلي كما استخدمناهما في هذا الفصل مختلفان. ما هي أوجه هذه الاختلاف؟

أسئلة «صح أو خطأ»

1. لا يؤمن الاقتصاديون الكينزيون بمعالجة المشكلات الاقتصادية الكلية بطريقة تدخلية.
2. إن إجمالي الناتج المحلي الاسمي هو عبارة عن مقياس للناتج بالاعتماد على الأسعار الجارية.
3. تشير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الارتفاع العام في مستوى الرفاه المادي للأفراد.
4. لا يعد الاقتصاد السوري اقتصاداً مفتوحاً بسبب ضعف الصادرات.
5. يعتبر متغير الدخل المتاح متغيراً تابعاً في تابع الاستهلاك.
6. يشير شرط "بقاء العوامل الأخرى ثابتة" إلى عدم حدوث تغير في قيمة المتغيرات الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر في الظاهرة المدروسة.
7. يتناقص إجمالي الناتج المحلي خلال فترات الركود.
8. إذا كانت معادلة الاستهلاك من الشكل $C = ¥100 + 0.9Y_d$ فإن الاستهلاك يساوي ¥1000 عندما يكون الدخل المتاح ¥1000.
9. يفترض النموذج الكينزي أن الأسعار والأجور لا تتبدل استجابةً للتغيرات التي تطرأ على العرض الكلي أو الطلب الكلي.
10. يكون الاقتصاد في حالة عدم توازن عندما يكون العرض الكلي غير مكافئ للطلب الكلي.

الفصل الثاني

مقاييس المؤشرات الكلية الأساسية

Chapter II

Measures of Basic Aggregates

عنوان الموضوع: مقاييس المؤشرات الكلية الأساسية

كلمات مفتاحية: Key words:

added value مقياس إجمالي؛ aggregate measure؛ مدخل الإنفاق expenditure approach؛ مدخل التكلفة المضافة؛ household sector قطاع؛ approach؛ قطاع sector؛ ضَخ (حقن) injection؛ تسرب leakage؛ قطاع العائلات household sector؛ قطاع الأعمال business sector؛ القطاع الحكومي government sector؛ انفاق استهلاكي consumption expenditure؛ انفاق استثماري investment expenditure؛ انفاق حكومي government expenditure؛ الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product (GDP)؛ الناتج المحلي الصافي net domestic product؛ الناتج المحلي الإجمالي gross national product (GNP)؛ الناتج القومي الصافي net nation product (NNP)؛ الدخل القومي؛ عناصر الإنتاج؛ factors of production؛ المستوى العام للأسعار (مستوى السعر) price level؛ الأسعار الإسمية nominal prices؛ الأسعار الجارية current prices؛ الأسعار الثابتة fixed prices؛ مثبط الناتج المحلي الإجمالي GDP deflator؛ معدل التضخم inflation rate؛ مؤشر أسعار المستهلك (مؤشر سعر المستهلك) consumer's price index (CPI)؛ البطالة البنوية structural unemployment؛ البطالة الدورية cyclical unemployment؛ دورة الأعمال business cycle؛ المعدل الطبيعي (العادي) للبطالة normal rate of unemployment؛ التشغيل الكامل full employment؛ ميزان المدفوعات balance of payments؛ الحساب الجاري current account؛ الحساب الرأسمالي capital account؛ الاحتياطيات الرسمية official reserves.

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يميز نماذج القطاعين من النماذج الثلاثية والرباعية.

- يفهم التدفق الدوراني للنظام الاقتصادي.
- يقسم الناتج إلى مكوناته.
- يميز بين الناتج المحلي الاجمالي وبين الناتج المحلي الصافي.
- يدرك الأوجه الثلاثة لمفهوم الدخل القومي (إنفاق؛ انتاج؛ دخل).
- يميز بين الناتج المحلي والناتج القومي.
- يحسب ويفسر مثبت الناتج المحلي.
- يحسب معدل التضخم من خلال مؤشر سعر المستهلك من أجل سلّة استهلاكية بسيطة.
- يفهم دورة الأعمال ويميز أنواع البطالة.
- يميز مكونات ميزان المدفوعات بشكل مبسط.

مخطط الفصل الثاني:

الفصل الثاني: مقاييس المؤشرات الكلية الأساسية

1.2. قياس الناتج

1.1.2. نموذج قطاعين

3.1.2. مقاييس الناتج

2.2. قياس مستوى السعر

3.2. قياس البطالة ومعدل البطالة

4.2. ميزان المدفوعات

أسئلة ومساائل الفصل الثاني

الفصل الثاني: مقاييس المؤشرات الكلية الأساسية

وجدنا أن التحليل الاقتصادي الكلي يعنى بدراسة النمو الاقتصادي ودورة الأعمال والبطالة والتضخم وآثار العولمة على الاقتصاد. وهذا الفصل مخصص لإلقاء نظرة على كيفية قياس المؤشرات المستخدمة في رصد هذه الظواهر، حيث نتناول مقاييس الناتج والأسعار والتشغيل والتجارة الخارجية.

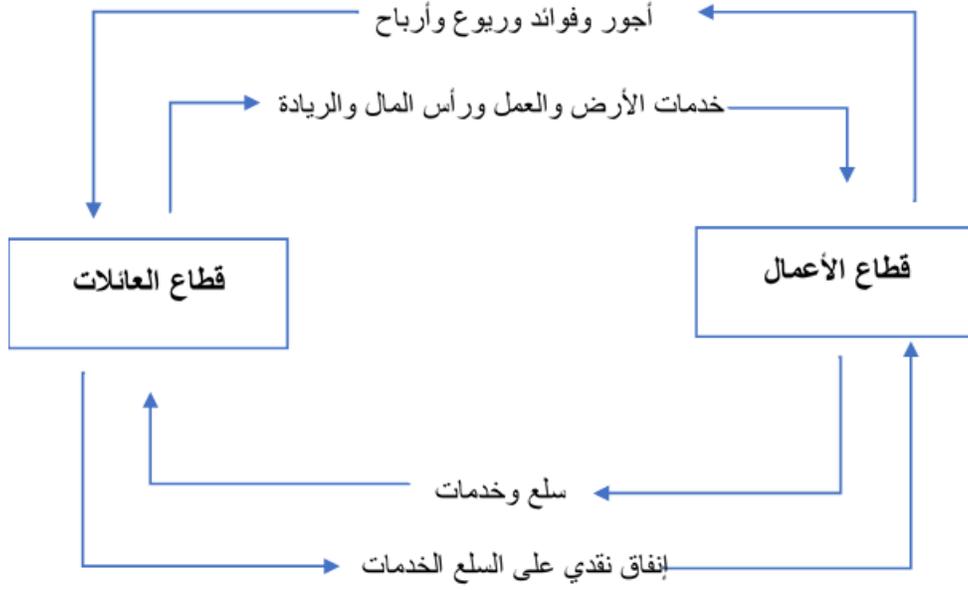
1.2. قياس الناتج

هناك مدخلان لقياس الناتج المحلي. الأول هو مدخل الإنفاق الذي يقيس قيمة المبيعات النهائية. والثاني هو مدخل التكلفة الذي يقيس القيمة المضافة عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والنماذج الآتية تبين كيفية قياس الناتج وفقاً لهذين المدخلين.

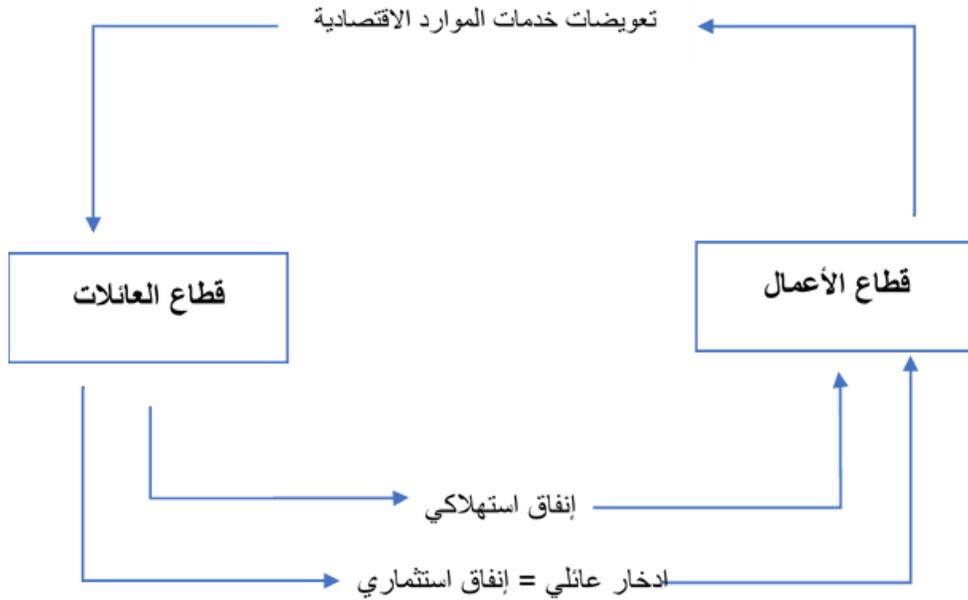
1.1.2. نموذج قطاعين

يتكون نموذج القطاعين من قطاع الأعمال وقطاع العائلات، والشكل 1.2. يبين تدفق السلع والخدمات والتدفق المقابل من النقود. يوضح الشكل 2.2. التدفق الدوراني للمدفوعات المالية المرتبطة بإنتاج وبيع الإنتاج النهائي. ويختلف هذا الشكل عن الشكل 1.2 من حيث المدفوعات المالية، حيث يقوم الأفراد الآن بادخار جزء من الدخل النقدي الذي يحصلون عليه من الاسهام في الإنتاج. ويظهر من الشكل أن مقدار ما يدّخره الأفراد يكافئ بالقيمة ما اشتره قطاع الأعمال من آلات ومصانع ومعدات جديدة. وهكذا، يمكننا أن ننظر إلى ادخار الأفراد بوصفه تسرباً من التدفق الدوراني، وهذا التسرب يتم ضحه مجدداً في التدفق الدوراني من خلال الإنفاق الاستثماري، أي من خلال مشتريات قطاع الأعمال من آلات ومعدات وتجهيزات وخلافه.

الشكل 1.2: نموذج دوراني لقطاعين (تدفق الدخل)



الشكل 2.2: نموذج دوراني لقطاعين (تدفق الإنفاق)



يمكننا اللجوء إلى مثال عددي لمزيد من التوضيح. لنكن لديك مثلاً، المعلومات التالية عن نموذج
مكوّن من قطاعين:

$$\begin{aligned} \text{الأجور} &= 520 \text{ ¥} & \text{الفوائد} &= 30 \text{ ¥} \\ \text{الربح} &= 10 \text{ ¥} & \text{الأرباح} &= 80 \text{ ¥} \\ \text{الإنفاق الاستهلاكي} &= 550 \text{ ¥} & \text{الاستثمار} &= 90 \text{ ¥} \end{aligned}$$

نرغب في استخدام هذه المعطيات في قياس الآتي:

(a) القيمة السوقية للنتاج.

(b) الادخار العائلي.

a. القيمة السوقية للنتاج = الأجور + الفوائد + الربح + الربح

$$640 \text{ ¥} = 80 + 10 + 30 + 520 =$$

= الاستهلاك + الادخار

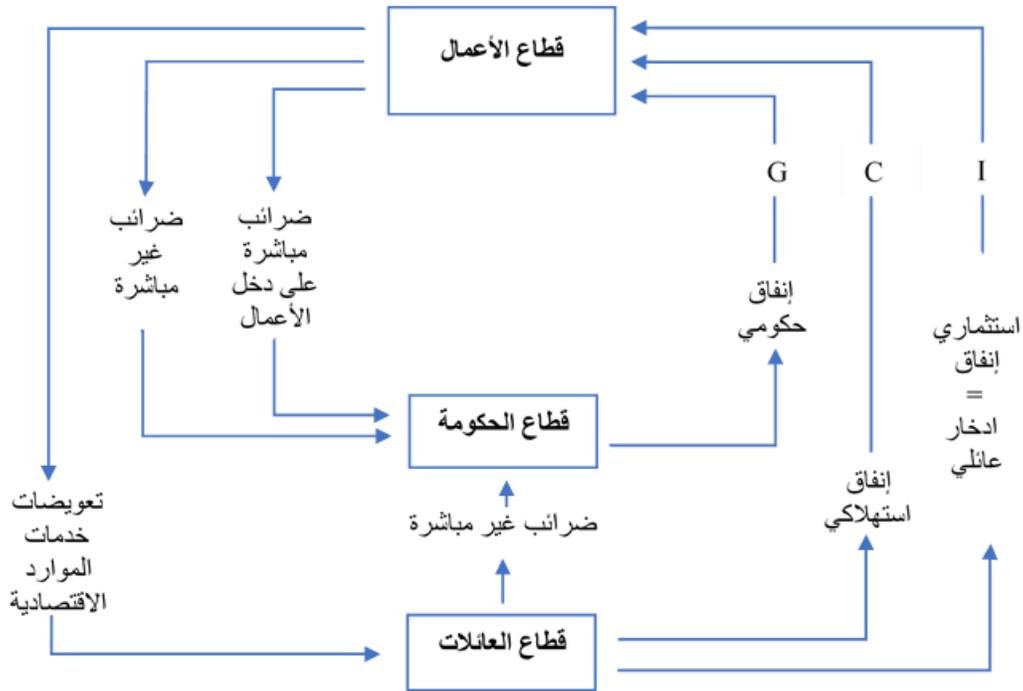
$$640 \text{ ¥} = 90 + 550 =$$

b. الادخار = الدخل - الاستهلاك

$$90 \text{ ¥} = 550 - 640 =$$

c. الادخار = الاستثمار = 90 ¥

الشكل 3.2: نموذج دوراني لثلاثة قطاعات



وهذه المساواة تظل قائمة في أي نموذج قطاعين حيث لا بد من تساوي تسرب الادخار مع ضخ الاستثمار للحفاظ على التوازن.

2.1.2. نموذج ثلاثة قطاعات ونموذج أربعة قطاعات:

يعرض الشكل 3.2. التدفق الدوراني لاقتصاد مغلق فيما بين قطاعات العائلات والأعمال والحكومة. ابدأ من الأعلى حيث تتدفق النقود من قطاع الأعمال بعكس عقارب الساعة باتجاه الحكومة والعائلات. يتسرب جزء من مجمل مدفوعات الأعمال إلى الحكومة على شكل ضرائب مباشرة، لكن الحكومة تعيد ضخها مجدداً في الدورة الاقتصادية على شكل نفقات عامة على مشترياتها من الأعمال. يحصل الأفراد على مستحقاتهم من الأعمال عن خدمات العوامل (الموارد الاقتصادية)؛ لكن يتسرب جزء منها إلى الحكومة على شكل ضرائب غير مباشرة، لتعود إلى الدورة مجدداً مع ضرائب الأعمال المذكورة آنفاً عبر الإنفاق العام (G)؛ يستخدم الأفراد جزءاً من دخل ما بعد الضريبة في الاستهلاك (C)،

ويدخرون جزء آخر (S)، لكن ادخارهم الذي تسرب خارج الدورة يعود إليها عندما يقوم الأفراد بإقراض مدخراتهم لقطاع الأعمال الذي يقوم بدوره باستثمارها في المعامل الجديدة وتوابعها (I). لاحظ أخيراً أن الإنفاق الكلي في هذا النموذج الثلاثي سوف يتضمن مجموع نفقات القطاعات الثلاثة: نفقات الاستهلاك (C) والاستثمار (I) والحكومة (G).

أما النموذج المكوّن من أربع قطاعات (لن نخصص له شكلاً إضافياً ونترك ذلك وظيفة للطالب) فيضيف قطاعاً رابعاً للمبادلات الأولية. فالسلع والخدمات المتاحة للشراء في اقتصاد مفتوح تتكون من تلك المنتجة محلياً (Y) وتلك المستوردة (M)، أي أنها تساوي مجموعها (Y + M)، وأما مجمل الإنفاق على السلع المحلية والأجنبية فيتضمن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات (X). أي:

$$Y + M = C + I + G + X$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

فعلى سبيل المثال، إذا استهلكت العائلات ما قيمته 4600 ¥ وأنفقت منشآت الأعمال ما قيمته 500 ¥ وأنفقت الحكومة 935 ¥، وبلغت الصادرات ما يساوي 630 ¥ والواردات ما يساوي 600 ¥ فإن الناتج المحلي سيبلغ 6065 ¥ لأنه عبارة حاصل جمع نفقات العائلات والأعمال والحكومة وصافي الصادرات (قيمة الصادرات ناقصاً قيمة المستوردات) أي 4600 ¥ + 500 ¥ + 935 ¥ + 30 ¥.

3.1.2 مقاييس الناتج

مما لا شك فيه أن الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الأكثر شيوعاً واستعمالاً عند الحديث عن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. لكن هناك مجموعة من مقاييس الناتج الأخرى التي لا بد لنا من إلقاء نظرة عليها. نبدأ أولاً بتعريف الناتج المحلي الإجمالي.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** هو مجموع القيم النقدية لمجمل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل الحدود الوطنية خلال فترة محددة من الزمن (عادة سنة). ونقصد بالسلع النهائية تلك السلع المعدة مباشرة للاستهلاك. فمحرك السيارة مثلاً يعد جزء من الناتج المحلي الإجمالي لكنه يدخل في الحساب تلقائياً عند دخول السيارة بوصفها السلعة النهائية التي تتضمن قيمة المحرك. من الواضح أن الاقتصار على قيم السلع النهائية يجنبنا مشكلة الاحتساب المضاعف للسلع الوسيطة التي تفقد هويتها بمجرد دخولها بإنتاج سلعة أخرى، كما يحدث عند دخول محرك السيارة في إنتاجها.

- **الناتج المحلي الصافي:** وهو نفسه الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعد استبعاد الاستهلاك الرأسمالي أو مخصصات الاهتلاك الرأسمالي أو ما يسمى الاستثمار الاستبدالي. لاحظ مثلاً أن الإنفاق على صيانة 100 كيلومتر من السكك الحديدية هو نوع من الإنفاق الاستثماري، لكن هذا الإنفاق لا يزيد في طول السكة الحديدية ولا يصل مناطق جديدة بالمراكز الحضرية بل يحافظ على ما هو موجود وحسب. بكلمة أخرى، الاستثمار الاستبدالي لا يزيد في الطاقة الإنتاجية ولكن يحافظ على طاقة إنتاجية قائمة. وهكذا فإن الناتج المحلي الصافي لا يدخل فيه إلا ذلك الإنفاق الاستثماري الصافي الذي يضيف طاقات إنتاجية جديدة.

- **الناتج القومي الإجمالي:** الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين نظيره القومي هو أن الأول يحتسب ما تم إنتاجه داخل الحدود الوطنية بغض النظر عن جنسية المنتج، وأما الثاني فيحتسب ما تم إنتاجه من قبل الموارد الوطنية أينما وجدت على سطح الأرض. وبالتالي يمكن الحصول على الثاني من الأول عن طريق إضافة ما يسمى صافي دخل العوامل، أي عن طريق إضافة دخول الموارد الوطنية الموجودة في الخارج وطرح دخول الموارد الأجنبية الموجودة في الداخل.

- **الناتج القومي الصافي:** وهو نفسه الإجمالي بعد طرح الاستثمار الاستبدالي الذي شرحناه آنفاً.

- الدخل القومي: وهو عبارة عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج.¹ فالدخل القومي هو عبارة عن مجموع كل الأجور والربح والفوائد والأرباح التي تحققت لأصحابها خلال فترة محددة من الزمن.

هذه الفترة هي عادة سنة ميلادية في الدول غير المتقدمة. أما في الدول المتقدمة فيتم حساب الدخل القومي ربعياً (أربع مرات في السنة لمدة ثلاثة أشهر في كل دورة) ويتم تقديره شهرياً أيضاً مع باقي المؤشرات الكلية مثل معدلات التضخم والبطالة. لا بد من الانتباه إلى أن الدخل القومي يمتلك ثلاثة وجوه. فمن جهة هو عبارة عن دخول تدخل إلى جيوب اصحابها لقاء مساهمة ما في العملية الإنتاجية. ولكن من جهة ثانية، هو عبارة عن إنفاق، فالمبلغ الذي يحصل عليه زيد من عمرو هو دخل لزيد ولكن نفقة على عمرو. ومن جهة ثالثة، الدخل هو عبارة عن ناتج، إذ أن كل مساهمة في الإنتاج تنطوي على تسليم سلعة أو خدمة مقابل مبلغ نقدي. هذا المبلغ النقدي له وجهان كما أسلفنا، دخل وإنفاق، ولكنه أيضاً تعبير نقدي عما تم إنتاجه، فهو أيضاً ناتج. ولذلك، تذكر كلما رأيت الحرف Y في هذا المقرر أن Y هو دخل وهو ناتج بأن معاً فلا ترتبك إذا استخدمناه تارة بوصفه دخلاً وتارة بوصفه ناتجاً لأنهما ذات الشيء.² فالدخل القومي ما هو إلا الناتج القومي الصافي محتسباً بسعر التكلفة لا بسعر السوق. فالأعمال تدفع أحياناً ضرائب غير مباشرة عن الإنتاج ولعلها تحصل على

¹ تذكر من المحاضرات التمهيدية لمقرري تاريخ الفكر الاقتصادي والتحليل الاقتصادي الجزئي أن عناصر الإنتاج أربعة: الأرض والعمل ورأس المال والريادة. أما الأرض فتمثل الموارد الطبيعية التي نجدها جاهزة في الطبيعة وبكل أشكالها من أشجار وأحراج وأراضي زراعية وثروات معدنية وخلافه. وأما العمل أو قوة العمل فتعبر عام عن الجهد الإنساني المبذول في العملية الإنتاجية سواء أكان جهداً إبداعياً فكرياً أو إدارياً أو عضلياً، ما دام عملاً بأجر. والأجر كلمة عامة تشمل كل أنواع التعويضات بكل أسماءها (رواتب، مكافآت، الخ). وأما رأس المال، فهو ما صنعه الإنسان ليستخدمه في الإنتاج، من أبنية وأدوات وتجهيزات وخلافه. وأخيراً، فعنصر الريادة يشير إلى النشاط الذي ينوء به رائد الأعمال الذي يحول الفكرة إلى عمل مخاطراً باحتمالات الخسارة وعواقبها، مازجاً بين الأرض والعمل ورأس المال بطريقة مفيدة. فرائد الأعمال يدفع الأجور للحصول على خدمات العمل ويدفع الربح للحصول على خدمات الأرض ويدفع الفائدة للحصول على خدمات رأس المال، وذلك طمعاً بعائد الريادة الذي يسمى ربحاً.

² سنستخدم Y الكبير للإشارة إلى الناتج الإسمي وy الصغير للإشارة إلى الناتج الحقيقي وسترى الفرق بينهما قريباً.

إعانات إنتاجية من الحكومة تشجيعاً لها على الاستمرار في الإنتاج. وفي كلتا الحالتين، هذه الضرائب والإعانات تؤدي إلى تشويه سعر المنتج في السوق. ففي حالة الإعانة يباع المنتج بأقل من قيمته وفي حالة الضريبة غير المباشرة يحدث العكس. ولذلك، فإنه للوصول إلى الدخل القومي من الناتج القومي الصافي يكفي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الأخير.

- الدخل الشخصي المتاح: الدخل الشخصي هو ما يحصل عليه الأفراد من الدخل القومي. ولحسابه، نطرح من الأخير أرباح الشركات المحتجرة وضرائب دخل الشركات (أرباح الشركة ناقصاً الأرباح الموزعة على الأفراد) وصافي تحويلات الأعمال والحكومة إلى الأفراد. والدخل الشخصي المتاح هو ما يبقى من الدخل الشخصي بعد طرح ما يدفعه الأفراد للحكومة من مدفوعات ضريبية وغير ضريبية.

2.2. قياس مستوى السعر

ينسب مؤشر السعر أسعار فترة محددة إلى الأسعار التي سادت في فترة أخرى تسمى فترة مرجعية أو فترة أساس. إن أكثر المؤشرات السعريّة شيوعاً هو مؤشر أسعار المستهلك (CPI). ينسب هذا المؤشر الأسعار التي دفعها المستهلكون الحضريون لقاء سلة ثابتة من السلع والخدمات إلى الأسعار المدفوعة لقاء سلة ثابتة خلال سنة مرجعية أخرى. وهكذا يصنّف هذا المؤشر ضمن مؤشرات الأوزان الثابتة، حيث يفترض هذا المؤشر أن الأفراد لا يغيرون أنماط إنفاقهم تبعاً للتغيرات السعريّة. وعلى الرغم من أن هذا المؤشر يعتبر جيداً في وصف التغيرات السعريّة الحاصلة بين فترة وأخرى كونه يقارن التغيرات النسبية في تكلفة سلة ثابتة من السلع، إلا أن هذا المؤشر قد لا يكون ملائماً لوصف أو قياس تكلفة المعيشة، ذلك أن المستهلكين يميلون للتخلي عن السلع التي ارتفعت أسعارها لصالح السلع الأرخص.

إن المؤشر السعري الأكثر شمولية هو مثبّط الناتج المحلي الإجمالي، حيث يأخذ هذا المؤشر كامل الإنتاج بالحسبان. هذا المؤشر هو عبارة عن حاصل نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى نظيره الحقيقي. الناتج الاسمي يحسب بأسعار السنة الحالية وأما الحقيقي فبأسعار سنة مرجعية. ولأن

هذا المؤشر يحسب على أساس الناتج ككل فإنه يعدّ مقياساً أفضل لمستوى السعر، لاسيما أن هذا المؤشر يتضمن تغيرات الإنفاق الناجمة عن ارتفاع الأسعار. يقيس التضخم المعدّل السنوي للزيادة في مؤشر السعر. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع مؤشر السعر من (100) إلى (102) فإن ذلك يشير إلى معدّل تضخم سنوي مقداره (2%) أي إلى زيادة سنوية في الأسعار مقدارها (2%).

- الأسعار الجارية والأسعار الثابتة ومثبط الناتج المحلي

لنفترض أن لدينا اقتصاد ينتج خمس سلع فقط (A, B, C, D, E) ولتكن الكميات المنتجة من هذه السلع وأسعارها في العامين 2019 و2020 كما هو مدرج في الجدول (1.2). يمكننا استخدام بيانات الكميات والأسعار من الجدول (1.2) أدناه في حساب قيمة الناتج لسنة محددة بالأسعار الجارية في سنة الدراسة، وبذلك نحصل على ما يسمى بالناتج بالأسعار الجارية. ويمكننا أيضاً أن نحسب قيمة ذات الناتج بأسعار مرجعية لسنة أخرى. ولا يعد ذلك غريباً، فحتى الأفراد خلال فترات التضخم السريع كثيراً ما يلاحظون أن نفقاتهم من فترة إلى أخرى تزيد بشكل سريع على الرغم من شراءهم ذات الكميات المعتادة تقريباً، فيقول أحدهم على سبيل المثال، أن قيمة السلة الغذائية الفلانية نفسها كانت أربعين ألف وحدة نقدية العام الفائت وها نحن اليوم ندفع ستين ألف وحدة نقدية ثمناً لذات السلة. يدرك الأفراد أن قيمة الأشياء بالأسعار الجارية لا تعبر عن كمياتها الحقيقية ولذلك يلجؤون إلى المقارنة.

الجدول (1.2): كميات إنتاج وأسعار افتراضي لعامي 2019 - 2020

السلعة	2019		2020	
	الكمية المنتجة	السعر (¥)	الكمية المنتجة	السعر (¥)
A	25	1.50	30	1.60
B	50	7.50	60	8.00
C	40	6.00	50	7.00
D	30	5.00	35	5.50
E	60	2.00	70	2.50

بالعودة إلى الجدول (1.2) يمكننا بشكل مشابه أن نحسب قيمة الناتج في سنتي 2019 و2020 بأسعارهما الجارية، ولكننا نلجأ لإعادة حساب قيمة ناتج 2020 بأسعار 2019 لكي تستقيم المقارنة.

السلعة	قيمة ناتج 2019 بأسعار 2019	قيمة ناتج 2020 بأسعار 2020	قيمة ناتج 2020 بأسعار 2019
A	37.50	48	45
B	375	480	450
C	240	350	300
D	150	192.50	175
E	120	175	140
	¥922.50	¥1245.50	¥1110.00

ازداد الناتج بالأسعار الجارية من 2019 إلى 2020 ولكن الأسعار لعام 2020 كانت أعلى بشكل عام فإذا ثبتنا الأسعار عند 2019 وأعدنا الحساب نجد أن الزيادة بالأسعار الثابتة جاءت أقل. أي أن الزيادة في الناتج الحقيقي أقل مما توحى به الزيادة الحاصلة في قيمة الناتج بالأسعار الجارية.

$$\text{مثبت الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج بالأسعار الثابتة}} = 100 \times \frac{1245.50}{1110} = 112.21\%$$

أي أن العام 2020 شهد زيادة في المستوى العام للأسعار مقدارها 12.21%

- حساب معدل التضخم

لتكن لدينا البيانات التالية عن سلة سلعية افتراضية شاملة لكل فئات السلع والخدمات الاستهلاكية. ولنستخدم هذه في حساب مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم.

الجدول (2.2): المؤشرات السعيرية لفئات الإنفاق لاقتصاد افتراضي لعامي 2019-2020

الفئة	الوزن النسبي	2019	2020
الطعام والشراب	0.175	270	270
السكن	0.460	300	330
الملبس	0.046	180	180
المواصلات	0.193	280	308
الصحة	0.049	300	330
التسالي	0.036	230	241
أخرى	0.041	250	250
	1.00		

نظراً لتنوع السلع من حيث الأهمية النسبية من مجمل نفقات الأفراد، يقوم الاقتصاديون بإعطاء كل سلعة وزن يتناسب مع أهميتها ضمن السلة الاستهلاكية للحصول على مؤشر سعري مرجح، ثم يرصدون التغير النسبي في هذا المؤشر للحصول على معدل التغير الذي يسمى معدل التضخم:

الفئة	2018	2019
الطعام والشراب	0.175 (270) = 47.25	0.175 (270) = 47.25
السكن	0.460 (300) = 138.0	0.460 (330) = 151.8
الملبس	0.046 (180) = 8.28	0.046 (180) = 8.28
المواصلات	0.193 (280) = 54.04	0.193 (308) = 59.44
الصحة	0.049 (300) = 14.70	0.049 (330) = 16.17
التسالي	0.036 (230) = 8.28	0.036 (241) = 8.68
أخرى	0.041 (250) = 10.25	0.041 (250) = 10.25
مؤشر أسعار المستهلك	280.80	301.87

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر قيمة سنة القياس} - \text{مؤشر قيمة سنة الأساس}}{\text{قيمة مؤشر سنة الأساس}} = \frac{280.80 - 301.87}{280.80} = 0.075 = 7.5\%$$

وهذا يشير إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار المستهلك بمقدار سبعة ونصف بالمئة، أي أن القدرة الشرائية للمستهلك انخفضت بالمتوسط بمقدار سبعة ونصف بالمئة. لاحظ أن الصواب هو استخدام مثبت الناتج المحلي في حساب معدل التضخم لأنه الأشمل، ولكن درجة العادة على حساب معدل التضخم بأسعار المستهلك نظراً لدلالته الأصدق على التغير في مستويات معيشة العائلات.

3.2. قياس البطالة ومعدل البطالة

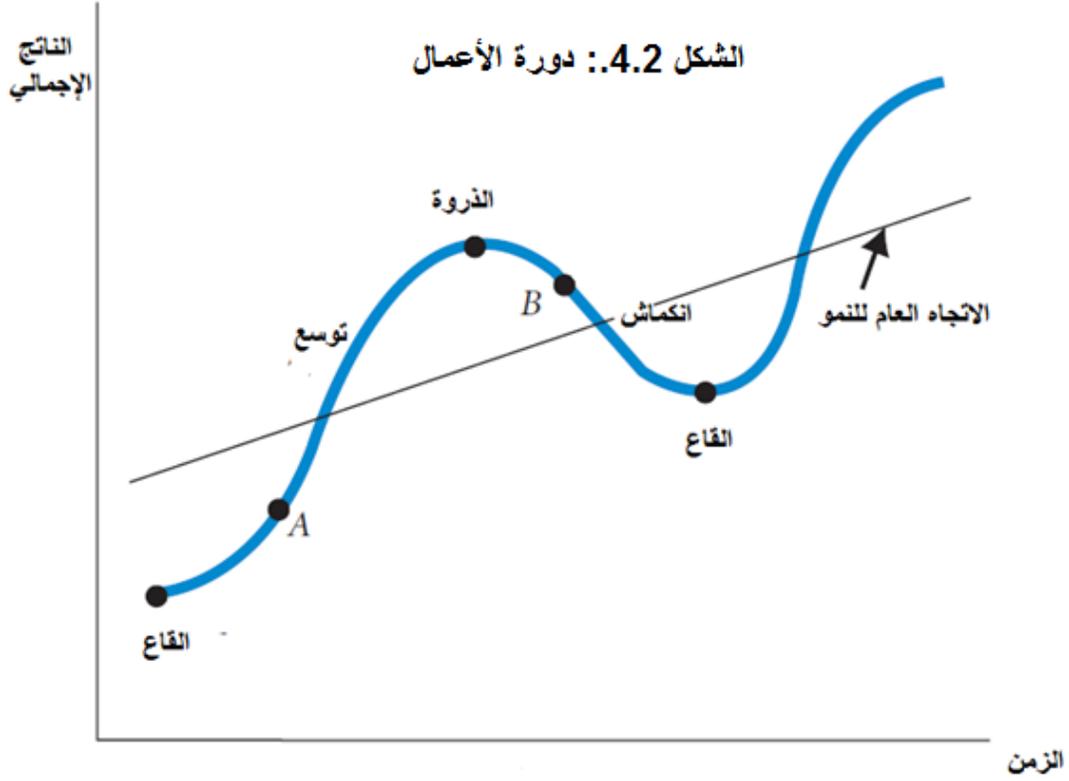
العاطل عن العمل هو الشخص الذي يقع عمرياً في سنّ العمل ويبحث عن عمل ولا يجده. العاطلون عن العمل مع المشتغلين يشكّلون بالمجموع ما يسمى بالقوى العاملة. وبذلك فإن أولئك الواقعين في سنّ العمل ممن اختاروا عدم البحث عن وظيفة أو عمل لا يعتبرون جزءاً من القوى العاملة، وبالتالي ليسوا عاطلين عن العمل. لاحظ أن حجم القوى العاملة سيتغير باستمرار، حيث سنجد دائماً داخلين جدد ممن أصبحوا في سنّ العمل أو قرّروا البحث عن عمل أو تركوا العمل باختيارهم أو بدونه. وبالتالي فإن معدل البطالة سوف يتغير بشكل مستمر وعادةً ما يحسب بنسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة خلال شهر أو ربع (ثلاثة أشهر) أو سنة.

يصنف الاقتصاديون البطالة إلى ثلاثة أنواع رئيسية: احتكاكية، بنيوية، ودورية:

- **البطالة الاحتكاكية:** تحدث البطالة الاحتكاكية عندما يقّرّ الفرد ترك عمله الحالي بحثاً عن عمل آخر أو عندما لا يحصل الفرد على عمل مباشرةً عند دخوله سوق العمل، أو عندما يتم تسريحه من قبل ربّ العمل، ربما بدافع من عدم الرضى عن أداءه. فالبطالة الاحتكاكية تظهر خلال فترة البحث عن العمل لأول مرة، أو خلال فترة البحث عن عمل آخر بعد ترك العمل.

- **البطالة البنيوية:** وهي تلك البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين بنية الاقتصاد وبين بنية المهارات المتوفرة. لنفترض مثلاً أننا أمام اقتصاد زراعي. في الاقتصاد الزراعي يعمل جزء مهم من السكان في الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية. ويكون الجزء الأهم من الناتج عبارة عن ناتج زراعي. فإذا ما أدى تطور تكنولوجيا عام، على شكل مكنتة في العمل الزراعي في الريف وتطور تكنولوجيا ومالي في المدينة، إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، وارتفاع طلب أرباب العمل في المدينة على الخبرات الهندسية والمالية والمصرفية في الوقت الذي لا يمتلك فيه أغلب السكان إلا مهارات ريفية، فإن معظم القادرين على العمل لن يجدوه، لأن مهاراتهم غير مطلوبة في المدينة، والحاجة إلى مهاراتهم في الريف محدودة. وهذا يعني أن العاطل بنيوياً عن العمل، بخلاف العاطل احتكائياً عن العمل، سيحتاج وقتاً أطول لإيجاد عمل جديد. لأن السبب في بقاءه بلا عمل يمكن في وضع دائم من تراجع الطلب على مهاراته.

البطالة الدورية: وهي تلك البطالة التي تحدث خلال فترات الركود الاقتصادي. في فترات الركود يتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، حيث يتراجع الإنفاق، ومع تراجع الإنفاق، أي مع تدني الطلب على السلع والخدمات عموماً، يتراجع الطلب على العمال اللازمين لإنتاجها. هذا النوع من البطالة نتيجة طبيعية أو عادية لدورة الأعمال. وبالتالي، ليست بطالة ناجمة بالضرورة عن سوء إدارة الاقتصاد أو عن توجهات اقتصادية خاطئة من طرف صناع السياسة العامة.



لاحظ من الشكل 4.2. أن الاقتصاد عندما يكون في أدنى درجات نشاطه يكون ناتجه الإجمالي في أدنى مستوياته (نقطة القاع في أسفل المنحنى أقصى اليسار). مع تحسن الأوضاع الاقتصادية تتسارع العملية الإنتاجية وتزيد الدخول ومعدلات التشغيل فينتقل الاقتصاد إلى النقطة A، فإذا ما استمر التحسن نكون في حالة توسع تقود إلى ازدهار يبلغ أقصاه عند الذروة.

ومن طبيعة الأحوال أن الاقتصادات لا تبقى في حالة صعود دائم مهما طالنت فترة الازدهار، فما يلبث النشاط الاقتصادي أن يبدأ بالتراجع إلى النقطة B ومع استمرار تراجع معدلات الإنتاج يدخل الاقتصاد في حالة انكماش تستمر حتى الوصول إلى نقطة قاع جديدة غالباً ما تكون أعلى من السابقة، وبهذا تكتمل دورة الأعمال، لتبدأ دورة جديدة. وهذا التراجع يكون في الحالة النموذجية صاعداً بشكل عام.

- **المعدل الطبيعي للبطالة:** لا بد أي اقتصاد كان أن ينطوي على نسبة ما من البطالة الاحتكاكية والبطالة البنوية. فأحداث من قبيل دخول سوق العمل لأول مرة أو التسريح من العمل أو الاستقالة تمهيداً للبحث عن عمل أفضل، هي جميعاً أحداث يومية. قاد ذلك الاقتصاديين للحديث عن معدل طبيعي للبطالة. أي معدل من البطالة التي تكون موجودة دائماً وبشكل طبيعي بمعزل عن الصدمات الاقتصادية وتقلبات الأعمال. ومعدل البطالة الطبيعي هذا تحدده المستويات العادية من البطالة البنوية والبطالة الاحتكاكية.

- **حالة التشغيل الكامل:** يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندما يتساوى معدل البطالة الفعلي مع معدل البطالة الطبيعي. وبخلاف ذلك نكون أمام حالتين اثنتين:

- الناتج تحت المستوى الممكن: يكون الناتج تحت المستوى الممكن عندما يكون معدل البطالة أعلى من معدل البطالة الطبيعي. وفي هذه الحالة يخشى من أن استمرار التراجع في استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة من شأنه أن يقود إلى الدخول في حالة من الانكماش.

- الاقتصاد يعمل على مستوى يفوق المستوى الممكن: وتحدث عندما يكون معدل البطالة دون معدل البطالة الطبيعي. وفي هذا الحالة يبرز الاقتصاد تحت ضغوط تضخمية، أي يعاني من ضغوط من شأنها أن تقود إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

4.2. ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات هو عبارة عن وثيقة أو سجلّ عام بكافة المبادلات المعقودة بين المقيمين في البلد وبين أولئك المقيمين في البلدان الأجنبية خلال فترة محددة مقدارها سنة واحدة عادةً. تحتوي هذه الوثيقة المحاسبية على نوعين من القيود، قيد سائب وقيد موجب.

يشير القيد السالب في هذا السجل إلى مدفوعات من البلد إلى بلد أجنبي. أي أن البلد يتخلى عن بعض ما يمتلكه من عملة أجنبية في سبيل استيراد سلع وخدمات من الخارج، أو أنه يدفع ببعض رساميله إلى الخارج لتجد لنفسها استثمارات أفضل من تلك المتاحة محلياً. وأما القيد الموجب فيفيد العكس. وهكذا، يحصل البلد على عملة أجنبية عندما يكون القيد موجباً، أي عندما يصدر سلعة أو خدمة أو عندما تتدفق رساميل إلى داخل البلد.

تصنّف المبادلات الدولية إلى فئات لقياس الآتي:

- الميزان التجاري.
- ميزان السلع والخدمات.
- ميزان الحساب الجاري.
- ميزان الحساب الرأسمالي.
- مبادلات الاحتياطات الرسمية.

الميزان التجاري هو الرصيد الصافي للصادرات والواردات السلعية. وأما ميزان السلع والخدمات فهو الرصيد الصافي لكافة المبادلات التجارية ومبادلات الخدمات الدولية (سياحة، نقل، اتصالات) والتمويلات الدولية (دولة - دولة) من هبات ومساعدات. ومجموع الرصدين التجاري والسلعي يعطينا ميزان أو رصيد الحساب الجاري. يتشكل رصيد الحساب الرأسمالي من المبادلات المالية (استثمار مباشر، استثمار مالي، ودائع بلا فائدة، ذهب). وتتألف مبادلات الاحتياط الرسمي من حركات الاحتياطات الدولية فيما بين الحكومات والمؤسسات الرسمية والهادفة لمعالجة الاختلالات الناشئة عن الحسابات الجارية والرأسمالية.

لنفترض على سبيل المثال أن لدينا البيانات الآتية (الجدول 3.2) عن العلاقات الاقتصادية الدولية لاقتصاد افتراضي. نرغب باستخدام هذه البيانات في حساب ميزان التجارة السلعية وميزان الحساب الجاري وميزان الحساب الرأسمالي، إي في إنشاء وثيقة ميزان مدفوعات. لنفترض عدم حدوث تغير في أصول الاحتياط التي تحتفظ بها الحكومة والمؤسسات الرسمية.

الجدول 2.3: بيانات ميزان مدفوعات افتراضي

البند	القيمة	البند	القيمة
دخول الفوائد المدفوع عن أصول مملوكة لغير المواطنين	¥1,076	دخول الفوائد المدفوع للمواطنين عن استثماراتهم الأجنبية	¥3,621
نفقات السياح الأجانب داخل البلد	¥4,130	تدفق داخل من الرساميل	¥5,906
مدفوعات تحويلية إلى الخارج	¥3,380	قيمة الواردات السلعية	¥23,750
قيمة الصادرات السلعية	¥21,642	تدفق خارجي للرساميل	¥5,174
		نفقات المواطنين على السياحة والسفر	¥1,919

يمكننا حساب الموازين الفرعية لميزان المدفوعات على النحو الآتي:

ميزان التجارة السلعية (التجارة المنظورة) هو عبارة عن: الفرق بين الصادرات السلعية والواردات السلعية.

الصادرات السلعية + 21,642

الواردات السلعية - 23,750

رصيد التجارة السلعية - 2,108

رصيد الحساب الجاري هو رصيد التجارة السلعية والفوائد المدفوعة والمحصلة والسياحة والمدفوعات التحويلية

2,108 -	رصيد التجارة السلعية
7751 +	الصادرات الخدمية
3,621 +	دخل الفائدة
4,130 +	السياحة
2,995 -	الواردات الخدمية
1,076 -	دخل الفائدة
1,919 -	السياحة
3,380 -	التحويلات الحكومية
<hr/>	
732 -	ميزان الحساب الجاري

ميزان الحساب الرأسمالي هو عبارة عن الفرق بين التدفق الداخل والتدفق الخارج من الرساميل.

5,174 -	تدفق الرساميل إلى الخارج
5,906 +	تدفق الرساميل إلى الداخل
<hr/>	
732 +	ميزان الحساب الرأسمالي

وأخيراً، فإن ميزان المدفوعات يساوي الرصيد الصافي للميزان الجاري والميزان الرأسمالي وهو في هذه الحالة يساوي صفر. لاحظ أن هذا التناظر يرجع إلى عدم حدوث تغيير في احتياطات الحكومة.

مراجع وقراءات الفصل الثاني

- 1- الحريري، محمد خالد والبوادي، عبد الرحيم. الاقتصاد الكلي. جامعة دمشق. منشورات جامعة دمشق. 2005
- 2- المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية.
- 3- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 4- Case, Fair, and Oster. Principles of Macroeconomics. Twelfth Edition. Pearson. 2017.
- 5- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 6- Dominick Salvatore and Eugene Diulio. Principles of Economics. McGraw-Hill Education; 2nd edition. 2011.
- 7- Lequiller and Blade .Understanding National Accounts .OECD .2006

أسئلة ومساءل الفصل الثاني

1. م يتكوّن الاستثمار الاجمالي؟

من البناء السكني والتجاري ومن مشتريات الآلات والمعدات والأدوات ومن التغيير في مخزون قطاع الأعمال حيث يساهم هذا الأخير في الانتاج المستقبلي كما تساهم في ذلك الآلات.

2. لديك المعلومات التالية عن اقتصاد مغلق مكون من ثلاثة قطاعات (عائلات، أعمال، حكومة).

$$\text{ض. دخل الأفراد} = 100 \text{ ¥}$$

$$\text{دخل الأفراد} = 760 \text{ ¥}$$

$$\text{الاستثمار الإجمالي} = 110 \text{ ¥}$$

$$\text{الإنفاق الاستهلاكي} = 560 \text{ ¥}$$

$$\text{الإنفاق الحكومي} = 130 \text{ ¥}$$

$$\text{الاهتلاك} = 40 \text{ ¥}$$

(a) أحسب الناتج المحلي الإجمالي.

(b) أحسب الادخار العائلي.

(c) أين التسرب والضخ في هذا النموذج المغلق؟ وما هي العلاقة بينهما.

الحل:

الناتج المحلي الاجمالي = الاستهلاك + الاستثمار الاجمالي + الإنفاق الحكومي

$$= 800 \text{ ¥} = 130 + 110 + 560$$

الادخار = دخل الأفراد (760 ¥) - ض. دخل الأفراد (100 ¥) - الإنفاق الاستهلاكي (560 ¥) = 100 ¥

التسرب = الادخار + الضرائب + الاهتلاك

$$= 240 \text{ ¥} = 40 + 100 + 100$$

الضخ = الاستثمار الاجمالي + الإنفاق الحكومي

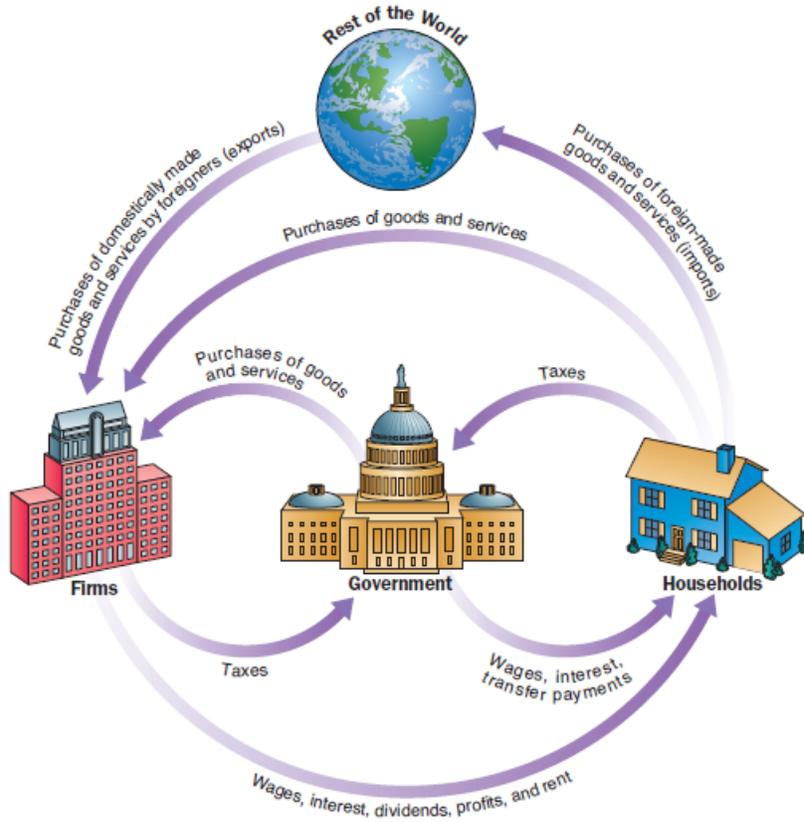
$$= 240 \text{ ¥} = 130 + 110$$

لاحظ أن النموذج مكون من ثلاثة قطاعات وبالتالي وفي ظل وجود اهتلاك وإنفاق حكومي ليس من الضروري أن يتساوى الادخار مع الاستثمار.

أسئلة غير محلولة:

1. تأمل الشكل 5.2. اشرح الفكرة المرغوب إيصالها من خلال هذا الشكل بلغتك الخاصة. ولا بأس بالعودة للكتاب المذكور (الصفحة 412 في الطبعة العاشرة)، علماً أن ذات الشكل موجود في كافة طبعات الكتاب وهي تفوق العشرة.³

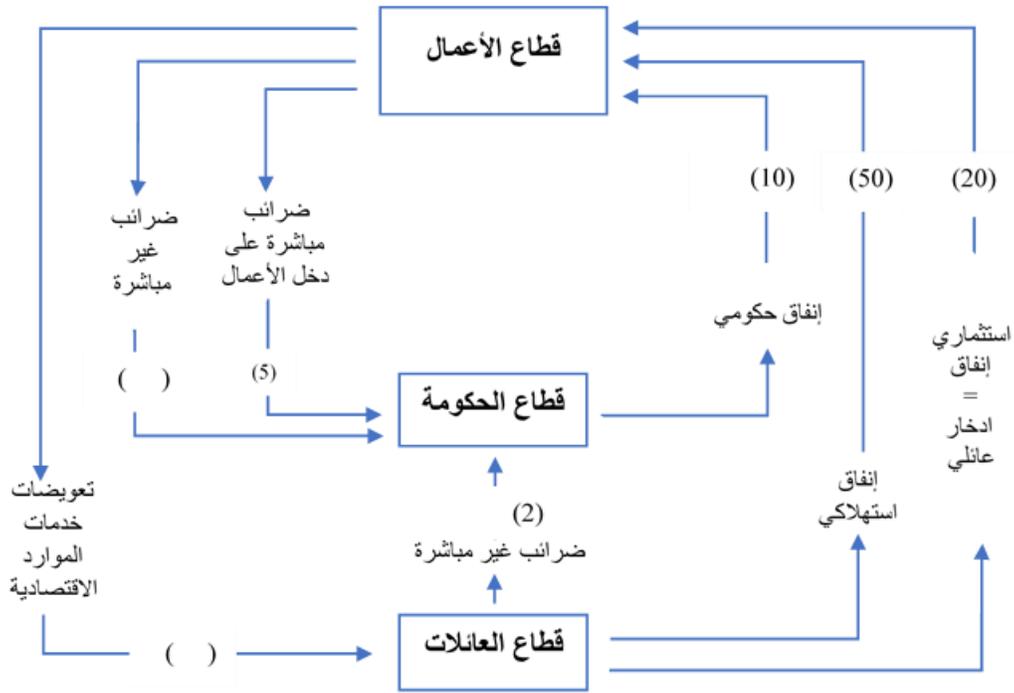
الشكل 5.2



المصدر: Case K., Fair R., and Oster S. Principles of Economics. 10th edition. Prentice

³ هذا المخطط من كتاب مبادئ الاقتصاد لمؤلفيه (Case, Fiar and Oster) الذي يستخدم في تدريس مبادئ الاقتصاد والاقتصاد الكلي في مئات الجامعات في العالم وفي بعض الجامعات السورية. ننصح الطالب الذي يتقن اللغة الانكليزية بالعودة لهذا الكتاب الغني بالأمثلة والشروحات.

الشكل 6.2: نموذج دوراني لثلاثة قطاعات



املاً الفراغات في الشكل (6.2) بالقيم المناسبة (بين الأقواس)

2. لتكن لديك البيانات الآتية عن اقتصاد افتراضي. استخراج أرصدة حسابات ميزان المدفوعات وفسر النتيجة.

الجدول 4.2: بيانات ميزان مدفوعات افتراضي

البند	القيمة	البند	القيمة
دخول الفوائد المدفوع عن		دخول الفوائد المدفوع للمواطنين	
أصول مملوكة لغير المواطنين	¥1394	عن استثماراتهم الأجنبية	¥3621
نفقات السياح الأجانب داخل	¥1750	تدفق داخل من الرساميل	¥6612
مدفوعات تحويلية إلى الخارج	¥2388	قيمة الواردات السلعية	¥21758
قيمة الصادرات السلعية	¥19650	تدفق خارجي للرساميل	¥4174
		نفقات المواطنين على السياحة	¥1919

3. لتكن لديك البيانات الآتية عن اقتصاد افتراضي:

الجدول (5.2): المؤشرات السعيرية لفئات الإنفاق لاقتصاد افتراضي لعامي 2019-2020

الفئة	الوزن	2019	2020
الطعام والشراب	0.275	270	270
السكن	0.560	300	330
الملبس	0.046	180	180
المواصلات	0.043	280	308
الصحة	0.049	300	330
التسالي	0.016	230	241
أخرى	0.011	250	250
	1.00		

والمطلوب:

أ. أحسب معدل التضخم.

ب. قارن بيانات الجدول (2.5) مع بيانات الجدول (2.2) ثم قارن معدلي التضخم وفسر الفرق بينهما.

4. استخدم بيانات الجدول (6.2) في حساب الآتي:

أ. الناتج المحلي 2019 بالأسعار الجارية

ب. الناتج المحلي 2020 بالأسعار الجارية

ج. الناتج المحلي 2020 بأسعار 2019

د. مئط الناتج المحلي. تأمل بيانات الأسعار والكميات من السنتين ثم فسر النتائج.

الجدول (6.2): كميات إنتاج وأسعار اقتصاد افتراضي لعامي 2019 - 2020

2020		2019		السلعة
السعر (¥)	الكمية المنتجة	السعر (¥)	الكمية المنتجة	
1.60	25	1.50	25	A
8.00	50	7.50	50	B
7.00	40	6.00	40	C
5.50	30	5.00	30	D
2.50	60	2.00	60	E

5. ارجع إلى موقع المكتب المركزي للإحصاء على الشابكة وحاول أن تحصل على بيانات عن المؤشرات الآتية:

- أ. الناتج المحلي الإجمالي.
- ب. الدخل القومي.
- ج. معدل التضخم (شهري وسنوي / تجميعي وبحسب السلع).
- د. الإنفاق الحكومي.

ثم قم بالآتي:

- أ. مثل البيانات التي حصلت عليها باستخدام أكسل في مخططات خطية Line charts.
- ب. صف سلوك كل مؤشر من هذه المؤشرات في السنوات الأخيرة.
- ج. حدد سنوات الارتفاع أو الانخفاض المتوالية في كل مؤشر وحاول تفسيرها.

أسئلة «صح أو خطأ»

1. الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن الأجور والربح والفوائد والأرباح زائداً الضرائب والاستهلاك.
2. الدخل القومي هو عبارة عن مقدار الدخل التي يحصل عليها الأفراد.
3. مئبب الناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن مؤشر سعري متببب الوزن من فترة إلى فترة تالية.
4. تكون أمام حالة انكماش نقدي disinflation عندما يكون معدل التضخم سالباً.
5. إذا كان الاستهلاك 800¥ والاستثمار 150¥ والانفاق الحكومي 70¥ ومجمبب الصادرات 100¥ ومجمبب الواردات 120¥ فإن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي يساوي 1000¥.
6. إذا كان الاقتصاد يعاني من بطالة دورية فإن معدل البطالة يفوق المعدل الطبيعي لهذا الاقتصاد.
7. عندما يكون الخريج الجامعي الجديد في مرحلة البحث عن عمل بعد التخرج فإنه يكون عاطلاً احتكائياً عن العمل.
8. عندما يستورد المقيم السوري سلعة أجنبية فإن هذه الصفقة تسجل في الطرف المدين من ميزان المدفوعات.
9. البلب الذي يشهب تذبذباً رأسمالياً خارجاً يعاني بالضرورة من عجز في رصيب الحساب الرأسمالي.
10. إن مبادلات الاحتياط الرسمي هي عبارة عن عمليات شراء أو بيع للاحتياطيات الدولية من قبل جهة حكومية.

الفصل الثالث

الناتج في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل

Chapter III

Output on the Short and Long Run

عنوان الموضوع: الناتج في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل

كلمات مفتاحية: Key words:

الأجل القصير short run؛ الأمد الطويل long run؛ تابع انتاج production function؛ الناتج الحدي للعمل marginal product of labor؛ الإيراد الحدي للعمل (الناتج الحدي النقدي للعمل) marginal revenue product of labor؛ الانتاجية الحدية لرأس المال marginal productivity of capital؛ عرض العمل labor supply؛ طلب العمل labor demand؛ سوق العمل labor market؛ الناتج الممكن potential output؛ صدمة عرض supply shock؛ التقلبات الاقتصادية economic fluctuations.

الأهداف التعليمية للفصل الثالث:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يرسم تابع الناتج الحدي للعمل، ويحسب الانتاجية الحدية للعمل.
- يفهم أسلوب بناء منحنى طلب العمل.
- يحلّل أثر صدمة العرض في سوق العمل والناتج.
- يحسب الناتج الممكن من تابع انتاج الاقتصاد ويحلّل تأثير تغيير معاملاته على الناتج.

مخطط الفصل الثالث:

الفصل الثالث: الناتج في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل

1.3. تابع الإنتاج

2.3. الإنتاجية الحدية لرأس المال

3.3. عرض وطلب العمل

4.3. الناتج الممكن في الأمد القصير وعلى الأمد الطويل

5.3. التقلبات الاقتصادية

الفصل الثالث: الناتج في الأمد القصير وعلى الأمد الطويل

نقدم في هذا الفصل عرضاً مبسطاً لمفهوم تابع إنتاج الاقتصاد والإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال. يقودنا ذلك إلى تقديم موجز للطلب على العمل وعرض العمل، ومن ثم نصبح جاهزين للحديث عن الناتج على الأمدين القصير والطويل. نختم هذا الفصل بكلمة عن التقلبات الاقتصادية.

1.3. تابع الإنتاج

تعتمد قدرة الاقتصاد على كمية وإنتاجية موارده الطبيعية والبشرية وما يمتلكه من رأسمال. يمكننا أن نكتب تابع الإنتاج على مستوى الاقتصاد بالشكل الآتي:

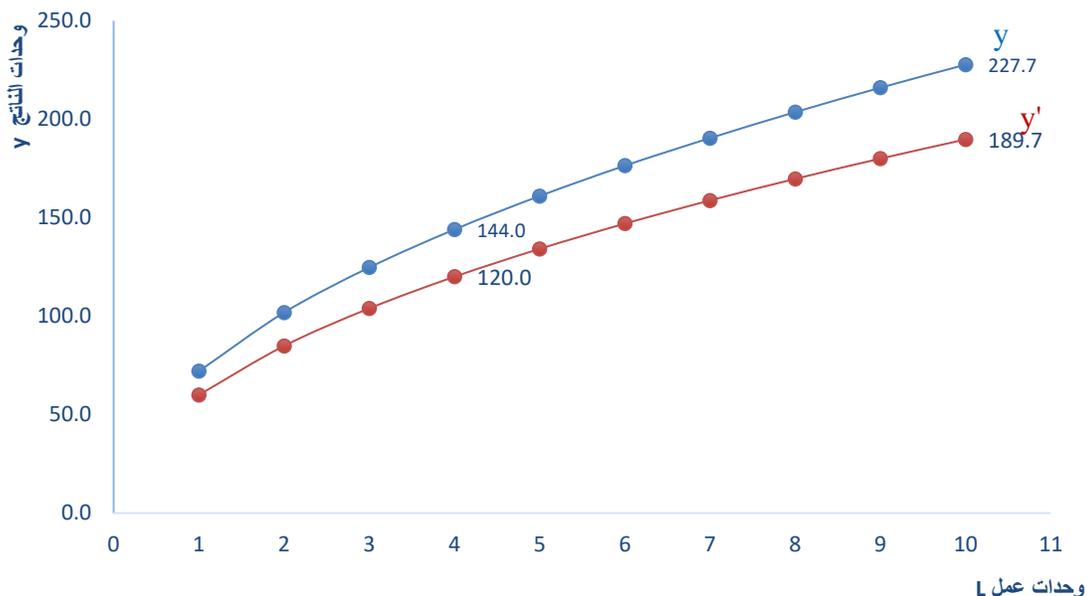
$$y = f(R, K, L; A)$$

حيث تمثل y : الناتج الممكن؛ R : الموارد الطبيعية؛ K : الموارد الرأسمالية؛ L : الموارد البشرية؛ A : إنتاجية هذه الموارد. وإذا كانت مساهمة الموارد الطبيعية في الإنتاج مهمة في البلدان النامية لاسيما الفقيرة منها فإن مساهمتها في البلدان الصناعية تعد ضئيلة نسبياً ومستقرة عبر الزمن. وفي هذه الحالة يمكن إهمالها من تابع الإنتاج، وقد جرت العادة على استخدام تابع إنتاج كوب دوغلاس:

$$y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$$

حيث تمثل α حصة الدخل التي يحصل عليها رأس المال فيما تمثل $(1 - \alpha)$ حصة العمل. ووفقاً لهذه الصيغة، من الواضح أن الناتج يزيد مع الزمن كنتيجة للزيادات التي تطرأ على رأس المال أو على الموارد البشرية أو على الزيادة في الإنتاجية أو على مزيج من ذلك. وأما الانخفاض في أحدها أو جميعها فيساهم في انخفاض الناتج الممكن. إذا نظرنا للناتج على مدى طويل من الزمن سنجد أن تطوّر الإنتاجية والزيادات في العمل ورأس المال والموارد البشرية تقود إلى الزيادة في الناتج.

الشكل 3.1: الناتج كتابع للعمل عند حجم ثابت من رأس المال

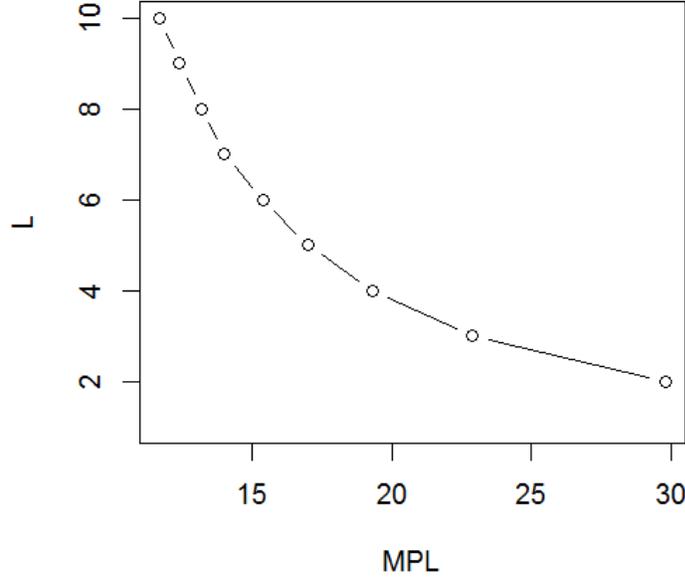


الجدول 1.3: الناتج بوصفه تابع للعمل على الأمد القصير (رأسمال ثابت)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	L
227.7	216.0	203.6	190.4	176.4	161.0	144.0	124.7	101.8	72.0	Y

أما في الأمد القصير، فإن أهم ما يؤثر على مستوى الناتج هو الصدمات التي تطرأ على العرض والتغيرات في كمية العمل. تؤدي صدمات العرض إلى تراجع الانتاجية ويعبر عن ذلك بيانياً بانزياح تابع الانتاج على التوازي. افترض مثلاً أن تابع انتاج الاقتصاد هو: $y = 12K^{1/2}L^{1/2}$. ولنفترض أن قيمة رأس المال ثابتة عند ست وحدات من رأس المال. يمكننا في هذه الحالة أن نشاهد قيمة الانتاج الممكن من أجل مستويات مختلفة من العمل، والجدول (1.3) يعطينا حساب الناتج من أجل عشرة مستويات مختلفة من العمل، والشكل (1.3) تمثيل بياني لبيانات الجدول. لاحظ ارتفاع الناتج الممكن من 144 إلى 161 مع ازدياد كمية العمل من 4 إلى 5. لنفترض تعرض الاقتصاد لصدمة عرض أدت لتراجع الانتاجية من 12 إلى 10 دون أن يطرأ أي تغيير على رأس المال.

الشكل 2.3: الناتج الحدي للعمل



لاحظ أننا رسمنا التابع الجديد (y') من أجل عشرة مستويات مختلفة من الإنتاج على نفس الشكل (1.3). يظهر من الشكل كيف أن انخفاض A أدى إلى انزياح تابع الإنتاج من y إلى y' .

2.3. الإنتاجية الحدية لرأس المال

الإنتاجية الحدية للعمل هي الزيادة في الناتج المرافقة لزيادة عنصر العمل مقدارها وحدة واحدة. بالعودة إلى الجدول 1.3. نجد أن الناتج ارتفع من 144 إلى 161 عندما ازدادت وحدات العمل من 4 إلى 5. وهكذا فإن الإنتاجية الحدية للعمل هي 17 وحدة تمثل الزيادة في الناتج المرافقة لزيادة في كمية العمل مقدارها وحدة واحدة. لاحظ أيضاً أن الإنتاجية الحدية للعمل عند الوحدة السادسة هي 15.4. وإذا ما قمت بحساب الإنتاجية الحدية للعمل عند كافة المستويات المدرجة في ذات الجدول فيمكنك تمثيلها بيانياً الأمر الذي سيعطيك الشكل 2.3. نلاحظ من الشكل أن الإنتاجية الحدية للعمل تتناقص مع تزايد وحدات العمل إذا كان رأس المال ثابتاً. وهكذا، فمع بقاء التكنولوجيا ثابتة عند مستواها دون تطور مع

ثبات رأس المال عند مستوى محدد، فإن كل وحدة إضافية من العمل ستقدم مساهمةً في الناتج تقل عن سابقتها، الأمر الذي عادةً ما يشار إليه بقانون تناقص الناتج الحدي للعمل الذي مرّ معك في مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي. تأكد بنفسك من حساب الإنتاجية الحدية للعمل باستخدام بيانات الجدول 1.3 حيث يجب أن تحصل على البيانات الواردة في الجدول 2.3.

جدول 2.3: الناتج الحدي للعمل على الأمد القصير (رأسمال ثابت)

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	L
11.7	12.4	13.2	14.0	15.4	17.0	19.3	22.9	29.8	-	MPL

وعلى نفس المنوال يمكننا عرض مفهوم الإنتاجية الحدية لرأس المال التي تمثل الزيادة في الناتج المرافقة لزيادة في رأس المال بمقدار وحدة واحدة مع ثبات كل من كمية العمل ومستوى التكنولوجيا. والجدول 3.3 يحسب الإنتاجية الحدية لرأس المال باستخدام ذات التابع السابق من أجل كمية من العمل مقدارها 4 ومستوى من التكنولوجيا مقداره 12 وذلك عند مستويات متعددة من رأس المال.

الجدول 3.3: الناتج الحدي لرأس المال (A=12; L=4)

مدخلات رأس المال	الناتج الكلي	الناتج الحدي لرأس المال
K	y	MPK
7	63.5	-
8	67.9	4.4
9	72	4.1
10	75.9	3.9
11	79.6	3.7
12	83.1	3.5
13	86.5	3.4
14	89.8	3.3

3.3. عرض وطلب العمل

تتوقف كمية العمل التي تطلبها المنشآت الهادفة للربح على الإيراد المتولد من وحدة العمل الإضافية وعلى الأجر المدفوع لآخر وحدة مستخدمة من العمل. ويعتمد الإيراد المذكور على الإنتاجية الحدية للعامل وعلى سعر السلعة المنتجة. وهكذا، يعرف الإيراد الحدي النقدي للعمل (MRP_L) بجداء سعر الناتج (P) بالناتج الحدي للعمل (MP_L)، أي:

$$MRP_L = P \cdot MP_L$$

إن التكلفة الإضافية المرتبطة باستخدام وحدة عمل إضافية (عامل إضافي) هي الأجر المدفوع للعامل (W) والمنشأة التي تسعى وراء تعظيم أرباحها ستستمر في استخدام وحدات إضافية من العمل مادام الإيراد الإضافي المتولد من كل استخدام عامل إضافي يفوق أجر هذا العامل، وتتوقف عن استخدام المزيد من العمال عندما تصل إلى مرحلة يتساوى فيها الإيراد الحدي النقدي للعمل مع التكلفة الحدية النقدية للعمل، أي عندما نصل إلى النقطة التي يتحقق عندها الشرط الآتي:

$$MRP_L = W$$

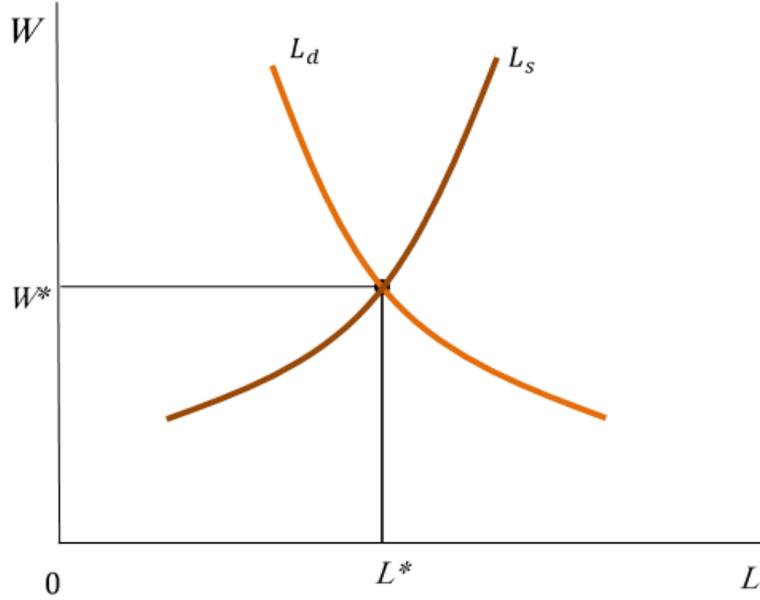
أو

$$P \cdot MP_L = W$$

$$MP_L = \frac{W}{P} \quad \text{ومنه:}$$

هذا مجرد تطبيق للمبدأ الحدي الذي مرّ معك سابقاً في مقرر الاقتصاد الجزئي والذي يقول أن الناتج الصافي الأعظم يتحقق عند التساوي بين النفع الحدي وبين التكلفة الحدية. وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن المنشأة تستمر في استخدام عمال إضافيين إلى أن يتساوى النفع الحدي المتمثل بالناتج الحدي لوحدة العمل (العامل) الأخيرة مع التكلفة الحدية المتمثلة بالأجر الحقيقي. إذ لا معنى لاستخدام عامل إضافي إذا كانت المساهمة الإضافية المتوقعة من وراء إضافة هذا العامل أقل من العائد النقدي الإضافي

الشكل 4.3: التوازن في سوق العمل



المرجو من توظيفه. يتوقف طلب العمل في الأجل القصير على الناتج الحدي النقدي للعمل (L_d) في الشكل 4.3) الذي يمثل طلب العمل. لاحظ أن الأجر الحقيقي هو عبارة عن الأجر الاسمي منسوباً للمستوى العام للأسعار. فالأجر الحقيقي يعبر عما يستطيع العامل شراؤه فعلاً بما يحصل عليه من الأجر وليس عن كمية اسمية من النقود. ومع ارتفاع الأجر، يصبح العمل أكثر جاذبية من الراحة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل. نستخدم L_s للدلالة على عرض العمل عند المستويات المختلفة من الأجر. حيث يتحقق التوازن في سوق العمل عند الأجر W^* حيث L^* هي كمية العمل التوازنية التي تمثل الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند التوازن. وهذا مجرد تطبيق للمبدأ الحدي الذي مرّ معك سابقاً في مقرر الاقتصاد الجزئي والذي يقول أن الناتج الصافي الأعظم يتحقق عند التساوي بين النفع الحدي وبين التكلفة الحدية. وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن المنشأة تستمر في استخدام عمال إضافيين إلى أن يتساوى النفع الحدي المتمثل بالناتج الحدي لوحدته العمل (للعامل) الأخيرة مع التكلفة الحدية المتمثلة بالأجر الحقيقي. إذ لا معنى لاستخدام عامل إضافي إذا كانت المساهمة الإضافية المتوقعة من وراء إضافة هذا العامل أقل من العائد النقدي الإضافي المرجو من توظيفه.

الجدول 4.3: الناتج الحدي للعمل

الناتج الحدي النقدي للعمل	الناتج الحدي للمعمل	مدخلات العمل
MRP_L	MP_L	L
119.20	29.80	2
91.60	22.90	3
77.20	19.30	4
61.60	15.40	5
56.00	14.00	6
52.80	13.20	7
49.60	12.40	8
46.80	11.70	9

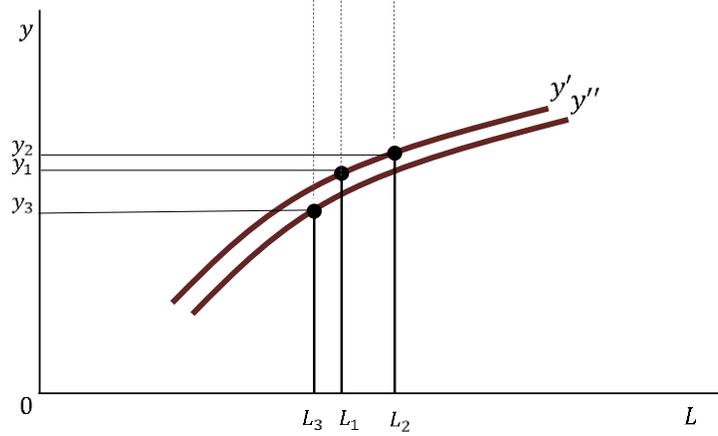
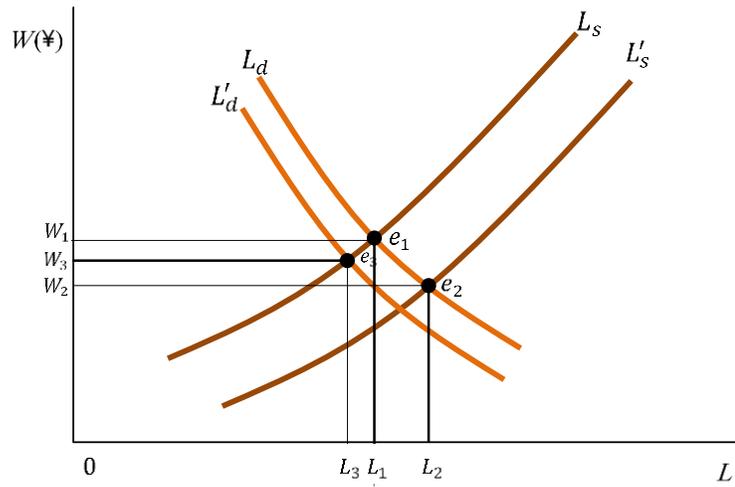
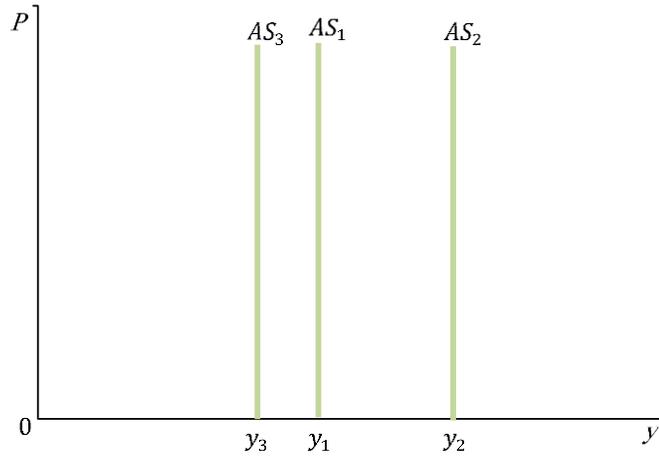
- الإيراد الحدي للعمل (الناتج الحدي النقدي للعمل)

لنأخذ الإنتاجية الحدية للعمل التي حسبناها سابقاً من الجدول 2.3 إلى العمود الثاني من الجدول 4.3. افترض أن هذه الإنتاجية الحدية للعمل هي من أجل ثماني ساعات عمل في اليوم. افترض أيضاً أن سعر الوحدة الواحدة من الناتج هو أربع وحدات نقدية. يمكننا إيجاد الناتج الحدي النقدي للعمل عن طريق ضرب الناتج الحدي للعمل بأربع وحدات نقدية. يمكنك الاطلاع على بيانات الناتج الحدي النقدي للعمل من العمود الأول من اليسار في ذات الجدول. افترض أن أجر ساعة العمل محدد بسبع وحدات نقدية، وعليه فإن كل عامل سيحصل على ست وخمسين وحدة نقدية عن كل ثماني ساعات عمل. وبالتالي فسيتم استخدام ستة عاملين لأن الناتج الحدي النقدي للعامل السادس يساوي ست وخمسين وحدة نقدية، وهو المقدار الذي يجب أن يساوي المبلغ المدفوع لآخر وحدة عمل يتم استخدامها كما وصلنا سابقاً.

4.3. الناتج الممكن في الأمد القصير وعلى الأمد الطويل

عندما تبقى موارد رأس المال والتكنولوجيا ثابتة بدون أي تغيير، سيتوقف حجم الناتج الممكن في الأمد القصير على شرط التوازن في سوق العمل. تؤدي زيادة عرض العمل، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى انتقال التوازن في سوق العمل إلى مستوى جديد عند كمية توازنية أكبر من العمل وعند أجر توازني أقل. وهذا يقود إلى ارتفاع في كمية الناتج الممكن يمكن تمثيله بيانياً بحركة على طول تابع الإنتاج (y) يميناً إلى الأعلى. وفي حال حدوث صدمة عرض سلبية، سينجم عن ذلك تراجع في إنتاجية العمل يؤدي إلى تراجع في الناتج الممكن في الأجل القصير. فمثلاً إذا كان سوق العمل متوازن عند كمية العمل L_1 والأجر W_1 (الشكل 5.3). سيكون عندها الناتج الممكن عند المستوى y_1 . وأما إذا كان سوق العمل متوازناً عند كمية العمل L_2 والأجر W_2 فهذا يعني أن الناتج الممكن هو y_2 . وهكذا، يمكن على الأمد القصير أن يكون الناتج عند أحد المستويين. والذي يحدد ذلك هو مقدار عرض العمل. تؤدي صدمة عرض ما إلى تراجع إنتاجية العمل، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح تابع الإنتاج الموافق من y' إلى y'' . وهذا يؤدي إلى تراجع الطلب على العمل، من L_d إلى L'_d مثلاً. يتحقق التوازن في سوق العمل من أجل منحني الطلب الجديد L'_d ومنحني العرض الأصلي L_s عندما يتم استخدام كمية من العمل مقدارها L_3 . وهنا يكون الناتج الممكن عند y_3 على تابع الإنتاج y'' . وهكذا فعلى الأمد القصير يمكن لصدمة عرض أو لتغير في عرض العمل أن يوِّد الناتج y_2 أو الناتج y_3 بدلاً من الناتج y_1 . هذه المستويات الممكنة من الناتج ممثلة بمنحنيات العرض الكلي AS_1, AS_2, AS_3 التي تمثل قدرة الاقتصاد على إنتاج (وعرض) السلع والخدمات على الأمد القصير. وهكذا فإن الناتج الممكن على الأمد القصير يمكن ان يتحقق عند مستويات مختلفة في ظل ثبات رأس المال ومستوى التكنولوجيا تبعاً للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل. وأما على الأمد الطويل فإنه من المتوقع عموماً أن تزيد الكميات المتوفرة من العمل ورأس المال وأن تتطور التكنولوجيا. ويؤدي ذلك إلى انزياح منحني العرض الكلي إلى اليمين، تمثيلاً لزيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج أو عرض السلع والخدمات. سنعود إلى دراسة الناتج الممكن على الأمد الطويل لاحقاً.

الشكل (5.3)



5.3. التقلبات الاقتصادية

لا يوجد اقتصاد يستمر في ازدهار ونمو متسارع إلى ما لا نهاية، ولا يوجد اقتصاد يتراجع عاماً بعد عام إلى ما لا نهاية. فمصير أي اقتصاد مزدهر أن يؤول في مرحلة معينة إلى التراجع، ومصير أي اقتصاد يعاني من صعوبات أن يتغلب عليها ليبدأ مرحلة جديدة من التوسع في الإنتاج والازدهار. الحياة مليئة بالمتغيرات والمفاجآت. ففي الوقت الذي يكتشف فيه بلد ما ثروة باطنية جديدة تنبئ بمستقبل أفضل، يتعرض بلد آخر إلى زلزال أو انهيار مالي، وأحياناً تحدث أزمات عالمية تلقي بظلالها على أغلب إن لم يكن جميع اقتصادات العالم، وأقرب مثال معاصر إلى الذهن هو أزمة Covid19 التي أبطأت عجلة الإنتاج والتوظيف في كبريات اقتصادات العالم وبانت تقض مضجع كافة حكومات العالم، لما لها من آثار انكماشية خطيرة تهدد الأعمال بالإفلاس والعائلات بفقدان مصادر الرزق. على أن التاريخ يقول أن كل أزمة إلى نهاية، والأيام دول.

على أية حال، في معظم دول العالم، لا سيما في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة، يزيد الناتج على الأمد الطويل بوصفه اتجاهاً عاماً، ولكن الناتج قد يتعرض لفترات من التراجع. وفي حال حدوث عدة تراجع متتالية متبوعة بعدة ارتفاعات متتالية فإن هذه الظاهرة تسمى دورة الأعمال، كما مر معنا في الفصل الأول. يفسر الكلاسيكيون دورة الأعمال، أو الإنكماشات الاقتصادية، بحدوث صدمة في العرض أو بالتغيرات التي تطرأ على سوق العمل، أو بسبب مزيج منهما. أما الكينزيون فيرجعون حدوث الانكماش إلى تباطؤ الأجور أو الأسعار، أو كليهما، في الاستجابة لتغيرات الطلب، حيث يتراجع الإنفاق الكلي دون تراجع متناسب في الأسعار. سنعود لاحقاً لوجهتي النظر هاتين في تفسير التبدلات التي تطرأ على التوازن.

مراجع وقراءات الفصل الثالث

- 1- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 2- Case, Fair, and Oster. Principles of Macroeconomics. Twelfth Edition. Pearson. 2017.
- 3- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 4- Dominick Salvatore and Eugene Diulio. Principles of Economics. McGraw-Hill Education; 2nd edition. 2011.
- 5- Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics. Eight Edition. Worth Publishers. 2012.
- 6- Venieris and Sebold .Macroeconomics Models and Policy .Wiley. 1977.

أسئلة ومساائل الفصل الثالث

أسئلة ومساائل محلولة (الحل أدناه)

- 1) ما الذي يحدث لمنحنى الإنتاجية الحدية للعمل في حال حدوث صدمة عرض سلبية؟
- 2) ما الذي يحدث للإنتاجية الحدية لرأس المال عند زيادة كمية العمل أو عند زيادة الإنتاجية؟
- 3) لماذا يمثل منحنى الإيراد الحدي لنتاج العمل (النتاج الحدي النقدي للعمل) MRP_L منحنى الطلب على العمل؟
- 4) افترض أن تابع إنتاج الاقتصاد يأخذ الشكل:

$$y = AK^{1/2}L^{1/2}$$

- حيث تمثل A إنتاجية الموارد و K كمية الموارد الرأسمالية و L كمية مورد العمل. والمطلوب:
- أ. أوجد الناتج الممكن من أجل: $A = 10; K = 25; L = 9$
 - ب. أوجد الناتج الممكن من أجل $(K = 15; K = 20; K = 25)$ في ظل عدم تغير إنتاجية الموارد أو كمية العمل.
 - ج. ما الذي يحدث لتابع الإنتاج في حال ازدادت إنتاجية الموارد أو كمية رأس المال؟
 - د. أيهما ترجح كسبب للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الناتج الممكن على الأمد القصير: التغير في كمية العمل أم التغير في كمية رأس المال؟ لماذا؟

أسئلة ومساائل غير محلولة

- 1) عرّف الإنتاجية الحدية للعمل.
- 2) عرّف الإنتاجية الحدية لرأس المال.
- 3) ما المقصود بصدمة العرض السلبية ومتى تحدث؟

- (4) عرّف صدمة العرض الإيجابية وأعطِ مثالاً عليها من عندك عليها.
- (5) هات ثلاثة أمثلة عن حالات تؤدي إلى انزياح عرض العمل.
- (6) ما هو تفسير النظرية الاقتصادية للعلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من العمل وبين الأجر.
- (7) لماذا يعتمد حجم الناتج الممكن في الأجل القصير على شرط التوازن في سوق العمل؟
- (8) لماذا يزداد الناتج الممكن بشكل عام على الأمد الطويل؟
- (9) عرّف الانكماش وتحدث عن التفسير الكينزي لأسباب حدوثه.
- (10) تأمل الجدول أدناه ثم أجب عن الأسئلة الآتية:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
L	y_1	MP_{L1}	y_2	MP_{L2}	MRP_{L1}	MRP_{L2}
1						
2						
3						
4						
5						
6						

أ. املأ الخلايا الفارغة للعمود رقم (2) من الجدول مستعيناً بالآتي:

(a) إنتاجية الموارد = 10

(b) كمية رأس المال = 9 وحدات

(c) تابع الإنتاج من الشكل: $y = \sqrt{KL}$

ب. أحسب الناتج الحدي للعمل مستخدماً بيانات العمود رقم (1)، واكتب النتائج في الخلايا المناسبة من العمود رقم (3)، ثم ارسم منحنى الناتج الحدي للعمل. سمّ المنحنى

الناتج MP_{L1}

ج. املأ خلايا العمود الرابع بالقيم المناسبة مستعيناً بالآتي:

(a) تابع الإنتاج: $y = \sqrt{KL}$ أي نفس التابع من الطلب a.

(b) كمية رأس المال: 9 وحدات. أي نفس الكمية السابقة أيضاً.

(c) إنتاجية الموارد: 12. أي أنها ارتفعت من 10 إلى 12.

د. أحسب الناتج الحدي للعمل وفق تطورات الطلب (ج) أي مستخدماً بيانات العمود

الرابع وارسم المنحنى MP_{L2} .

هـ. ما الذي حدث للإنتاجية الحدية للعمل عندما ارتفعت إنتاجية الموارد مع بقاء العوامل

الأخرى ثابتة؟

و. ما الذي يحدث لمنحنى الإنتاجية الحدية MP_{L1} في حال حدوث صدمة عرض سلبية؟

وماذا عن قيمة A في هذه الحالة؟

ز. استخدم بيانات العمود رقم (3) في حساب الناتج الحدي النقدي للعمل MRP_{L1} واكتب

النتائج في الخلايا المناسبة من العمود رقم (6) وذلك بفرض أن وحدة الناتج تباع

بأربع وحدات نقدية، ثم ارسم منحنى MRP_{L1} .

ح. أعد الطلب (ز) بفرض أن وحدة الناتج تباع بخمس وحدات نقدية واكتب النتائج في

الخلايا المناسبة من العمود رقم (7) ثم ارسم المنحنى MRP_{L2} .

ط. كم وحدة من العمل تستخدم المنشأة الساعية لتعظيم الربح عندما تقوم كل وحدة عمل

بالعمل لمدة ثماني ساعات يومياً بأجر مقداره أربع وحدات نقدية في الساعة.

- ي. افترض أن عدد وحدات العمل على مستوى الاقتصاد يبلغ ست وحدات عمل، حيث تعمل كل وحدة لمدة ثماني ساعات في اليوم. استخدم بيانات العمودين (6) و(7) في تحديد الأجر الساعي لكل وحدة عمل.
- ك. اشرح سبب حصول العمل على أجر أعلى عندما يكون سعر وحدة الناتج خمس وحدات نقدية بالمقارنة مع الأجر السائد في ظل سعر مقداره أربع وحدات نقدية.
- ل. كيف يؤثر حدوث صدمة عرض على الناتج الحدي النقدي للعمل؟
- م. افترض أن العمل يحصل على أجر ثابت في كل الأحوال. ما الذي يحدث لعدد وحدات العمل المستخدمة عندما تحدث صدمة عرض سلبية؟

حل أسئلة ومسائل الفصل الثالث

- 1) تعبر الإنتاجية الحدية للعمل عن الزيادة في الناتج الناجمة عن استخدام وحدة عمل إضافية في ظل ثبات كمية رأس المال والتكنولوجيا. وهذه الزيادة تتناقص مع كل وحدة عمل إضافية يتم استخدامها. وهو ما يشار إليه بالإنتاجية الحدية المتناقصة للعمل. وفي حال حدوث صدمة عرض سلبية فإن منحنى الإنتاجية الحدية للعمل ينزاح إلى اليسار تعبيراً عن انخفاض قيمة A في تابع الإنتاج:

$$y = f(K, L; A)$$

- 2) الإنتاجية الحدية لرأس المال هي الزيادة في الناتج الناجمة عن استخدام وحدات إضافية من رأس المال في ظل ثبات مستوى التكنولوجيا وكمية العمل. وتؤدي زيادة كمية العمل أو ارتفاع الإنتاجية إلى ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال، ويمكن تمثيل ذلك بيانياً بانزياح منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى اليمين.

(3) تستخدم المنشأة المزيد والمزيد من وحدات العمل ما دام الإيراد المتولد عن كل وحدة عمل إضافية أكبر من تكلفتها. وبما أن منحنى MRP_L يقيس الزيادة في الإيراد الناجمة عن كل وحدة عمل إضافية، فإن عدد وحدات العمل المستخدمة يعتمد على الأجر المدفوع لكل عامل. وهكذا، يصبح منحنى MRP_L منحنى طلب على العمل.

(4) حل المسألة 4:

أ. الناتج = 150 وحدة.

ب. K: 15 20 30

الناتج: 116.19 134.16 164.32

ج. ينزاح تابع الإنتاج إلى الأعلى عندما يؤدي التطور التكنولوجي إلى ارتفاع إنتاجية كمية ثابتة من العمل، ويمكن أن يحدث ذلك أيضاً عندما تتوفر كمية أكبر من رأس المال لكل وحدة من العمل بحكم أن المزيد من رأس المال يزيد إنتاجية العامل الواحد.

د. على الأمد القصير، عندما يكون السبب وراء التغيرات في الناتج الممكن تغير في كمية العمل وليس في كمية رأس المال الذي لا يتوقع أن تتغير كميته في الأجل القصير. وأما كمية العمل فيمكن أن تتغير على الأمد القصير للأسباب التالية:

أ. قد يرغب بعض العاطلين اختياريًا عن العمل في البحث عن عمل وبالتالي يصبحون جزءًا من القوى العاملة.

ب. قد يرغب بعض المشتغلين في ترك عملهم والبحث عن عمل آخر.

ج. قد يقوم المشتغلون حالياً بأداء بعض ساعات العمل الإضافية.

أسئلة «صح أو خطأ»

1. من أجل تابع انتاج من الشكل $y = A \cdot k^{\frac{1}{2}} L^{\frac{1}{2}}$ مع $A = 10$ و $k = 3$ و $L = 3$ ، فإن الناتج يساوي 30. .30
2. على الأمد الطويل، يظهر الناتج الممكن نمطاً دورياً (صاعد ثم هابط ثم صاعد، إلخ) حيث تكون الارتفاعات والانخفاضات في الناتج بنفس الطول والشدة.
3. تأتي الزيادة في الانتاجية من الزيادة في المعرفة.
4. إن التغيرات التي تطرأ على الناتج الممكن في الأمد القصير هي بطبيعة الحال نتيجة لتزايد الموارد الرأسمالية.
5. تؤدي صدمات العرض الايجابية إلى زيادة في انتاجية الموارد الاقتصادية.
6. في ظل ثبات بقية العوامل، يكون للزيادة المتلاحقة في وحدات العمل انتاجية حدية متناقصة.
7. إن الزيادة في رأس المال تؤدي في ظل ثبات بقية العوامل إلى زيادة الانتاجية الحدية للعمل.
8. تؤدي صدمات العرض السلبية إلى انخفاض الانتاجية الحدية للعمل.
9. إن الناتج في الأمد القصير هو عبارة عن تابع لشروط التوازن في سوق العمل.
10. يعزو المدخل الكلاسيكي في تفسير الركود ما يحدث من انخفاضات في الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستجابة السريعة للأسعار للتبدلات التي تطرأ على الطلب.

الفصل الرابع

نماذج توازن الإنفاق

Chapter IV

Spending Equilibrium Models

عنوان الموضوع: نماذج توازن الإنفاق

كلمات مفتاحية: Key words

نموذج توازن الإنفاق spending equilibrium model؛ الناتج التوازني equilibrium output؛ النزعة الحدية للاستهلاك؛ marginal rate to consume؛ النزعة الحدية للاستثمار marginal rate to save؛ أثر المضاعف multiplier effect؛ معامل سلوكي behavioral coefficient؛ ضخ injection؛ تسرب leakage؛ ضرائب tax؛ تحويلات transfer؛ مضاعف إنفاق expenditure multiplier؛ مضاعف ضريبة مقطوعة lump-sum multiplier؛ مضاعف ميزانية متوازنة balanced budget multiplier.

الأهداف التعليمية للفصل الرابع:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يستنتج المعادلة العامة للناتج التوازني في ظل فرضيات متنوعة.
- يستنتج صيغ المضاعف المختلفة في ظل شروط متنوعة.
- يحسب الناتج التوازني في ظل فرضيات متنوعة حول درجة تعقيد النموذج.
- يستخدم مدخل الإنفاق والضخ - التسرب في حساب الناتج التوازني.
- يستخدم مدخل والضخ - التسرب في حساب الناتج التوازني.
- يرسم توابع الإنفاق ويحدد الناتج التوازني هندسياً.
- يرسم توابع الضخ والتسرب ويحدد الناتج التوازني بيانياً.
- يحسب قيم المضاعفات المختلفة.
- يحسب أثر مضاعفات الإنفاق المختلفة على الناتج التوازني.
- يستخدم التحليل السكوني المقارن في تحليل أثر تغيير معامل سلوكي على الناتج التوازني.

مخطط الفصل الرابع:

الفصل الرابع: نماذج توازن الإنفاق

- 1.4. الإنفاق الكلي في نموذج من قطاعين
 - 1.1.4. تعميم الحل من أجل التوازن في نموذج القطاعين
 - 2.1.4. النزعة الحدية للاستهلاك
 - 2.4. أثر المضاعف الناجم عن تغير في الإنفاق المستقل
 - 3.4. مضاعف الإنفاق
 - 4.4. الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات والنتائج
 - 5.4. مضاعفات القطاع الحكومي
 - 6.4. صيغة المضاعف في نموذج يحتوي ضرائب على الدخل
 - 7.4. صافي الصادرات والنتائج التوازني
- أسئلة ومسائل الفصل الرابع

الفصل الرابع: نماذج توازن الإنفاق

يعد هذا الفصل يعد تفصيلاً لبعض ما درسته عن المدرسة الكينزية في مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي ويستحسن بالطالب مراجعة فقرات الطلب الفعال والمضاعف من الفصل الثامن من ذلك المقرر. نفترض فيما يأتي من نماذج توازنية في الأجل القصير أن المستوى العام للأسعار (مستوى السعر) يظل أعلى من نقطة تقاطع العرض الكلي مع الطلب الكلي. في ظل هذه الفرضية ينتج قطاع الأعمال أقصى كمية يستطيع بيعها بالأسعار الجارية، حيث نعتبر أن مستوى الإنتاج الذي تتساوى عنده قيمة الناتج مع مقدار الإنفاق مستوى توازنيًا للناتج على الرغم من أنه يكون دون مستوى التشغيل الكامل. سنبدأ بنموذج مكوّن من قطاعين ينقسم فيه الإنفاق بين إنفاق استهلاكي (C) وإنفاق استثماري (I)، حيث يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على الدخل المتاح، فيما يتحدد مستوى الإنفاق الاستثماري من خارج النموذج. ويقودنا هذا النموذج إلى دراسة النزعة الحدية للاستهلاك. نقوم بعد ذلك بدراسة نموذج أوسع مكوّن من أربعة قطاعات، حيث نضيف قطاعي الحكومة وصافي الصادرات. ومع كل نموذج نقوم بدراسته سنتتبع كيف تتطور صيغة مضاعف الإنفاق تبعاً للتغيرات التي تطرأ على النموذج.

1.4. الإنفاق الكلي في نموذج من قطاعين

ينطلق هذا النموذج من الفرضيات الآتية:

- أ. الاقتصاد مكوّن من قطاعين: أفراد ومنشآت.
- ب. عند مستوى السعر السائد الطلب الكلي أقل من العرض الكلي.
- ج. عند مستوى السعر السائد، ينشأ فائض في الناتج عندما يتحدد مستوى الإنتاج من خلال منحنى العرض الكلي.

في ظل هذه الفرضيات تنتج المنشآت ما تستطيع بيعه بالأسعار السائدة وبالتالي فإن إنتاج قطاع الأعمال يتحدد على أساس الطلب الكلي.

د. الاستثمار (I) متغير خارجي أي يتحدد من خارج النموذج، أي لا يعتمد على مستوى الناتج.
هـ. الإنفاق الاستهلاكي (C) هو تابع خطي للدخل الجاري المتاح (Y_d). ولأن الادخار هو ما يتبقى من الدخل المتاح بعد الإنفاق الاستهلاكي؛ فإن الادخار أيضاً تابع خطي للدخل المتاح:

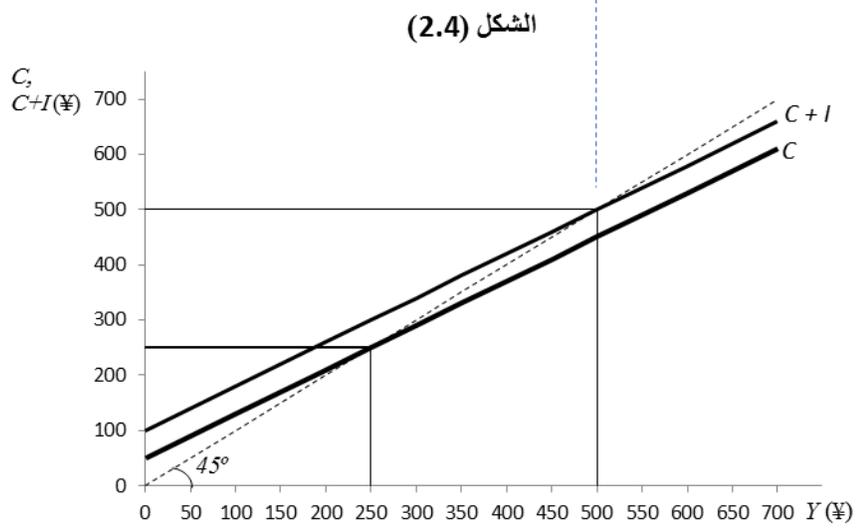
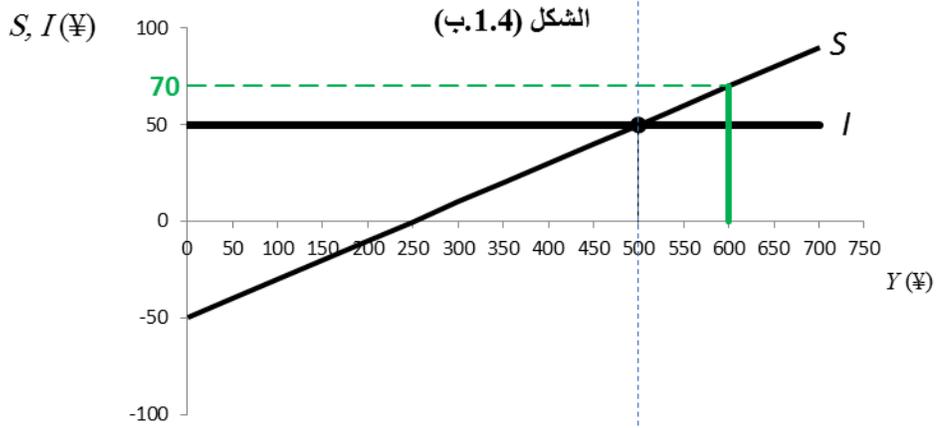
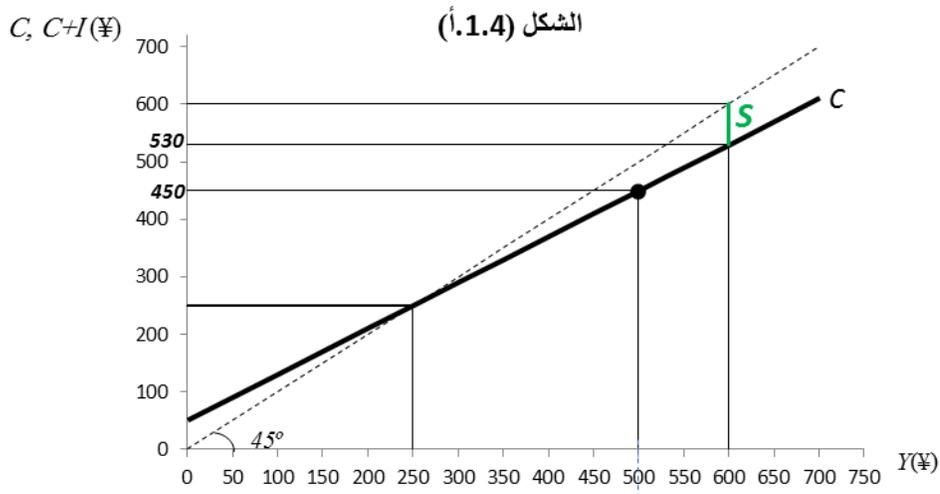
$$S = Y_d - C$$

و. الدخل المتاح (Y_d) يساوي قيمة الناتج (Y) نظراً لعدم وجود قطاع حكومي (لا يوجد اقتطاع ضريبي).

لنفترض أن تابع الاستهلاك هو ($C = 50 + 0.8 Y_d$) وهذا يقتضي أن تابع الادخار هو ($S = Y_d - C = -50 + 0.2 Y_d$). ولنفترض أيضاً أن تابع الإنفاق الاستثماري هو ($I = 50$). لنمثل هذه التوابع بيانياً في الشكل 1.4 أ. والشكل 1.4 ب حيث يظهر منهما ما يأتي:

- الاستهلاك يساوي (450¥) عندما يكون الدخل المتاح (500¥) وعندها يكون الادخار (50¥).
- الاستهلاك يساوي (530¥) عندما يكون الدخل المتاح (600¥) وعندها يكون الادخار (70¥).
- يمكن قراءة قيم الادخار إما من خلال رصد الفرق بين تابع الاستهلاك وبين منصف الربع الأول أو من خلال بناء تابع الادخار ($S = Y_d - C$).
- الاستثمار يساوي (50¥) بغض النظر عن مستوى الإنتاج كونه متغير خارجي.

وأما في الشكل 2.4. فقد قمنا بإضافة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الاستهلاكي لنحصل على تابع يمثل مجموعهما ($C + I$) وهو يمثل الإنفاق الإجمالي (AE). لاحظ من الشكل كيف أن توازن الإنفاق يتحقق عند مستوى الناتج (500¥) حيث أن مجموع الإنفاق الاستهلاكي (450¥) والإنفاق الاستثماري (50¥) يساوي قيمة الناتج (500¥). نلاحظ من الشكل 1.4 ب أن الناتج التوازني يظهر عند تساوي الضخ (وهو الاستثمار فقط في هذه الحالة) مع التسرب (وهو الادخار فقط في هذه الحالة).



ويمكننا أن نعالج التمثيل البياني السابق لتتابع الاستهلاك والاستثمار والادخار جبرياً. إذ يمكننا كتابة معادلة تابع الاستهلاك على النحو $C = 50 + 0.8 Y_d$ ، ومعادلة تابع الاستثمار بالشكل $I = 50$ ، ويمكننا إيجاد الإنفاق التوازني عن طريقين:

$$(1) \text{ بمساواة الناتج مع الإنفاق } Y = C + I$$

$$(2) \text{ بمساواة الضخ مع التسرب } S = I$$

وبتطبيق المعطيات التي بين أيدينا يمكننا أن نصل إلى نفس المستوى التوازني الذي شاهدناه بيانياً بطريقة جبرية:

$$(1) \text{ شرط التوازن: الإنفاق = الناتج}$$

$$Y = C + I$$

$$Y = 50 + 0.8 Y + 50$$

$$\text{لاحظ أن } Y = Y_d$$

$$-0.8 Y + Y = 50 + 50$$

$$0.2 Y = 100$$

$$Y = 100 \cdot 0.2 = 500$$

$$(2) \text{ شرط التوازن: الاستثمار = الادخار}$$

$$S = I$$

$$Y_d - C = I$$

$$Y - C = I$$

$$Y - (50 + 0.8 Y) = 50$$

$$Y - 50 - 0.8 Y = 50$$

$$0.2 Y = 50 + 50$$

$$Y = \frac{100}{0.2} = 500$$

1.1.4. تعميم الحل من أجل التوازن في نموذج القطاعين

وفي الحقيقة، نستطيع أن نعبر بصيغ عامة عن كافة التوابع السابقة ويمكننا أن نقوم بإيجاد صيغة جبرية عامة للتوازن على الشكل التالي:

الفرضيات:

$$- \text{ الاستهلاك تابع خطي للدخل المتاح } C = \bar{C} + c Y_d$$

حيث تمثل \bar{C} الإنفاق الاستهلاكي غير المتعلق بمستوى الدخل المتاح (الاستهلاك المستقل) وتمثل c النزعة الحدية للاستهلاك (نسبة ما يستهلك من كل وحدة إضافية من الدخل المتاح).

$$- \text{ الاستثمار يتحدد خارج النموذج } I = \bar{I}$$

- الادخار:

$$\begin{aligned} S &= Y_d - C \\ &= Y_d - (\bar{C} + c Y_d) \\ &= -\bar{C} + (1 - c)Y_d \end{aligned}$$

$$- \text{ لا يوجد قطاع حكومي } Y_d = Y$$

(1) شرط التوازن: الإنفاق = الناتج

$$\begin{aligned} Y &= C + I \\ Y &= \bar{C} + cY + \bar{I} \\ Y - cY &= \bar{C} + \bar{I} \\ Y(1 - c) &= \bar{C} + \bar{I} \\ Y &= \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c} \end{aligned}$$

(2) شرط التوازن: الضخ = التسرب

$$\begin{aligned} S &= I \\ -\bar{C} + (1 - c)Y &= \bar{I} \\ Y &= \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c} \end{aligned}$$

2.1.4. النزعة الحدية للاستهلاك

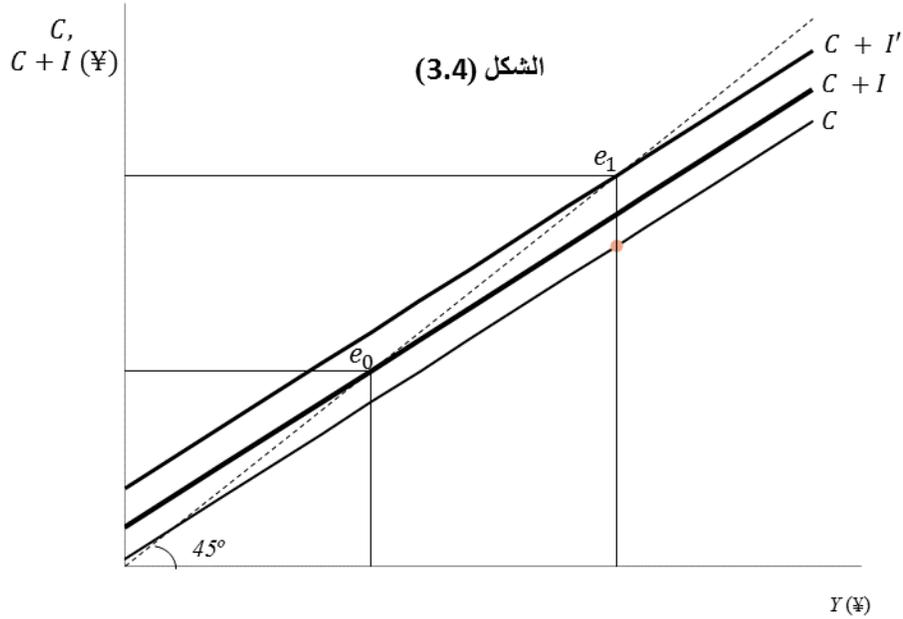
تعرف النزعة الحدية للاستهلاك بالتغير الذي يطرأ على الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل المتاح بمقدار وحدة واحدة. أي أنها تساوي مشتق تابع الاستهلاك بالنسبة للدخل المتاح.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d}$$

لاحظ أن التغير في الاستهلاك يكون أقل من التغير في الدخل المتاح. وعليه من المفترض أن تكون قيمة النزعة الحدية للاستهلاك أكبر من الصفر وأصغر من الواحد. وقد رأينا قبل قليل أن النزعة الحدية للاستهلاك ما هي إلا المعامل السلوكي (c) في تابع الاستهلاك ($C = \bar{C} + cY_d$) ولأن هذا التابع تابع خطي فإن النزعة الحدية للاستهلاك في هذه الحالة هي عبارة عن ميل تابع الاستهلاك. ولأن الادخار هو بالتعريف ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي امتنع الأفراد عن استهلاكه فإن النزعة الحدية للادخار هي (1 - c). فعلى سبيل المثال، إذا كان الاستهلاك خطياً في الدخل المتاح، وكان ميل تابع الاستهلاك (0.8) فهذا يعني أن ثماني وحدات نقدية من أصل كل زيادة في الدخل المتاح مقدارها عشر وحدات نقدية ستذهب إلى استهلاك، والباقي (وحدتان نقديتان) إلى الادخار.

2.4. أثر المضاعف الناجم عن تغير في الإنفاق المستقل

كما شاهدنا في الشكل (2.4)، يؤدي التغير في الإنفاق المستقل إلى انزياح على التوازي في تابع الإنفاق وبالتالي الوصول إلى مستوى توازني جديد. في النموذج المكوّن من قطاعين ينجم التغير في الإنفاق المستقل إما عن تغير في الاستهلاك المستقل \bar{C} أو عن تغير في الاستثمار المستقل \bar{I} أو عن تغير في كليهما. ويؤدي التغير في الإنفاق المستقل إلى تغير في الناتج، الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الاستهلاك، كون هذا الأخير يتبع للدخل المتاح.



وهكذا، فإن زيادة في الاستثمار المستقل ($\Delta \bar{I}$) تؤدي - في ظل ثبات بقية العوامل - إلى تغير في الناتج يفوق التغير في الإنفاق المستقل ($\Delta Y > \Delta \bar{I}$) لأن التغير في الدخل الشخصي المتاح يؤدي إلى تغير في الاستهلاك. لاحظ من الشكل (3.4) مثلاً أن زيادة في الإنفاق المستقل تؤدي إلى انزياح منحنى الإنفاق من $(C + I)$ إلى $(C + I')$ الأمر الذي يؤدي إلى انتقال التوازن من e_0 إلى e_1 بحيث يزداد الناتج من y_0 إلى y_1 وبمقدار يفوق بوضوح الزيادة في الإنفاق المستقل المتمثلة بالمسافة العمودية الفاصلة بين $(C + I)$ و $(C + I')$.

3.4. مضاعف الإنفاق

يقيس مضاعف الإنفاق معدل التغير في الناتج الناجم عن تغير في الإنفاق المستقل. رأينا كيف أن قيمة التغير في الناتج تفوق عموماً قيمة التغير في الإنفاق المستقل الذي أدى للتغير في الناتج. فمثلاً

إذا كانت قيمة التغير في الإنفاق المستقل ($\Delta \bar{I} = 10$) والتغير الناتج في الناتج ($\Delta Y = 50$) فإن التغير في الناتج يبلغ خمسة أضعاف التغير في الإنفاق المستقل، أي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{I}} = 5$$

وهذا ما نسميه المضاعف أو مضاعف الإنفاق ونرمز له عادة (k_e).

سنرى عما قليل أن قيمة المضاعف (k_e) تعتمد على قيمة النزعة الحدية للاستهلاك (c)، بحيث أن زيادة النزعة الحدية للاستهلاك تقود إلى قيمة أكبر أو فعالية أكبر للمضاعف والعكس بالعكس. وصلنا سابقاً إلى أن الناتج التوازني في نموذج من قطاعين يمكن حسابه كالتالي:

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c}$$

وفي ظل ذات الفرضيات التي قادتنا إلى هذه النتيجة، إذا ما افترضنا حصول زيادة في الإنفاق المستقل ($\Delta \bar{I} > 0$) في ظل ثبات بقية العوامل، أي في ظل عدم تغير الاستهلاك المستقل ($\Delta \bar{C} = 0$) وعدم حدوث تغير في النزعة الحدية للاستهلاك فإننا نستطيع أن نكتب:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{I}}{1 - c}$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{I}} = \frac{1}{1 - c}$$

$$k_e = \frac{1}{1 - c}$$

من الواضح أن معرفة قيمة المضاعف توفر لنا طريقاً مختصراً لحساب المستوى التوازني للنتائج.
فالتوازن كما رأينا يتحقق عند

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c}$$

$$Y = (\bar{C} + \bar{I}) \cdot \frac{1}{1 - c}$$

$$Y = \left(\frac{1}{1 - c}\right) \cdot (\bar{C} + \bar{I})$$

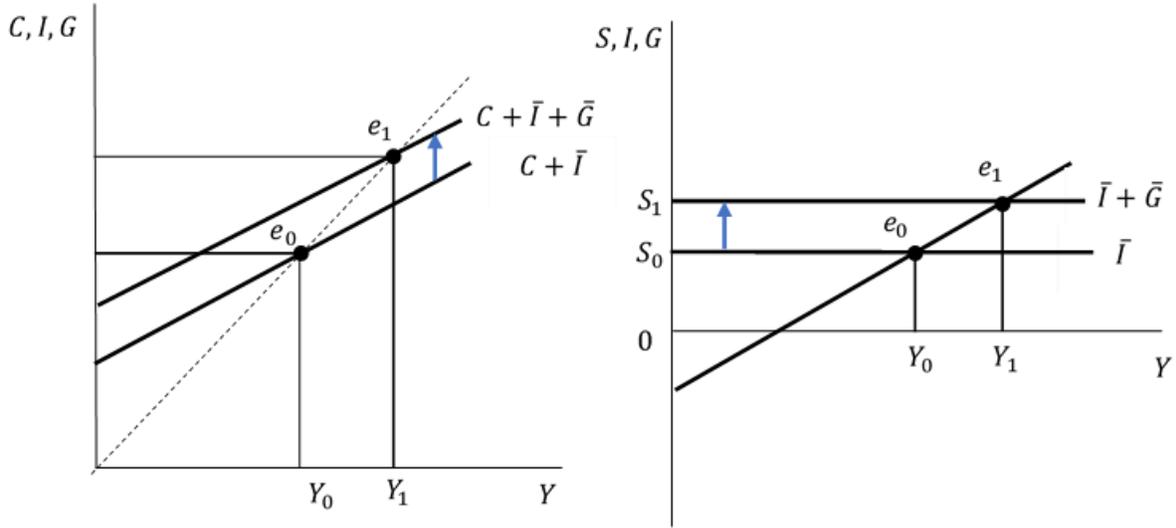
$$Y = k_e \cdot \bar{A}$$

$$\bar{A} = (\bar{C} + \bar{I}) \quad \text{و} \quad k_e = 1/(1 - c) \quad \text{حيث}$$

4.4. الإنفاق الحكومي والضرائب والتحويلات والنتائج

يتألف الإنفاق الحكومي من السلع والخدمات المشتراة من قبل الحكومة (سواء محلية أو مركزية) ومما تدفعه الحكومة من تعويضات للعاملين لديها بمن فيهم العسكريين. تتألف التحويلات مما تنفقه الحكومة بدون مقابل مباشر مثل تعويضات البطالة ونفقات الرفاه والضمان الاجتماعي وخدمة الدين العام (الأقساط والفوائد على الدين العام). تتألف الضرائب من تلك الاقتطاعات التي تفرضها الحكومة على الملكية والدخل والسلع (مبيعات وإنفاق). يرتفع الناتج عندما يزداد الإنفاق الحكومي (G) وكذلك عندما ينخفض صافي العائدات الضريبية (T_n) وذلك بفرض ثبات بقية العوامل، حيث يعرف صافي العائدات الضريبية بالفرق بين الإيرادات الضريبية (T_x) وبين التحويلات الحكومية (T_r). تتمثل السياسة المالية بالتغيرات التي تطرأ على الضرائب والتحويلات والنفقات بغرض التأثير على مستوى الناتج.

الشكل (4.4)



في النموذج ثلاثي القطاعات يكون الاقتصاد في حالة توازن وفقاً لمدخل الإنفاق عندما:

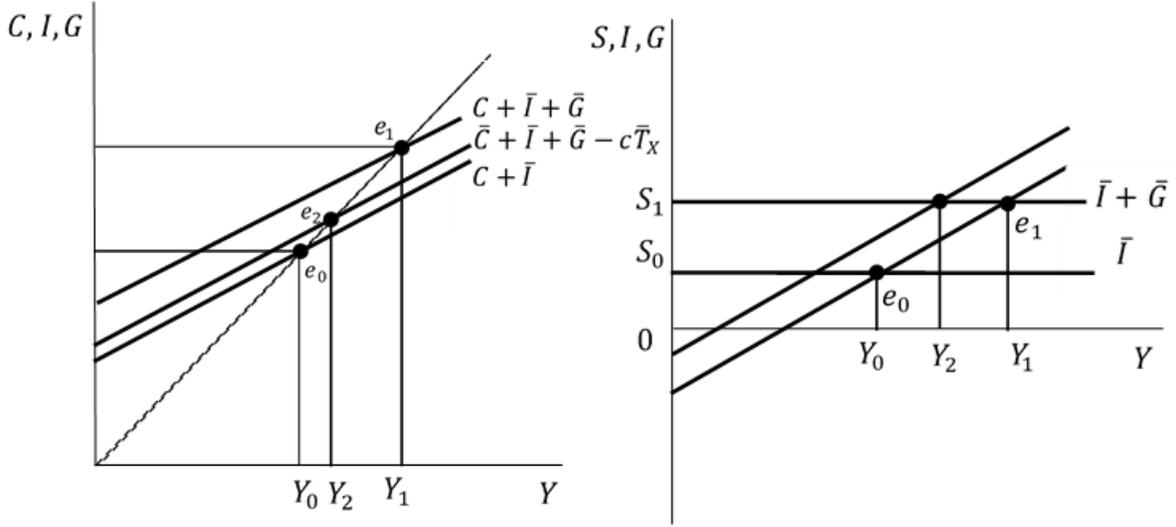
$$Y = C + I + G$$

ووفقاً لمبدأ الضخ والتسرب عندما:

$$T_n + S = I + G$$

يظهر من الشكل (4.4) أن مستوى الناتج التوازني في حالة عدم وجود قطاع حكومي هو (Y_0) ، ومع إضافة الإنفاق الحكومي يحدث انزياح في تابع الإنفاق من $(C + \bar{I})$ إلى $(C + \bar{I} + \bar{G})$ ويرتفع بالتالي المستوى التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) مع انتقال نقطة التوازن من (e_0) إلى (e_1) .

الشكل (5.4)



وأما من جهة مدخل الضخ والتسرب فإن دخول القطاع الحكومي إلى النموذج يؤدي إلى انزياح تابع الضخ إلى الأعلى من (\bar{I}) إلى $(\bar{I} + \bar{G})$ ومع غياب الضرائب اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي، يتم تمويل الإنفاق الحكومي من خلال مدخرات القطاع الخاص (المسافة $S_1 - S_0$).

لنفترض الآن أن الحكومة في المثال السابق قررت تمويل إنفاقها (\bar{G}) من خلال ضريبة مقطوعة (\bar{T}_x) . يؤدي ذلك، إلى انزياح تابع الإنفاق من $(C + \bar{I} + G)$ إلى $(C + \bar{I} + \bar{G} - cT_x)$ ، كما هو واضح من الشكل (5.4)، حيث تؤدي الضرائب إلى انخفاض الاستهلاك. لاحظ على أية حال أن انخفاض الاستهلاك الناتج عن فرض الضريبة (الممثل هندسياً بالمسافة من Y_1 إلى Y_2) لن ينزل بمستوى الناتج إلى المستوى الأصلي (Y_0) الذي بدأنا معه عندما كان الاقتصاد مكوناً من قطاعين فقط، أي عندما كان خالياً من التدخل الحكومي. حيث تؤدي الضريبة إلى انزياح تابع التسرب من S إلى $S + cT_x$ ، الأمر الذي يقود إلى انخفاض الناتج من Y_1 إلى Y_2 .

لنقم بإعادة شرح النقطة الأخيرة من البداية من خلال مقارنة حالتين بدون الاستعانة بالتمثيل البياني والتحليل الهندسي. ومن باب التبسيط نبدأ من ناتج توازني مقداره 500 ¥ في ظل الشروط الآتية:

$$C = 40 + 0.80Y_d$$

$$I = 60$$

$$\bar{T}_x = 0; \bar{T}_r = 0; \bar{G} = 0$$

الحالة الأولى: يزداد الناتج من 500 ¥ إلى 550 ¥ عندما تنفق الحكومة 10 ¥. هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي عبر أثر المضاعف إلى تغيير في الناتج مكافئ لذلك الذي ينجم عن زيادة في الاستثمار.

$$Y = C + I + G \quad \text{بحسب مدخل الإنفاق:}$$

$$Y = 40 + 0.80Y + 60 + 10$$

$$Y = 0.80Y + 110$$

$$Y = 550 \text{ ¥}$$

بحسب مدخل الضخ - التسرب

$$S = I + G$$

$$0.20Y - 40 = 60 + 10$$

$$0.20Y = 110$$

$$Y = 550 \text{ ¥}$$

الحالة الثانية: ينخفض الناتج من 550 ¥ إلى 510 ¥ عندما تقوم الحكومة بجباية ضريبة مقطوعة مقدارها 10 ¥ لتغطية الزيادة في الإنفاق (الواردة في الحالة الأولى). لاحظ أن تأثير الضريبة المقطوعة

على الناتج أدى إلى إضعاف تأثير التغيير المكافئ في الإنفاق الحكومي. ففي هذه الحالة ارتفع الناتج بمقدار 10 ¥ فقط في حين أنه ازداد بمقدار 50 ¥ في الحالة الأولى.

بحسب مدخل الإنفاق:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 40 + 0.80(Y - 10) + 60 + 10$$

$$Y - 0.80Y = 110 - 8$$

$$Y = 510 ¥$$

بحسب مدخل الضخّ - التسرّب:

$$S + \bar{T}_x = I + G$$

$$Y - 10 - 40 - 0.80(Y - 10) + 10 = 60 + 10$$

$$Y - 10 - 40 - 0.80Y + 8 + 10 = 60 + 10$$

$$0.20Y - 32 = 70$$

$$Y = 510 ¥$$

- أثر تغير آني في الضريبة مقطوعة والتحويلات مالية

لنفترض أن الحكومة قامت بفرض ضرائب مقطوعة وإجراء تحويلات بنفس الوقت. في هذه الحالة يكون الدخل المتاح:

$$Y_d = Y - T_x + T_r$$

في الحقيقة، يتشابه تأثير زيادة التحويلات مع تأثير انخفاض الضرائب في الناتج. فعلى سبيل المثال، تكون قيمة الناتج التوازني 510 ¥ من أجل:

$$C = 40 + 0.80Y_d$$

$$I = 60$$

$$\bar{T}_x = 10; \bar{T}_r = 0; \bar{G} = 10$$

ويتبين من الحالتين (1) و (2) أدناه أن زيادة في التحويلات مقدارها 5 ¥ أو تخفيضاً ضريبياً بذات المقدار، يؤديان كلاهما إلى ارتفاع في مستوى الناتج من 510 ¥ إلى 530 ¥.

الحالة (1): ازدياد التحويلات بمقدار 5 ¥.

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 40 + 0.80(Y - 10 + 5) + 60 + 10$$

$$Y = 530$$

الحالة (2): تخفيض الضرائب بمقدار 5 ¥

$$Y = C + I + G$$

$$Y = 40 + 0.80(Y - 5) + 60 + 10$$

$$Y = 530$$

5.4. مضاغفات القطاع الحكومي

عندما ينطوي النموذج على قطاع حكومي يكون هناك، بالإضافة إلى مضاغف الإنفاق، مضاغف للضريبة المقطوعة وآخر للميزانية المتوازنة. نقوم فيما يأتي باستنتاج معادلات هذه المضاغفات كونها توفر طريقاً مختصراً لفهم تأثير متغيرات الإنفاق في الناتج التوازني في الأجل القصير.

ولاستنتاج المضاعفات بصيغها العامة يتعين علينا أن ننتقل من فرضيات عامة حول الاقتصاد، ولتكن

الآتية من باب التبسيط:

$$C = \bar{C} + cY_d$$

$$Y_d = Y - \bar{T}_n$$

$$T_n = \bar{T}_x - \bar{T}_r$$

$$I = \bar{I}$$

$$G = \bar{G}$$

ننتقل كالعادة من شرط التوازن للوصول إلى الناتج التوازني:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = \bar{C} + c(Y - T_n) + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y - cY = \bar{C} - cT_n + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_n}{1 - c}$$

وهكذا فإن تغييراً في كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي المستقل

والضرائب المقطوعة سيؤدي بمجموعه إلى تغير في الناتج مقداره:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{C} + \Delta \bar{I} + \Delta \bar{G} - c\Delta \bar{T}_n}{1 - c}$$

- مضاعف الإنفاق

إن تغير الناتج التوازني الناجم عن تغير في الإنفاق الحكومي المستقل بمقدار $\Delta \bar{G}$ هو:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{G}}{1 - c}$$

وبالتالي فإن مضاعف الإنفاق k_e هو:

$$k_e = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} = \frac{1}{1 - c}$$

وبما أن النزعة الحدية للاستهلاك موجبة وأصغر من الواحد فإن قيمة مضاعف الإنفاق موجبة، الأمر الذي يعني أن للإنفاق الحكومي المستقل أثر إيجابي على المستوى التوازني للناتج. وهذا ينطبق على أي إنفاق مستقل آخر مثل الإنفاق الاستثماري.

- مضاعف الضريبة المقطوعة

إن تغير الناتج التوازني الناجم عن تغير في الإيرادات الضريبية بمقدار $\Delta \bar{T}_n$ هو:

$$\Delta Y = \frac{-c \Delta \bar{T}_n}{1 - c}$$

وبالتالي فإن مضاعف الضريبة المقطوعة k_t هو:

$$k_t = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{T}_n} = \frac{-c}{1 - c}$$

ومن الواضح أن قيمة هذا المضاعف أصغر من الصفر. فأية زيادة في مقدار الضريبة المقطوعة، في ظل ثبات بقية العوامل من شأنها أن تخفض الاستهلاك العائلي، مما يؤثر سلباً على مستوى الناتج.

- مضاعف الميزانية المتوازنة

إن تغير الناتج التوازني الناجم عن تغير في الإنفاق الحكومي المستقل مترافق مع تغير مكافئ بالقيمة في صافي الإيرادات الضريبية المستقلة هو:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{G} - c\Delta \bar{T}_n}{1 - c} = \frac{\Delta \bar{G} - c\Delta \bar{G}}{1 - c} = \frac{\Delta \bar{G}(1 - c)}{1 - c} = \Delta \bar{G}$$

وبالتالي فإن مضاعف الميزانية المتوازنة k_b الذي ينطوي على تغييرين متساويين في \bar{G} و \bar{T}_n هو:

$$k_b = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} = 1$$

أي أن تغييران متكافآن بالقيمة المطلقة في الإنفاق الحكومي المستقل من جهة وصافي الضرائب المستقلة من جهة من شأنهما ألا يؤثرًا بالمحصلة على المستوى النهائي للناتج. فالتسرب الناجم عن الضريبة التي من شأنها أن تضعف الاستهلاك يتم إطفاء تأثيره بشكل موازٍ من خلال ضخ مبالغ مكافئة في النظام الاقتصادي على شكل مشتريات حكومية من السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال. فما يخسره قطاع الأعمال من إنفاق عائلي تعوضه النفقات الحكومية.

6.4. صيغة المضاعف في نموذج يحتوي ضرائب على الدخل

إذا كانت التحويلات التي تجريها الحكومة مستقلة عن الدخل، فإن جزءاً مهماً من العائدات الضريبية التي تحصل عليها الحكومة تعتمد على مستوى الدخل. ففي ظل وجود ضريبة على الدخل يصبح صافي العائدات الضريبية من الشكل:

$$T_n = \bar{T}_x + tY - \bar{T}_r$$

حيث:

\bar{T}_x : ضرائب مقطوعة.

t : معدل ضريبة الدخل المفروضة على الدخل الشخصي.

\bar{T}_r : تحويلات لا علاقة لها بمستوى الدخل

على الرغم من أن معظم الحكومات تفرض ضرائب تصاعدية على دخول الأفراد إلا أننا ولتبسيط التحليل، سنفترض أن t عبارة عن معدل ثابت للضريبة على الدخل ينسحب على دخول الأفراد بغض النظر عن مستوياتها. وللتبسيط كذلك، سنبقي على فرضية ضريبة الدخل المقطوعة \bar{T}_x .

يمكننا الآن إعادة حساب الناتج التوازني بعد تعديل تابع الدخل المتاح بحيث يأخذ بالاعتبار تبعية ضريبة الدخل لمستوى الدخل، مبتدئين بالمعطيات الآتية:

$$C = \bar{C} + cY_d$$

$$Y_d = Y - \bar{T}_x - tY + \bar{T}_r$$

$$I = \bar{I}$$

$$G = \bar{G}$$

نطبق شرط التوازن في ظل اقتصاد من ثلاثة قطاعات:

$$Y = C + I + G$$

$$Y = \bar{C} + c(Y - \bar{T}_x - tY - \bar{T}_r) + \bar{I} + \bar{G}$$

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_x + c\bar{T}_r}{1 - c + ct}$$

وهكذا فإن تغيراً في الإنفاق المستقل (استهلاك؛ استثمار؛ إنفاق حكومي) وفي الضرائب بآن معاً سيؤدي إلى تغير في الناتج مقداره:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{C} + \Delta \bar{I} + \Delta \bar{G} - c\Delta \bar{T}_x + \Delta \bar{T}_r}{1 - c + ct}$$

الأمر الذي يعني أن المضاعفات الموافقة يمكن حسابها وفق الآتي:

- مضاعف الإنفاق الحكومي:

إن تغير الناتج التوازني الناجم عن تغير في الإنفاق الحكومي المستقل بمقدار $\Delta \bar{G}$ هو:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{G}}{1 - c + ct}$$

وبالتالي فإنّ مضاعف الإنفاق الحكومي يصبح:

$$k_e = \frac{1}{1 - c + ct}$$

- مضاعف الضريبة المقطوعة:

إن تغير الناتج التوازني الناجم عن تغير في الإيرادات الضريبية بمقدار $\Delta \bar{T}_n$ هو:

$$\Delta Y = \frac{-c\Delta \bar{T}_n}{1 - c + ct}$$

وبالتالي فإنّ مضاعف الضريبة المقطوعة يصبح:

$$k_t = \frac{-c}{1 - c + ct}$$

- مضاعف الميزانية المتوازنة:

إن تغير الناتج التوازني ΔY الناجم عن تغير في الإنفاق الحكومي المستقل مقداره $\Delta \bar{G}$ مترافق مع تغير

مكافئ بالقيمة في إيرادات الضريبة $\Delta \bar{T}_x$ هو:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{G} - c\Delta \bar{T}_x}{1 - c + ct} = \frac{\Delta \bar{G}(1 - c)}{1 - c + ct}$$

وبالتالي فإنّ مضاعف الضريبة المتوازنة يكون:

$$k_b = \frac{1 - c}{1 - c + ct}$$

وأخيراً، يجدر بنا أن نذكر بان تحليل المضاعف لأثر السياسات المالية المختلفة (إنفاق وضررائب وتحويلات) الذي تناولناه آنفاً مقيد بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة. بالتأكيد، لا نتوقع من العوامل الأخرى أن تظل ثابتة على أرض الواقع، ولكن النماذج البسيطة التي درسناها تعطينا تحليلاً دقيقاً لأثر التغير في أحد معالم النموذج بفرض ثبات بقية العوامل. وأما مدى صلاحية النموذج بوصفه تقريب معقول للواقع فهي مسألة تعتمد على مدى أهمية وإمكانية التغير في متغيرات أخرى يفترضها النموذج ساكنة لا تتغير. على أية حال، النظرية لا تكون جيدة بمقدار قربها من الواقع بل بمقدارها قوتها في تفسيره وفهمه وبمدى امكانية استخدامها في التنبؤ.

7.4. صافي الصادرات والناتج التوازني

كل بلد يصدر سلعه وخدماته المحلية ويستورد السلع والخدمات الأجنبية. ويساوي رصيد صافي صادراته إجمالي الصادرات ناقصاً إجمالي المستوردات. تعد الصادرات الإجمالية متغيراً خارجياً كونها

ترتبط بمستويات دخل البلدان الأجنبية وبسعر الصرف الأجنبي. وأما المستوردات فتعتمد على كل من الناتج المحلي وسعر الصرف الأجنبي. ولذلك، يمكننا كتابة صافي الصادرات:

$$X = \bar{X} - mY$$

حيث تمثل \bar{X} صافي الصادرات المستقلة (الصادرات المستقلة ناقصاً الواردات المستقلة). وتمثل m النزعة الحدية للاستيراد في الاقتصاد المحلي. تعدّ الصادرات المستقلة ضخاً في التدفق الدوراني، فيما تعدّ المستوردات المستقلة تسرباً. وأخيراً، فإن النزعة الحدية للاستيراد شأنها شأن ضريبة الدخل تؤدي إلى تخفيض قيمة المضاعف.

- مضاعف الإنفاق ومضاعف الضريبة في اقتصاد رباعي:

نضيف تابع صافي الصادرات للمعطيات التي استخدمناها آنفاً:

$$C = \bar{C} + cY_d; I = \bar{I}; G = \bar{G}$$

$$Y_d = Y - (\bar{T}_x + tY - \bar{T}_r)$$

$$X = \bar{X} - mY$$

وبالحل من أجل التوازن نصل إلى (نترك الخطوات للطالب):

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_x + c\bar{T}_r}{1 - c + ct + m}$$

أي أن تغييراً في الإنفاق المستقل (استهلاك؛ استثمار؛ إنفاق حكومي؛ صافي الصادرات) سيؤدي إلى تغيير في الناتج مقداره:

$$\Delta Y = \frac{\Delta \bar{C} + \Delta \bar{I} + \Delta \bar{G} - c\Delta \bar{T}_x + c\Delta \bar{T}_r}{1 - c + ct + m}$$

الأمر الذي يعني أن المضاعفات الموافقة ستأخذ القيم الآتية:

- مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$k_e = \frac{1}{1 - c + ct + m}$$

- مضاعف الضريبة المقطوعة:

$$k_t = \frac{-c}{1 - c + ct + m}$$

فعلى سبيل المثال، إذا كانت لدينا القيم الآتية للنزعة الحدية للاستهلاك ومعدل الضريبة والنزعة الحدية للاستيراد ($c = 0.75$; $t = 0.20$; $m = 0$)، فإن قيمة المضاعف تكون:

$$k_e = \frac{1}{1 - 0.75 + 0.75(0.20) + 0} = 2.5$$

والآن، بفرض حدوث تحول مفاجئ في الأذواق المحلية لصالح استهلاك السلع الأجنبية بطريقة أدت إلى ارتفاع النزعة الحدية للاستيراد من ($m = 0$) إلى ($m = 0.10$)، فإن قيمة المضاعف تصبح:

$$k_e = \frac{1}{1 - 0.75 + 0.75(0.20) + 0.10} = 2$$

الأمر الذي يفيدنا بأن ارتفاع قيمة النزعة الحدية للاستيراد يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف، أي يضعف من أثر المضاعف الناجم عن تغير في أحد المتغيرات المستقلة.

مراجع وقراءات الفصل الرابع

- 1- Chiang, alpha. Fundamental methods of mathematical economics. Fourth Edition. McGraw Hill. 2005.
- 2- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 3- Case, Fair, and Oster. Principles of Macroeconomics. Twelfth Edition. Pearson. 2017.
- 4- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 5- Dominick Salvatore and Eugene Diulio. Principles of Economics. McGraw-Hill Education; 2nd edition. 2011.
- 6- Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics. Eight Edition. Worth Publishers. 2012.
- 7- Venieris and Sebold .Macroeconomics Models and Policy .Wiley. 1977.

أسئلة ومسائل الفصل الرابع

مسألة محلولة:

املاً الخلايا الفارغة في الجدول أدناه، أي كافة الأعمدة من (2) إلى (9) مستعيناً بما يلي:

$$C = 100 + 0.75 Y_d \quad \text{تابع الاستهلاك:}$$

$$I = 100 \quad \text{تابع الاستثمار:}$$

$$G = 100 \quad \text{تابع الإنفاق الحكومي:}$$

$$T = 100 \quad \text{تابع صافي الضريبة:}$$

الجدول (1.4)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
الناتج (الدخل)	صافي الضرائب	الدخل المتاح	الإنفاق الاستهلاكي	الادخار	الإنفاق الاستثماري	مشتريات الحكومة	الإنفاق الإجمالي	تغير المخزون
300	?	?	?	?	?	?	?	?
500	?	?	?	?	?	?	?	?

700	?	?	?	?	?	?	?	?
900	?	?	?	?	?	?	?	?
1,100	?	?	?	?	?	?	?	?
1,300	?	?	?	?	?	?	?	?
1,500	?	?	?	?	?	?	?	?

أ. استخدم بيانات الجدول الذي قمت بإنشائه في الطلب السابق في تحديد مستوى الدخل الذي يتحقق عنده التوازن.

ب. فسر معنى التوازن الذي حصلت عليه باستخدام مفهوم التغير في المخزون.

ج. ارسم تابعي الاستهلاك والإنفاق الكلي، على غرار الشكل 1.4.أ.

د. حدد نقطة التوازن على الشكل الذي قمت برسمه.

هـ. حدد هندسياً مفهوم التغير في المخزون من أجل مستوى ناتج من اختيارك.

و. افترض أن الحكومة قررت زيادة مستوى الإنفاق بمقدار 50. ما الذي سيحدث للناتج

التوازني. قم بإعادة إنشاء ذات الجدول وإعادة رسم التوابع الموافقة تحت هذا الفرض.

الحل: يتحقق التوازن عند مستوى الناتج 900 حيث يظهر من السطر الرابع أن عند هذا المستوى

يكون الإنفاق الإجمالي مساوياً للناتج الكلي، وبالتالي يتحقق توازن الإنفاق ويكون التغير في المخزون

صفرًا. بمعنى أن الفترة المدروسة لم تشهد انخفاضاً أو زيادة غير مخططة في المخزون. وبالنظر إلى

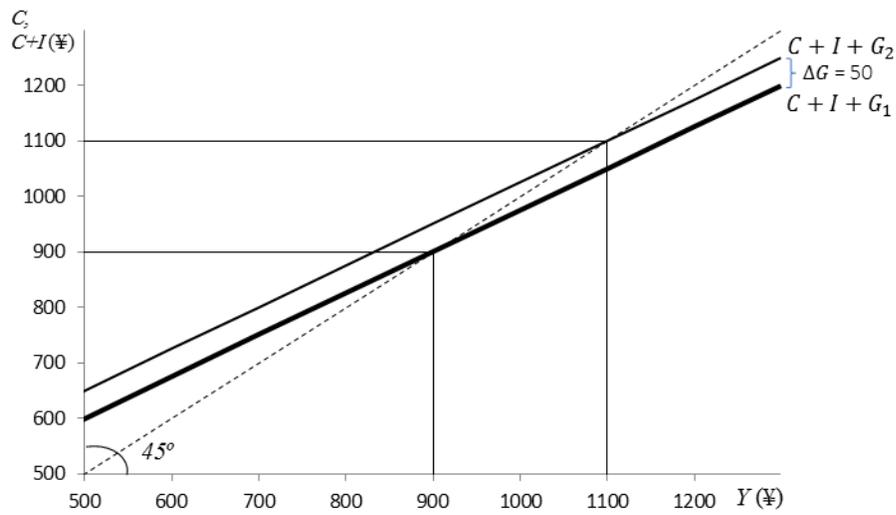
الشكل (6.4) يظهر تقاطع تابع الإنفاق مع منتصف الربع الأول عند مستوى الدخل (900).

الجدول (2.4): إيجاد التوازن من أجل (I = 100, G = 100, T = 100 مع C = 100 + .75)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

الناتج (الدخل)	صافي الضرائب	الدخل المتاح	الإنفاق الاستهلاكي	الإدخار	الإنفاق الاستثماري	مشتريات الحكومة	الإنفاق الإجمالي	تغير المخزون
300	100	200	250	- 50	100	100	450	- 150
500	100	400	400	0	100	100	600	- 100
700	100	600	550	50	100	100	750	- 50
900	100	800	700	100	100	100	900	0
1,100	100	1,000	850	150	100	100	1,050	+ 50
1,300	100	1,200	1,000	200	100	100	1,200	+ 100
1,500	100	1,400	1,150	250	100	100	1,350	+ 150

الشكل (6.4)



الجدول (3.4): إيجاد التوازن من أجل ($C = 100 + .75I = 100, G = 150, T = 100$)

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
الناتج (الدخل)	صافي الضرائب	الدخل المتاح	الإنفاق الاستهلاكي	الإدخار	الإنفاق الاستثماري	مشتريات الحكومة	الإنفاق الإجمالي	تغير المخزون

300	100	200	250	- 50	100	150	500	- 200
500	100	400	400	0	100	150	650	- 150
700	100	600	550	50	100	150	800	- 100
900	100	800	700	100	100	150	950	- 50
1,100	100	1,000	850	150	100	150	1,100	0
1,300	100	1,200	1,000	200	100	150	1,250	+ 50

أدى ارتفاع الإنفاق الحكومي بمقدار (50) إلى ارتفاع المستوى التوازني للدخل من 900 إلى 1100، وبالتمثيل البياني لتابعي الإنفاق الكلي قبل زيادة الإنفاق الكلي وبعده يظهر من الشكل (6.4) أن التابع الجديد هو عبارة عن انزياح عمودي بمقدار (50) عن التابع السابق. حيث تمثل هذه المسافة العمودية مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي التي أدت بالمحصلة إلى ارتفاع الدخل التوازني بمقدار 200.

أسئلة «صح أو خطأ»

1. في نموذج قطاعين، هناك علاقة عكسية بين قيمة النزعة الحدية للاستهلاك وبين قيمة مضاعف الإنفاق.
2. النزعة الحدية للاستهلاك أكبر من الصفر وأصغر من الواحد.
3. في نموذج مكّون من ثلاث قطاعات (عائلات ومنشآت وحكومة)، هناك علاقة عكسية بين الضريبة على الدخل وبين قيمة مضاعف الإنفاق.
4. تساعد ضريبة الدخل في تلطيف التقلبات الاقتصادية.
5. يؤدي ارتفاع ضريبة الدخل، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى ارتفاع قيمة مضاعف الإنفاق وكذلك إلى ارتفاع قيمة مضاعف الضريبة المقطوعة.
6. إن لزيادة النزعة الحدية للاستيراد تأثير على المضاعفات مشابه لتأثير الزيادة في النزعة الحدية للاستهلاك.
7. تؤدي زيادة في مقدار الضرائب المقطوعة إلى انخفاض في الناتج التوازني يساوي حاصل جداء مضاعف الإنفاق بمقدار التغير في الضرائب المقطوعة.

8. في حال وجود ضريبة على الدخل، تؤدي زيادتان متساويتان في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب المقطوعة إلى زيادة في الناتج أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي.
9. إن زيادتان متساويتان في كل من الضرائب المستقلة والتحويلات المستقلة لن تؤثران على الناتج التوازني.
10. إن زيادة في التسريبات تؤدي إلى انخفاض في الناتج التوازني.

الفصل الخامس

مدخل التوازن الآني في أسواق السلع والنقد IS-LM

Chapter V

Simultaneous Equilibrium

in Money and Goods Markets IS-LM

عنوان الموضوع: مدخل التوازن الآني في أسواق السلع والنقد ISLM

كلمات مفتاحية Key words:

توازن آني simultaneous equilibrium؛ انزياح يساري (انزياح إلى اليسار) leftward shift؛ انزياح يميني (انزياح إلى اليمين) rightward shift؛ عرض النقد money supply؛ طلب النقود money demand؛ أسهم stocks؛ سندات bonds؛ عقارات real estate؛ أصول حقيقية real assets؛ أرصدة نقدية money balances؛ سيولة liquidity؛ مخاطرة risk؛ مستودع قيمة store of value؛ ثروة wealth؛ مبادلات (صفقات) transactions.

الأهداف التعليمية للفصل الخامس:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- ينشئ تابع استثمار ويمثله بيانياً.
- يحسب الناتج التوازني في ظل اقتصاد ينطوي على استثمار حساس لتبدل معدل الفائدة.
- يستخدم التحليل السكوني المقارن هندسياً وجبرياً في تفسير انتقال التوازن.
- يستنتج المعادلة العامة للتوازن في سوق السلع IS ويحسب ميل IS.
- يميز البارامترات التي تؤدي إلى انزياح IS وتلك التي تؤدي إلى تغير ميل IS.
- يربط بين اتجاه تغير المعاملات السلوكية وبين اتجاه انزياح IS أو اتجاه تغير ميله.
- يرسم توابع IS ويفسر اختلاف خصائصها، ويستنتج المعادلة العامة للتوازن في سوق النقد IS.
- يرسم تابع طلب النقود. ويفسر المعاملات السلوكية لتابع طلب النقود.

- يفهم دوافع طلب النقود والعلاقة بين معدل الفائدة وسعر السند.
- يحلل أسباب انزياح LM أو تبدل ميله ويربط اتجاه تغير المعاملات السلوكية باتجاه انزياح LM >
- يحسب الناتج التوازني من أجل التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات جبرياً ويمثله بيانياً.

مخطط الفصل الخامس:

الفصل الخامس: مدخل التوازن الآني في أسواق السلع والنقد ISLM

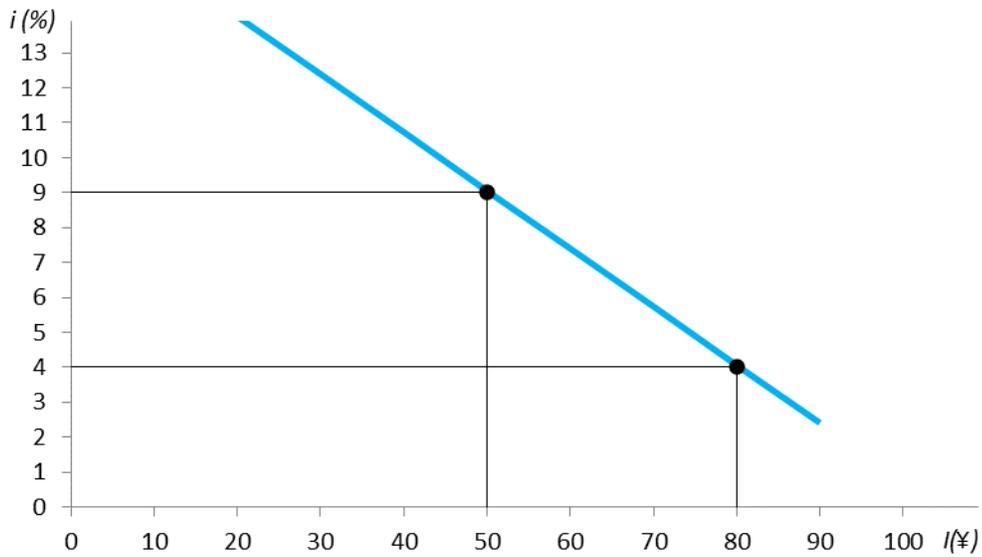
- 1.5. الاستثمار ومعدل الفائدة
 - 2.5. نموذج توازن سوق السلع IS من أجل قطاعين
 - 1.2.5. انزياح منحنى التوازن السلعي IS
 - 2.2.5. ميل منحنى التوازن السلعي IS
 - 3.5. توازن سوق السلع في نموذج من أربعة قطاعات
 - 1.3.5. منحنى توازن سوق السلع وأوضاع عدم التوازن
 - 4.5. عرض وطلب النقود
 - 5.5. منحنى توازن سوق النقد LM
 - 1.5.5. انزياح منحنى توازن سوق النقد LM
 - 2.5.5. ميل منحنى توازن سوق النقد LM
 - 6.5. التوازن الآني في سوقي السلع IS والنقد LM
- أسئلة ومسائل الفصل الخامس

الفصل الخامس: مدخل التوازن الآني في أسواق السلع والنقد ISLM

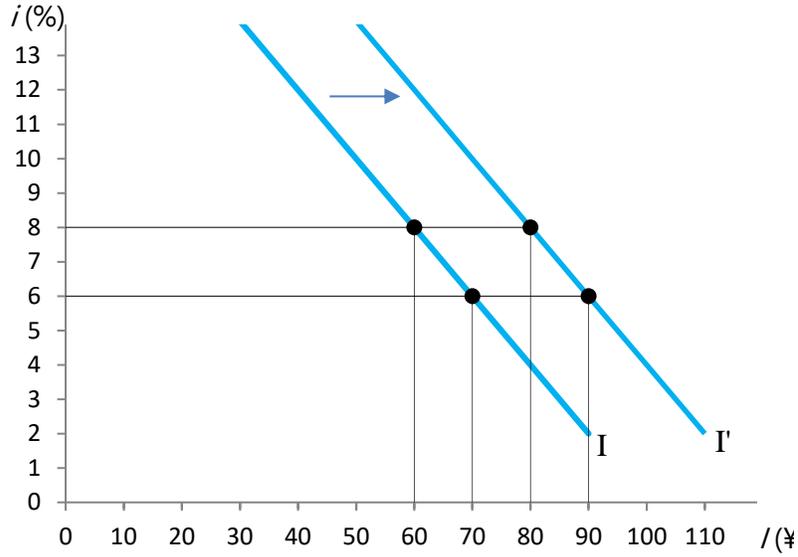
1.5. الاستثمار ومعدل الفائدة

افترضنا حتى الآن أن الاستثمار متغير مستقل، حيث أخذناه كمعطى من خارج النموذج. لنفترض الآن أن الاستثمار يعتمد على معدل الفائدة. في هذه الحالة، سيكون هناك مستوى مختلف من الاستثمار من أجل كل سعر فائدة. على سبيل المثال، يصور الشكل (1.5) علاقة خطية بسيطة بين الاستثمار ومعدل الفائدة. لاحظ أن التابع هابط، بمعنى أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية. فمن أجل معدل فائدة قدره 9% يبلغ مستوى الاستثمار 50 ¥. وأما من أجل معدل فائدة منخفض مقداره 4% نجد أن مستوى الاستثمار يساوي 80 ¥. وهكذا، وبشكل عام يمكن تمثيل علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة بالتابع $(I = \bar{I} - bi)$ ، حيث تمثل \bar{I} الجزء المستقل من الاستثمار، فيما تمثل b معاملاً سلوكياً يقيس شدة حساسية الاستثمار للتغيرات التي تطرأ على معدل الفائدة.

الشكل (1.5)



الشكل (2.5)



مثال:

افتراض أن معادلة الاستثمار هي $I = 100 - 5i$ والمطلوب:

1. احسب مستوى الاستثمار عند معدلات الفائدة: 10% و 8% و 6% وارسم التابع.
2. افتراض زيادة حجم الاستثمار المستقل بمقدار 20¥. مثل ذلك بيانياً في نفس الشكل مع الشرح.

(1) نعوض قيم معدلات الفائدة في معادلة الاستثمار: $I = 100 - 5i$

$$i = 10 \Rightarrow I = 100 - 5(10) = 50$$

$$i = 8 \Rightarrow I = 100 - 5(8) = 60$$

$$i = 6 \Rightarrow I = 100 - 5(6) = 70$$

نمثل هذه النقاط بيانياً ونصل بينها فنحصل على تابع الاستثمار (الشكل 2.5).

(2) عندما يزيد الاستثمار بمقدار 20¥ يصبح تابع الاستثمار من الشكل:

$$I = (100 + 20) - 5i$$

$$I = 120 - 5i$$

$$i = 10 \Rightarrow I = 120 - 5(10) = 70$$

$$i = 8 \Rightarrow I = 120 - 5(8) = 80$$

$$i = 6 \Rightarrow I = 120 - 5(6) = 90$$

وبتمثيل هذا التابع بيانياً يظهر بوضوح أن ازدياد الإنفاق المستقل يؤدي إلى انزياح تابع الاستثمار إلى اليمين، وهذا يعني مستويات أعلى من الاستثمار عند نفس المعدلات السابقة للفائدة.

2.5. نموذج توازن سوق السلع IS من أجل قطاعين

وصلنا فيما مضى إلى أن الناتج التوازني في نموذج مكون من قطاعين هو:

$$Y = \frac{1}{1 - c} \cdot (\bar{C} + \bar{I})$$

ولكننا افترضنا حينها أن الاستثمار يتحدد بكامله بقوة من خارج النموذج (متغير خارجي). أما عندما نفترض أن الاستثمار يتأثر بمعدل الفائدة بحيث يأخذ تابع الاستثمار الشكل:

$$I = \bar{I} - bi$$

فإن الناتج التوازني سيكون عند المستوى (سنقوم باستنتاج هذه لاحقاً):

$$Y = \frac{1}{1 - c} \cdot (\bar{C} + \bar{I} - bi)$$

وبما أن هناك مستوى محدد للاستثمار من أجل كل مستوى محدد لمعدل الفائدة، فإن ذلك يستدعي أن يكون هناك أيضاً مستوى مختلفاً من الناتج عند كل مستوى من مستويات معدل الفائدة. ويمكن تصوير هذه العلاقة في الشكل (3.5). يمثل الشكل (أ.3.5) مستويات الناتج التوازني من أجل كل معدل من معدلات الفائدة. ويمكن تمثيل ذات البيانات بالطريقة المشاهدة في الشكل (ب.3.5) على المنحنى

المسمى IS. هذا المنحنى هو عبارة عن المحل الهندسي لكافة تراكيب Y و i التي تحقق وبأن معاً التساوي بين الناتج والإنفاق والتساوي بين تسريبات الادخار وضخ الاستثمار. وسنقوم عما قريب باشتقاق معادلة هذا المنحنى.

مثال:

افتراض أن معادلة الادخار من الشكل $S = -40 + 0.20Y$

وأن سلوك الاستثمار محدد بتابع من الشكل $I = 100 - 6i$

يمكننا حساب الناتج التوازني في هذه الحالة من أجل عدة مستويات من معدل الفائدة. لاحظ أن مستوى الاستثمار يبلغ ¥40 عندما يكون معدل الفائدة 10%. وعندها يحسب الناتج التوازني من خلال شرط التساوي بين الضخ والتسرب:

$$\begin{aligned} S &= I \\ -40 + 0.20Y &= 40 \\ Y &= 400 \end{aligned}$$

ويبلغ مستوى الاستثمار ¥52 عندما يكون معدل الفائدة 8% وعندها:

$$\begin{aligned} S &= I \\ -40 + 0.20Y &= 52 \\ Y &= 460 \end{aligned}$$

ويبلغ مستوى الاستثمار ¥64 عندما يكون معدل الفائدة 6%، وعندها:

$$\begin{aligned} S &= I \\ -40 + 0.20Y &= 64 \\ Y &= 520 \end{aligned}$$

وبنفس الطريقة نصل إلى أن الناتج يساوي ¥580 عند معدل الفائدة 4% الموافق لمستوى من الاستثمار مقداره ¥76. لاحظ من هذه الحسابات أن انخفاض معدلات الفائدة من 10% إلى 8% أدى لارتفاع مستوى الاستثمار من ¥40 إلى ¥52 الأمر الذي أدى (عبر أثر المضاعف) إلى ارتفاع مستوى الناتج من ¥400 إلى ¥460.

وهكذا فإن الناتج التوازني ¥400 يتواءم مع معدل الفائدة 10%، وأما الناتج ¥460 فيتواءم مع معدل فائدة قدره 8% والناتج ¥520 مع معدل قدره 6% والناتج ¥580 مع معدل 4%. وأخيراً، إذا مثلنا هذه البيانات وقمنا بالوصل بين النقاط التي تمثل ثنائيات (الناتج، معدل الفائدة) سنحصل على خط يعبر عن منحنى IS كما هو ظاهر في الشكل (3.5.ب).

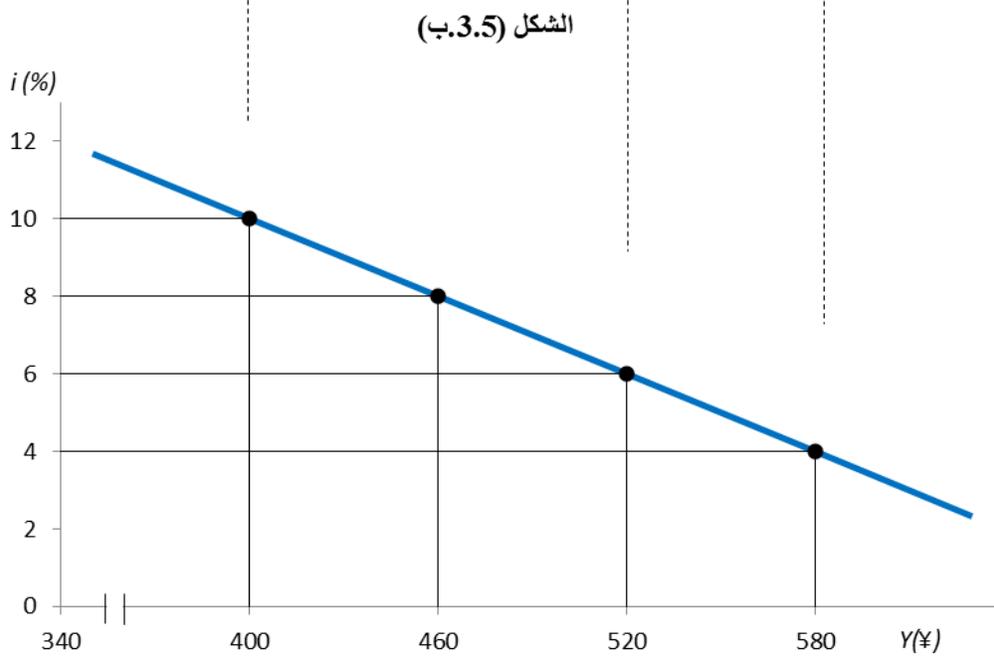
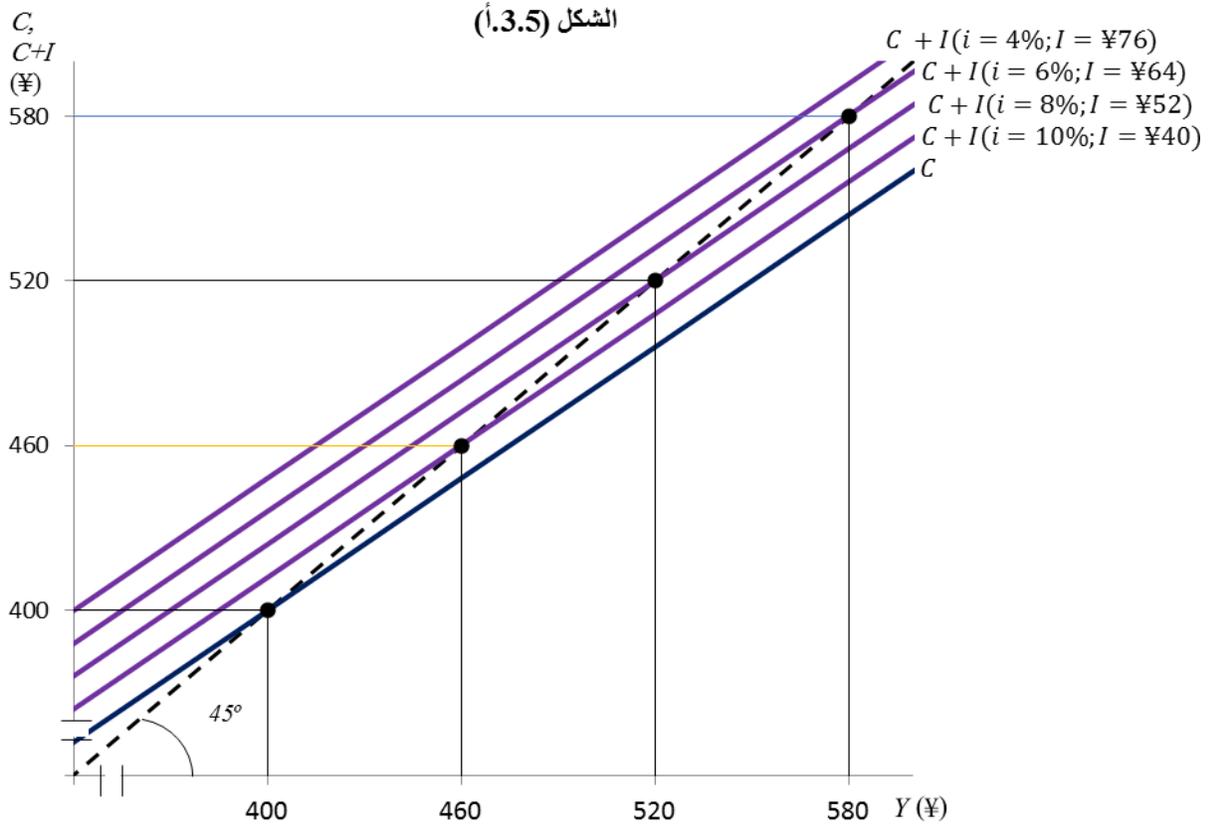
مثال:

افترض أن المعادلة ($I = 100 - 6i$) تمثل سلوك تابع الاستثمار. وافترض أن تابع الادخار هو نفسه التابع الذي استخدمناه في المثال السابق أيضا ($S = -40 + 20Y$). يمكن ايجاد معادلة IS عن طريق مساواة تسريبات الادخار بضع الاستثمار.

$$\begin{aligned} S &= I \\ -40 + 0.20Y &= 100 - 6i \\ 0.20Y &= 120 - 6i \\ Y &= 700 - 30i \end{aligned}$$

لاحظ أننا سنحصل على نفس مستويات الناتج التي حصلنا في المثال السابق من أجل معدلات الفائدة المختلفة. مثلاً، عند معدل الفائدة 10% يكون الناتج التوازني:

$$Y = 700 - 30(10) = 40$$



1.2.5. انزياح منحنى التوازن السلعي IS

يؤدي حدوث تغير في الإنفاق المستقل $\Delta \bar{C}$ أو $\Delta \bar{I}$ إلى انزياح على التوازي في منحنى IS. وبما أن هذه المنحنى هو عبارة عن المحل الهندسي للنتائج التوازني عند مختلف معدلات الفائدة، فإن مقدار الانزياح يكافئ بل يساوي مقدار التغير في الإنفاق المستقل مضروباً بمضاعف الإنفاق.

مثال:

افتراض حدوث زيادة في الاستثمار المستقل مقدارها $\Delta \bar{I}$. سيؤدي ذلك إلى انزياح خط الاستثمار إلى اليمين من I إلى I' كما هو ظاهر في الشكل (4.5.أ). يترافق ذلك مع انزياح منحنى IS إلى اليمين من IS إلى IS' كما يظهر من الشكل (4.5.ب). وأما مقدار هذا الانزياح الأخير فيساوي $k_e \cdot \Delta \bar{I}$ ، وذلك لأن زيادة الإنفاق الاستثماري المستقل تؤدي عبر أثر المضاعف إلى زيادة الناتج التوازني بمقدار تحدده شدة المضاعف. وبنفس المنطق، يؤدي ازدياد الاستهلاك المستقل بمقدار ما وليكن $\Delta \bar{C}$ إلى انزياح منحنى IS إلى اليمين $k_e \cdot \Delta \bar{C}$.

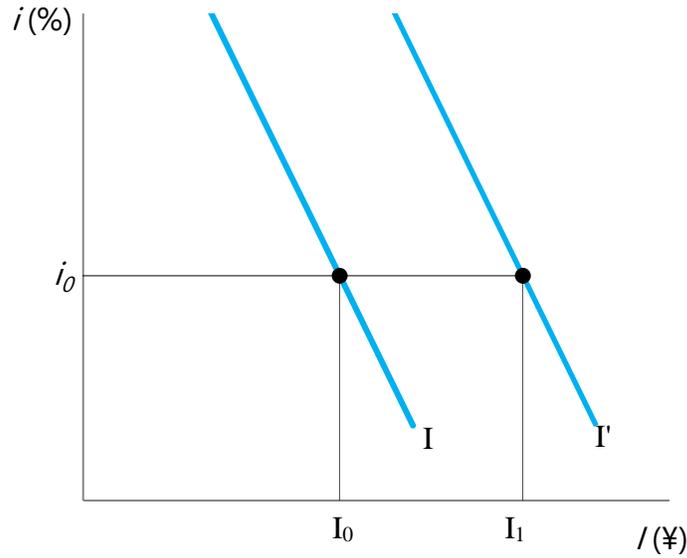
2.2.5. ميل منحنى التوازن السلعي IS

يمكن كتابة معادلة IS على النحو $Y = k_e(\bar{A} - bi)$ ، أو كما رأينا، من الشكل:

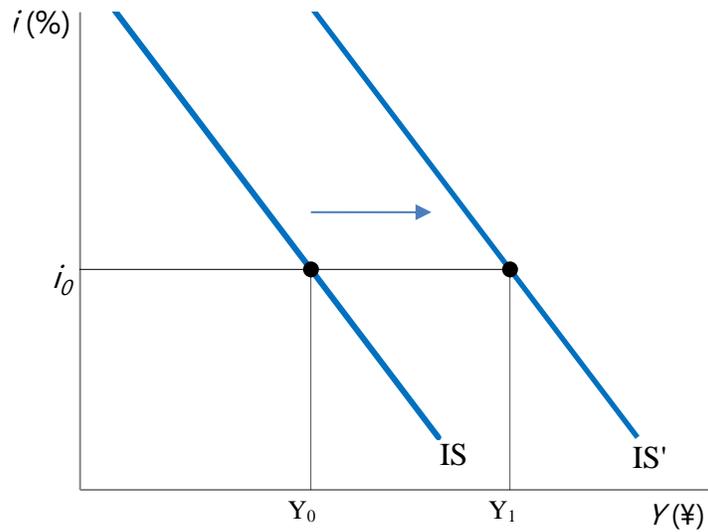
$$i = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{1}{k_e b} \cdot Y$$

حيث تمثل \bar{A} مجموع الإنفاق المستقل (الاستثماري والاستهلاكي في هذا النموذج) وتمثل b معاملاً سلوكياً يقيس حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة. من الواضح أن ميل IS يزداد مع انخفاض قيم k_e و b .

الشكل (أ.4.5)



الشكل (ب.4.5)



حيث أن الميل يساوي $\frac{1}{k_e \cdot b}$ ، وعلى الرغم من أن k_e و b يشتركان في تحديد مقدار ميل IS فإن الشرط اللازم للحصول على منحنى IS هابط هو أن تكون قيمة b موجبة تماماً ($b > 0$) كما سيظهر معنا من الأمثلة الآتية.

مثال عام:

لنبدأ من مجموعة محددة من توابع الاستهلاك والاستثمار مشابهة للأمثلة التي مرت معنا. ولنستخدمها بإيجاد الناتج التوازني ومعادلة منحنى التوازن في سوق السلع IS.

$$C = \bar{C} + cY$$

$$I = \bar{I} - bi$$

عندها يكون الناتج التوازني:

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} - bi}{1 - c}$$

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I}}{1 - c} - \frac{bi}{1 - c}$$

ومن باب الاختصار والتبسيط نجمع متغيرات الإنفاق المستقل في متغير واحد (\bar{A}). ونسمي مضاعف

$$\text{الإنفاق } (k_e) \text{ بحيث: } \bar{A} = \bar{C} + \bar{I} \text{ و } k_e = 1/(1 - c)$$

$$Y = k_e \bar{A} - k_e bi$$

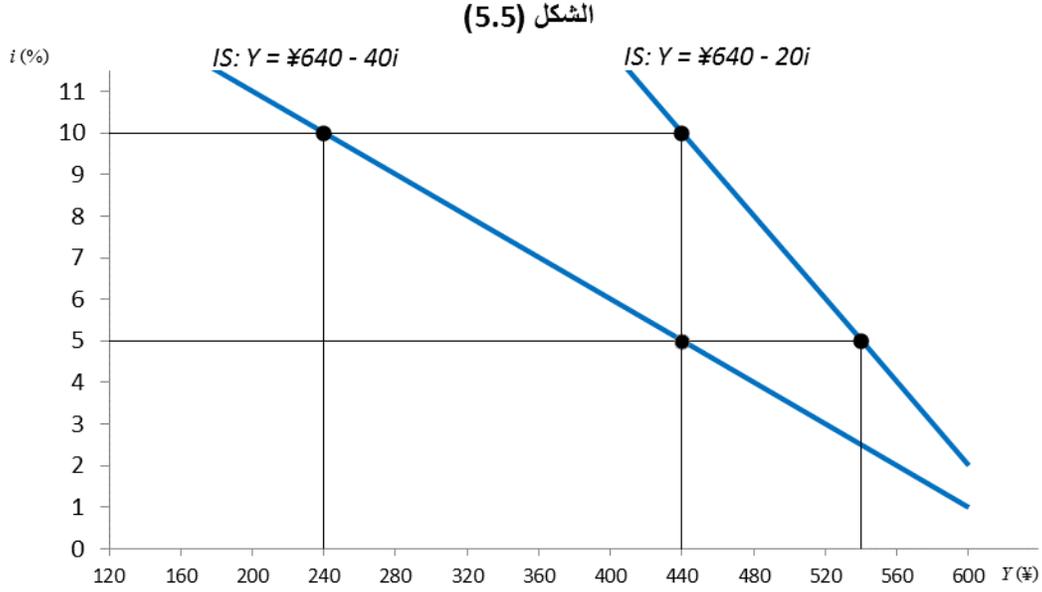
ومنه:

وبالحل من أجل معدل الفائدة نحصل على:

$$\frac{Y}{k_e b} = \frac{\bar{A}}{b} - i$$

$$i = \frac{\bar{A}}{b} - \frac{Y}{k_e b}$$

$$i = \frac{1}{b} \cdot (\bar{A}) - \frac{1}{k_e b} \cdot (Y)$$

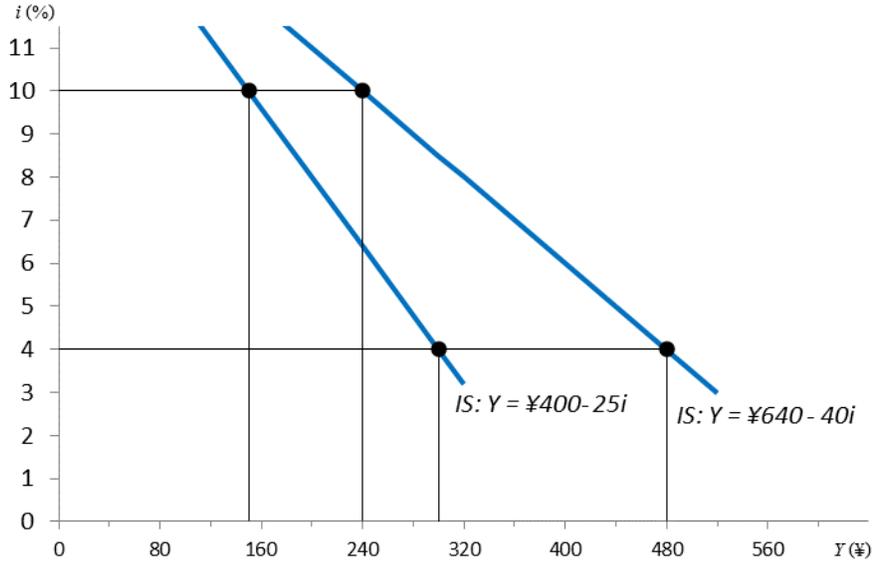


وهكذا فإن ميل IS هو مقلوب جداء مضاعف الإنفاق بمعامل حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة. وأما المحل الهندسي لمنحنى IS أو مكانه في الفضاء فيعتمد على أثر المضاعف الخاص بالإنفاق المستقل $(\bar{C} + \bar{I})$ وكذلك على ميل التابع.

مثال عددي:

$C = 10 + 0.75Y$	من أجل تابع الاستهلاك:
$I = 150 - 10i$	وتابع الاستثمار:
$Y = 640 - 40i$	تكون معادلة منحنى IS:
$C = 10 + 0.75Y$	ومن أجل نفس معادلة الاستهلاك:
$I = 150 - 5i$	مع معادلة استثمار مختلفة:
$Y = 640 - 20i$	تكون معادلة منحنى IS:

الشكل (6.5)



يمكننا رسم هاتين المعادلتين لنشاهد الفرق بينهما. تأمل الشكل (5.5) لترى كيف أن ميل منحنى IS يكون أشد انحداراً، أي يكون ميله أكبر، عندما يكون الإنفاق الاستثماري أقل حساسية للتغيرات في معدل الفائدة، أي عندما تكون قيمة المعامل السلوكي b أقل.

مثال:

$$C = 10 + 0.75Y \quad \text{من أجل:}$$

$$I = 150 - 10i$$

$$Y = 640 - 40i \quad \text{تكون معادلة IS:}$$

وبفرض بقاء تابع الاستثمار على حاله مع حصول تغير طفيف في النزعة الحدية للاستهلاك بحيث

$$C = 10 + 0.60Y \quad \text{تصبح معادلة الاستهلاك:}$$

$$Y = 400 - 25i \quad \text{فإن معادلة IS تكون:}$$

وبرسم هاتين المعادلتين، نلاحظ من الشكل (6.5) أن ميل IS قد ازداد مع انخفاض النزعة الحدية للاستهلاك (التي جرت بدورها انخفاضاً في قيمة k_e) وذلك على شرط أن الاستثمار أو الإنفاق الاستثماري يستجيب للتغيرات في معدل الفائدة.

3.5. توازن سوق السلع في نموذج من أربعة قطاعات

أصبحنا جاهزين الآن لتعميم النتائج التي وصلنا إليها إلى أربعة قطاعات. نقوم فيما يأتي بإيجاد معادلة الناتج التوازني مع أخذ حساسية الاستثمار للتبدل في معدل الفائدة بالحسبان. لنبدأ أولاً من إيجاد الناتج التوازني في ظل معطيات مطابقة للتي أخذنا بها آنفاً. لنفترض أن لدينا تابع الاستهلاك من الشكل $(C = \bar{C} + cY)$ وتابع الادخار $(I = \bar{I} - bi)$. يمكننا إيجاد معادلة الناتج التوازني على النحو الآتي:

ننتقل من شرط التوازن لاقتصاد من قطاعين:

$$Y = C + I$$

وبالتعويض والحل من أجل Y :

$$Y = \bar{C} + cY + \bar{I} - bi$$

$$Y - cY = \bar{C} + \bar{I} - bi$$

$$Y(1 - c) = \bar{C} + \bar{I} - bi$$

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} - bi}{1 - c}$$

ننتقل الآن إلى إيجاد معادلة توازن سوق السلع. لنقوم بذلك، يجب أولاً أن نبدأ بتحديد افتراضات النموذج، ولتكن:

$$C = \bar{C} + cY$$

$$I = \bar{I} - bi$$

$$G = \bar{G}$$

$$T_n = \bar{T}_x + tY - \bar{T}_r$$

$$X = \bar{X} - mY$$

لاحظ أن هذه المعطيات تشير إلى نموذج رباعي القطاعات مع ضريبة دخل. وهي أكثر الصيغ التي مرّت معنا عمومية حتى الآن. للوصول إلى معادلة IS في ظل هذه المعطيات، ننطلق من شرط التوازن لاقتصاد من أربعة قطاعات:

$$Y = C + I + G + X$$

$$Y = \bar{C} + c(Y - \bar{T}_x - tY - \bar{T}_r) + \bar{I} - bi + \bar{G} + \bar{X} - mY$$

$$Y - cY + ctY + mY = \bar{C} - c\bar{T}_x - c\bar{T}_r + \bar{I} - bi + \bar{G} + \bar{X}$$

$$Y = \frac{\bar{C} - c\bar{T}_x - c\bar{T}_r + \bar{I} - bi + \bar{G} + \bar{X}}{1 - c + ct + m}$$

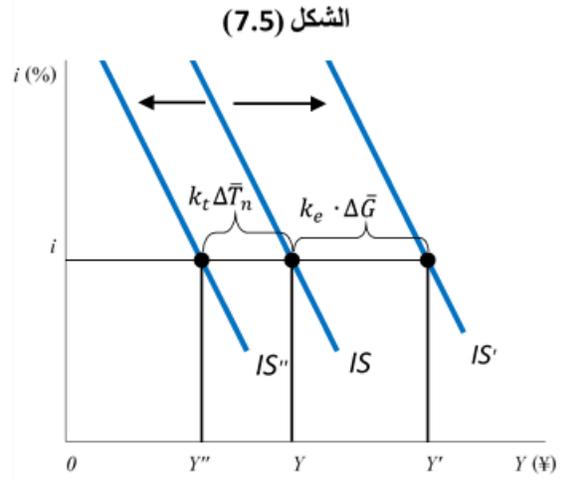
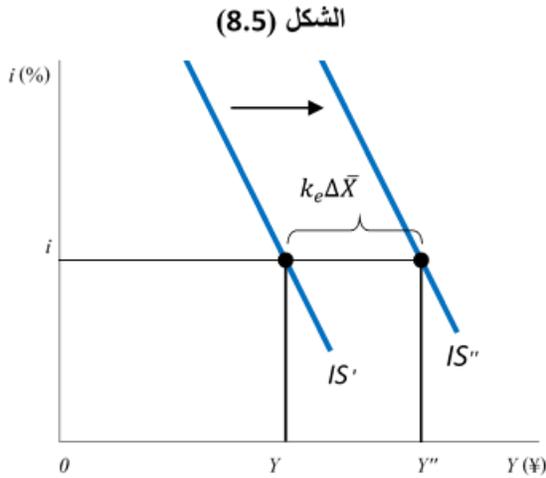
$$Y = k_e(\bar{C} - c\bar{T}_x + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X}) - k_e \cdot bi$$

حيث:

$$k_e = \frac{1}{1 - c + ct + m}$$

تذكر أن المعادلة بهذا الشكل لا تعطينا ميل IS مباشرة، فالعادة هي أن يكون معدل الفائدة على المحور العمودي، ولكن يمكننا ذلك عن طريق حل معادلة IS بالشكل الذي وصلنا إليه من أجل i :

$$k_e \cdot bi = k_e(\bar{C} - c\bar{T}_x - c\bar{T}_r + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X}) - Y$$



$$i = \frac{1}{b} \cdot (\bar{C} - c\bar{T}_x - c\bar{T}_r + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X}) - \frac{1}{k_e \cdot b} \cdot Y$$

وبالتالي فإن ميل IS لا يزال يساوي $(-1/k_e \cdot b)$ كما رأينا آنفاً في حالة القطاعين، لكن يجب أن نتذكر أن قيمة المضاعف الداخلة في حساب هذا الميل تتغير تبعاً للمكونات الداخلة في النموذج، وأما مكونات الإنفاق المستقل فإنها وإن كانت تؤثر في مكان منحنى التوازن السلعي في الفضاء فإنها لا تؤثر في ميله. نذكر هنا أيضاً أننا نشير لمجمل الإنفاق المستقل بالحرف \bar{A} ليس بوصفه ثابتاً لا يتغير بغض النظر عن عدد القطاعات الداخلة في النموذج، بل بوصفه رقم إجمالي مستقل عن النموذج يمكن أن تتغير مكوناته تبعاً لدرجة تعقيد النموذج، الأمر الذي يفهم من السياق.

وبما أن الاستثمار في هذا النموذج يستجيب لتغير معدل الفائدة، فإن هناك منحنىً للنتائج التوازني في سوق السلع. وفي حالة النموذج بين ايدينا، يؤدي التغير في مستوى الإنفاق المستقل بأيٍّ من أجزاءه $(\bar{C}; \bar{I}; \bar{G}; \bar{X})$ وكذلك التغير في الضرائب والتحويلات المستقلة $(\bar{T}_r; \bar{T}_x)$ إلى انزياحٍ في منحنى IS بمقدارٍ يعتمد على كل من مقدار التغير في الإنفاق المستقل ومقدار الضرائب والتحويلات المستقلة وقيمة المضاعف. ومع اتساع النموذج ليضم أربعة قطاعات فإن ميل منحنى IS يعتمد على مقدار حساسية الإنفاق الاستثماري للتغيرات في معدل الفائدة (b) وعلى النزعة الحدية للاستهلاك (c) وعلى

معدل ضريبة الدخل (t) وعلى النزعة الحدية للاستيراد (m). لاحظ أخيراً أن الشرط اللازم للحصول على منحنى IS ذي ميل سالب هو أن يكون الإنفاق الاستثماري مرتبطاً بمعدل الفائدة بعلاقة عكسية. وفيما يأتي بعض الأمثلة المصممة لتوضيح حالات انزياح منحنى IS في نموذج رباعي القطاعات.

يمكننا من خلال الحالات الآتية تمييز العوامل التي تسبب انزياح منحنى توازن سوق السلع إلى اليمين عن تلك التي تسبب انزياحه إلى اليسار. والثاني هو تحديد مقدار شدة الانزياح في كل حالة.

(1) لاحظ من الشكل (7.5) كيف يؤدي تغير في الإنفاق الحكومي المستقل مقداره $\Delta \bar{G}$ إلى انزياح IS إلى IS' بمقدار $k_e \cdot \Delta \bar{G}$ وذلك في ظل ثبات بقية العوامل.

(2) في الشكل (7.5) يتبين كيف يتسبب تغير في الضرائب المقطوعة مقداره $\Delta \bar{T}$ إلى انزياح IS إلى IS'' بمقدار $k_t \Delta \bar{T}_n$ وذلك في ظل ثبات بقية العوامل.

إذاً في الحالة الأولى أدت زيادة الإنفاق الحكومي المستقل إلى انزياح IS إلى اليمين، بينما يظهر من الحالة الثانية أن زيادة الضرائب الإجمالية أدت إلى انزياحه إلى اليسار. يعكس ذلك الأثر الإيجابي لزيادة الإنفاق المستقل على سوق السلع ومنه على الناتج التوازني، والأثر السلبي لزيادة حصيله الضريبة المقطوعة على توازن سوق السلع ومنه على الناتج التوازني.

(3) يظهر في الشكل (8.5) كيف تؤدي زيادة في صافي الصادرات المستقلة مقدارها $\Delta \bar{X}$ إلى انزياح منحنى IS إلى اليمين بمقدار $k_e \Delta \bar{X}$ وذلك بفرض بقاء بقية العوامل ثابتة.

من المناسب ختاماً أن نلخص الحالات آنفة الذكر على النحو الآتي:

- انزياح IS الناتج تغير في الضرائب المستقلة: $\Delta Y = k_e(-c\Delta \bar{T}_x)$
- انزياح IS الناتج تغير في الإنفاق الحكومي المستقل: $\Delta Y = k_e \cdot \Delta \bar{G}$
- انزياح IS الناتج تغير في صافي الصادرات المستقلة: $\Delta Y = k_e \cdot \Delta \bar{X}$

1.3.5. منحنى توازن سوق السلع وأوضاع عدم التوازن

بما أن منحنى IS يمثل التوازن في أسواق السلع، فإن أية نقطة لا تقع على هذا المنحنى تمثل حالة اختلال. إن أية نقطة تقع على يمين منحنى IS تمثل حالة فائض في الناتج لأن قيمة الناتج أكبر من الإنفاق، وأية نقطة تقع على يسار ذات المنحنى تمثل حالة عجز في الإنتاج كون الإنفاق يفوق قيمة الناتج.

على سبيل المثال، لنأخذ الحالة الممثلة بالشكل (9.5)، حيث يبدو من القسم (أ) من الشكل أن قيمة الناتج التوازني تساوي 395¥ عند معدل الفائدة 10%، وذلك في ظل نموذج مكوّن من أربعة قطاعات يستند إلى المعادلات الآتية:

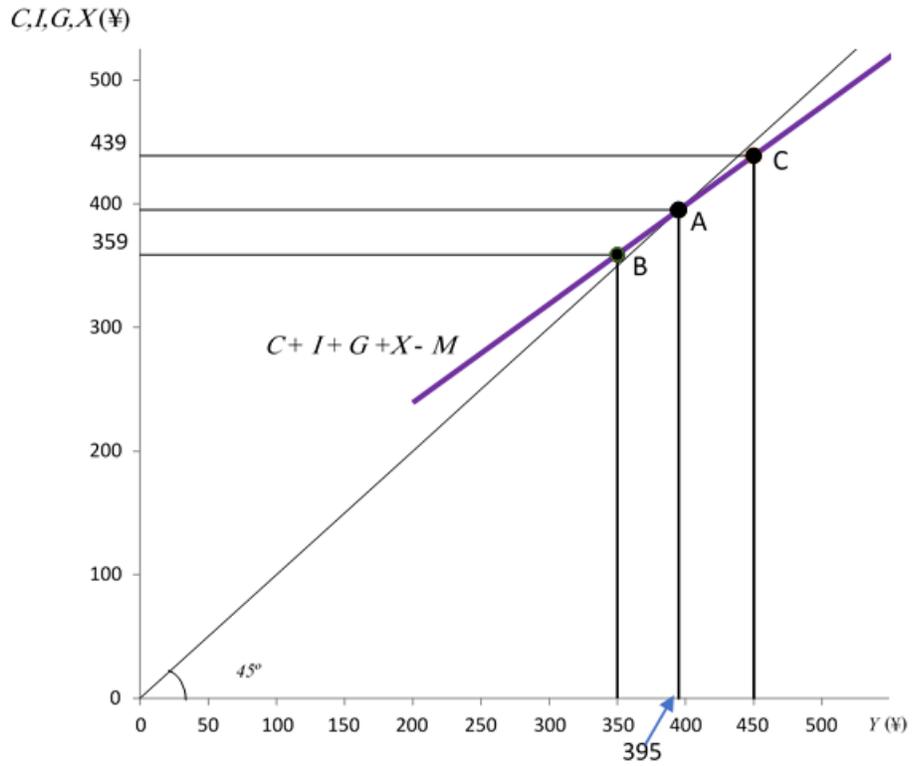
$$\{C = 40 + 0.8Y; I = 55 - 2i; G = 20; T_x = 20; X = 10; M = 10\}$$

وتمثل النقطة A الوضع التوازني المذكور (10%، 395¥) وتقابلها النقطة A' على منحنى IS في الشكل (9.5.ب). والآن لاحظ من الشكل (9.5.أ) أن الناتج التوازني يساوي 350¥ عندما يكون الإنفاق 359¥، وهذه حالة فائض طلب يمكن تمثيلها بالنقطة B' في الشكل (9.5.ب). وأما النقطة C' فتمثل حالة فائض عرض، حيث تفوق قيمة الناتج 450¥ مستوى الإنفاق 439¥ بشكل واضح.

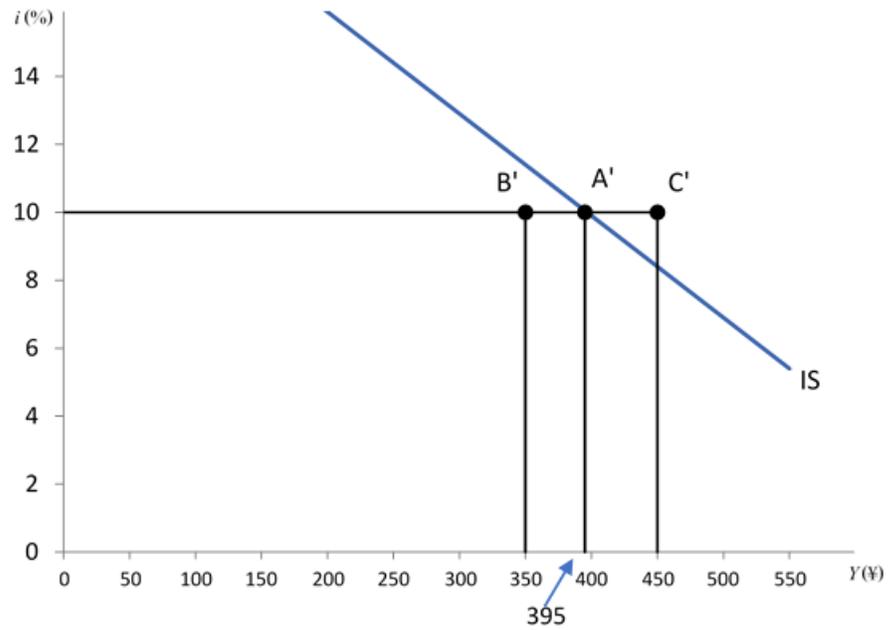
4.5. عرض وطلب النقود

سنستخدم في كل ما يرد تعبير عرض النقود بمعناه الضيق. أي سنفترض أن المبادلات معروفة بحيث لا تنطوي على أية أصول مالية باستثناء النقود في التداول والودائع تحت الطلب (أي القابلة للسحب بشيك أو من خلال صرّاف آلي). سنفترض أيضاً أن البنك المركزي يسيطر بشكل كامل على عرض النقود وأن هذا الآخر يساوي \bar{M} دوماً. هذا من جهة العرض.

الشكل (أ.9.5)



الشكل (ب.9.5)



أما من جهة الطلب، فإن النقود تطلب بدافع المبادلات وبدافع حفظ الثروة. أي أن النقود تطلب بسبب الحاجة لاستعمالها في شراء السلع والخدمات وبداعي الحاجة إليها كمستودع للقيمة.

نفترض أن مقدار النقود المحتفظ به بدافع المبادلات يرتبط طردياً بالدخل وبالتالي بالإنفاق. ويمكننا التعبير رياضياً عن الطلب على النقود بدافع المبادلات بالتابع الآتي:

$$L_t = f(Y)$$

تعد النقود مستودعاً أفضل للقيمة من الأدوات المالية (أسهم وسندات) ومن العقارات أو الأصول الحقيقية، وذلك من زاوية أن قيمة النقود لا تتغير تبعاً لتغير معدلات الفائدة. ونذكر هنا أننا لا زلنا ملتزمين بفرضية أن المستوى العام للأسعار ثابت. أي أن السياق الذي نتحدث فيه لا يأخذ بالاعتبار إمكانية حدوث تضخم. وعلى أية حال، فإن كمية النقود المحتفظ بها بغرض الحفاظ على القيمة ترتبط عكساً بمعدل الفائدة، وذلك لأن مجرد الاحتفاظ بالنقود لا يدرّ عائداً على شكل فوائد. ويمكن تمثيل وظيفة النقود كمستودع للقيمة بالتابع الآتي:

$$L_p = f(i)$$

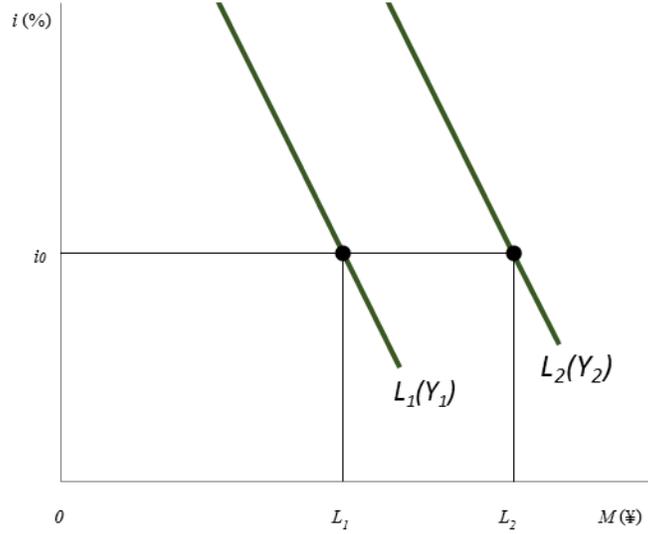
وهكذا فإن مجموع الطلب على الأرصدة النقدية يمكن تمثيله بالتابع الآتي:

$$L = kY - hi$$

حيث تمثل (k) ذلك الجزء من الدخل المحتفظ به وسطياً كرصيد نقدي بغرض إجراء المبادلات. وأما (h) فتتمثل معاملاً سلوكياً يشير إلى مدى حساسية الطلب على النقود بوصفها مستودعاً للقيمة إزاء التغيرات في معدل الفائدة. وفيما يلي ملخص للمنطق وراء هذا التعريف للطلب على النقود.

من المعروف أن دخول الأفراد والأعمال نادراً ما تتدفق بالتوازي مع نفقاتهم ونادراً ما تتطابق. ومن الطبيعي أن يحتفظ الأفراد وأن تحتفظ المنشآت بأرصدة نقدية معدة للإنفاق بحسب الحاجة. فعلى سبيل

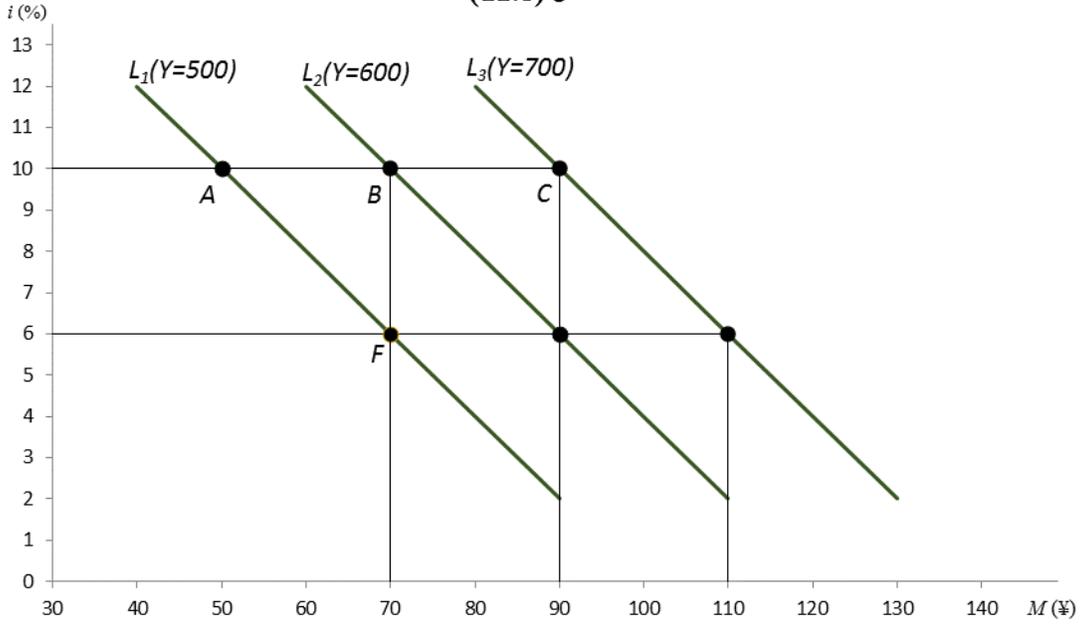
الشكل (10.5)



المثال، يتقاضى أغلب الناس رواتبهم أو أجورهم شهرياً، في حين أن نفقاتهم تتكرر يومياً طيلة الشهر. وهكذا يلجأ الأفراد إلى وضع ميزانيات يقومون من خلالها بضبط نفقاتهم بحسب ما يحوزون من أرصدة نقدية. وبذلك يمكن القول أن الفرد يحتفظ بمعدل ما من الأرصدة النقدية يتناسب مع دخله. وبالتالي يمكننا أن نقول على سبيل الاختصار أن الطلب بدافع المبادلات L_h يساوي kY .

هناك علاقة عكسية بين معدل الفائدة السائد في السوق وبين سعر الأوراق المالية، حيث عادةً ما تهبط أسعار الأسهم والسندات عندما يرتفع معدل الفائدة. الأمر الذي يعني أن الأسهم والسندات أدنى مرتبةً من النقود من حيث القدرة على أداء دور مستودع القيمة. أضف إلى ذلك أن الاحتفاظ بالأسهم والسندات ينطوي على مخاطرة رأسمالية وهي تصنف كأصول أقل سيولة. ولكن، من ناحية أخرى، تدرّ الأسهم والسندات على من يمتلكها عائداً على شكل أرباح وفوائد، وذلك بخلاف النقود. وطمعاً في تحصيل عائد من الثروة يلجأ المستثمر إلى الاحتفاظ برصيد نقدي أقل مع ارتفاع معدل الفائدة. وهكذا، وفي ظل ثبات بقية العوامل، نصل إلى أن الطلب على النقود كمستودع للقيمة يرتبط عكساً بمعدل الفائدة، بحيث نستطيع أن نكتب $(L_p = -hi)$.

الشكل (11.5)



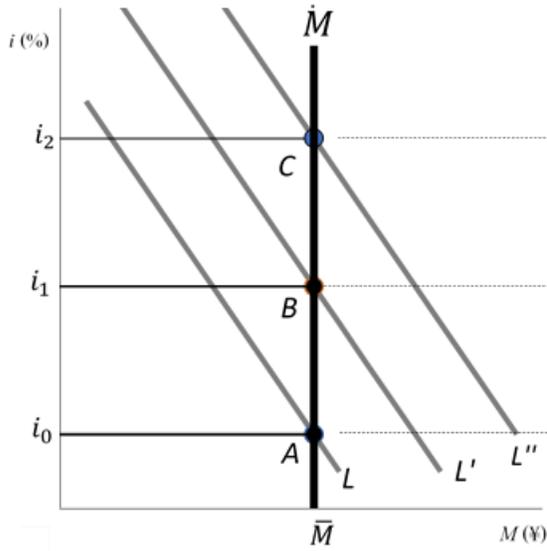
في التمثيل البياني لمنحنى الطلب على النقود، نقوم برسم منحنى طلب محدد من أجل مستوى محدد من الدخل. فالمنحنى الواحد يمثل الكميات المطلوبة من النقود عند مختلف المستويات الممكنة لمعدل الفائدة ولكن من أجل مستوى محدد من الدخل. في الشكل (10.5) يمثل $L_1(Y_1)$ منحنى الطلب على النقود عند معدلات الفائدة الممكنة ومن أجل مستوى واحد فقط من الدخل. فإذا ما ارتفع الدخل من Y_1 إلى Y_2 فإن منحنى الطلب على النقود ينزاح من $L_1(Y_1)$ إلى $L_2(Y_2)$. وأما مقدار الانزياح فيساوي $k \cdot \Delta Y$ حيث ΔY تمثل الفرق بين مستويي الدخل Y_1 و Y_2 .

افتراض، على سبيل المثال، أن الطلب على النقود محدد بالتابع:

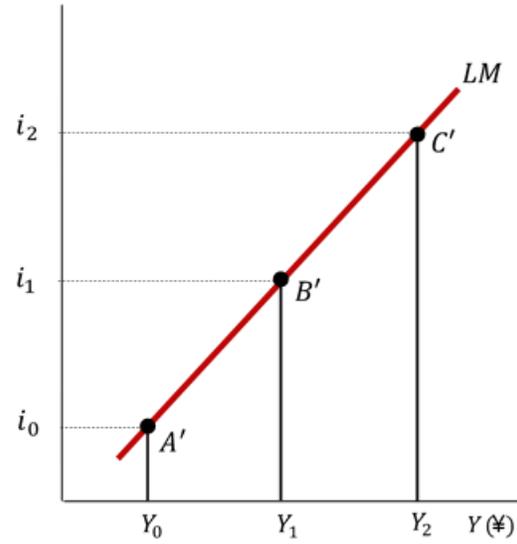
$$L = kY - hi \quad \text{مع } k = 0.20 \text{ و } h = 5.$$

يمكننا حساب مقدار الطلب على النقود بتعويض قيم عدة مستويات من الدخل من أجل معدل فائدة محدد، أو بتعويض قيم عدة مستويات لمعدل فائدة محدد في تابع طلب النقود على النحو الآتي:

الشكل (أ.12.5)



الشكل (ب.12.5)



مثلاً، عند $i = 10\%$

$$A: \quad Y_1 = 500: \quad L_1 = 0.20(500) - 5(10) = 50$$

$$B: \quad Y_2 = 600: \quad L_2 = 0.20(600) - 5(10) = 70$$

$$C: \quad Y_2 = 700: \quad L_3 = 0.20(700) - 5(10) = 90$$

وهكذا من أجل بقية مستويات الدخل عند $i = 10\%$ وكذلك من أجل $Y_1 = 600$ نجد:

$$B: \quad i = 10\% \quad : \quad L_1 = 0.20(600) - 5(10) = 70$$

$$D: \quad i = 8\% \quad : \quad L_2 = 0.20(600) - 5(8) = 80$$

$$F: \quad i = 6\% \quad : \quad L_3 = 0.20(600) - 5(6) = 90$$

وهكذا من أجل بقية معدلات الفائدة عند ذات مستوى الدخل. وقد تم تمثيل هذه القيم في الشكل (11.5).

حيث يمثل L_1 الطلب على النقود عندما يكون الناتج $¥500$ و L_2 عندما يكون $¥600$ و L_3 عند $¥700$.

5.5. منحنى توازن سوق النقد LM

يتحقق التوازن في سوق النقد عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود. وهذا الأخير يقع تحت سيطرة البنك المركزي (نستمر فيما يلي بالأخذ بفرضية ثبات المستوى العام للأسعار). تأمل الشكل (12.5.أ) ولاحظ أن منحنيات الطلب L_1 و L_2 و L_3 يتقاطع كل منها مع منحنى عرض النقود \bar{M} في نقطة واحدة تمثل حالات توازن في سوق النقود (أي النقاط A و B و C). كل من هذه النقاط تقع عند سعر فائدة محددة وعند دخل محدد، وبأخذ المحل الهندسي المعرف بمعدلات الفائدة والدخول الموافقة نحصل على منحنى نسميه (LM) كما هو مبين في القسم (12.5.ب) من ذات الشكل. من الواضح أن هذا المنحنى صاعد أي ذو ميل موجب. ويمكننا أن نصل إلى معادلة هذا المنحنى جبرياً على النحو الآتي:

$$L = kY - hi \quad \text{إذا عرفنا الطلب على النقود بالتابع:}$$

$$M = \bar{M} \quad \text{وعرفنا عرض النقود بالتابع:}$$

$$L = M \quad \text{وبما أن التوازن يتحقق عند:}$$

$$kY - hi = \bar{M} \quad \text{وبالتعويض}$$

$$Y = \frac{\bar{M}}{k} + \left(\frac{h}{k}\right) i \quad \text{وبعزل } Y \text{ على الطرف الأيسر:}$$

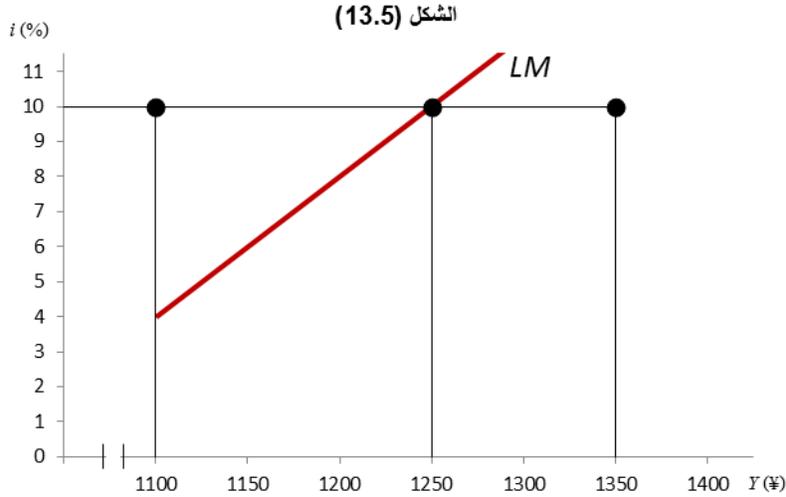
$$i = \left(\frac{k}{h}\right) \cdot Y - \frac{\bar{M}}{h} \quad \text{وبعزل } i \text{ على الطرف الأيسر:}$$

مثال:

ليكن تابع الطلب الكلي على النقود من الشكل: $L = 0.20Y - 5i$ ، وعرض النقود \bar{M} . وليكن لدينا

القيم التالية: $k = 0.20, h = 5, \bar{M} = 200$.

والآن بتعويض القيم المذكورة في المعادلة $Y = \frac{\bar{M}}{k} + \left(\frac{h}{k}\right) i$ نحصل على:



$$Y = ¥ 1000 + 25i$$

فمثلاً، من أجل معدل الفائدة (i = 10%) يتحقق التوازن في سوق النقد عند (Y = ¥1250).

$$Y = \frac{200 + 5(10)}{0.20} = 1250$$

وبنفس الطريقة، من أجل (i = 8%) يتحقق التوازن عند (Y = ¥1200)، ومن أجل 6% يتحقق عند ¥1150. لاحظ العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية التوازنية وبين معدل الفائدة. يستحسن بالطالب أن يرسم المعادلة ويستكشف بقية خصائصها بنفسه.

مثال

ليكن لدينا منحنى LM $Y = 1000 + 25i$ وذلك من أجل تابع طلب نقد من الشكل $L = 0.20Y - 5i$ وتابع عرض نقد من الشكل $\bar{M} = 200$. لنقم أولاً برسم المنحنى (الشكل 13.5). نعلم أن كل نقطة على هذا المنحنى تمثل وضعاً توازنيًا، ولكن ماذا عن النقاط إلى يمين هذا المنحنى وتلك التي عن يساره؟ لنأخذ مثلاً نقطتين اثنتين:

- (1) النقطة عن يسار المنحنى المحددة بثنائية الدخل ومعدل الفائدة (10%, 1100)
- (2) النقطة عن يمين المنحنى المحددة بثنائية الدخل ومعدل الفائدة (10%, 1350)

بالمقارنة بين كميات عرض وطلب النقد نلاحظ الآتي:

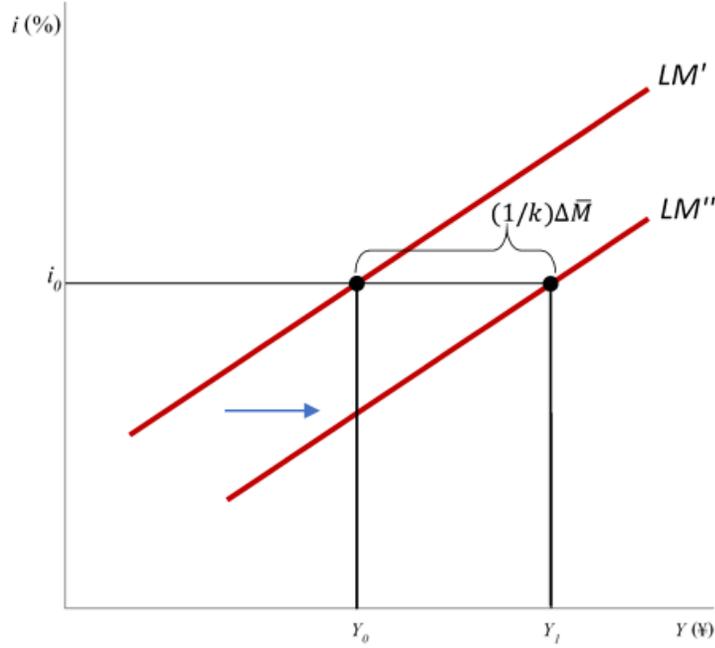
- (1) $(L = ¥170)$ عند $(i = 10\%)$ و $(Y = ¥1100)$ أي أن الطلب على النقود أقل من عرض النقود (¥200).
- (2) $(L = ¥220)$ عند $(i = 10\%)$ و $(Y = ¥1350)$ أي أن الطلب على النقود في هذه الحالة يفوق عرض النقود (¥200).

من هاتين النقطتين يمكننا أن نعمم على كافة الحالات الممكنة. فالأوضاع إلى يسار LM تمثل حالات يقل فيها طلب النقود عن عرضها. الأمر الذي يعني وجود ضغوط هبوطية على معدل الفائدة. وأما الأوضاع عن يمين LM تمثل حالات يفوق فيها طلب النقود عن عرض النقود. الأمر الذي يعني وجود ضغوط صعودية على معدل الفائدة. وأما النقاط على ذات المنحنى فتمثل أوضاع توازن تتساوى عند كل منها الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة.

1.5.5. انزياح منحنى توازن سوق النقد LM

تؤدي التغيرات في طلب النقود أو في عرض النقود إلى انزياح منحنى LM. وعادةً، عندما نتحدث عن انزياح منحنى LM فإننا نفترض عدم حدوث تغير في الطلب على النقود بحيث أن انزياح LM يعزى إلى التغير في عرض النقود. إن زيادة في عرض النقود تؤدي إلى انزياح يميني لمنحنى LM بمقدار $\frac{\Delta \bar{M}}{k}$ كما هو مبين في الشكل (13.5). وأما انخفاض عرض النقود فيؤدي إلى انزياح معاكس بنفس المقدار. لاحظ أن هذا الانزياح يفترض ثبات معدل الفائدة وثبات المعاملات السلوكية k و h. إذ نعلم أنه في ظل ثباتها فإن $\Delta \bar{M} = k \cdot \Delta Y$ حيث $\bar{M} = kY - hi$ ، ومنه حصلنا على إلى انزياح منحنى LM بمقدار $\frac{1}{k} \cdot \Delta \bar{M}$.

الشكل (13.5)



2.5.5. ميل منحنى توازن سوق النقد LM

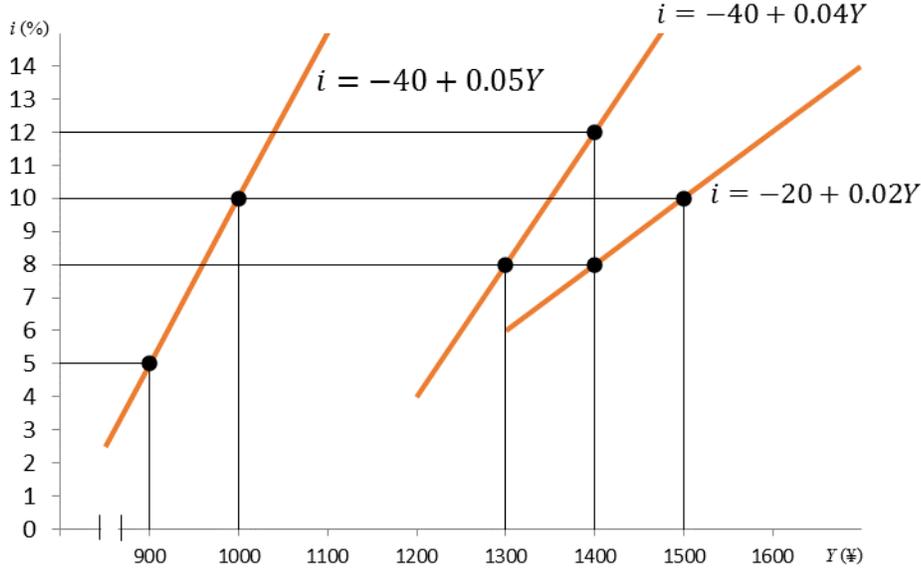
تؤثر التغيرات في المعاملات السلوكية h و k في موضع المنحنى في الفضاء وفي ميله أيضاً. حيث يؤدي انخفاض الطلب على النقود بدافع المبادلات (انخفاض k) أو ازدياد حساسية الطلب على النقود للتغيرات في معدل الفائدة (زيادة h) إلى دوران المنحنى وتحركه بالاتجاه الأيمن.

وأما فيما يخص ميل منحنى LM فهو ظاهر من معادلته ويساوي $\left(\frac{k}{h}\right)$ حيث:

$$i = \left(\frac{k}{h}\right) \cdot Y - \frac{1}{h} \cdot M$$

يزيد هنا الميل بانخفاض h ويصبح منحنى LM عمودياً شاقولياً عند $h = 0$ وأما عندما تكون قيمة h أكبر فإنه يصبح أقل انحداراً أو أكثر تسطحاً. والشكل (14.5) يعطينا بعض الأمثلة البيانية.

الشكل (14.5)



افترض أن عرض النقود يساوي ¥200. وأن الطلب على النقود يساوي $kY - hi$:

من أجل $k=0.20$ و $h=5$ تكون معادلة LM: $i = 0.04Y - 40$ ،

ومن أجل $k=0.20$ و $h=10$ تكون معادلة LM: $i = 0.02Y - 20$

تم رسم هاتين المعادلتين في الشكل (14.5). لاحظ أن منحنى LM يكون أقل انحداراً عندما تكون $h = 10$ بالمقارنة مع حالة $h = 5$. بكلمة أخرى، يصبح LM أقل انحداراً عندما يكون الطلب على النقود أكثر حساسية للتغير في معدل الفائدة.

والآن افترض أن عرض النقود يساوي ¥200 مع الطلب $kY - hi$.

من أجل $k=0.20$ و $h=5$ تكون معادلة LM $(i = 0.04Y - 40)$

من أجل $k=0.25$ و $h=5$ تكون معادلة LM $(i = 0.05Y - 40)$

وهاتان المعادلتان أيضاً مرسومتان على ذات الشكل. لاحظ أن منحنى LM يكون أكثر انحداراً عندما يكون هناك طلب أكبر على النقود بدافع إجراء المبادلات أي عندما تكون k أكبر.

وبذلك نكون قد أحطنا بكافة المؤثرات التي من شأنها إزاحة أو تحريك (انزياح مع دوران) منحنى LM ومنطق عملها. يفترض بالطالب أن يربط ذهنياً المنطق الاقتصادي بالتعبير الهندسي وعدم الاكتفاء بأحدهما لأن الثاني مجرد توضيح للأول. على أية حال، يمكن للطالب من باب التمرين على الربط بين تغيرات عرض النقد وبين التغيرات التي تطرأ على منحنى التوازن النقدي أن يثبت أحد المعاملات عن قيمة محددة وأن يغير الآخر عدة مرات بأكثر من اتجاه وبدرجات متفاوتة من الشدة. ولا داعي للرسم البياني عندما نمتلك القدرة على تخيل سلوك المنحنيات. فعلى سبيل المثال، لنفترض حدوث تغيرات محددة في عرض النقد في سوق افتراضية في ظل قيم محددة من أجل k:

$$(1) \quad (\Delta \bar{M} = +20) \text{ مع } (k = 0.20)$$

$$(2) \quad (\Delta \bar{M} = -20) \text{ مع } (k = 0.50)$$

$$(3) \quad (\Delta \bar{M} = +20) \text{ مع } (k = 0.25)$$

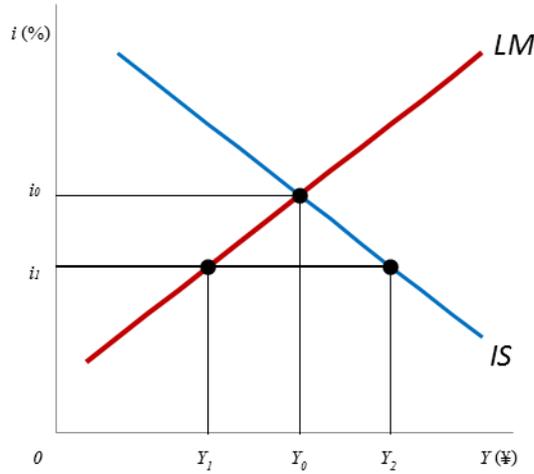
نعلم أن هذه التغيرات من شأنها أن تؤدي إلى انزياح منحنى التوازن النقدي، لكن بأي اتجاه؟ وبأي مقدار سيكون الانزياح؟ نعم من جهة أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انزياح منحنى LM إلى اليمين، وأن العكس يؤدي إلى انزياحه إلى اليسار. وبالتالي فإن LM سينزاح إلى اليمين في الحالتين الأولى والثالثة. وأما لجهة شدة الانزياح فنعلم أن هذه تساوي $(1/k)\Delta \bar{M}$. وهكذا يمكن تلخيص ما سيحدث في الحالات المذكورة على النحو الآتي:

$$(1) \quad \text{ينزاح منحنى LM إلى اليمين بمقدار } ¥100، \text{ حيث } ¥20/0.20 = ¥100$$

$$(2) \quad \text{ينزاح منحنى LM إلى اليسار بمقدار } ¥40، \text{ حيث } -¥20/0.50 = -¥40$$

$$(3) \quad \text{ينزاح منحنى LM إلى اليمين بمقدار } ¥80، \text{ حيث } ¥20/0.25 = ¥80.$$

الشكل (15.5)



6.5. التوازن الآني في سوقي السلع IS والنقد LM

يتحقق التوازن الآني في سوقي السلع والنقد عند مستوى واحد فقط للنتاج ومن أجل مستوى واحد فقط لمعدل الفائدة. نشاهد في الشكل (15.5) أن معدل الفائدة i_0 مع مستوى الدخل Y_0 هما الوحيدان اللذان يتحقق عندهما التوازن في سوقي السلع والخدمات كليهما بأن معاً وأما بقية مستويات الناتج ومعدلات الفائدة فتمثل حالات اختلال في أحد السوقين أو كليهما. بالعودة للشكل (15.5)، يتحقق التوازن في سوق النقود من أجل معدل الفائدة i_1 عند Y_1 ، فيما يتحقق التوازن في سوق السلع عند مستوى مختلف من الناتج هو Y_2 . وأخيراً، يتم إيجاد التوازن الآني في كلا السوقين من خلال الحل المشترك لمعادلتَي التوازن في سوق السلع IS والتوازن في سوق النقد LM.

يمكننا استخدام مثال عددي لمزيد من الإيضاح. لتكن لدينا التوابع الآتية من أجل سوقي السلع والنقد:

$$C = 60 + 0.8Y, I = 116 - 2i,$$

$$L = 0.20Y - 5i, M = 120$$

يمكننا إيجاد المستويات التوازنية للدخل ومعدل الفائدة على النحو الآتي:

من أجل معادلة التوازن في سوق السلع ننطلق من شرط التوازن في هذه السوق والمعرف بتقاطع العرض الكلي مع الطلب. ونقوم بذات الشيء من أجل معادلة التوازن في سوق النقد. ثم نقوم بحل جملة المعادلتين للحصول على الحل المشترك الذي يمثل التوازن الآني في السوقين.

$$Y = C + I \quad \text{معادلة IS}$$

$$Y = 60 + 0.8Y + 116 - 2i$$

$$0.2Y = 176 - 2i$$

$$i = -0.10Y + 88$$

$$M = L \quad \text{معادلة LM}$$

$$120 = 0.20Y - 5i$$

$$5i = 0.20Y - 120$$

$$i = 0.04Y - 24$$

$$i = -0.10Y + 88 \quad \text{التوازن الآني من أجل LM و IS}$$

$$i = 0.04Y - 24$$

$$0 = -0.14Y + 112 \quad \text{بطرح المعادلتين:}$$

$$Y = ¥800, i = 8\% \quad \text{ومنه:}$$

وهكذا، فإن معدل الفائدة الذي يكفل التوازن في سوق النقد هو ثمانية بالمئة، وعند هذا المستوى من معدل الفائدة، فقط عند هذا المعدل تحديداً، يتوازن الاقتصاد الحقيقي عند مستوى الدخل ¥800.

مراجع وقراءات الفصل الخامس

- 1- Chiang, alpha. Fundamental methods of mathematical economics. Fourth Edition. McGraw Hill. 2005.
- 2- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 3- Case, Fair, and Oster. Principles of Macroeconomics. Twelfth Edition. Pearson. 2017.
- 4- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 5- Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics. Eight Edition. Worth Publishers. 2012.
- 6- Venieris and Sebold .Macroeconomics Models and Policy .Wiley. 1977.

أسئلة ومساائل الفصل الخامس

نوصي الطالب بحل كافة المسائل الواحدة تلو الأخرى لأنها عبارة عن سلسلة من التمارين التي تتدرج في المضمون والتعقيد باتجاه الوصول إلى الخلاصة المنشودة. التمارين تحتاج الرسم بشكل متكرر، فنوصي الطالب بتجريب الحل الهندسي ولو بشكل تقريبي لأن تجربة الحل الهندسي بالورقة والقلم الرصاص تكسب الطالب معرفة وخبرة بالتعامل مع التمثيل الهندسي للتوابع بشكل عملي وتثبت عنده معاني خصائص المنحنيات محل الدراسة. يمكن للطالب أيضاً استخدام برنامج أكسل.

أسئلة ومساائل محلولة (الحل أدناه)

1. املأ الخلايا الفارغة في الجدول أدناه مستعيناً بالفرضيات التالية:

أ. تابع الاستثمار $I = \bar{I} - bi$

ب. الإنفاق الاستثماري المستقل يساوي ¥250

ج. حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة $b = 10$

i (%)	I
6	
8	
10	

2. املأ الخلايا الفارغة في الجدول أدناه مستعيناً بالفرضيات التالية:

أ. تابع الاستثمار $I' = \bar{I} - bi$

ب. الإنفاق الاستثماري المستقل يساوي ¥250

ج. حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة $b = 5$

i (%)	I'
6	
8	
10	

3. مثل بيانياً تابعي الاستثمار I و I' من المسألتين (1) و (2) ثم اشرح تأثير انخفاض قيمة المعامل b على منحنى الاستثمار.

4. مثل بيانياً تابع الاستثمار $(I = 250 - 5i)$ ثم مثل بيانياً على نفس الشكل تابع الاستثمار $(I' = 200 - 5i)$ مبيناً قيم الاستثمار عند معدلات الفائدة 6% و 8% و 10%. اشرح تأثير انخفاض الاستثمار المستقل من 250 ¥ إلى 200 ¥ على منحنى الاستثمار.

5. املاً الخلايا الفارغة في الجدول أدناه مستعيناً بالفرضيات التالية:

أ. تابع الاستثمار $I = 100 - 5i$

ب. تابع الادخار $S = -40 + 0.25Y$

i (%)	I	الناتج التوازني Y
4		
5		
6		
7		

ثم استخدم البيانات التي قمت بحسابها في بناء منحنى IS المناسب.

6. استنتج معادلة IS الموافقة للبيانات التي حصلت عليها من المسألة (5) واستخدمها في حساب الناتج التوازني عند أسعار الفائدة (4% و 5% و 6% و 7%) ثم قارن البيانات التي حصلت عليها مع حساباتك من المسألة (5).

7. بفرض أن تابع الاستهلاك هو $C = 40 + 0.8Y$ وتابع الاستهلاك هو $I = 70 - 2i$. قم بما يلي:
أ. أوجد معادلة IS.

ب. احسب الناتج التوازني من أجل معدلات الفائدة 5% و 10%.

ج. مثل معادلة IS بيانياً.

8. بفرض أن تابع الاستهلاك هو $C = 40 + 0.8Y$:

أ. أوجد معادلة IS في كل حالة من الحالات التالية:

(a) تابع الإنفاق الاستثماري هو $I = 70 - 2i$

(b) تابع الإنفاق الاستثماري هو $I = 80 - 2i$

(c) تابع الإنفاق الاستثماري هو $I = 90 - 2i$

ب. احسب الناتج التوازني عند معدل الفائدة 10% للحالات السابقة.

ج. فسّر تغير الناتج التوازني من حالة إلى أخرى.

د. ارسم منحنيات IS للحالات السابقة.

هـ. ما الذي يحدث لمنحنى IS عند تغير الإنفاق الاستثماري المستقل؟

9. ليكن الناتج التوازني في سوق السلع معطى بالمعادلة التالية:

$$Y = k_e(\bar{C} + \bar{I}) - k_e b i$$

أ. أوجد ΔY من أجل $(\Delta \bar{C} > 0)$ في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ب. أوجد ΔY من أجل $(\Delta \bar{I} > 0)$ في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ج. أوجد مقدار انزياح IS الناتج عن كل من $\Delta \bar{C}$ و $\Delta \bar{I}$.

10. كم يبلغ مقدار انزياح IS الناتج عن تغير الإنفاق المستقل، وماذا يحدث لمنحنى IS عندما تتغير قيمة أحد المعاملات السلوكية مثل النزعة الحدية للاستهلاك.

11. استخدم معادلة التوازن في سوق السلع ($Y = k_e(\bar{C} + \bar{I}) - k_e \cdot bi$) فيما يلي:

أ. ارسم منحنى IS من أجل ($\bar{C} = 50; \bar{I} = 100; c = 0.80; b = 5$).

ب. ارسم منحنى IS' من أجل ($\bar{C} = 50; \bar{I} = 100; c = 0.80; b = 10$).

ج. ما الذي حدث لمنحنى IS عندما تغيرت قيمة b من 5 إلى 10؟

د. ارسم منحنى IS'' من أجل ($\bar{C} = 50; \bar{I} = 100; c = 0.75; b = 10$).

هـ. قارن بين IS' وبين IS'' حيث تغيرت c من 0.80 إلى 0.75.

12. لتكن لديك المعلومات التالية:

$$C = 40 + 0.75(Y - tY); \quad I = 150 - 5i$$

$$t = 0.20; \quad T_x = 0; G = 90$$

والمطلوب:

أ. أوجد معادلة التوازن في سوق السلع.

ب. مثل المعادلة بيانياً وسمّ المنحنى IS.

ج. اشرح اتجاه ومقدار الانزياح في IS الناتج عن:

a. تغير في الإنفاق الحكومي مقداره +40¥

b. تغير في الضريبة المقطوعة مقداره +40¥

c. تغير آني في كل من الإنفاق الحكومي بمقدار +40¥ وحصيلة الضريبة المقطوعة

بمقدار +40¥.

د. ارسم منحنيات IS الحاصلة نتيجة الانزياحات الناجمة عن الحالات الثلاث المذكورة في الطلب (ج) مشيراً إلى المنحنيات الناتجة بالأسماء IS_1 و IS_2 و IS_3 على الترتيب.

13. أوجد معادلة IS من أجل الحالتين التاليتين:

IS_1	IS_2
$C = 20 + 0.8Y_d$	$C = 20 + 0.8Y_d$
$TX = 0.3Y$	$TX = 0.22Y$
$G = 120$	$G = 120$
$I = 150 - 10i$	$I = 150 - 10i$
$X = 40 - 0.06Y$	$X = 40 - 0.024Y$

ثم ارسم المنحنيين مع اشارة خاصة لمعدلي الفائدة (5%) و (10%) مبيناً تأثير انخفاض معدل ضربية الدخل من 0.3 إلى 0.22 وتأثير انخفاض النزعة الحدية للاستيراد من 0.06 إلى 0.024 على IS.

14. لتكن لديك معادلة IS من الشكل $Y = 800 - 20i$ والمطلوب:

أ. مثل هذه المعادلة بيانياً.

ب. حدد بيانياً معدلات الفائدة الموافقة لمستويات الإنفاق $Y = 600$; $Y = 700$

ج. لماذا تمثل مستويات الناتج $Y = 550$ و $Y = 650$ حالات اختلال عندما يكون معدل

الفائدة عند المستوى $i = 10\%$ ؟

د. هل هناك إنفاق زائد أو ناتج فائض إلى يمين أو إلى يسار IS ؟

15. لماذا تطلب النقود بدافع المبادلات؟ وهل يحتفظ القطاع الخاص برصيد نقدي ثابت عبر

الزمن؟

16. لماذا تطلب النقود بوصفها مستودعاً للقيمة؟ وهل الأرصدة النقدية المطلوبة بهذا الدافع ثابتة

عبر الزمن؟

17. استخدم البيانات الآتية في تحديد مستويات طلب النقد عند مستويات الدخل ($Y = 600$) و ($Y = 700$) و ($Y = 800$).

الطلب على النقود بدافع حفظ القيمة	
معدل الفائدة السائد في السوق (%)	الكمية المطلوبة من النقود (¥)
12	30
10	50
8	70
6	90
4	110

الطلب على النقود بدافع المبادلات	
مستوى الناتج (¥)	الكمية المطلوبة من النقود (¥)
500	100
600	120
700	140
800	160
900	180

18. ليكن تابع الطلب الكلي على النقود من الشكل: $L = kY - hi$ مع القيم الآتية للمعاملات السلوكية: ($k = 0.20$) و ($h = 5$)، والمطلوب:

- ارسم منحنى الطلب على النقود عند مستوى الدخل (¥600) من أجل معدلات الفائدة (6%, 8%, 10%, 12%).
- كّرر الطلب (أ) مرتين من أدل مستوى الدخل ¥700 ومستوى الدخل ¥800
- ما الذي يحدث لمنحنيات الطلب على النقود عندما يزيد الناتج من ¥600 إلى ¥700 إلى ¥800؟

19. ليكن تابع الطلب الكلي على النقود من الشكل: $L = 0.20Y - 5i$

1) ارسم ثلاثة منحنيات طلب نقد من أجل ثلاثة مستويات من الدخل ($Y = ¥600$) و ($Y = ¥700$) و ($Y = ¥800$). مع الإشارة بيانياً إلى الكميات المطلوبة من النقود عند معدلات الفائدة (6%, 8%, 10%).

2) حدد التوازن بين طلب النقد وعرض النقد عندما يكون العرض الإسمي للنقود ¥150.

3) استنتج منحنى LM من البيانات التي وصلت إليها من الطلب (أ).

4) عرف بلغتك الخاصة منحنى LM الذي نجحت باستنتاجه في الطلب (ج).

20. ليكن تابع الطلب الكلي على النقود من الشكل: $L = 0.20Y - 5i$ ، وعرض النقود \bar{M} . والمطلوب:

1) أوجد المعادلة العامة للتوازن بين الطلب على النقود وبين عرض النقود.

2) أكتب ذات المعادلة من أجل القيم التالية: $\bar{M} = 200$, $h = 5$, $k = 0.20$;

3) أحسب الناتج الموافق لمعدلات الفائدة (6%, 8%, 10%) عندما يكون سوق النقد في حالة توازن.

21. ليكن لديك منحنى LM الآتي $Y = 1000 + 25i$ وذلك من أجل تابع طلب نقد من الشكل $L = 0.20Y - 5i$ وعرض نقد من الشكل $\bar{M} = 200$ ، والمطلوب:

1) ارسم منحنى LM

2) صف حالة عرض وطلب النقد عن ثنائية الدخل ومعدل الفائدة (10%, 1100)

3) صف حالة عرض وطلب النقد عن ثنائية الدخل ومعدل الفائدة (10%, 1350)

4) هل يمكنك تعميم النتيجة التي وصلت إليها بخصوص الأوضاع الكامنة على يمين

ويسار منحنى LM ؟

22. لتكن لديك معادلة LM من الشكل $Y = \frac{\bar{M}}{k} + \frac{hi}{k}$ والمطلوب:

(1) أوجد التغير في الناتج المرافق لزيادة في عرض النقود مقدارها $(\Delta \bar{M})$ بفرض ثبات المعاملات السلوكية (k, h) وكذلك في ظل ثبات معدل الفائدة.

(2) ما الذي يحدث لمنحنى LM عندما تحصل زيادة في عرض النقد مقدارها $\Delta \bar{M}$ ؟

23. ليكن تابع طلب النقد من الشكل $L = 0.20Y - 4i$ وعرض نقد من الشكل $\bar{M} = 200$ ، والمطلوب:

(1) أوجد معادلة LM الموافقة لتتابع عرض وطلب النقد المذكورة.

(2) مثل معادلة LM بيانياً وسمّ المنحنى الناتج LM.

(3) أوجد معادلة LM مرة أخرى عندما يزيد عرض النقد بمقدار 5% ومثلها بيانياً ثم سمّ المنحنى الناتج LM' .

(4) ما الذي حدث لمنحنى LM عندما ازداد عرض النقد بمقدار 5%؟

24. حدد مقدار واتجاه انزياح منحنى LM في حال حدوث كل مما يأتي:

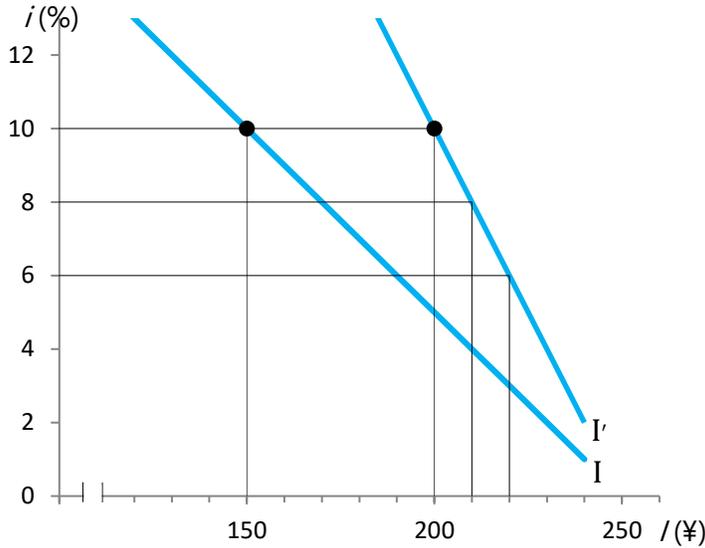
(1) $(\Delta \bar{M} = +20)$ مع $(k = 0.20)$

(2) $(\Delta \bar{M} = -20)$ مع $(k = 0.50)$

(3) $(\Delta \bar{M} = +20)$ مع $(k = 0.25)$

حل مسائل الفصل الخامس

الشكل (مسألة 3)



المسألة (1)

$$I|_{i=6} = 250 - 10(6) = 190$$

$$I|_{i=8} = 250 - 10(8) = 170$$

$$I|_{i=10} = 250 - 10(10) = 150$$

i (%)	I
6	190
8	170
10	150

المسألة (2)

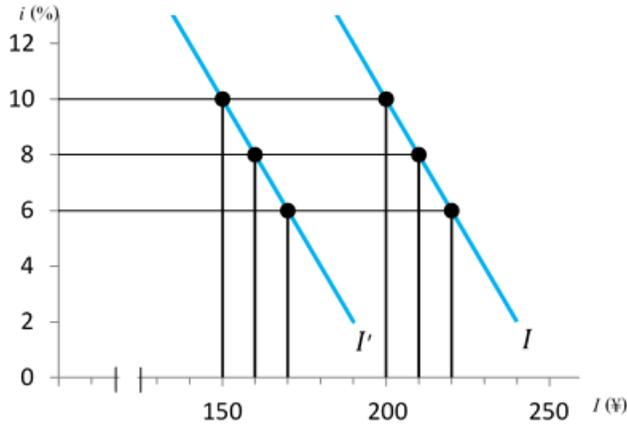
$$I|_{i=6} = 250 - 5(6) = 220$$

$$I|_{i=8} = 250 - 5(8) = 210$$

$$I|_{i=10} = 250 - 5(10) = 200$$

i (%)	I
6	220
8	210
10	200

الشكل (المسألة 4)



المسألة (3)

يظهر من الشكل (مسألة 3) أنه مع انخفاض قيمة b من 10 إلى 5 يضعف تأثير معدل الفائدة على الإنفاق الاستثماري، ويُعبّر عن ذلك بانزياح منحنى الاستثمار إلى اليمين مع دوران يجعله أشدّ انحداراً.

المسألة (4)

إن حدوث زيادة في الإنفاق الاستثماري المستقل يؤدي إلى انزياح خط الاستثمار على التوازي.

في حالتنا انخفض الاستثمار بمقدار ¥50 الأمر الذي أدى إلى انزياح منحنى الاستثمار من I إلى I' وهو انزياح يساري بمقدار ¥50. أنظر الشكل (مسألة 4). والجدول أدناه.

i (%)	I	I'
6	170	220
8	160	210
10	150	22

المسألة (5)

نطبق معدلات الفائدة المعطاة على تابع الاستثمار كما هو ملخص في الجدول أدناه والشكل (مسألة 5). ونقوم بحساب قيم الناتج عن طريق مساواة تسرب الادخار مع ضخ الاستثمار. فمثلاً من $i=4\%$ يكون الاستثمار ¥80 وبالتالي:

$$S=I$$

$$-¥40 + 0.25Y = ¥80$$

$$Y = ¥480$$

ومن أجل معدل فائدة مقداره 8% يكون مقدار الاستثمار الموافق ¥70 ومنه:

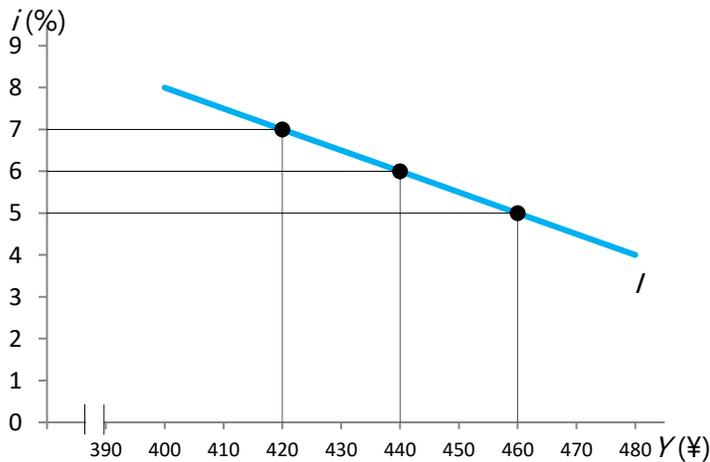
$$S=I$$

$$-¥40 + 0.25Y = ¥70$$

$$Y = ¥440$$

وهكذا من أجل بقية معدلات الفائدة كما يظهر من الشكل (مسألة 5) والجدول الموافق.

الشكل (مسألة 5)



i (%)	I	Y
4	80	480
5	75	460
6	70	440
7	65	420

المسألة (6)

بتطبيق شرط التساوي بين الضخ والتسرب نحصل على:

$$-¥40 + 0.25Y = ¥100 - 5i$$

$$0.25Y = ¥140 - 5i$$

$$Y = ¥560 - 20i$$

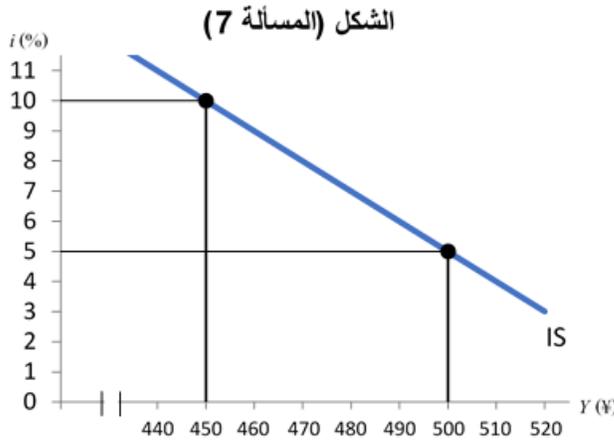
أو بالحل من أجل معدل فائدة نحصل على

$$i = ¥28 - 0.05Y$$

وبتعويض معدلات الفائدة المطلوبة على هذه المعادلة نحصل على نفس القيم التي حصلنا عليها من

حل المسألة (5). راجع الجدول في المسألة (5).

المسألة (7)



أ- يكون الاقتصاد في حالة التوازن

عند تحقق:

$$Y = C + I$$

$$Y = ¥40 + 0.80Y + ¥70 - 2i$$

$$0.20Y = ¥110 - 2i$$

$$Y = ¥550 - 10i$$

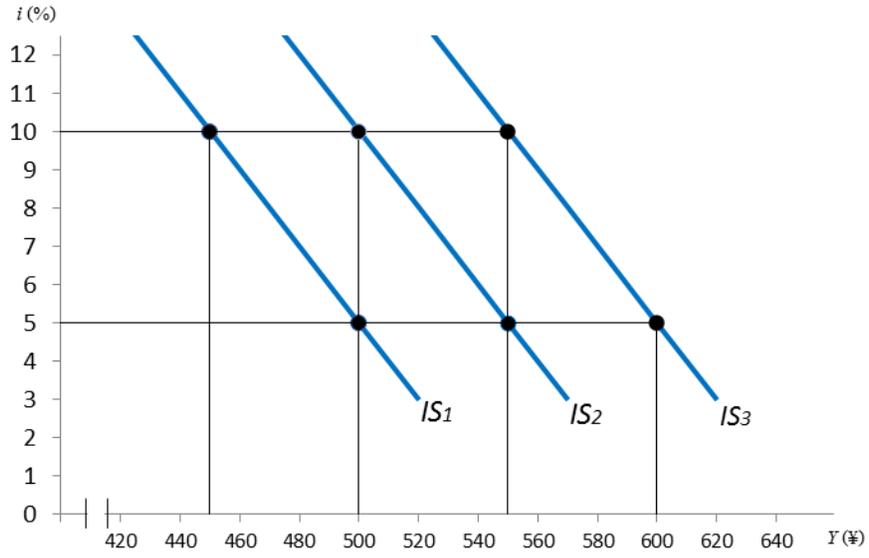
ب- بتعويض معدلات الفائدة المطلوبة نحصل على:

(Y = ¥64) عند (i = 10%) وعلى (Y = ¥500) عند (i = 5%).

ج- أنظر الشكل (المسألة 7) ولاحظ من الشكل هبوط التابع بمعدل ثابت دلالة على تزايد الناتج

في معدل الفائدة (عن طريق آلية مضاعف الإنفاق الاستثماري)

الشكل (المسألة 8)



المسألة (8)

أ. نطبق شرط التوازن من أجل كافة مستويات الإنفاق الاستثماري المستقل:

a) $Y = C + I$

$$Y = ¥40 + 0.80Y + ¥70 - 2i$$

$$Y - 0.80Y = ¥110 - 2i$$

$$0.20Y = ¥110 - 2i$$

$$Y = ¥550 - 10i$$

b) $Y = ¥40 + 0.80Y + ¥80 - 2i$

$$0.20Y = ¥120 - 2i$$

$$Y = ¥600 - 10i$$

c) $Y = ¥40 + 0.80Y + ¥80 - 2i$

$$Y = ¥650 - 10i$$

عند معدل الفائدة (10%) يكون الناتج التوازني:

a) $Y = 550 - 10(10) = 450$

b) $Y = 600 - 10(10) = 500$

c) $Y = 650 - 10(10) = 550$

ج. لقد ازداد الإنفاق الاستثماري من ¥70 إلى ¥80 إلى ¥90 أي أنه كان يزداد بمقدار ¥10 من حالة إلى أخرى، وهذا يقود عبر آلية المضاعف إلى زيادة في الناتج مقدارها أي حاصل جداء المضاعف بمقدار التغير في الاستثمار المستقل، أي (¥50) كون المضاعف يساوي 5 مع ملاحظة أننا افترضنا ثبات معدل الفائدة عند مستوى محدد.

د. أنظر الشكل (المسألة 8)

هـ. مع كل زيادة مقدارها ¥10 في الإنفاق المستقل يتعرض IS إلى انزياح يميني مقداره يكافئ جداء المضاعف بمقدار التغير في الإنفاق.

المسألة (9)

أ- مقدار الانزياح في الناتج = جداء التغير في الاستهلاك المستقل بالمضاعف

ب- مقدار الانزياح في الناتج = جداء التغير في الاستثمار المستقل بالمضاعف

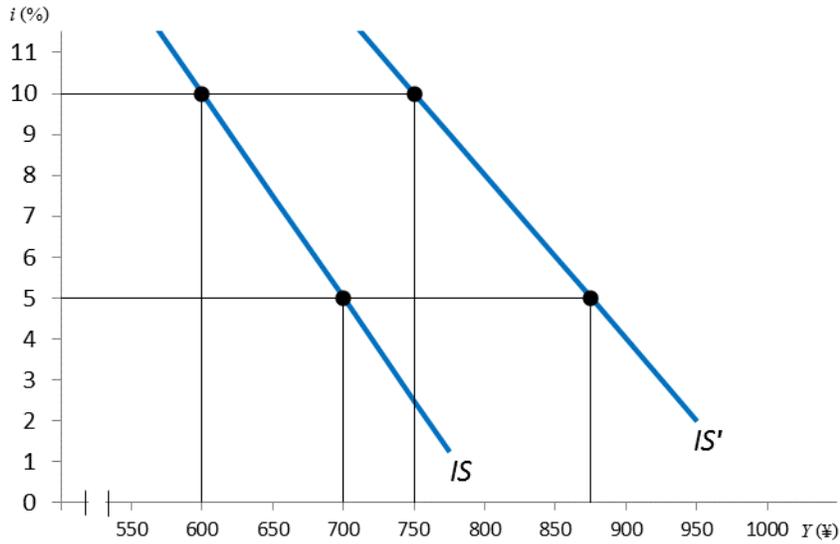
ج- بما أن كلاً من الإنفاق الاستهلاكي المستقل والاستثمار المستقل والمضاعف عبارة عن مقادير

موجبة فإن الانزياح إلى اليمين.

$$\Delta \bar{C} \Rightarrow \Delta Y = k_e \Delta \bar{C}$$

$$\Delta \bar{I} \Rightarrow \Delta Y = k_e \Delta \bar{I}$$

الشكل (المسألة 10)



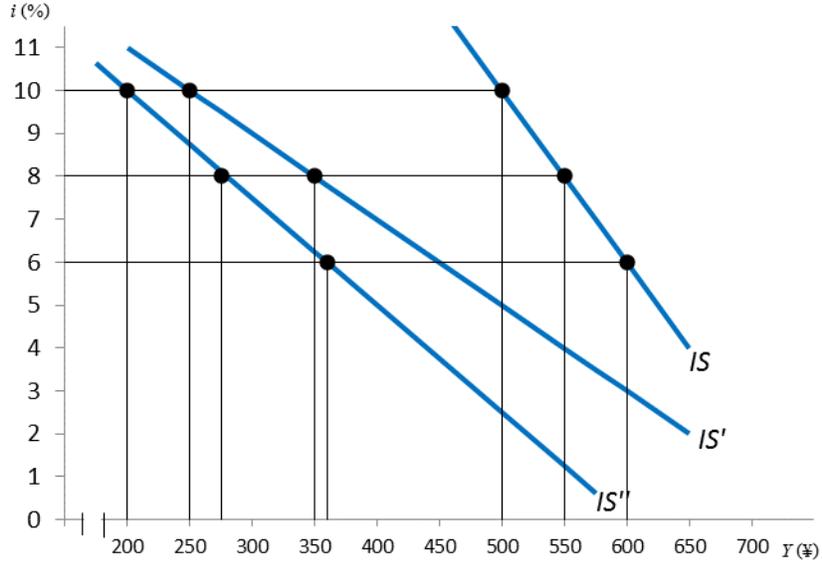
المسألة (10)

يبلغ مقدار الانزياح ما يساوي جداء قيمة المضاعف بمقدار التغير في الإنفاق المستقل. وأما تأثير تغير النزعة الحدية للاستهلاك فيمكن بيانه من خلال المثال التالي في إطار نموذج من قطاعين، بفرض أن: $I = 150 - 5i$ و $C = 50 + 0.75 Y$ ، ومكنا إيجاد معادلة IS تمثيلها بيانياً. انظر الشكل (المسألة 10).

عندما ترتفع النزعة الحدية للاستهلاك من 0.75 إلى 0.80 ينتقل منحنى IS إلى IS'، أي ينزاح إلى اليمين كما هو واضح من الشكل أعلاه. نلاحظ أن مقدار الانزياح عند معدل الفائدة 10% يساوي (¥150) فيما نجد أن مقدار الانزياح عند معدل الفائدة 5% يساوي (¥175).

وهكذا يتضح أن تغير قيمة معامل سلوكي يؤدي إلى انزياح غير متوازٍ في منحنى IS، أي أن المنحنى يتعرض لانزياح وتغير في الميل بآن معاً.

الشكل (المسألة 11)



المسألة (11)

أ. $Y = 5(150) - 5(5i)$ أنظر منحني IS في الشكل (المسألة 11)

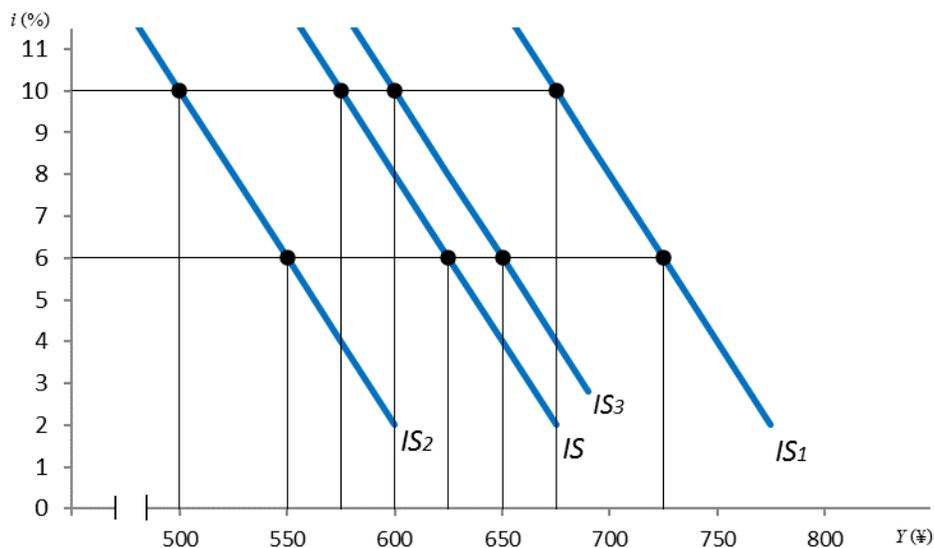
ب. $Y = 5(150) - 5(10i)$ أنظر منحني IS' في الشكل (المسألة 11)

ج. نلاحظ أن ميل IS أكبر من ميل IS' حيث أن انخفاض قيمة b أدى إلى انخفاض ميل IS مع انزياح إلى اليسار. (لاحظ أن الدوران المرتكز إلى القاطع هو نوع من الانزياح الدوراني، بمعنى أن المنحنى يغير من شدة انحداره ومن مكانه بأن معاً)

د. $Y = 4(150) - 4(10i)$ أنظر منحني IS'' في الشكل (المسألة 11)

هـ. إن منحني IS'' أقل انحداراً من منحني IS' حيث أن انخفاض النزعة الحدية للاستهلاك يقلل من قيمة المضاعف، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح منحني IS مع تراجع في شدة انحداره.

الشكل (المسألة 12)



المسألة (12)

أ.

$$Y = C + I + G$$

$$Y = ¥40 + 0.75(Y - 0.20Y) + ¥150 - 5i + ¥90$$

$$Y - 0.60Y = ¥280 - 5i$$

$$Y = \frac{¥280 - 5i}{1 - 0.60}$$

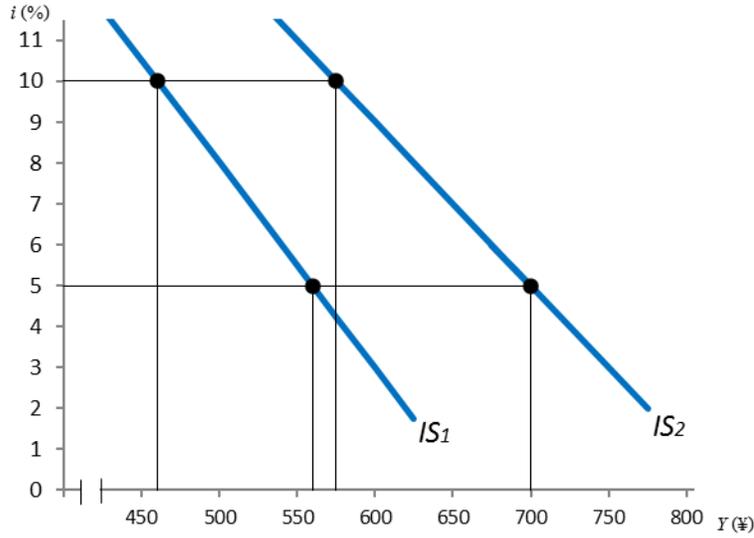
$$Y = ¥700 - 12.5i$$

ب. انظر الشكل.

ج. إن قيمة مضاعف الإنفاق هي $k_e = \frac{1}{1-0.75+0.15}$ أي أن $(k_e = 2.5)$. وإن قيمة مضاعف

الضريبة هي $k_t = \frac{-0.75}{1-0.75+0.15}$ أي أن $(k_t = -1.875)$.

الشكل (المسألة 13)



وبالتالي فإن زيادة في الإنفاق الحكومي المستقل مقدارها ¥40 تؤدي إلى انزياح يميني مقداره ¥100. وأما زيادة الضريبة بمقدار ¥40 فتؤدي إلى انزياح يساري مقداره ¥75. وأما زيادة الاثنتين بمقدار ¥40 فتؤدي إلى انزياح يميني مقداره ¥25

د. انظر الشكل.

المسألة (13)

IS_1

$$Y = ¥20 + 0.80(Y - 0.3Y) + ¥150 - 10i + ¥120 + ¥40 - 0.06Y$$

$$Y - 0.8Y + 0.24Y + 0.06Y = ¥330 - 10i$$

$$Y = ¥660 - 20i$$

IS_2

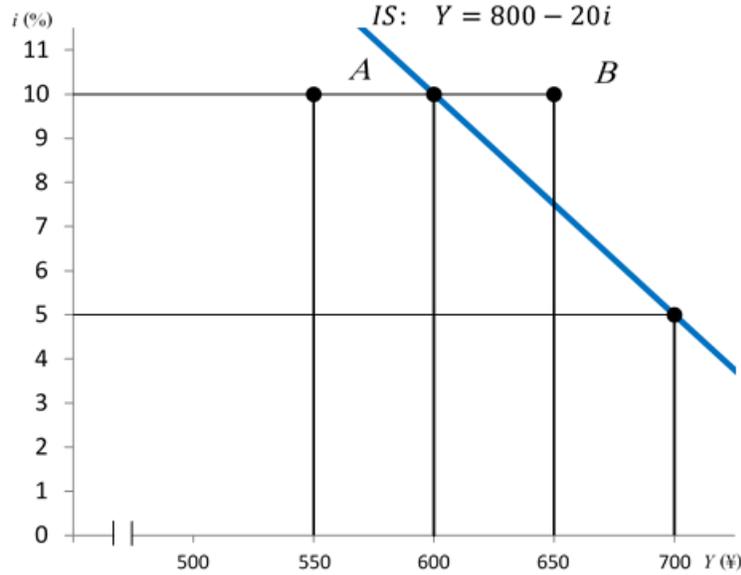
$$Y = ¥20 + 0.80(Y - 0.22Y) + ¥150 - 10i + ¥120 + ¥40 - 0.024Y$$

$$Y - 0.8Y + 0.176Y + 0.024Y = ¥330 - 10i$$

$$Y = ¥825 - 25i$$

والتمثيل البياني لهاتين المعادلتين في الشكل.

الشكل (المسألة 14)



إن انخفاض قيم المعاملات السلوكية t و m يزيد قيمة المضاعف. الأمر الذي يؤدي إلى انزياح منحنى IS إلى اليمين مع تراجع في شدة انحداره (يصبح أقرب للأفقي منه للعمودي). نلاحظ هنا أن هذه النتيجة يمكن الحصول عليها مباشرة من النظر في قيمة ميل IS التي تساوي مقلوب جداء المضاعف بحساسية الاستثمار للفائدة $(1/k_e \cdot b)$ أي أن الميل ينخفض بزيادة k_e

المسألة (14)

أ. انظر الشكل.

ب. من الواضح من الشكل أن معدل الفائدة يساوي 10% عندما يكون الناتج ¥600 و 5% عندما يكون الناتج ¥700.

ج. إن معدل الفائدة 10% يوافق مستوىً متوازياً للناتج مقداره ¥600 وبالتالي فإن أي مستوى آخر للناتج، سواءً أقل (¥550) أو أكثر (¥650) يمثل وضع اختلال. تمثل الحالة الأولى حالة عجز في الإنتاج، بينما تمثل الحالة الثانية حالة فائض إنتاج.

د. إن أية نقطة واقعة على يسار منحنى IS تمثل حالة يفوق فيها الإنفاق الناتج، أي أن كمية الإنتاج تكون غير كافية. وأية نقطة واقعة على يمين منحنى IS تمثل حالة ناتج فائض عن الحد، أي مستوى من الناتج يزيد عن مستوى الإنفاق.

المسألة (15)

يحتفظ الأفراد وكذلك الشركات بأرصدة نقدية لأن مقبوضاتهم لا تتواتر بالتوازي مع مدفوعاتهم. ومن الطبيعي بالنسبة للشركات أن تبني نفقاتهم على أساس إيراداتهم بشكل عام، ويتلقى الأفراد تعويضاتهم ومكافآتهم عادة بشكل منتظم أسبوعياً أو شهرياً أو سنوياً، ولا بد لهم بالتالي من تنظيم نفقاتهم التي تمتد طيلة فترة الدفع (الفترة الزمنية الفاصلة بين يوم قبض التعويضات وبين يوم القبض التالي). يتطلب ذلك قيام الأفراد بالاحتفاظ بكمية متوسطة من الرصيد النقدي استعداداً لتلبية الحاجة لأداء المبادلات طيلة فترة الدفع. إن الرصيد النقدي المتوسط المحتفظ به بغرض أداء المبادلات يعتمد على طول فترة الدفع وعلى توقيت النفقات وعلى مستوى الدخل. وبالتالي، من غير المتوقع أن يحتفظ القطاع الخاص بأرصدة ثابتة من النقود عبر الزمن. ومن السائد في النظرية الاقتصادية افتراض عدم تغير فترات الدفع وتواتر النفقات على الأمد القصير، مما يعني إمكانية اعتبار أن الدخل هو المحدد الوحيد لكمية الأرصدة النقدي المحتفظ بها بغرض المبادلات.

المسألة (16)

عادة ما يحتفظ أصحاب المدخرات بثرواتهم على شكل واحد أو أكثر من الأصول الآتية: (1) أصول سائلة (بما فيها النقود)؛ (2) سندات طويلة الأجل؛ (3) أسهم (رأس المال)؛ (4) عقارات. والبعض يضيف فئة إضافية هي القطع الفنية والأثرية باعتبارها فئة خاصة من الأصول. يعتمد أسلوب التخصيص على فئات الأصول هذه على حجم المدخرات المتراكمة وعلى الاستعداد والرغبة بالمخاطرة وعلى معدل الفائدة. والثروة المكونة من تركيب متنوع من هذه الأصول عادةً ما تسمى "المحفظة" أو "المحفظة

الاستثمارية". وعلى سبيل المثال، يتوقع من المستثمر الذي يمتلك محفظة صغيرة نسبياً أن يحتفظ بجزء كبير منها على شكل رصيد نقدي، وكذلك الأمر بالنسبة للمستثمر الذي يميل لتجنب مخاطر الاستثمار في أسواق المال والعقارات، وذلك نتيجةً لعوامل عدم التأكد بخصوص المستقبل واحتمال الحاجة لسحب جزء من الثروة لأداء التزامات مختلفة. وأما كبار المستثمرين فيلجؤون عادة إلى الاحتفاظ بمزيج من الأصول المذكورة، حيث تتأثر نسبة كل منها من إجمالي المحفظة بمعدلات الفائدة (أي تكاليف الفرص البديلة للاحتفاظ بأصول سائلة). وعلى أية حال، درجت العادة على اعتبار أن توزيع الثروة ومقدار الرغبة بتحمل المخاطرة ثابتان على الأمد القصير. الأمر الذي يعني إمكانية اعتبار أن الطلب على النقود بغرض حفظ القيمة يتبع لمعدلات الفائدة السائدة في السوق. وهكذا يمكن القول بأن الأرصدة النقدية المحتفظ بها كمستودع للقيمة لا تتغير مادام معدل الفائدة ثابتاً. وأما ارتفاع معدلات الفائدة السائدة في السوق فيؤدي إلى انخفاض كمية النقود المحتفظ بها في محافظ القطاع الخاص.

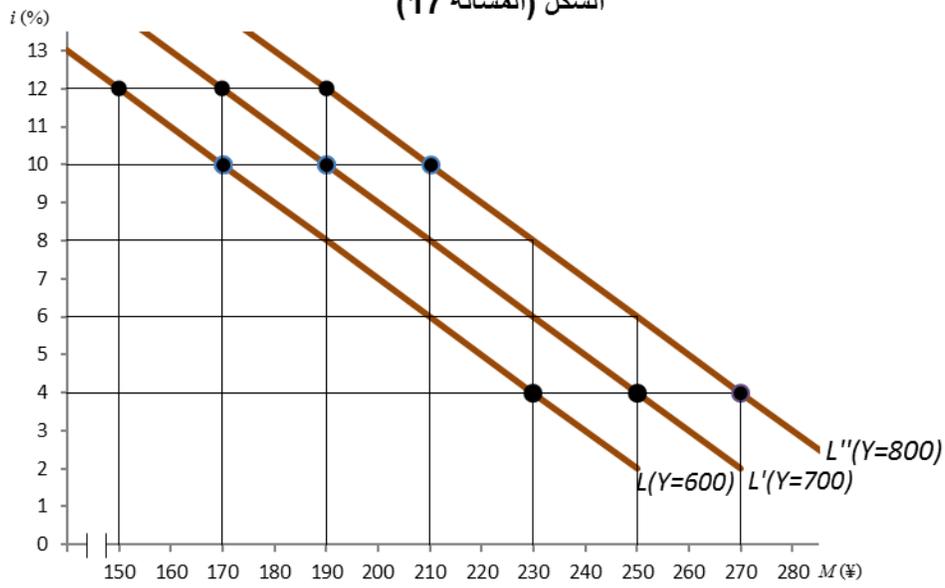
المسألة (17)

الطلب الكلي على النقود هو مجموع الأرصدة المطلوبة لأداء المبادلات وتلك الداخلة في المحافظ.

إجمالي الطلب على النقود			معدل الفائدة (%)
الكمية المطلوبة من النقود عند عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة			
Y = ¥800	Y = ¥700	Y = ¥600	
190	170	150	12
210	190	170	10
230	210	190	8
250	230	210	6
270	250	230	4

انظر الشكل.

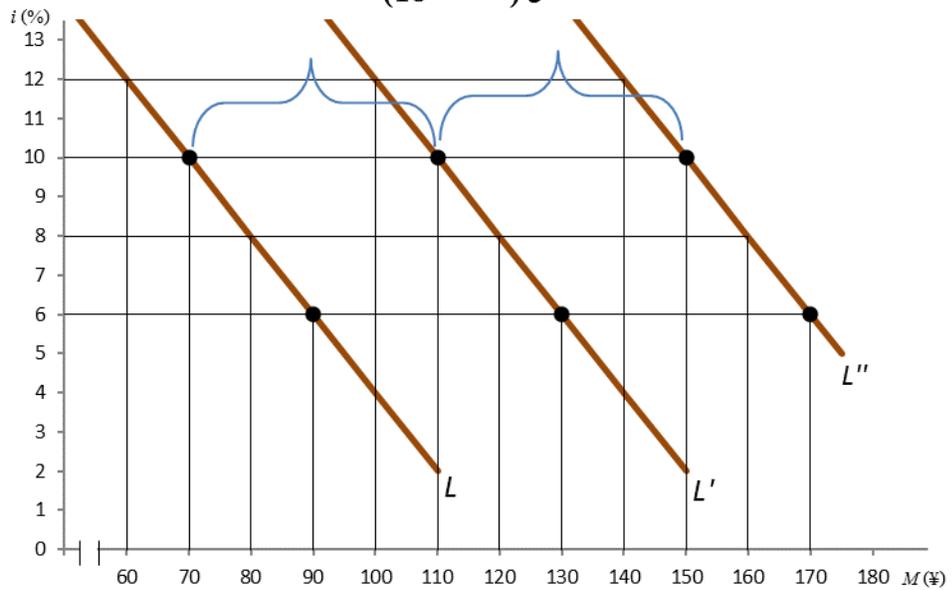
الشكل (المسألة 17)

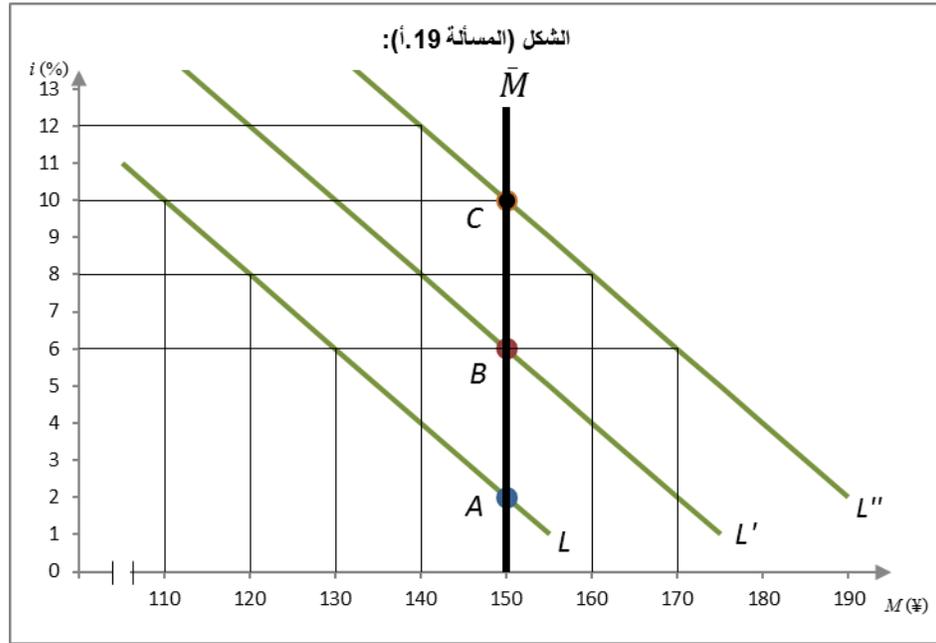


المسألة (18)

انظر الشكل. ينزاح منحنى الطلب على النقود إلى اليمين بمقدار ¥40 من أجل زيادة في الناتج مقدارها ¥200. ومقدار الانزياح هذا يساوي $(k\Delta Y)$.

الشكل (المسألة 18)

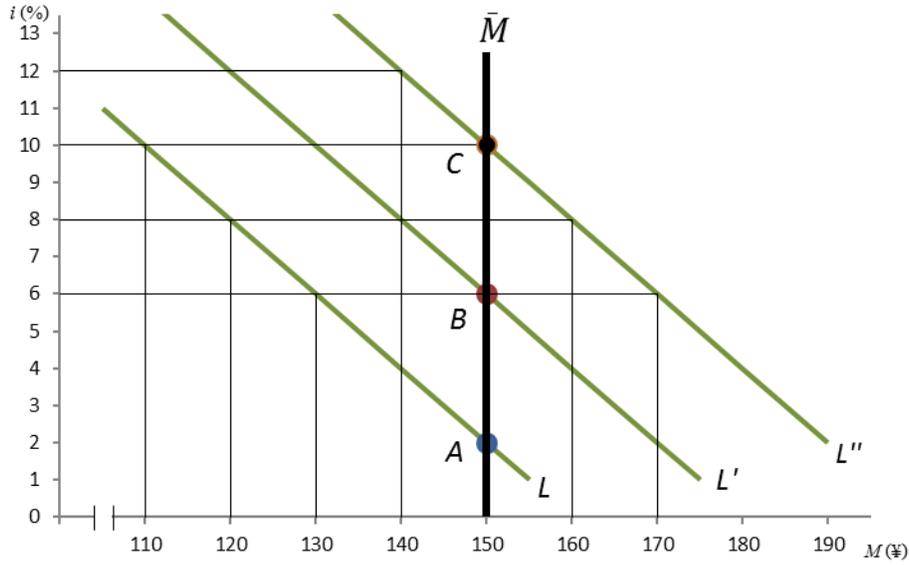




المسألة (19)

- أ. انظر الشكل (المسألة 19.أ).
- ب. إن التوازن بين العرض النقدي الاسمي 150 ¥ وبين منحنيات الطلب الثلاثة على النقود يتحقق عند الدخل 1000 ¥ الموافق لمعدل الفائدة 10%، وعند الدخل 900 ¥ الموافق لمعدل الفائدة 6%، وعند معدل الفائدة 2% الموافق لمستوى الدخل 800 ¥.
- ج. انظر الشكل (المسألة 19.ب).
- د. منحنى LM هو المحل الهندسي لكافة النقاط (تراكيب الدخل ومعدل الفائدة) التي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب على النقود.

الشكل (المسألة 19 ب.)



المسألة (20)

أ. يتحقق التوازن في سوق النقد عند تساوي عرض النقود مع الطلب على النقود.

$$L = M$$

$$kY - hi = \bar{M}$$

$$kY = \bar{M} + hi$$

$$Y = \frac{\bar{M} + hi}{k}$$

$$Y = \frac{\bar{M}}{k} + \frac{hi}{k}$$

ب. بتعويض القيم المذكورة في المعادلة نحصل على:

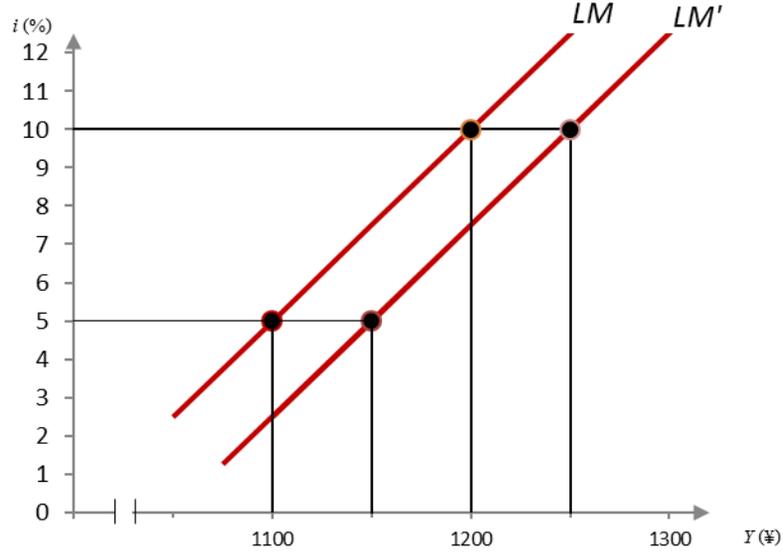
$$Y = ¥ 1000 + 25i$$

ج. من أجل معدل الفائدة (i = 10%) يتحقق التوازن في سوق النقد عند (Y=¥1250).

$$Y = \frac{200 + 5(10)}{0.20} = 1250$$

ومن أجل (i = 8%) يتحقق التوازن عند Y=¥1200، وعند 6% يتحقق عند ¥1150.

الشكل (المسألة 23)



المسألة (21): الحل موجود ضمن أمثلة الفصل. جرب الحل قبل العودة إلى النص.

المسألة (22)

أ. في ظل بقاء معدل الفائدة على حاله $\Delta Y = \frac{\Delta \bar{M}}{k}$

ب. يؤدي ازدياد عرض النقود بمقدار $\Delta \bar{M}$ إلى انزياح منحنى LM إلى اليمين بمقدار $\frac{\Delta \bar{M}}{k}$.

المسألة (23)

أ. نبدأ من شرط التوازن في سوق النقد:

$$\begin{aligned}
 M &= L \\
 ¥200 &= 0.20Y - 4i \\
 0.20Y &= ¥200 + 4i \\
 Y &= ¥1000 + 20i
 \end{aligned}$$

ب. انظر الشكل.

ج. معادلة LM تصبح $Y = ¥1050 + 20i$ ويمثلها بيانياً المنحنى LM' على الشكل.

د. تؤدي زيادة عرض النقود بمقدار 10 إلى انزياح LM إلى اليمين بمقدار 50 من LM إلى

LM' ومقدار هذا الانزياح يساوي:

$$\frac{\Delta \bar{M}}{k} = \frac{10}{0.20} = 5$$

المسألة (24)

الحل في المادة العلمية. جَرِّبْ قبل العودة للنص.

مسائل غير محلولة

1. لتكن لديك معادلة IS من الشكل $(Y = k_e(\bar{C} + \bar{I}) - k_e \cdot bi)$ ، والمطلوب:

أ. حل المعادلة من أجل i وأوجد ميل IS.

ب. احسب ميل IS من أجل الحالات التالية ثم قارن.

(a) $k_e = 5$ و $b = 10$

(b) $k_e = 5$ و $b = 2$

(c) $k_e = 2$ و $b = 5$

ج. ما الذي يحدث لميل IS عند تغيير كل من b و k_e أحدهما أو كلاهما؟

2. من أجل اقتصاد افتراضي مفتوح، قم بالآتي:

أ. أوجد معادلة الناتج التوازني من أجل $(C = \bar{C} + cY)$ مع $(I = \bar{I} - bi)$.

ب. أوجد معادلة IS في ظل ما يلي:

$$C = \bar{C} + cY_d$$

$$I = \bar{I} - bi$$

$$T_n = \bar{T}_x + tY$$

$$G = \bar{G}$$

$$X = \bar{X} - mY$$

ج. أوجد ميل IS عن طريق حل معادلة IS التي حصلت عليها من الطلب (ب) من أجل i .

3. استخدم معادلة IS التي حصلت عليها من الطلب (ب) في المسألة (13) في ايجاد مقدار

انزياح IS الناجم عن حدوث تغيير في كل مما يلي (بفرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة):

أ. الضرائب.

ب. الإنفاق الحكومي.

ج. صافي الصادرات.

4. استخدم معادلة IS التي حصلت عليها من الطلب (ج) في المسألة (13) في تحديد زيادة كل من المعاملات (c, t, m) على ميل منحنى IS.

5. ليكن تابع طلب النقد من الشكل $L = kY - hi$ وعرض نقد من الشكل $M = \bar{M}$ ، والمطلوب:
أ. أوجد المعادلة العامة لمنحنى التوازن في سوق النقد باعتبار معدل الفائدة تابعاً لمستوى الدخل.

ب. استنتج ميل منحنى LM من النتيجة التي وصلت إليها من الطلب (أ)
ج. أحسب قيمة ميل منحنى LM من أجل الحالات الآتية:

i. $(h = 10)$ مع $(k = 0.20)$

ii. $(h = 20)$ مع $(k = 0.20)$

iii. $(h = 10)$ مع $(k = 0.10)$

د. ما الذي يحدث لميل منحنى LM عندما تنخفض قيمة k .

هـ. ما الذي يحدث لميل منحنى LM عندما تزيد قيمة h .

6. ليكن تابع طلب النقد $L = kY - hi$ وتابع عرض نقد $\bar{M} = 200$ ، والمطلوب:
أ. ارسم منحنى توازن سوق النقد في الحالات الآتية:

i. LM' : $(h = 10)$ مع $(k = 0.20)$

ii. LM'' : $(h = 20)$ مع $(k = 0.20)$

ب. فسر سبب اختلاف ميل LM' عن ميل LM'' .

7. ليكن تابع طلب النقد $L = kY - hi$ وتابع عرض نقد $\bar{M} = 200$ ، والمطلوب:

أ. ارسم منحنى توازن سوق النقد من أجل $(h = 0)$ مع $(k = 0.20)$

ب. فسر سبب كون منحنى LM عمودياً في هذه الحالة.

8. ليكن لديك نموذج قطاعين من الشكل:

$$C = 100 + .8Y_d$$

$$I = 150 - 6i$$

$$M = 150$$

$$L = 0.20Y - 4i$$

والمطلوب:

أ. أوجد معادلة توازن سوق السلع IS.

ب. أوجد معادلة توازن سوق النقد LM.

ج. أوجدا ثنائية الناتج التوازني ومعدل الفائدة التوازني اللذان يكفلان معاً التوازن الآني

في كلا السوقين.

د. ارسم كلاً من IS و LM وحدد المستوى التوازني لكل من الناتج ومعدل الفائدة.

9. أوجد التوازن الآني لسوقي السلع والنقد من أجل:

$$C = 100 + .80Y_d$$

$$I = 150 - 6i$$

$$T_x = 0.25Y$$

$$G = 100$$

$$M = 150$$

$$L = 0.20Y - 2i$$

أسئلة «صح أو خطأ»

1. يكون منحنى IS عمودياً عندما يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية بمعدل الفائدة.
2. إن زيادة في التحويلات الحكومية تؤدي إلى انزياح يميني في IS بمقدار $k_r \Delta T_r$ على فرض بقاء بقية العوامل ثابتة.
3. يتناقص ميل IS مع زيادة النزعة الحدية للاستهلاك.
4. يتزايد ميل IS مع انخفاض حساسية الإنفاق الاستثماري للتبدل بمعدل الفائدة.
5. ينزاح LM إلى اليمين بمقدار $k_e \Delta M$ عندما يحدث زيادة في العرض النقدي.
6. تزداد شدة انحدار منحنى LM مع ارتفاع قيمة K.
7. تنخفض شدة انحدار منحنى LM مع ارتفاع قيمة h.
8. ترتبط كمية النقود المحتفظ بها بوصفها مستودعاً للقيمة بعلاقة ايجابية بمعدل الفائدة.
9. إن مقدار النقود المحتفظ بها بدافع المبادلات يرتبط بمعدل الفائدة بعلاقة طردية.
10. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انزياح LM إلى اليمين $(1/K) \Delta M$.

الفصل السادس

السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مغلق

Chapter VI

Monetary and Fiscal Policy under Autarky

عنوان الموضوع: السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مغلق

كلمات مفتاحية Key words:

السياسة المالية (سياسة الخزينة العامة) fiscal policy؛ السياسة النقدية monetary policy؛ اقتصاد مغلق closed economy (autarky)؛ منحنى التوازن في سوق النقد (منحنى التوازن النقدي) IS curve؛ منحنى التوازن في سوق السلع (منحنى التوازن السلعي) LM curve؛ أثر سيولة liquidity effect؛ أثر ناتج output effect.

الأهداف التعليمية للفصل السادس:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يحدّد أثر السيولة من تغير عرض النقد هندسياً ويحسب قيمته.
- يعبر بيانياً عن انتقال التوازني الأني الناجم عن تبدل في سوق النقد.
- يحدد أثر الناتج الناجم عن السياسة المالية ويحسب قيمته.
- يميّز بين الحالات الخاصة للسياسة النقدية ويفسّر سبب كل منها ويعلل أثرها في فاعلية السياسة هندسياً.
- يحسب أثر مضاعف السياسة النقدية.
- يشرح مفهوم الأثر الطارد هندسياً.
- يميّز بين الحالات الخاصة للسياسة المالية ويفسّر سبب كل منها ويعلل أثرها في فاعلية السياسة هندسياً.
- يحسب أثر مضاعف السياسة المالية.
- يحلل بدائل السياسة الاقتصادية (مالية ونقدية) المتاحة للحصول على تغير منشود محدد ويقارن بينها محدداً شروط فاعليتها.

مخطط الفصل السادس:

الفصل السادس: السياستان المالية والنقدية في اقتصاد مغلق

- 1.6. الناتج التوازني في اقتصاد مغلق
 - 2.6. أثر السيولة من تغيير عرض النقد
 - 3.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية
 - 1.3.6. المعادلة العامة للتوازن الأني في سوقي السلع والنقد (اقتصاد مغلق)
 - 4.6. السياسات النقدية: حالات خاصة
 - 5.6. أثر مضاعف السياسة النقدية في نموذج IS-LM
 - 6.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة المالية
 - 7.6. السياسة المالية: حالات خاصة
 - 8.6. مضاعف السياسة المالية في نموذج ISLM
 - 9.6. مزيج السياستين النقدية والمالية
 - 10.6. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية
- أسئلة الفصل السادس

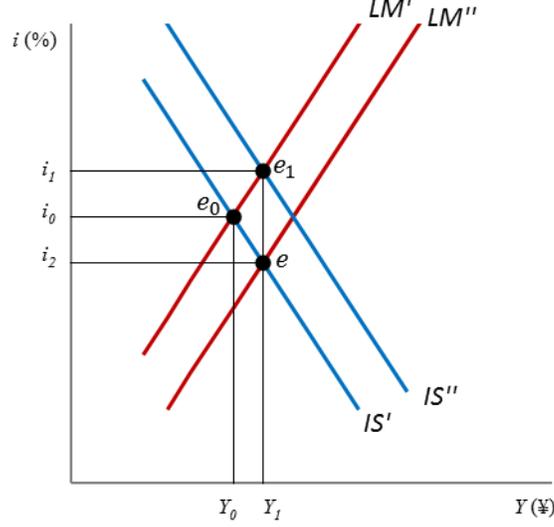
الفصل السادس: السياسات المالية والنقدية في اقتصاد مغلق

نبدأ هذا الفصل بوصف الوضع التوازني لاقتصاد مغلق، حيث نبدأ من سؤال "ما هي العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المستوى التوازني للنتائج؟" وهذا يقودنا لسؤال آخر عن إمكانية وجود دور للسياسة الاقتصادية في التأثير على مستوى الناتج التوازني. بعد هذا التمهيد السريع ننتقل لدراسة مفصلة حول اثنين من الآثار الهامة للسياسة النقدية؛ الأول هو أثر السيولة الناجم عن تغير عرض النقد، والثاني هو أثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية. نعرض بعد ذلك على حالات خاصة للسياسة النقدية. ونختتم دراستنا لأثر السياسة النقدية بدراسة أثر مضاعف السياسة النقدية في إطار (IS-LM). يتلو ذلك دراسة مشابهة لذات الموضوعات على صعيد السياسة المالية، حيث ندرس أثر الناتج الخاص بالسياسة المالية وكذلك أثر مضاعف السياسة المالية في إطار نموذج (IS-LM). وأخيراً، نصح جاهزين في القسم الأخير من هذا الفصل لدراسة تأثير سياسة اقتصادية قائمة على مزيج من السياستين المالية والنقدية.

1.6. الناتج التوازني في اقتصاد مغلق

إن المحل الهندسي للناتج التوازني في نموذج IS-LM هو نقطة تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM). أي عند النقطة (E_0) في الشكل (1.6) الموافقة للناتج (Y_0) ومعدل الفائدة (i_0) . والواقعة عند تقاطع (LM') مع (IS') . يستمر الناتج عند مستواه التوازني في اقتصاد مغلق ما لم يحدث تغير في الإنفاق المحلي المستقل أو تغير في عرض أو طلب النقود، أو في كليهما. ومن وجهة نظر هندسية، لا يمكن للمستوى التوازني للناتج أن يتغير إلا إذا حدث انزياح في (IS) أو (LM) أو في كليهما.

الشكل (1.6)



ونعلم أن أمثال هذه الانزياحات تحدث عند تغير الإنفاق المستقل في سوق السلع أو تغير عرض أو طلب النقد في سوق النقد. سنلتزم في هذا الفصل، بل سنستمر بالالتزام بافتراض أن الناتج يقع دون مستوى التشغيل الكامل، حيث نحلّ مدى فاعلية السياسات النقدية والمالية في التأثير على مستوى الناتج في ظل هذه الفرضية حصراً.

مثال:

- تأمل الشكل (1.6) ولاحظ مبدئياً أن الناتج يكون عند مستواه التوازني (Y_0) عند النقطة (e_0)، أي محل تقاطع (IS') و(LM').
- يؤدي حدوث زيادة في الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل، أو كليهما، إلى انزياح (IS) إلى اليمين من (IS') إلى (IS''). وهكذا ينتقل التوازن من (e_0) إلى (e_1) بحيث يزداد مستوى الناتج التوازني من (Y_0) إلى (Y_1).

- لنعد إلى نقطة التوازن المبدئية (e_0). كيف يؤثر التغيير في الطلب على النقود على التوازن؟ يؤدي تراجع الطلب على النقود إلى انزياح منحنى (LM) من (LM') إلى (LM'')، وبترافق ذلك مع انتقال التوازن من (e_0) إلى (e) بحيث يرتفع مستوى الناتج التوازني من (Y_0) إلى (Y_1).

وهكذا يبدو واضحاً أن ناتج الاقتصاد المحلي يتغير كنتيجة لتغير الإنفاق المستقل أو طلب النقود أو كليهما. وأما في ظل غياب مثل هذه المؤثرات، فإن الناتج يبقى بدون تغيير، ويظل هنالك امكانية لبقاء الناتج دون مستوى التشغيل الكامل على الأمد القصير.

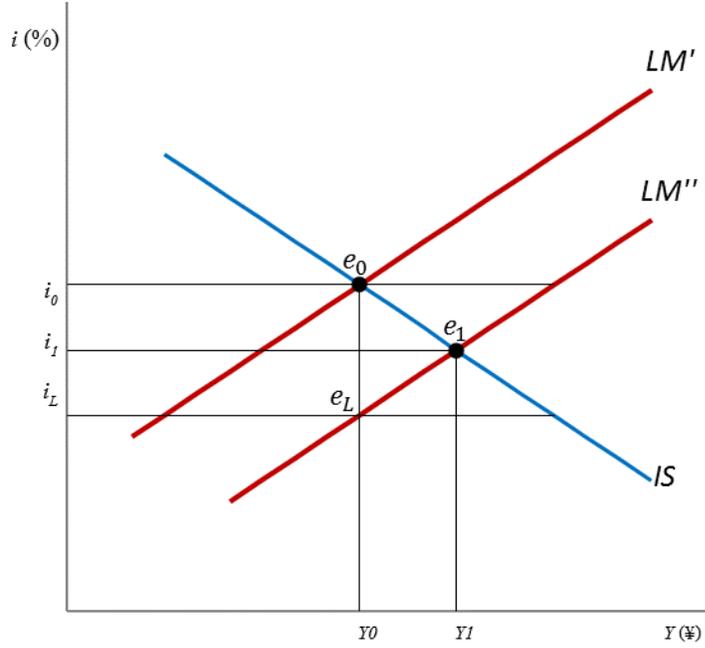
2.6. أثر السيولة من تغير عرض النقد

يستطيع البنك المركزي أن يزيد عرض النقد من شراء سندات الخزينة في السوق المفتوحة. وتؤدي زيادة عرض النقود إلى أثر سيولة من شأنه أن يدفع بمعدلات الفائدة إلى مستويات أدنى. وبطبيعة الحال، يتبع ذلك أثر ناتج. ذلك أن انخفاض معدل الفائدة يحفز الإنفاق الاستثماري الحساس لمعدل الفائدة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج، ومع زيادة الناتج يتحسن معدل الفائدة بعد انخفاضه المبدئي. وبالمحصلة، يمكن القول عند الوصول إلى التوازن الجديد، أن زيادة عرض النقد أدت إلى تخفيض معدل الفائدة وزيادة الناتج التوازني.

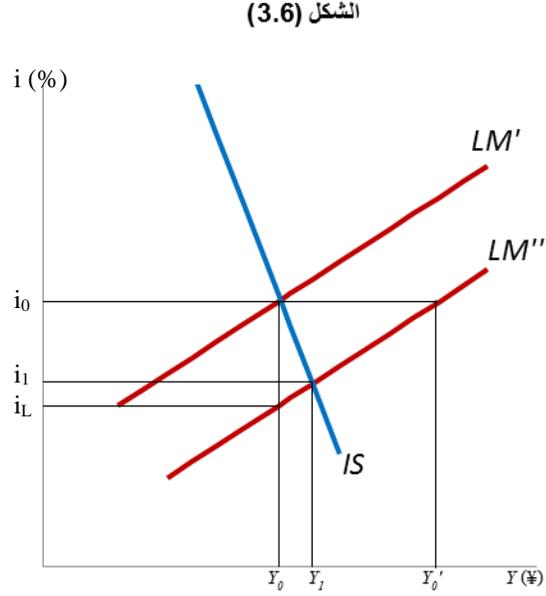
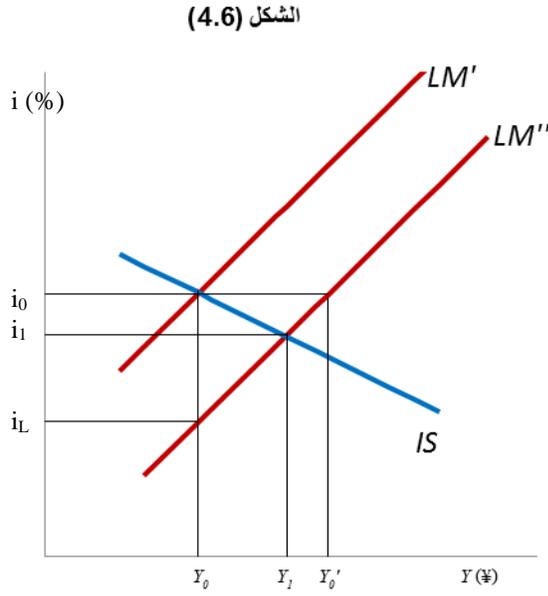
مثال بياني:

تأمل الشكل (2.6) وابدأ من النقطة (e_0) حيث يتقاطع (IS) مع (LM') ويتحدد الناتج التوازني عند (Y_0). يؤدي ازدياد عرض النقود إلى انزياح (LM) من (LM') إلى (LM'') بمقدار ($\Delta \bar{M}/K$). فإذا لم يحدث أي تغيير في مستوى الناتج فإن معدل الفائدة سيهبط إلى (i_L) وهو السعر الذي يحقق توازن

الشكل (2.6)



سوق النقد عند الناتج (Y_0) . والآن نحن عند النقطة (e_L) التي تمثل حالة اختلال حيث تقع على الجانب الأيسر من (IS) وليس على (IS) ذاته. يحفز معدل الفائدة المنخفض الإنفاق الاستثماري فيزداد الناتج من (Y_0) إلى (Y_1) تدريجياً، وعند الوصول إلى (Y_1) نكون قد وصلنا إلى نقطة تقاطع بين (IS) و (LM'') ، أي (e_1) حيث يتحقق عندها التوازن الآني في سوقي السلع والنقد، وذلك عند سعر فائدة أعلى هو (i_1) . وهكذا فقد تمت استعادة التوازن عن سعر فائدة أعلى من (i_L) ولكن أدنى من (i_0) . بالمحصلة، يمكن القول أن الزيادة في عرض النقود رفعت مستوى الناتج من (Y_0) إلى (Y_1) وخفضت مستوى معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1) .

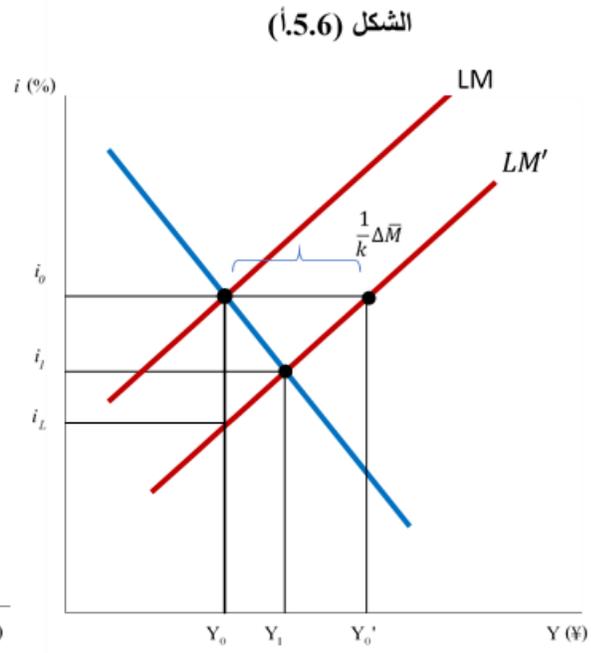
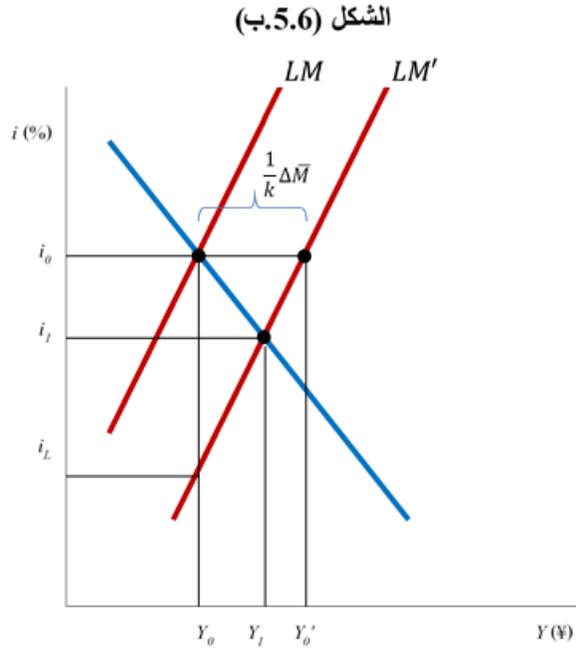


3.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية

إن شدة ميل منحنى (IS) أو (LM) أو كليهما هو من يحدّد أثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية. نلاحظ في الشكل (3.6) حالة يكون فيها (IS) شديد الانحدار، وهذا يحدث عندما يكون الإنفاق الاستثماري ضعيف الحساسية لمعدل الفائدة أو عندما تكون قيمة مضاعف الإنفاق منخفضة (على أننا سنركّز هنا على الحالة التي تكون فيها الحساسية لمعدل الفائدة هي المحدد الرئيسي لميل IS). لاحظ من الشكل (3.6) أن ارتفاع عرض النقد بمقدار $(\Delta \bar{M})$ أدى إلى انزياح منحنى (LM) إلى اليمين ($LM' \Rightarrow LM''$). ومقدار هذا الانزياح يساوي المسافة من (Y_0) إلى (Y'_0) . عند حجم الناتج (Y_0) يؤدي أثر السيولة إلى انخفاض معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1) فقط، لأن الإنفاق الاستثماري غير حساس لمعدل الفائدة. قارن كل ذلك مع الحالة المبينة في الشكل (4.6)، حيث يؤدي ارتفاع مماثل في عرض النقد $(\Delta \bar{M})$ إلى أثر سيولة مشابه يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1) . ولكن الفرق هنا أن ميل (IS) أقل من نظيره في الشكل (3.6)، الأمر الذي يعود إلى كون الاستثمار أكثر حساسية لمعدل الفائدة. ولذلك فإن أثر الناتج أكبر حيث من الواضح أن المسافة

(Y_0Y_1) على الشكل (4.6) أكبر من نظيرتها على الشكل (3.6)، وذلك لأن انخفاض معدل الفائدة بنفس المقدار يحفز مقداراً أكبر من الإنفاق الاستثماري. لاحظ أن أثر السيولة هو نفسه في كلتا الحالتين (الشكل 3.6 والشكل 4.6) وأما الفرق فيكمن في أن الإنفاق الاستثماري الأقل حساسية لمعدل الفائدة يفضي إلى أثر ناتج أقل. باختصار، وصلنا إلى أن زيادة عرض النقد يكون أثرها كبيراً على الناتج عندما تكون قيمة المعامل (b) كبيرة و/ أو عندما تكون قيمة المعامل (h) صغيرة.

نتقل الآن للربط بين ميل (LM) وبين أثر الناتج على غرار ما فعلنا قبل قليل من أجل (IS). يبدو من الشكل (5.6) أن منحنى (LM) شديد الانحدار كون الطلب على النقود غير حساس نسبياً لمعدل الفائدة. بمعنى أن تأثير التغيرات في معدل الفائدة على مقدار ما يحتفظ به القطاع الخاص من نقود في محفظة أصوله ضعيف. إن زيادة في عرض النقود مقدارها ($\Delta \bar{M}$) تؤدي إلى انزياح يميني لمنحنى LM ($LM' \Rightarrow LM''$) مقدار $[\frac{1}{k} \Delta \bar{M}]$. وهذا يكافئ المسافة من (Y_0) إلى (Y_0') عند (i_0). وأما أثر السيولة فيتمثل بالحركة من (i_0) إلى (i_L) عند (Y_0). يرتفع المستوى التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) والذي يمثل مقداراً من الانزياح أقل من انزياح LM ($Y_0 Y_0'$). في المقابل، يظهر من الشكل (6.6) منحنى (LM') أقل انحداراً ما يعني أن الطلب على النقود حساس لمعدل الفائدة، يؤدي ارتفاع عرض النقود بمقدار مساوٍ لذلك المشاهد في الشكل (5.6) إلى انزياح منحنى LM من (LM') إلى (LM''). يحدث أثر السيولة عند (Y_0) من (i_0) إلى (i_L) وهو أصغر من أثر السيولة الذي شاهدناه في الشكل (5.6). ولأن أثر السيولة أضعف هذه المرة فإن تأثيره على الإنفاق الاستثماري الحساس لمعدل الفائدة سيكون أقل، وبالتالي فإن أثره على الناتج سيكون أضعف، حيث يزداد الناتج في الشكل (6.6) من (Y_0) إلى (Y_1). وهو أقل من الزيادة المشاهدة عندما يكون (LM) أشد انحداراً كما هو واضح من الشكل (6.6). وهكذا، عندما يكون الطلب على النقود حساساً لمعدل الفائدة، فإن جزءاً كبيراً من أية زيادة في عرض النقود سيتم الاحتفاظ به ضمن محافظ القطاع الخاص، وأما تأثير ذلك على معدل الفائدة فيأتي على شكل انخفاض ضئيل (الشكل 6.6). وأخيراً، فإن أثر السيولة الضعيف بدوره ذو تأثير أقل أهمية على الإنفاق الحساس للفائدة وعلى الناتج.



مثال:

ليكن لديك الاقتصادان (أ) و(ب) المحددان بالمعادلات أدناه، علماً أن كليهما مكون من قطاعين.

(ب)	(أ)	
$Y = 750 + 20i$	$Y = 750 + 20i$	معادلة LM
$L = 0.20Y - 4i$	$L = 0.20Y - 4i$	طلب النقود
$M = 150$	$M = 150$	عرض النقود
$Y = 1100 - 15i$	$Y = 1250 - 30i$	معادلة IS
$C = 100 + 0.8Y$	$C = 100 + 0.8Y$	الاستهلاك
$I = 120 - 3i$	$I = 150 - 6i$	الاستثمار

نرغب بدراسة تأثير زيادة في عرض النقد على النواتج التوازنية لهذين الاقتصادين والمقارنة بينهما.

تأمل معادلات هذين الاقتصاديين ولاحظ ان الفارق الوحيد بينهما يظهر في معادلة التوازن السلعي، الأمر الذي يعود إلى اختلاف السلوك الاستثماري كما هو واضح من اختلاف حساسية الإنفاق الاستثماري للتبدل في معدل الفائدة. لنقم أولاً بتمثيل الاقتصاديين بيانياً. لاحظ من الشكل (أ.6.6) والشكل (ب.6.6) أن كلا هذين الاقتصاديين متوازنين آنياً عند الدخل 950¥ ومعدل الفائدة 10% كما هو ظاهر من نقطة التقاطع بين منحنىي التوازن في سوقي السلع والنقد في كلتا الحالتين. يمكننا التأكد من ذلك جبرياً على النحو الآتي:

الحالة الاولى: نحل من أجل التوازن بإيجاد الحل المشترك لمعادلتي IS و LM.

$$\begin{array}{r} \text{IS} \quad Y = 1250 - 30i \\ \text{LM} \quad Y = 750 + 20i \\ \hline 0 = 500 - 50i \end{array}$$

$$i = 10\%, Y = 950$$

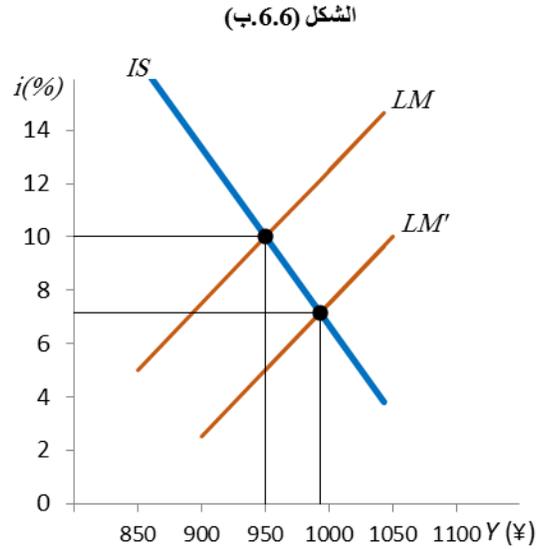
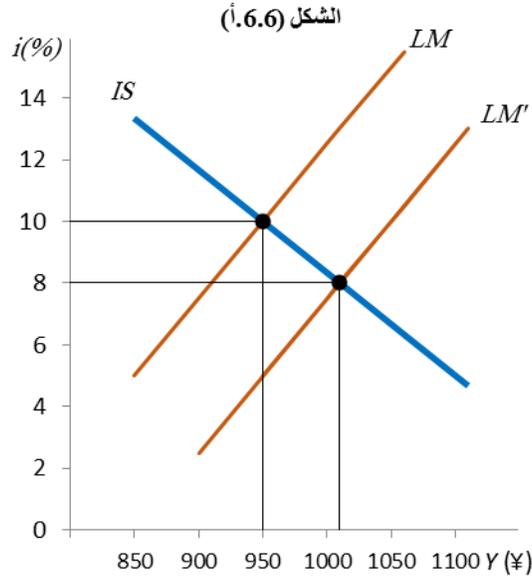
الحالة الثانية: بنفس الطريقة

$$\begin{array}{r} \text{IS} \quad Y = 1100 - 15i \\ \text{LM} \quad Y = 750 + 20i \\ \hline 0 = 350 - 35i \end{array}$$

$$i = 10\%, Y = 950$$

وهكذا فإن التوازن هو نفسه في الوضع المبدئي في كلتا الحالتين.

والآن، لنستكشف كيف يتأثر كل من هذين الاقتصاديين بتبدل ما في عرض النقد. لنفترض أن المصرفين المركزيين في هذين الاقتصاديين قررا زيادة عرض النقد بذات المقدار وليكن 20¥. ما أثر هذه الزيادة على منحنى التوازن النقدي؟ تؤدي هذه الزيادة إلى انزياح منحنى LM إلى اليمين حيث نمثل ذلك بيانياً في الشكل (أ.6.6) بالانزياح إلى LM'. ومنحنى LM الجديد هو $Y = 850 + 20i$.



في الحالة (1) يهبط معدل الفائدة من 10% إلى 8% أما في الحالة (2) فيهبط إلى 7.14%. هناك أثر ناتج أكبر في الحالة (1). تذكر أن معادلة الاستثمار في الحالة (1) أكثر حساسية لمعدل الفائدة حيث $(I = 150 - 6i)$. وبالتالي فإن أثر السيولة المحدد بزيادة عرض نقد مقداره 20 ¥ له أثر ناتج أكبر. لنقم بحساب الناتج التوازني الجديد في كلتا الحالتين لنقارن:

الحالة الأولى:

$$\begin{array}{l} \text{IS} \quad Y = 1250 - 30i \\ \text{LM} \quad Y = 850 + 20i \\ \hline 0 = 400 - 50i \end{array}$$

$$i = 8\%, Y = 1010$$

الحالة الثانية:

$$\begin{array}{l} \text{IS} \quad Y = 1100 - 15i \\ \text{LM} \quad Y = 850 + 20i \\ \hline 0 = 250 - 35i \end{array}$$

$$i = 7.143\%, Y = 992.50$$

وهكذا فإن الناتج التوازني أقل في الحالة (2) والسبب هو الاختلاف في حساسية الاستثمار للفائدة.

لننتقل الآن إلى تأثير الزيادة في عرض النقد من 150 ¥ إلى 170 ¥ على مستوى الاستثمار؟ يساوي الاستثمار 90 ¥ في كلتا الحالتين عندما يكون عرض النقد المبدئي 150 ¥. وتؤدي زيادة عرض النقد بمقدار 20 ¥ إلى ازدياد الإنفاق الاستثماري الخاص إلى 102 ¥ و 98.47 ¥ في الحالة الأولى والثانية، حيث:

$$I = 150 - 6i \quad \text{الحالة (1):}$$

$$I = 150 - 48 = 102$$

$$I = 120 - 3i \quad \text{الحالة (2):}$$

$$I = 120 - 21.43 = 98.47$$

لاحظ أخيراً أن الاستهلاك كان 860 ¥ في كلتا الحالتين، ولكن نتيجة لزيادة عرض النقد بمقدار 20 ¥ فإن الاستهلاك بالمحصلة يزداد إلى 908 ¥ في الحالة الأولى وإلى 894.33 ¥ في الحالة الثانية. ومن الواضح أن هذا الفرق يعود لاختلاف أثر التبدل في عرض النقد على الدخل.

1.3.6. المعادلة العامة للتوازن الآني في سوقي السلع والنقد (اقتصاد مغلق)

بعد هذه التمارين العددية والبيانية أصبحنا جاهزين لاستنتاج المعادلة العامة للتوازن الآني في سوقي السلع والنقد. يفيدنا هذا التعميم في دراسة تأثير التغيرات التي تطرأ على المعاملات السلوكية الداخلة في توابع مختلف الأسواق على الناتج التوازني الآني.

ليكن لديك اقتصاد مغلق من الشكل:

$$\begin{aligned}C &= \bar{C} + cY_d \\I &= \bar{I} - bi \\T_x &= \bar{T}_x \\G &= \bar{G} \\L &= kY - hi \\M &= \bar{M}\end{aligned}$$

■ لاستنتاج المعادلة التي تمثل التوازن في سوق السلع ننتقل من شرط التوازن الكلي ونبسّط

الحدود بعد تعويض المكونات بحسب المعطيات:

$$\begin{aligned}Y &= C + I + G \\Y &= \bar{C} + c(Y - \bar{T}_x) + \bar{I} - bi + \bar{G} \\Y - cY &= \bar{C} - c\bar{T}_x + \bar{I} - bi + \bar{G} \\Y(1 - c) &= \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_x - bi \\Y &= \frac{1}{1 - c} \cdot (\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_x) - \frac{1}{1 - c} \cdot bi\end{aligned}$$

لتكن $\bar{A} = \bar{C} + \bar{I} + \bar{G} - c\bar{T}_x$ ، ولتكن $k_e = \frac{1}{1 - c}$ ، فنكتب:

$$Y = k_e \bar{A} - k_e bi$$

■ لاستنتاج المعادلة التي تمثل التوازن في سوق النقد. نبدأ من شرط التوازن في سوق النقد

على الشكل الآتي:

$$L = M$$

$$kY - hi = \bar{M}$$

$$Y = \frac{\bar{M}}{k} + \frac{hi}{k}$$

أو:

$$i = \frac{kY}{h} - \frac{\bar{M}}{h}$$

- للحصول على المعادلة التي تمثل التوازن الآني في سوقي السلع والنقد نعوض معادلة LM من الطلب (ب) في معادلة IS من الطلب (أ)، أي نأخذ قيمة معدل الفائدة من LM ونعوضها في IS:

$$Y = k_e \bar{A} - k_e b \left(\frac{kY}{h} - \frac{\bar{M}}{kh} \right)$$

$$Y = k_e \bar{A} - \left(\frac{kY k_e b}{h} - \frac{\bar{M} k_e b}{h} \right)$$

نضرب طرفي المعادلة بالمعامل h ونعيد الترتيب:

$$hY = hk_e \bar{A} - (k_e b kY - k_e b \bar{M})$$

$$hY = hk_e \bar{A} - k_e b kY + k_e b \bar{M}$$

$$k_e b kY + hY = hk_e \bar{A} + k_e b \bar{M}$$

$$(k_e b kY + h)Y = hk_e \bar{A} + k_e b \bar{M}$$

$$Y = \bar{A} \frac{hk_e}{h + kbk_e} + \bar{M} \frac{bk_e}{h + kbk_e}$$

4.6. السياسات النقدية: حالات خاصة

نكون أمام حالات خاصة لأثر الناتج الناجم عن السياسة النقدية في الحالات التالية:

أ. عندما يكون (LM) عمودياً.

ب. عندما يكون (LM) أفقياً.

ج. عندما يكون (IS) عمودياً.

وهذه الحالات الخاصة مصورة على الترتيب في الأشكال (7.6) و(8.6) و(9.6).

أ. يكون منحنى (LM) عمودياً عندما يكون الطلب على النقود عديم الحساسية تماماً لمعدل الفائدة. أي مقدار ما يحتفظ به القطاع الخاص في محافظه من نقود لا علاقة له على الإطلاق بمعدل الفائدة. وإذا ما طبقنا ذلك على معادلة LM نحصل على معادلة أبسط على الشكل التالي:

$$\bar{M} = kY - hi$$

$$h = 0$$

$$\bar{M} = kY$$

لاحظ من الشكل (7.6) كيف أن ازدياد عرض النقد بمقدار $(\Delta \bar{M})$ يؤدي إلى انزياح (LM) من (LM') إلى (LM'') بحيث أن الزيادة الموافقة في الناتج (من Y_0 إلى Y_1) تساوي مقدار الانزياح $(\frac{1}{k} \Delta \bar{M})$ بغض النظر عن ميل (IS).

ب. نشاهد في الشكل (9.6) منحنى (LM) أفقياً، وتسمى هذه الحالة "مصيصة السيولة". تنشأ مصيصة السيولة عندما يكون طلب أصحاب المحافظ على النقود لانهائياً لأنهم لا يرغبون بالاحتفاظ بالسندات. وهكذا، فإن كامل عرض النقود يتم الاحتفاظ به في المحافظ. وبالتالي، لن يكون هناك لا أثر سيولة ولا أثر ناتج. وأخيراً، نلاحظ أن التغيرات في عرض النقود لا تؤثر في موضع (LM) الأمر الذي يترك مستويات معدل الفائدة والناتج بدون تغيير.

يكون منحنى (IS) عمودياً (الشكل 8.6) عندما يكون الإنفاق الاستثماري عديم الصلة بمعدل الفائدة. تذكر أن معادلة (IS) في نموذج مكّون من قطاعين هي من الشكل:

$$Y = \frac{(\bar{C} + \bar{I} - bi)}{(1 - c)}$$

وعندما يكون المعامل (b) صفرًا لانعدام تأثير الفائدة على الإنفاق الاستثماري فإن المعادلة تصبح من الشكل:

$$Y = \frac{(\bar{C} + \bar{I})}{(1 - c)}$$

وهنا يكون منحنى (IS) عمودياً. لاحظ أخيراً من الشكل (9.6) أن انزياح التوازن النقدي من LM' إلى LM'' له أثر سيولة من (i₀) إلى (i₁) ولكن ليس له أثر ناتج لأن الاستثمار عديم الصلة بمعدل الفائدة.

5.6. أثر مضاعف السياسة النقدية في نموذج IS-LM

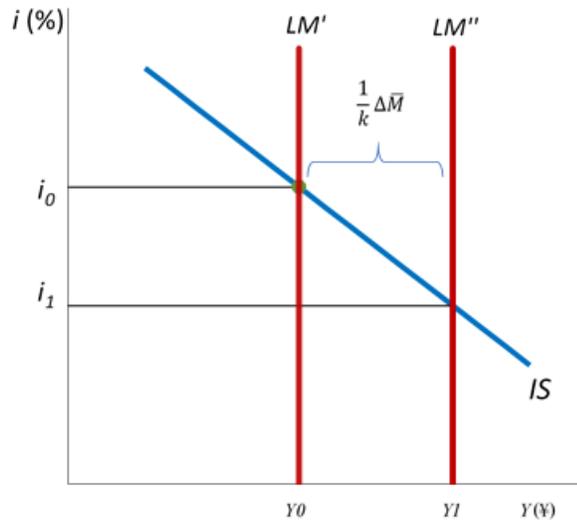
يكون التوازني الآني في أسواق السلع والخدمات موجوداً في نقطة محددة هي نقطة تقاطع (IS) و(LM). ومن أجل منحنى (IS) هابط ومنحنى (LM) صاعد فإن نقطة التقاطع هذه تحقق⁴:

$$Y = \bar{A} \left(\frac{hk_e}{h + kbk_e} \right) + \bar{M} \left(\frac{bk_e}{h + kbk_e} \right)$$

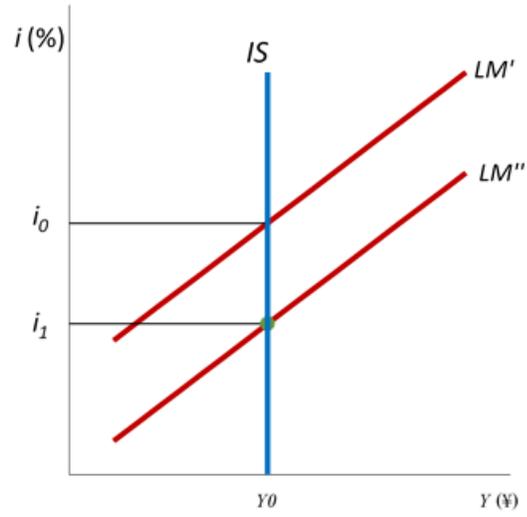
حيث تمثل (\bar{A}) مجموع مكونات الإنفاق المستقل ($\bar{C} + \bar{I} - c\bar{T}_n + \bar{G} + \bar{X}$).

⁴ سنقوم باستنتاج هذه العلاقة بعد قليل ونركز الآن على قراءتها وتفسيرها.

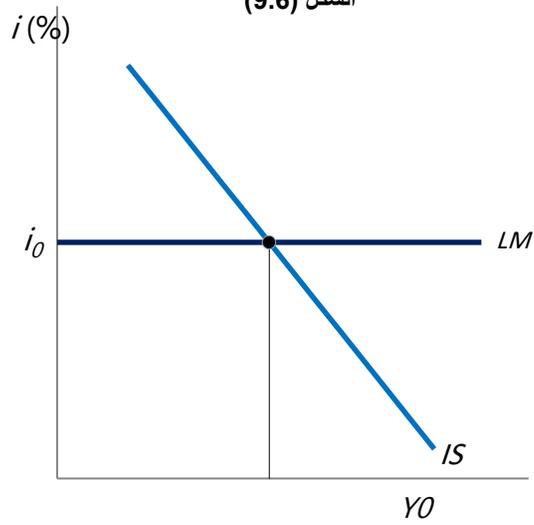
الشكل (7.6)



الشكل (8.6)



الشكل (9.6)



وبفرض عدم وجود تغيير في (\bar{A}) أو في المعاملات السلوكية (k_e, b, k, h) فإن تغييراً في عرض النقود يؤدي إلى التغيير الآتي في الناتج التوازني:

$$\Delta Y = \Delta \bar{M} \left(\frac{b \cdot k_e}{h + kbk_e} \right)$$

وأما معدل تغيير الناتج الناجم عن تغيير في عرض النقود (أثر مضاعف تغيير عرض النقود) أي $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}}\right)$ فإنه يكتب على الشكل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}} = \frac{bk_e}{h + kbk_e}$$

لاحظ أن أثر مضاعف تغيير عرض النقود يزداد مع انخفاض قيمة (h) . تذكر أن قيمة (h) تكون أصغر كلما ازدادت شدة انحدار LM. ويكون لتغيير عرض النقود أثراً أكبر على الناتج التوازني عندما يكون منحنى LM أقل انحداراً. وكلما كانت قيم المعاملات (b) و (k) أو (k_e) أكبر (يعني IS أقل انحداراً) يكون أثر مضاعف $\Delta \bar{M}$ على ΔY أعظم.

مثال: عندما يكون منحنى (IS) مستقراً، يمكن أن نكتب التغيير في الناتج التوازني الناجم عن تغيير عرض النقد على الشكل التالي:

$$\Delta Y = \Delta \bar{M} \left(\frac{b \cdot k_e}{h + kbk_e} \right)$$

حالة (1): لتغيير عرض النقد أثر أكبر على الناتج عندما تكون قيمة (h) صغيرة. بفرض:

$$h=5 \text{ مع } b=5, k_e=4, k=0.20$$

يؤدي تغيير عرض النقد بمقدار ¥20 إلى ازدياد الناتج التوازني بمقدار ¥74.07

$$\Delta Y = 20 \cdot \left(\frac{(5) \cdot (4)}{5 + 0.20 \cdot (5) \cdot (4)} \right) = \text{¥}74.07$$

وأما تحت نفس الفروض، ولكن مع $h=0$ فإن نفس تغير عرض النقد يؤدي إلى:

$$\Delta Y = 20 \cdot \left(\frac{(5) \cdot (4)}{0 + 0.20 \cdot (5) \cdot (4)} \right) = \text{¥}100$$

حالة (2): لتغير عرض النقد أثر أقل على الناتج عندما تكون قيمة (b) صغيرة، حيث لا يستجيب الإنفاق لمعدل الفائدة بمقدار مهم. والعكس بالعكس.

<p>(b) صغيرة</p> <p>$k_e=4, k=0.20, h=5$</p> <p>مع $b=1$</p> <p>$(\Delta \bar{M} = 20) \Rightarrow (\Delta Y = 13.79)$</p>	<p>(b) كبيرة</p> <p>$k_e=4, k=0.20, h=5$</p> <p>مع $b=5$</p> <p>$(\Delta \bar{M} = 20) \Rightarrow (\Delta Y = 74.07)$</p>
---	---

وهكذا فإن نفس التغير في عرض النقد ($\Delta \bar{M} = 20$) يؤدي إلى تأثير أكبر على الناتج ($\Delta Y = 74.07$) عندما تكون ($b=5$) بالمقارنة مع ($\Delta Y = 13.79$) عندما تكون ($b=1$). تذكر أننا في كلتا الحالتين أعلاه قمنا بتثبيت قيم كافة العوامل السلوكية وغيرنا قيمة المعامل محل الدراسة فقط لنتمكن من رصد تأثيره.

وأخيراً، بالاستفادة من المعادلة العامة للتوازن الآني في سوقي السلع والنقد، وبفرض ثبات كافة المتغيرات ما عدا الدخل وعرض النقد، يمكننا استنتاج الصيغة العامة لمضاعف عرض النقود (أثر تغير عرض النقد في الناتج)، وكذلك استنتاج المعادلة التي تربط بين التغير في الناتج وبين التغير في عرض النقد.

فباشتقاق الدخل بالنسبة للكتلة النقدية في معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والنقد نحصل على مضاعف عرض النقود في اقتصاد مغلق:

$$\mu = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}} = \frac{k_e b}{h + k_e b k}$$

$$\Delta Y = \Delta \bar{M} \frac{k_e b}{h + k_e b k}$$

ومنه:

مثال عددي:

يتضمن الجدول التالي بيانات قيم مضاعف عرض النقود من أجل عدة حالات للثوابت السلوكية المحددة لأشكال توازن سوق النقد وتوازن سوق السلع $(k; h; b; k_e)$. كل سطر في الجدول يمثل حالة محددة بمزيج مختلف من الثوابت المذكورة. سنبدأ من الحالة الأولى ونقارنها ببقية الحالات واحدة. أي أننا سنقارن أولاً الحالتين [(1) و(2)] ثم الحالتين [(1) و(3)] إلخ. تأمل هذه الحالات جيداً قبل متابعة المقارنات. الغرض النهائي هو أن نستخدم المعطيات الواردة في الجدول لإظهار طبيعة العلاقة بين هذه الثوابت السلوكية وبين مضاعف عرض النقود، ثم بيان فعالية مضاعف عرض النقود في تغيير الناتج واضعين في أذهاننا العلاقة بين هذه القيم وبين ميل منحنى IS وميل منحنى LM. سنستخدم الرموز الآتية للاختصار:

↑
 t : ارتفاع قيمة t ; t : انخفاض قيمة t ; $t_2 \leftarrow t_1$: تبديل قيمة t من t_1 إلى t_2 ; ⇐: يؤدي إلى

$\mu = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}}$	k	h	b	k_e	الحالة
2.5	0.20	4	4	5	(1)
3.33	0.20	4	4	10	(2)
3.57	0.20	4	10	5	(3)

$$1.43 \quad 0.20 \quad 10 \quad 4 \quad 5 \quad (4)$$

$$2.\overline{22} \quad 0.25 \quad 4 \quad 4 \quad 5 \quad (5)$$

$$\mu \leftarrow k_e : (2)/(1) \quad \uparrow \quad \uparrow$$

$$(\mu = 3.\overline{33}) \leftarrow (\mu = 2.5) \Leftrightarrow [(k_e = 5) \leftarrow (k_e = 10)] \quad \text{حيث}$$

أي يظهر من مقارنة الحالتين الأولى والثانية أن ارتفاع قيمة مضاعف الإنفاق يزيد من فاعلية عمل مضاعف النقود.

$$\mu \leftarrow b : (3)/(1) \quad \uparrow \quad \uparrow$$

$$(\mu = 3.57) \leftarrow (\mu = 2.5) \Leftrightarrow [(b = 4) \leftarrow (b = 10)] \quad \text{حيث}$$

وبالتالي فإن ازدياد شدة حساسية الاستثمار للتغير في معدل الفائدة يزيد من فاعلية عمل مضاعف النقود.

$$\mu \leftarrow h : (4)/(1) \quad \uparrow$$

$$(\mu = 1.43) \leftarrow (\mu = 2.5) \Leftrightarrow [(h = 4) \leftarrow (h = 10)] \quad \text{حيث}$$

ما يعني أن الزيادة التي تطرأ على حساسية طلب النقود للتغير في معدل الفائدة تقلل من فاعلية عمل مضاعف النقود.

$$\mu \leftarrow k : (5)/(1) \quad \uparrow$$

$$(\mu = 2.\overline{22}) \leftarrow (\mu = .25) \Leftrightarrow [(k = .20) \leftarrow (k = .25)] \quad \text{حيث}$$

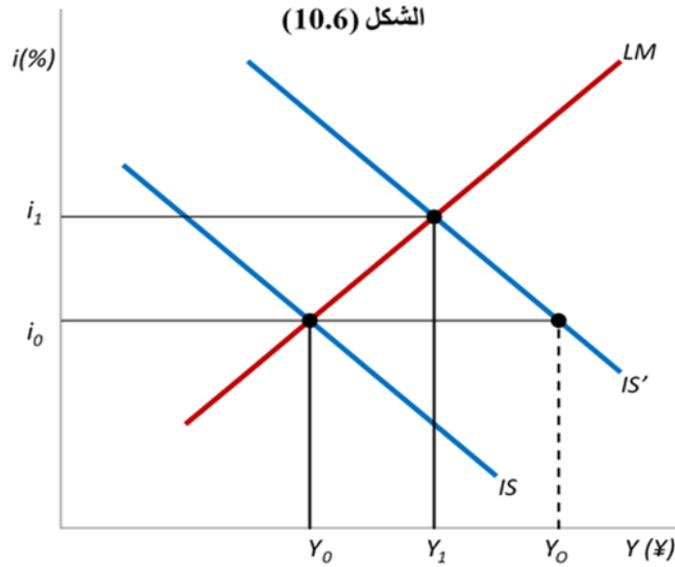
ومنه فإن زيادة طلب النقد بدافع المبادلات تقلل من فاعلية عمل مضاعف النقود.

- عندما يكون IS أقل انحداراً يكون لتغير عرض النقد أثر مضاعف أكبر على الناتج حيث يكون لتغير معدل الفائدة (الناجم عن زيادة عرض النقد) أثر أكبر على الناتج. باختصار:

$$\begin{array}{c} \uparrow \\ \mu \end{array} \quad \text{میل IS} \quad \Leftrightarrow \quad \begin{array}{c} \uparrow \\ k_e \text{ و/أو } b \end{array} \quad \downarrow$$

- عندما يكون LM أقل انحداراً يكون تأثير مضاعف عرض النقود على الناتج أضعف، حيث يؤدي تغير عرض النقد إلى تغير أقل في معدل الفائدة. باختصار:

↑
μ و IS ميل ↓
↑
h و/أو k ↓

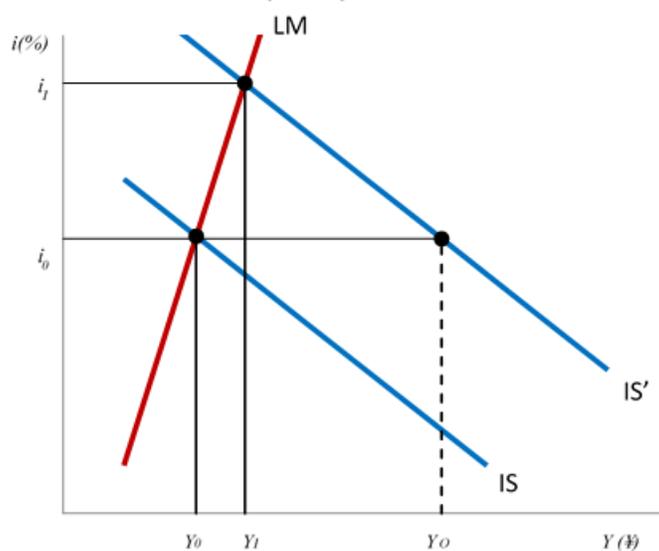


6.6. أثر الناتج الناجم عن السياسة المالية

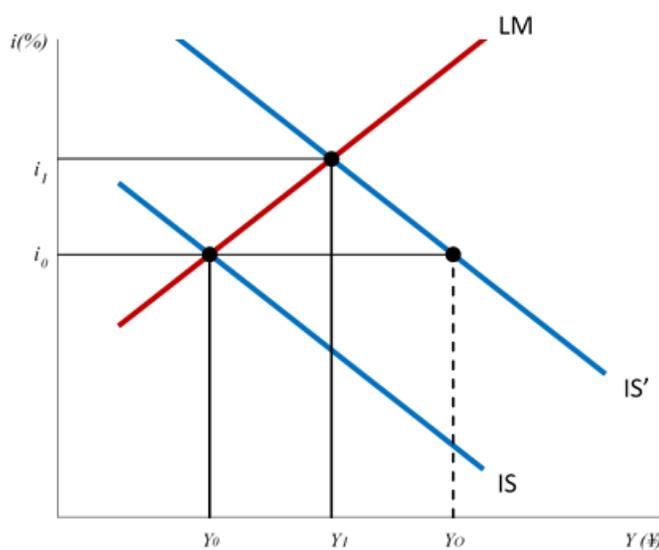
يمكن للحكومة أن تسعى وراء إحداث تغيير في مستوى الناتج عن طريق سياسة مالية تمييزية قائمة على تغيير الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو التحويلات أو من خلال مزيج من ذلك. فعلى سبيل المثال، نشاهد في الشكل (10.6) كيف أن زيادة الإنفاق الحكومي مقدارها $(\Delta \bar{G})$ تؤدي إلى انزياح (IS) بمقدار $(k_e \cdot \Delta \bar{G})$ من (IS') إلى (IS'') وهذا الانزياح يساوي المسافة من (Y_0) إلى (Y_0) عند معدل الفائدة (i_0) . بعد هذا الانزياح يتقاطع منحني (IS) و (LM) عند النقطة (B) .

وهكذا يظهر أن هذه السياسة المالية أدت إلى ارتفاع مستوى الناتج من (Y_0) إلى (Y_1) ولتغير معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1) . ولأن معدل الفائدة ازداد من (i_0) إلى (i_1) فإن الإنفاق الاستثماري الحساس لمعدل الفائدة سينخفض (وهذا ما يسمى طرد الاستثمار). ولن يرتفع مستوى الناتج بذات مقدار انزياح (IS) $(k_e \cdot \Delta \bar{G})$. حيث يعتمد أثر الناتج الناجم عن السياسة المالية على ميل (IS) وميل (LM) .

الشكل (أ.11.6)



الشكل (ب.11.6)



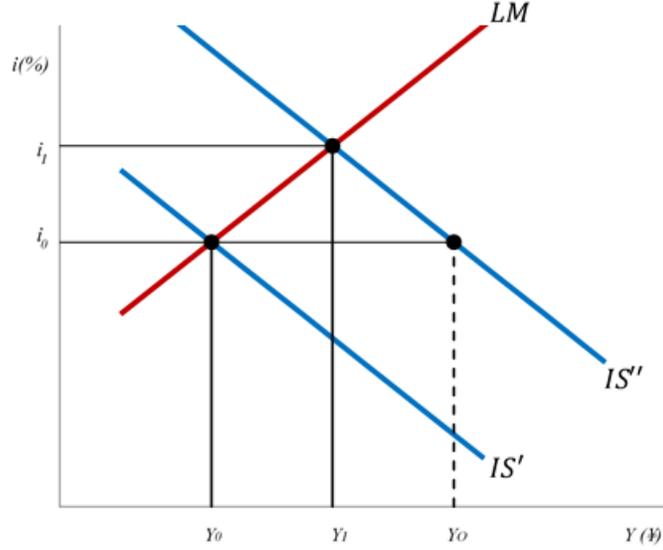
في الشكل (أ.11.6) نشاهد أن منحنى (LM) شديد الانحدار بسبب حساسية الطلب على النقود لمعدل الفائدة. يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي ($\Delta \bar{G}$) إلى انزياح منحنى (IS) إلى اليمين من (IS') إلى (IS''). ولأن الطلب على النقود حساس نسبياً لمعدل الفائدة، لا بد أن تحدث زيادة كبيرة في معدل الفائدة (من i_0 إلى i_1) ليقوم الأفراد بالاحتفاظ بأرصدة أصغر من النقود في محافظهم، بحيث يكون المزيد من

عرض النقد متاحاً لدعم مستويات أعلى من الناتج. وعلى أية حال، فإن الزيادة الكبيرة في معدل الفائدة ستؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الحساس للفائدة. وهكذا يرتفع مستوى الناتج من (Y_0) إلى (Y_1) وذلك علماً أن الناتج كان يمكن أن يرتفع حتى (Y_0) لولا الارتفاع بمعدل الفائدة. بكلمة أخرى يمكن أن نقول أنه قد تم "طرد" ما مقداره $(Y_1 Y_0)$ من الإنفاق الاستثماري الخاص نتيجة ارتفاع الفائدة من (i_0) إلى (i_1) . نلاحظ على الشكل (11.6.ب) أن مقدار طرد الاستثمار أقل من أجل نفس الارتفاع في الإنفاق الحكومي $(\Delta \bar{G})$. ونلاحظ أيضاً من نفس الشكل أن منحنى (LM) أقل انحداراً كون الطلب على النقود أكثر حساسية للفائدة. أي لأن الناس يحتفظون بأرصدة نقدية قليلة في محافظهم عند معدلات الفائدة الأعلى. وهكذا فإن الانزياح $(IS'' \leftarrow IS')$ يؤدي إلى ارتفاع أقل في معدل الفائدة وإلى طرد استثمار أقل مع زيادة أكبر في الناتج. لاحظ إذاً أن شدة أو مقدار طرد الاستثمار تتأثر أيضاً بميل منحنى (IS) . حيث يكون طرد الاستثمار أقل مع (IS) أشد انحداراً (لأن الاستثمار أقل تأثراً بمعدل الفائدة) وأما عندما يقترب (IS) من الخط الأفقي فإن الإنفاق الاستثماري يكون شديد الحساسية للتغير في معدل الفائدة.

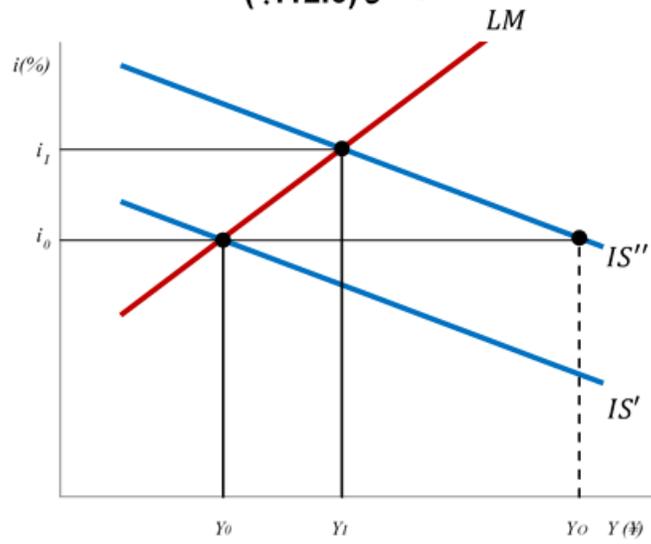
لبيان ذلك، يمكننا الاستعانة بمثال بياني من الشكل (12.6.أ). ليكن لدينا منحنى (IS') الذي يظهر أنه شديد الانحدار كون الإنفاق ضعيف الحساسية لمعدل الفائدة. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انزياح (IS) من (IS') إلى (IS'') بمقدار $k_e \cdot \Delta \bar{G}$ وهي تساوي المسافة من (Y_0) إلى (Y_0) . يرتفع بالمحصلة مستوى الناتج التوازني من (Y_0) إلى (Y_1) . مع أثر طارد للاستثمار الخاص بمقداره $(Y_1 Y_0)$.

والآن، لنأخذ حالة مختلفة يكون فيها منحنى (IS') أقل انحداراً كما في الشكل (12.6.ب) وهنا يكون الاستثمار أشد حساسية للتبدل في معدل الفائدة بالمقارنة مع الحالة السابقة. إن الانزياح من (IS') إلى (IS'') [وهو نفس المسافة $(Y_0 Y_0)$ في الشكل (12.6.أ)] يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج من (Y_0)

الشكل (أ.12.6)



الشكل (ب.12.6)



إلى (Y_1) . وذلك لأن انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص أكبر في هذه الحالة من الحالة السابقة كون الاستثمار حساس لمعدل الفائدة. وهكذا يؤدي ارتفاع معدل الفائدة من (i_0) إلى (i_1) إلى انخفاض كبير نسبياً في الاستثمار الخاص مع تأثير طارد مقداره من (Y_1) إلى (Y_0) .

لبيان الفكرة بعيداً عن التمثيل الهندسي، باستخدام الجبر، يمكننا اللجوء لمثال عددي. لديك المعلومات التالية عن اقتصاد مغلق:

$Y = 500 + 25i$	التوازن:	سوق النقد
$L = 0.20 Y - 5i$	طلب النقد:	
$M = 100$	عرض النقد:	
$Y = 950 - 50i$	التوازن:	سوق السلع
$C = 40 + 0.80Y_d$	الاستهلاك:	
$T_x = 50$	الضرائب:	
$G = 50$	الإنفاق الحكومي:	
$I = 140 - 10i$	الاستثمار:	

لحساب الناتج التوازني ومعدل الفائدة والاستهلاك والاستثمار عند التوازن نقوم بطرح معادلة توازن سوق النقد من نظيرتها في السوق الحقيقي نحصل على:

$$\left. \begin{array}{l} Y = 950 - 50i \\ -(Y = 500 + 25i) \\ \hline 0 = 450 - 75i \end{array} \right\} \rightarrow \left\{ \begin{array}{l} (Y, i) = (\text{¥}650, 6\%) \\ C = \text{¥}520 \\ I = \text{¥}80 \end{array} \right.$$

لنفترض أن الإنفاق الحكومي ازداد من ¥50 إلى ¥80، يمكننا إعادة الحل من أجل معادلة IS من أجل المستوى المقترح من الإنفاق لنحصل على:

$$\begin{aligned} Y &= C + I + G \\ Y &= 40 + 0.80(Y - 50) + 140 - 10I + 80 \\ Y &= 1100 - 50i \end{aligned}$$

وللحصول على الناتج التوازني ومعدل الفائدة التوازني في ظل المستوى الجديد من الإنفاق الحكومي:

$$\left. \begin{array}{l} Y = 1100 - 50i \\ - (Y = 500 + 25i) \\ \hline 0 = 600 - 75i \end{array} \right\} \rightarrow \left\{ \begin{array}{l} (Y, i) = (\text{¥}700, 8\%) \\ C = \text{¥}560 \\ I = \text{¥}60 \end{array} \right.$$

لاحظ كيف ازداد الناتج بمقدار أقل من $(k_e \cdot \Delta \bar{G})$ أي بمقدار أقل من مقدار انزياح منحنى IS. ويعود السبب في ذلك إلى أن ازدياد الإنفاق الحكومي بمقدار 30 ¥ أدى إلى ارتفاع معدل الفائدة من 6% إلى 8% ما أدى بدوره إلى أثر طارد للاستثمار الخاص. وهكذا، تسبب ارتفاع معدل الفائدة بانخفاض الاستثمار من 80 ¥ إلى 60 ¥، ويعني ذلك أن مجمل الأثر الصافي للإنفاق الحكومي على الناتج هو 50 ¥ وليس 150 ¥، أي ليس $(k_e \Delta \bar{G} = 5(30) = 150)$.

7.6. السياسة المالية: حالات خاصة

كافة الحالات التي مررنا بها حتى الآن انطوت على درجات مختلفة من شدة الانحدار في منحنيات توازن سوق السلع وتوازن سوق النقد. لكننا لم نتطرق إلى بعض الحالات الممكنة نظرياً لهذه المنحنيات.

نكون أمام حالات خاصة لأثر الناتج الناجم عن السياسة المالية عندما يكون:

أ. (LM) عمودياً.

ب. (LM) أفقياً.

ج. (IS) عمودياً.

ويمكن بيان كل حالة من هذه الحالات بالاستعانة بالشكل (13.6. أ و ب و ج).

يمكننا أن نقول من البداية، أنه وبالمقارنة مع الحالات المقارنة للسياسة النقدية، يكون للسياسة المالية أثر مضاعف كامل عندما لا يكون للسياسة النقدية أي أثر على الناتج؛ ولا يكون للسياسة المالية أي تأثير على الناتج عندما تكون السياسة النقدية تامة الفاعلية.

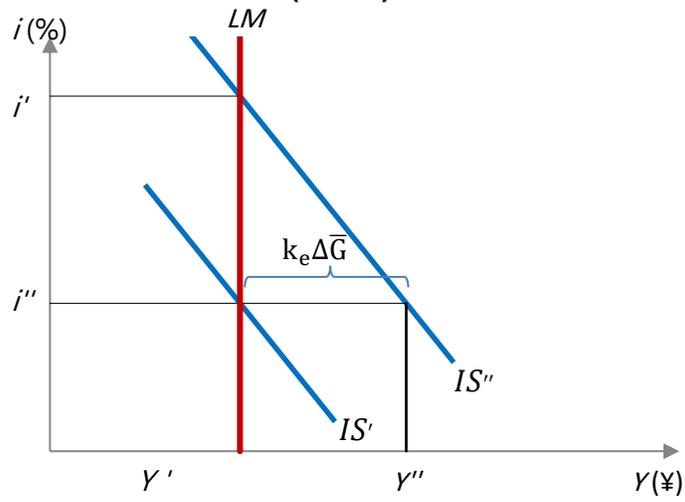
إن منحنى LM في الشكل (أ.13.6) عمودي لأن الطلب على النقود عديم الصلة بمعدل الفائدة. أي أن قيمة المعامل السلوكي (h) تساوي الصفر في تابع الطلب على النقد $(L=kY - hi)$. إن انزياح (IS) إلى اليمين من (IS') إلى (IS'') يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة ولكنه لا يؤثر على الناتج، أي أن هناك أثر طارد تام من Y' إلى Y''، وهذا يساوي مقدار الانزياح في (IS) أي $(k_e \cdot \Delta \bar{G})$. في الشكل (ب.13.6)، لا يوجد أي أثر طرد للاستثمار لأن منحنى (LM) أفقي؛ وهنا نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي مقدارها $(\Delta \bar{G})$ تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج بمقدار $(k_e \cdot \Delta \bar{G})$ أي من Y' إلى Y'' وذلك لأن المستثمرين لديهم طلب تام (لانهائي) على النقود عند معدل الفائدة (i_0) . كما ويتم تحقق الأثر الكامل لمضاعف السياسة المالية (Y₀ إلى Y₁) من خلال انزياح (IS) إلى اليمين. في الشكل (ج.13.6)، تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى رفع معدل الفائدة، ومع ذلك فإن ارتفاع معدل الفائدة ليس له أثر طارد لأن الإنفاق الاستثماري عديم الحساسية لمعدل الفائدة أساساً.

8.6. مضاعف السياسة المالية في نموذج ISLM

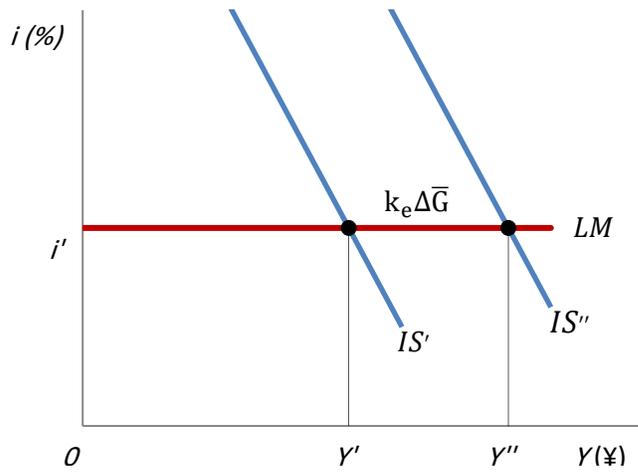
بفرض استقرار (LM)، أي بفرض عدم تغير عرض النقود أو حدوث أي تغير في أي معامل سلوكي ذي صلة (ke أو b) فإن تغيراً في الإنفاق المستقل $\Delta \bar{A}$ يؤدي إلى التغير التالي في الناتج التوازني:

$$\Delta Y = \Delta \bar{A} \left(\frac{hk_e}{h + kbk_e} \right)$$

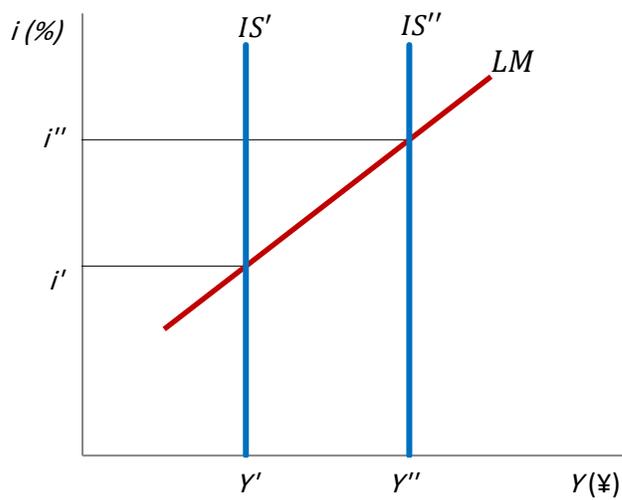
الشكل (أ.13.6.)



الشكل (ب.13.6.)



الشكل (ج.13.6.)



وبالتالي يمكننا أن نكتب أثر المضاعف الناشئ عن السياسة المالية (المبنية على محفّز مستقل مقداره $\Delta\bar{A}$) على الشكل الآتي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta\bar{A}} = \frac{hk_e}{h + kbk_e}$$

ويكون هذا الأثر أكبر كلما كانت (b) أصغر و/ أو كلما كانت قيمة (h) أكبر. إن تغييراً صغيراً في قيمة (b) يؤدي إلى جعل (IS) أشد انحداراً، فيما يؤدي ارتفاع قيمة (h) إلى منحنى (IS) أقرب للخط الأفقي. لاحظ مثلاً أننا نستطيع باستخدام معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والنقد إيجاد مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يبين مقدار التغيير في الناتج الناجم عن تغيير في الإنفاق الحكومي، وذلك بفرض بقاء بقية العوامل ثابتة:

$$\gamma = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{hk_e}{h + kbk_e}$$

مثال عددي: لتكن لديك بيانات قيم الإنفاق الحكومي من أجل عدة حالات للثوابت (k; h; b; k_e).

$\gamma = \frac{\Delta Y}{\Delta G}$	k	h	b	k _e	الحالة
2.5	0.20	4	4	5	(1)
3.33	0.20	4	4	10	(2)
1.43	0.20	4	10	5	(3)
3.57	0.20	10	4	5	(4)
2.22	0.25	4	4	5	(5)
5	0.25	4	0	5	(6)
10	0.25	4	0	10	(7)

تأمل في قيمة كل معامل سلوكي تم تغييره في الجدول مع إبقاء بقية المعاملات ثابتة ليظهر معك تأثيره على مضاعف النقود. على سبيل المثال، في السطرين الأول والثاني تم إبقاء قيم كافة المعاملات ثابتة باستثناء معامل الإنفاق الحكومي الذي تمت مضاعفته. كيف أثر ذلك على مضاعف السياسة المالية؟ من الواضح أن قيمته ارتفعت، ويعني ذلك أن القيم الأعلى للمضاعف الحكومي تساهم في تقوية أثر مضاعف السياسة المالية في هذا النموذج.

قم بنفسك بإجراء بقية المقارنات اللازمة من أجل كل معامل من المعاملات المدروسة، على غرار ما قمنا به سابقاً عند دراسة مضاعف السياسة النقدية، وتأكد من أن النتائج التي وصلت إليها تتطابق مع النتائج التالية.

- إن ارتفاع (k_e) و/ أو (h) يزيدان من قوة المضاعف الحكومي (γ) .
- إن ارتفاع (b) و/ أو (k) يضعفان من قوة المضاعف الحكومي (γ) .
- من الحالتين (6) و(7) يظهر أنه في ظل غياب السوق النقدية $(b = 0)$ فإن أثر المضاعف الحكومي هو نفسه أثر المضاعف البسيط (k_e) .

9.6. مزيج السياستين النقدية والمالية

بخلاف الحالات التي تنطوي على أوضاع خاصة (الفقرات 5.6 و7.6 أعلاه) يمكن استخدام السياستين المالية والنقدية، إحداهما أو كليهما، لزيادة مستوى الناتج. وباختلاف السياسة النقدية المعتمدة، يختلف التأثير على الإنفاق القطاعي وبالتالي على تركيب الناتج. فعلى سبيل المثال، تؤدي السياسة النقدية المبنية على إزاحة (LM) إلى اليمين إلى تخفيض معدل الفائدة وتحفيز الإنفاق الحساس للفائدة. ويؤدي تخفيض الضريبة على الدخل العائلي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

وأيضاً، تساعد الاعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة على زيادة ربحية المصانع الجديدة وبالتالي الاستثمار. وكمثال آخر، يؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى توسع في إنتاج سلع القطاع العام. ولأن المحفزات المالية تؤدي إلى معدلات فائدة أعلى، فإن تخفيض ضرائب الدخل على قطاع العائلات و/ أو زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى "طرد" الإنفاق الاستثماري الخاص.

مثال جبري:

لنكن أمام اقتصاد يتقاطع فيه (LM) مع (IS) عند معدل فائدة مقداره (8%). وعند مستوى من الناتج مقداره ¥675. ولنفترض ما يلي:

$$C = 20 + 0.8(Y - 0.25Y)$$

$$I = 130 - 5i$$

$$G = 160$$

$$C = 425$$

وعند التوازن:

$$I = 90$$

$$G = 160$$

لنفترض حدوث انخفاض في معدل ضريبة الدخل من (0.25) إلى (0.20). يؤدي ذلك إلى إعادة تحديد معادلة الاستهلاك بحيث تصبح:

$$C = 20 + 0.80(Y - 0.20Y)$$

ويتوافق ذلك مع انزياح IS إلى وضع جديد وليكن "IS وهذا يتقاطع مع منحنى التوازن النقدي المبدئي وليكن LM' عند النقطة معدل فائدة أعلى مقداره 10% (بالمقارنة مع 8% سابقاً) وناتج أعلى مقداره 722 (بالمقارنة مع 675). وعند هذين المستويين المرتفعين من الناتج ومعدل الفائدة يرتفع الاستهلاك من 425 إلى 482؛ وينخفض الاستثمار من 90 إلى 80، ويبقى الإنفاق الحكومي عند 160.

ليس هذا البديل المالي الوحيد لرفع مستوى الناتج التوازني. فبدلاً من التخفيض الضريبي، هناك سياسة مالية بديلة تتمثل بزيادة الإنفاق الحكومي من 160 إلى 188.80، ما يؤدي إلى انزياح منحني التوازن السلعي إلى وضع جديد يكون فيه أشد انحداراً، وليكن "IS". ومجدداً سيتحقق التوازن الآني في سوقي السلع والنقد عند الدخل 722 ومعدل الفائدة 10%، ولكن الاستهلاك في هذه الحالة سيكون (453.20) وليس (482). أما الاستثمار فسيكون (80) والإنفاق الحكومي (188.80). وهكذا، يبدو معنا أن التخفيض الضريبي يفيد المستهلكين بالدرجة الأولى. وأما التوسع في الإنفاق الحكومي فيؤدي إلى التوسع في سلع كلا القطاعين الخاص والعام. وهاتان السياستان الماليتان كلتاهما تنطويان على إنفاق استثماري أقل. نترك للطالب التأكد من هذه الحسابات وتمثيلها البياني على سبيل التمرين.

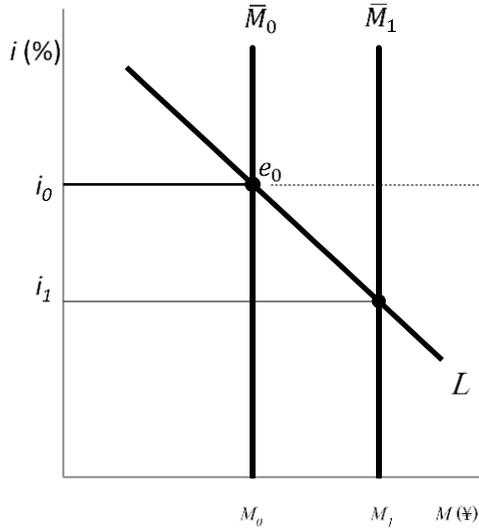
مراجع وقراءات الفصل السادس

- 1- Chiang, alpha. Fundamental methods of mathematical economics. Fourth Edition. McGraw Hill. 2005.
- 2- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 3- Case, Fair, and Oster. Principles of Macroeconomics. Twelfth Edition. Pearson. 2017.
- 4- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 5- Mankiw, N. Gregory. Macroeconomics. Eight Edition. Worth Publishers. 2012.
- 6- Venieris and Sebold. Macroeconomics Models and Policy. Wiley. 1977.

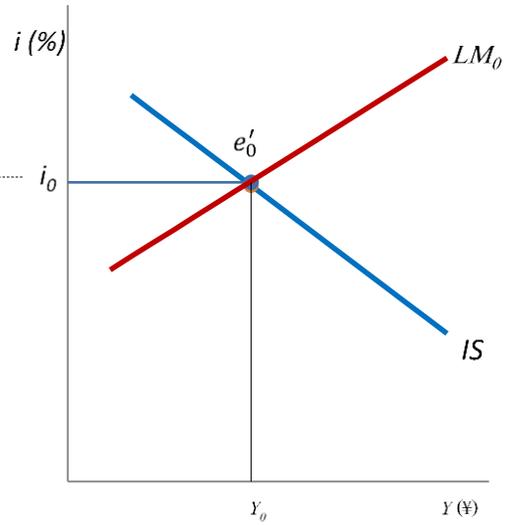
أسئلة ومسائل الفصل السادس

1. لماذا تؤدي زيادة عرض النقد إلى أثر سيولة؟
2. في الشكل (أ.14.6)، يظهر أن الوضع المبدئي للسوق النقدية ينطوي على عرض نقد مقداره M_0 وطلب على النقد مقداره L_1 ، ونفترض أن الاقتصاد متوازن في هذه اللحظة عند الناتج التوازني Y_0 ، ومعدل الفائدة التوازني i_0 . والمطلوب:
 - أ. بين أثر ازدياد عرض النقد من M_0 إلى مستوى أعلى M_1 على معدل الفائدة.
 - ب. لاحظ على الشكل (ب.14.6) أن منحنيا IS وLM متقاطعان عند Y_0 و i_0 . ما الذي يحدث لمنحنى LM ولمعدل الفائدة عند ازدياد عرض النقد من M_0 إلى M_1 ؟
 - ج. هل يقود أثر السيولة إلى وضع توازني جديد؟

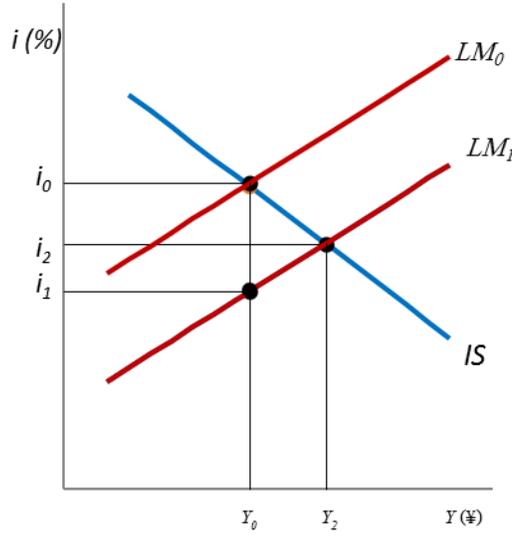
الشكل (أ.14.6)



الشكل (ب.14.6)



الشكل (15.6)



3. تأمل الشكل (15.6). انطلق من الوضع التوازني المحدد بكل من Y_0 و i_0 . حدد كل من أثر

السيولة وأثر الناتج الناجمين عن زيادة عرض النقد التي أدت إلى انزياح LM إلى LM' .

4. بيّن من خلال الرسم البياني أن تغييراً في عرض النقد يمكن أن يؤدي إلى أثر ناتج كبير أو

إلى أثر ناتج ضعيف برغم تساوي أثر السيولة في كلتا الحالتين. فسّر النتيجة هذه من خلال

المنطق الاقتصادي وليس فقط من خلال الرسم البياني.

5. ليكن لديك نموذج من قطاعين حيث معادلة IS من الشكل: $Y = 1250 - 30i$ والمطلوب:

أ. بفرض أن عرض النقد يساوي 150 ¥. احسب التوازن في ظل الحالتين التاليتين:

أولاً:

$$Y = 750 + 20i$$

معادلة LM :

$$L = 0.20Y - 4i$$

تابع طلب النقد:

ثانياً:

$$Y = 600 + 35i$$

معادلة LM:

$$L = 0.25Y - 8.75i$$

تابع طلب النقد:

ب. بفرض ازدياد عرض النقد بمقدار 20 ¥. ما الذي يحدث للناتج التوازني ومعدل الفائدة

التوازني في ظل الحالتين (1) و(2) من الطلب أ.

ج. إلى ماذا تعزو الفرق بين الحالتين (1) و(2) من الطلب ب.

6. ما الذي يحدد أثر زيادة عرض النقد على الناتج التوازني؟ أيّد جوابك بمثال رقمي.

7. اشرح مفهوم الأثر الطارد، وبين محددات حجم هذا الأثر.

8. ليكن لديك الاقتصاد التالي:

$$Y = 500 + 25i$$

التوازن LM:

سوق النقد

$$L = 0.20Y - 5i$$

طلب النقد:

$$M = 100$$

عرض النقد:

$$Y = 950 - 50i$$

التوازن IS:

سوق السلع

$$C = 40 + 0.80Y_d$$

الاستهلاك:

الحالة (1)

$$I = 140 - 10i$$

الاستثمار:

$$T_x = 50$$

الضرائب:

$$G = 50$$

الإنفاق الحكومي:

$$Y = 800 - 25i$$

التوازن IS:

سوق السلع

$$C = 40 + 0.80Y_d$$

الاستهلاك:

الحالة (2)

$$I = 110 - 5i$$

الاستثمار:

$$T_x = 50$$

الضرائب:

$$G = 50$$

الإنفاق الحكومي:

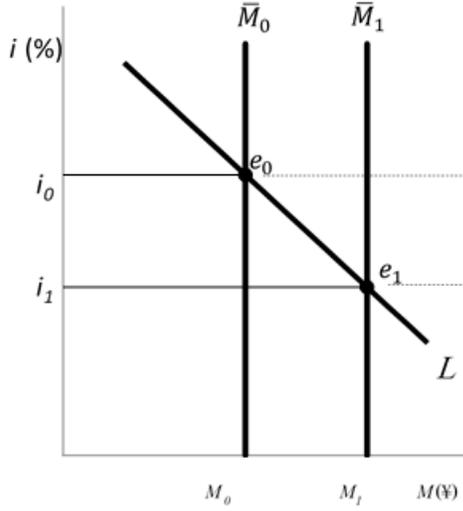
والمطلوب:

- أ. احسب الناتج التوازني ومعدل الفائدة والاستثمار من أجل الحالتين (1) و(2).
- ب. أعد حساب معادلة IS من الطلب الأول عندما يزداد الإنفاق الحكومي من 50 إلى 80.
- ج. احسب الناتج التوازني ومعدل الفائدة والاستثمار عندما يكون الإنفاق الحكومي 80.
- د. اشرح سبب اختلاف تأثير زيادة الإنفاق الحكومي من 50 إلى 80 على الناتج بين الحالتين (1) و(2).

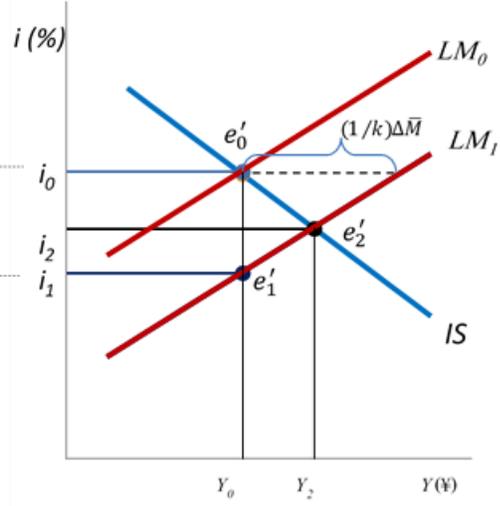
9. بفرض أن $(k = 0.20)$ و $(h = 4)$ و $(b = 4)$ و $(k_e = 5)$

- أ. احسب مقدار أثر مضاعف النقود على الناتج.
- ب. احسب مقدار أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على الناتج.
- ج. حدد السياسة النقدية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 100.
- د. حدد السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 100.
- هـ. احسب مقدار التغير في الاستثمار الناجم عن السياسة (ج).
- و. احسب مقدار التغير في الاستثمار الناجم عن السياسة (د).

الشكل (14.6.أ. معدل)



الشكل (14.6.ب. معدل)



حل مسائل الفصل السادس

■ حل المسألة (1)

تؤدي زيادة عرض النقد إلى انخفاض كمية سندات الخزينة التي يحتفظ فيها القطاع الخاص. وعند معدل الفائدة السائد في السوق سيحدث اختلال بين كمية النقد وبين الأصول المالية الأخرى التي يحتفظ بها القطاع الخاص. يستعيد القطاع الخاص توازن محفظته الاستثمارية عن طريق زيادة الطلب على الأوراق المالية الصادرة عن الخزينة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعرها وإلى انخفاض معدل الفائدة.

■ حل المسألة (2):

أ. ينخفض معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 (الشكل 14.6.أ. معدل)

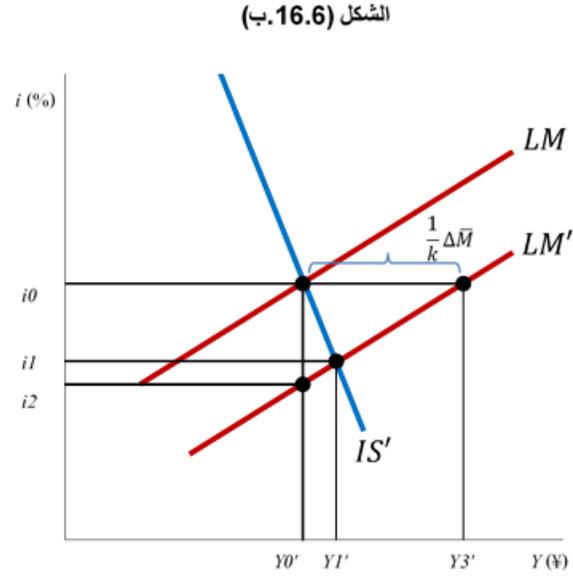
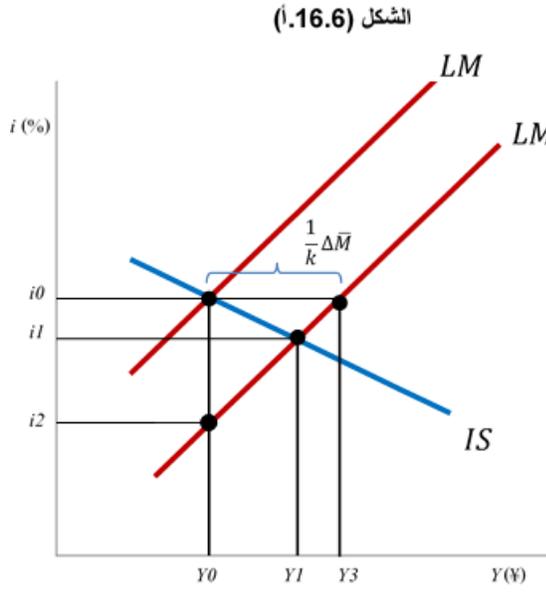
ب. ينزاح LM إلى اليمين بمقدار $[\Delta\bar{M}(1/k)]$ إلى LM_1 دون حدوث تغير في مستوى الناتج، ولكن معدل الفائدة ينخفض من i_0 إلى i_1 (الشكل 14.6.ب. معدل).
 ج. هناك عجز في الإنتاج عند معدل الفائدة i_1 والناتج Y_0 . هناك توازن آني فقط عند تقاطع IS مع LM.

■ حل المسألة (3)

أثر السيولة هو عبارة عن انخفاض معدل الفائدة الذي يحدث نتيجةً لانزياح LM، مع بقاء الناتج التوازني عند المستوى المبدئي بدون تغيير، أي عند Y_0 . في الشكل (15.6)، أثر السيولة هو عبارة عن انخفاض معدل الفائدة من i_0 إلى i_1 . عند هذا الحد، نكون أمام اختلال في سوق السلع، أي عند Y_0 و i_1 . وأثر الناتج هو عبارة عن الزيادة في الناتج التي نصل إليها مع استعادة الاقتصاد للتوازن الآني في سوقي النقد والسلع. في الشكل (15.6) أثر الناتج هو عبارة عن الزيادة في الناتج من Y_0 إلى Y_1 .

■ حل المسألة (4)

نرسم أولاً الشكل (أ.16.6) حيث نفترض أن الاقتصاد متوازن مبدئياً عند Y_0 و i_0 . نفترض حدوث زيادة في عرض النقد بمقدار $\Delta\bar{M}$ ، تؤدي هذه الأخيرة إلى انزياح LM إلى LM_1 . نلاحظ أن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج من Y_0 إلى Y_1 مع ملاحظة أن مقدار انزياح LM يبلغ المسافة من Y_0 إلى Y_3 . وبنفس الطريقة نكرر ذات الخطوات في الشكل (ب.16.6) المشابه للشكل (أ.16.6) باستثناء وحيد هو أننا سنرسم هذه المرة منحنى IS' أشد انحداراً من IS، نلاحظ ارتفاع مستوى الناتج من Y'_0 إلى Y'_1 ومن الواضح أن هذه الزيادة في الناتج أقل من نظيرتها في الشكل (أ.16.6) حيث منحنى IS أقل انحداراً.



يعود الفرق في الزيادة في الناتج بين الحالتين إلى الفرق في شدة حساسية الاستثمار لمعدل الفائدة، الاستثمار أكثر حساسية للفائدة في الشكل (أ.16.6) ويبدو ذلك واضحاً من ضعف انحدار IS. وهكذا، وعلى الرغم من أن أثر السيولة هو نفسه في كلتا الحالتين، فإن أثر الناتج أكبر نظراً لاستجابة الإنفاق الاستثماري لانخفاض معدل الفائدة.

■ حل المسألة (5)

أ. الناتج التوازني يساوي 950€ ومعدل الفائدة التوازني يساوي 10% في الحالتين كليهما.
 ب. الحالة (1): تؤدي زيادة عرض النقد بمقدار 20€ إلى انزياح LM إلى اليمين بمقدار 100€ حيث:

$$\Delta \bar{M} \cdot \left(\frac{1}{k}\right) = 20 \cdot \frac{1}{0.20} = 100$$

يرتفع مستوى الناتج من 950 ¥ إلى 1010 ¥. وينخفض معدل الفائدة من 10% إلى 8% حيث:

$$Y = 1250 - 30i \quad \text{معادلة IS:}$$

$$Y = 850 + 20i \quad \text{معادلة LM:}$$

$$0 = 400 - 50i \quad \text{بالطرح}$$

$$i = 8\%, \quad Y = 1010$$

ج. الحالة (2): تؤدي زيادة عرض النقد إلى انزياح LM إلى اليمين بمقدار 80 ¥ حيث:

$$\Delta \bar{M} \cdot \left(\frac{1}{k} \right) = \frac{20}{0.25} = 80$$

يرتفع مستوى الناتج من 950 ¥ إلى 989.90 ¥. وينخفض معدل الفائدة من 10% إلى 8.769%.

د. إن تغير الناتج بمقدار أكبر في الحالة (1) يعود إلى أن k أصغر، ما يؤدي إلى انزياح LM بمقدار 100 ¥ وليس 80 ¥ كما في الحالة الثانية.، كما أن حساسية الطلب على النقد لمعدل الفائدة هي أكبر في الحالة (2)، الأمر الذي يعني أن حصة أكبر من الزيادة في عرض النقد ستتوجه إلى المحافظ الاستثمارية وليس إلى المبادلات.

■ حل المسألة (6)

إن تأثير زيادة عرض النقد على الناتج التوازني يعتمد على طلب النقد بدافع المبادلات وعلى حساسية طلب النقد لمعدل الفائدة وعلى حساسية الإنفاق الاستثماري لمعدل الفائدة وكذلك على مضاعف الإنفاق. فعندما يكون معدل المبادلات أكبر (أي عندما تكون k أكبر) يضعف تأثير زيادة عرض النقد على الناتج، بحيث تكون الزيادة في الناتج أصغر بالمقارنة مع تلك الموافقة لمعدل مبادلات أصغر.

فعلى سبيل المثال، من أجل $(k = 0.50)$ و $(\Delta \bar{M} = 20)$ فإن تغير الناتج عن عرض النقد لا يمكن أن يزيد عن 40 ¥ حيث:

$$\Delta Y = \Delta \bar{M} \cdot \left(\frac{1}{k}\right) = \frac{20}{0.5} = 40$$

وأما من أجل $(k = 0.20)$ و $(\Delta \bar{M} = 20)$ فإن الزيادة الموافقة في الناتج يمكن أن تبلغ 100 ¥. إن حساسية طلب النقد لمعدل الفائدة تحدد مقدار تأثير معدل الفائدة بتغير عرض النقد، وبالتالي الإنفاق. فعلى سبيل المثال، إن طلب النقد شديد الحساسية لمعدل الفائدة يعني أن توسع العرض النقدي لن يفلح كثيراً في تخفيض معدل الفائدة بالمقارنة مع طلب النقد الأقل حساسية لمعدل الفائدة.

وأما حساسية الإنفاق الاستثماري لمعدل الفائدة فتحدد درجة تأثير تبدل معدل الفائدة على الإنفاق الاستثماري. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة عرض النقود إلى تأثير أكبر على الناتج كلما كانت قيمة b أكبر في معادلة طلب الاستثمار، وذلك بفرض ثبات بقية العوامل. وأما قيمة k_e فتحدد درجة التأثير المضاعف للاستثمار على الناتج، حيث كلما كانت k_e أكبر كلما كان التأثير على الناتج أكبر.

■ حل المسألة (7)

يحدث الأثر الطارد عندما تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع معدل الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الإنفاق الاستثماري، وهكذا يقال عادة أن الإنفاق الحكومي يطرد الاستثمار الحساس للفائدة. وأما حجم هذا الأثر فيتوقف على:

- (1) الزيادة في معدل الفائدة الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي.
- (2) انفاق القطاع الخاص الحساس للفائدة.

إن طلب النقد الحساس للفائدة يحدد مقدار الارتفاع في معدل الفائدة الناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي. ويكون الارتفاع في معدل الفائدة أقل عندما يكون طلب النقد ضعيف الحساسية للفائدة. ومن أجل زيادة محددة في معدل الفائدة نكون أمام أثر طارد أقوى عندما يكون القطاع الخاص الاستثماري شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على معدل الفائدة.

■ حل المسألة (8)

أ. بالحل المشترك لمعادلتى السوقين في كل من الحالتين نحصل على:

الحالة (2)	الحالة (1)
$Y = 800 - 25i$	$Y = 950 - 50i$
$Y = 500 + 25i$	$Y = 500 + 25i$
$0 = 300 - 50i$	$0 = 450 - 75i$
$i = 6\%$	$i = 6\%$
$Y = 650$	$Y = 650$
$I = 80$	$I = 80$

ب. نعيد الحل من أجل التوازن الحقيقي باستخدام المستوى الجديد من الإنفاق الحكومي:

الحالة (2)	الحالة (1)
$Y = C + I + G$	$Y = C + I + G$
$Y = 40 + 0.80(Y - 50) + 110 - 5i + 80$	$Y = 40 + 0.80(Y - 50) + 140 - 10i + 80$
$Y = 950 - 25i$	$Y = 1100 - 50i$

ج. وبنفس الطريقة المتبعة في الطلب (أ) أعلاه:

الحالة (2)	الحالة (1)
$Y = 950 - 25i$	$Y = 1100 - 50i$
$Y = 500 + 25i$	$Y = 500 + 25i$
$0 = 450 - 50i$	$0 = 600 - 75i$
$i = 9\%$	$i = 8\%$
$Y = 725$	$Y = 700$
$I = 65$	$I = 60$

د. الاستثمار أكثر حساسية للفائدة في الحالة (1) حيث $(I = 140 - 10i)$ بالمقارنة مع الحالة (2) حيث $(I = 110 - 5i)$. وبالتالي فإن التأثير المحفّز لزيادة الإنفاق الحكومي له أثر طارد أكبر في الحالة (1) منه في الحالة (2) وذلك نتيجة لارتفاع معدل الفائدة. تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي $(\Delta G = 30)$ إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري من 80 إلى 60 في الحالة (1) في حين أنها تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري من 80 إلى 65 في الحالة (2).

■ حل المسألة (9)

أ. أثر مضاعف النقود على الناتج

$$\mu = \frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{k_e b}{h + k_e b k} = 2.8$$

ب. أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على الناتج:

$$\gamma = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{h k_e}{h + k b k_e} = 2.5$$

ج. نحتاج حساب ذلك التغير في عرض النقد الذي يؤدي التغير المطلوب في الناتج

$$\mu = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{M}}$$

$$\Delta \bar{M} = \frac{\Delta Y}{\mu}$$

$$\Delta \bar{M} = \frac{100}{2.5} = 40$$

د. نحتاج حساب ذلك التغير في الإنفاق الحكومي الذي ينتج التغير المطلوب في الناتج

$$\gamma = \frac{\Delta Y}{\Delta G}$$

$$\Delta G = \frac{\Delta Y}{\gamma} = \frac{100}{2.5} = 40$$

هـ. بما ان التغير المنشود في الناتج يبلغ ¥100 فإننا نعلم أن:

$$k_e \Delta \bar{I} = 100$$

$$5 \Delta \bar{I} = 100$$

$$\Delta \bar{I} = 20$$

أي أن عرض النقود يفترض أن يرتفع إلى حد يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة بما يكفي لزيادة الاستثمار بمقدار ¥20.

و. في ظل غياب السياسة النقدية يؤدي إنفاق حكومي إضافي مقداره ¥40 إلى زيادة في الناتج مقدارها ¥200. ولكننا هنا أمام حالة مختلفة، إذ أن الناتج ازداد بمقدار ¥100 فقط، والسبب هو أن معدل الفائدة ارتفع إلى مستوى نجم عنه انخفاض في الاستثمار مقداره ¥20.

أسئلة «صح أو خطأ»

1. يحدث أثر سيولة في كل مرة يقوم فيها المصرف المركزي بتغيير عرض النقد.
2. يكون أثر السيولة كبيراً عندما يكون الاستثمار حساساً للفائدة.
3. يكون أثر الناتج الناجم عن تغير عرض النقد كبيراً عندما يكون الاستثمار حساساً لمعدل الفائدة وعندما يكون الطلب على النقود غير حساس لمعدل الفائدة.
4. عندما يكون الطلب على النقد بوصفه مستودعاً للقيمة حساساً لمعدل الفائدة فإن زيادة عرض النقد سيكون لها أثر طفيف على الناتج.
5. من أجل h كبيرة أو b صغيرة يكون لتغير عرض النقد أثر طفيف على الناتج.
6. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى طرد الإنفاق الاستثماري دائماً.
7. عندما يكون الاستثمار حساساً لمعدل الفائدة فإن الأثر الطارد للزيادة في الإنفاق الحكومي يكون ضعيفاً.
8. يزداد تأثير زيادة عرض النقد على الناتج كلما كانت قيمة b أكبر.
9. يزداد تأثير زيادة الإنفاق الحكومي على الناتج كلما كانت قيمة h أكبر.
10. تؤدي زيادة نسبة الطلب على النقود بدافع المبادلات إلى إضعاف أثر الناتج الناجم عن تغير في عرض النقد.

الفصل السابع

السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح

Chapter VII

Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy

عنوان الموضوع: السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح

كلمات مفتاحية: Key words

اقتصاد مفتوح open economy؛ معدل الفائدة؛ الصادرات؛ الواردات (المستوردات)؛ صافي الصادرات net exports؛ النزعة الحدية للاستيراد marginal propensity to import؛ معدل الصرف الأجنبي (سعر الصرف الأجنبي) foreign exchange rate؛ سعر صرف مرن flexible exchange rate؛ سعر صرف ثابت fixed exchange rate؛ حركية رأس المال capital mobility؛ نموذج مندل فليمنغ Mundell-Fleming Model؛ أثر مطفيئ offsetting (مُبطّل)؛ معدل عالمي world rate.

الأهداف التعليمية للفصل السابع:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يعبر بيانياً عن أثر التجارة الخارجية في منحنى توازن سوق السلع.
- يميز أثر تغيير صافي الصادرات في IS عن تأثير تبدل النزعة الحدية للاستيراد في IS.
- يعرف مفهوم معدل الصرف (سعر الصرف).
- يشرح مفهوم التوازن في سوق الصرف الأجنبي.
- يميز بين نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن.
- يحلل أثر حركة رأس المال على معدل الفائدة المحلي في ظل فرضيات متنوعة.
- يميز آثار الفائدة والاستثمار تبعاً لنظام الصرف القائم.
- يحلل فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية ويقارن تبعاً لنظام الصرف القائم.

مخطط الفصل السابع:

الفصل السابع: السياستان المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح

1.7. صافي الصادرات ومنحنى IS

2.7. معدلات الصرف الأجنبي

3.7. حركية رأس المال وترابط اقتصادات السوق:

1.3.7. الحالة (1): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف مرن

2.3.7. الحالة (2): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف ثابت.

3.3.7. الحالة (3): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف مرن.

4.3.7. الحالة (4): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف ثابت.

4.7. السياستان المالية والنقدية في ظل سعر صرف مرن.

5.7. السياستان المالية والنقدية في ظل سعر صرف ثابت.

6.7. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية

أسئلة الفصل السابع

الفصل السابع: السياسة المالية والنقدية في اقتصاد مفتوح

نتناول في هذا الفصل فاعلية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على الاقتصاد الحقيقي في اقتصاد مفتوح تحت فرضيات متنوعة من أنظمة سعر الصرف. سنتناول أثر الإنفاق الحكومي وأثر معدل الفائدة وأثر الاستثمار في أوضاع متنوعة، لكن التحليل سيقصر على فرضيات مبسطة على غرار النماذج التي عادة ما يتم الانطلاق منها في مبادئ الاقتصاد الدولي. نبدأ الفصل بإنشاء منحنى التوازن السلعي في ظل اقتصاد مفتوح. ننتقل بعد ذلك لتعريف معدل أو سعر الصرف، وذلك تمهيداً لدراسة الأثر الاقتصادي للحركة الدولية للرساميل في ظل بيئات اقتصادية مختلفة. بعد ذلك نكون قد امتلأنا ما يكفي من مفردات وأدوات تحليلية لندرس فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية في تحسين مستوى الناتج.

1.7. صافي الصادرات ومنحنى IS

في اقتصاد مفتوح، يؤثر تدفق الصادرات والواردات على شدة انحدار منحنى IS وعلى محله الهندسي. يمكن تمثيل تابع الصادرات لاقتصاد ما بالمعادلة:

$$X = \bar{X} - mY$$

حيث تمثل \bar{X} صافي الصادرات المستقل (الصادرات المستقلة نقصاً الواردات المستقلة) فيما تمثل m النزعة الحدية لاستيراد السلع والخدمات الأجنبية. يتأثر صافي الصادرات المستقل بالقيمة الخارجية للعملة، أي بسعر الصرف الأجنبي، وبالنواتج الذي تحققه بلدان الشركاء التجاريين. فعندما تنخفض القيمة الخارجية للعملة، يرتفع صافي الصادرات المستقل في ظل ثبات بقية العوامل، حيث يجد الأجانب أن منتجات الصناعة الوطنية أصبحت أرخص مقومةً بعملائهم.

ويرتفع صافي الصادرات المستقل كذلك مع ارتفاع حجم الناتج الأجنبي، إذ يؤدي ذلك إلى زيادة مشتريات الأجانب لمنتجات الصناعة المحلية. وأما ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية فيرتفع من تكلفة شراء الأجانب للمنتجات الوطنية وبالتالي يؤدي إلى تراجع الصادرات المستقل. وأما المعامل m في تابع الصادرات فيصف العلاقة السلوكية المباشرة بين حجم الناتج الوطني وبين كمية المستوردات. هذا المعامل السلوكي m يمثل تسرياً من تدفق الإنفاق المحلي. لأن m تمثل الطلب على المنتجات الأجنبية وليس الطلب على السلع والخدمات المحلية. في إطار IS-LM يؤثر المتغير m من خلال مضاعف الإنفاق على منحنى IS؛ وأما تغير صافي الصادرات المستقل فيسبب انزياحاً على التوازي في منحنى IS مقداره $k_e \Delta \bar{X}$.

لبيان ذلك، نعود للمعادلة العامة للتوازن الحقيقي. نعلم مما سبق أنه في ظل اقتصاد من أربع قطاعات يتصف بالمعادلات الآتية:

$$C = \bar{C} + cY_d; \quad Y_d = Y - T_x; \quad T_x = tY$$

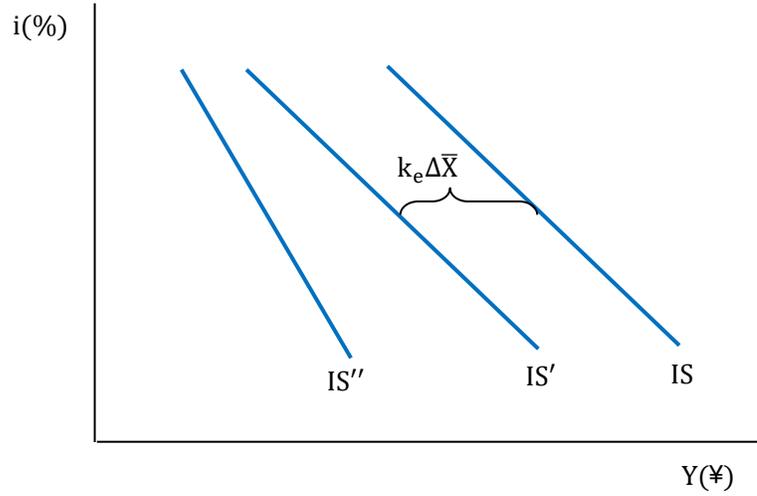
$$I = \bar{I} - b_i; G = \bar{G}; \quad X = \bar{X} - mY$$

تكون معادلة IS من الشكل:

$$Y = \frac{\bar{C} + \bar{I} + \bar{G} + \bar{X} - b_i}{1 - c + ct + m}$$

ويمكن تمثيل هذه المعادلة بيانياً بالشكل (1.7) بالمنحنى IS. إن زيادة في صافي الصادرات المستقل مقدارها $\Delta \bar{X}$ تؤدي إلى انزياح منحنى التوازن السلعي IS إلى اليمين بمقدار $k_e \Delta \bar{X}$ إلى IS'. وفي ظل ثبات بقية العوامل، تؤدي زيادة محددة في m إلى إنقاص قيمة مضاعف الإنفاق، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح IS إلى IS'' حيث يصبح أشد انحداراً.

الشكل (1.7)



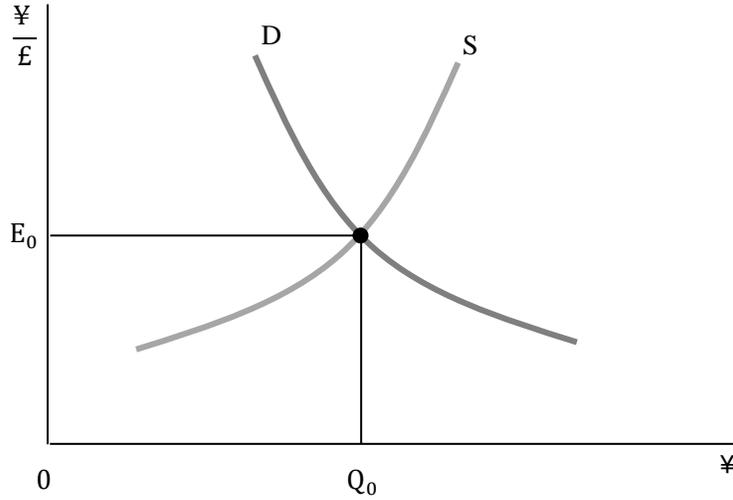
2.7. معدلات الصرف الأجنبي

إن معدل الصرف الأجنبي الذي درجت تسميته بسعر الصرف هو عبارة عن سعر وحدة واحدة من العملة مقوماً بوحدات من عملة أخرى. فسعر صرف الجنيه الاسترليني مقوماً بالين الياباني هو عبارة عن عدد وحدات الين الياباني اللازمة لشراء وحدة واحدة من الجنيه الاسترليني. تقوم المصارف في البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة ببيع وشراء الصرف الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء سوق للصرف الأجنبي في هذه البلدان.

سعر الصرف المرن:

يكون سعر الصرف الأجنبي مرناً عندما يستجيب هذا السعر لحركات العرض والطلب على العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. في الشكل (2.7) يمثل الطلب على الاسترليني عدد الجنيهات التي يرغب الأفراد والشركات والحكومات بشرائها في سوق الصرف الأجنبي في طوكيو. والسبب الذي يمكن أن يدفع هؤلاء لطلب الجنيه في طوكيو هو إما رغبتهم بشراء سلع أو خدمات بريطانية أو رغبتهم بشراء أوراق مالية بريطانية (أسهم أو سندات بريطانية أو مقومه بالإسترليني) أو ربما لأغراض

الشكل (2.7)

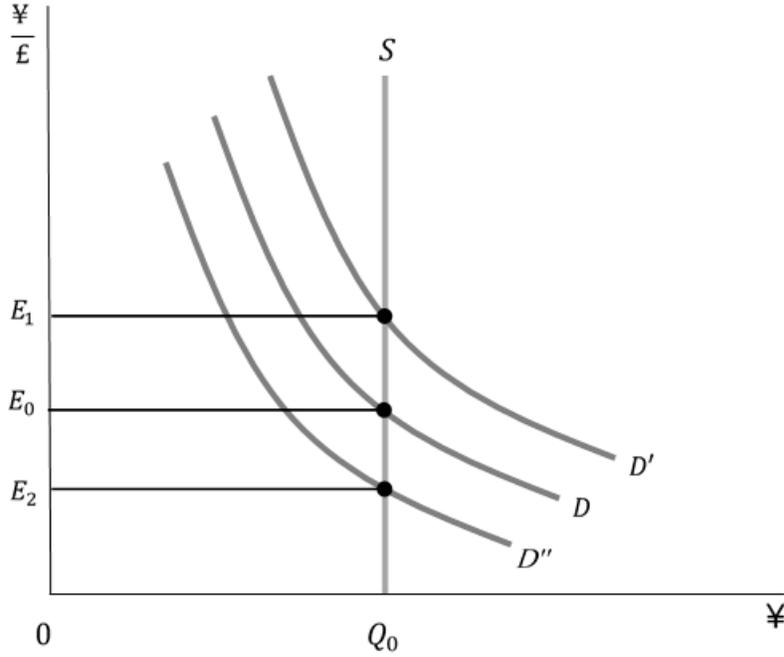


التحوط أو المضاربة. وأما عرض الاسترليني (في نفس الشكل 2.7) فيمثل عدد الجنيهات التي يرغب بعرضها من أجل كل سعر صرف ممكن. بالطبع، يتم عرض الجنيهات من قبل أولئك الذين يمتلكون محافظ من الجنيهات أو يحتفظون بالجنيهات ولكن يرغبون بشراء ين ياباني لأسباب شبيهة بتلك التي تدفع لشراء الجنيه. فإذا كان عرض الاسترليني ممثلاً بالمنحنى S والطلب عليها بالمنحنى D فإن سعر الصرف التوازني للإسترليني سيكون مبدئياً عند E_0 .

يتغير سعر الصرف التوازني هذا مع أي انزياح في عرض الاسترليني أو الطلب عليه. وهناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انزياح هذه المنحنيات منها:

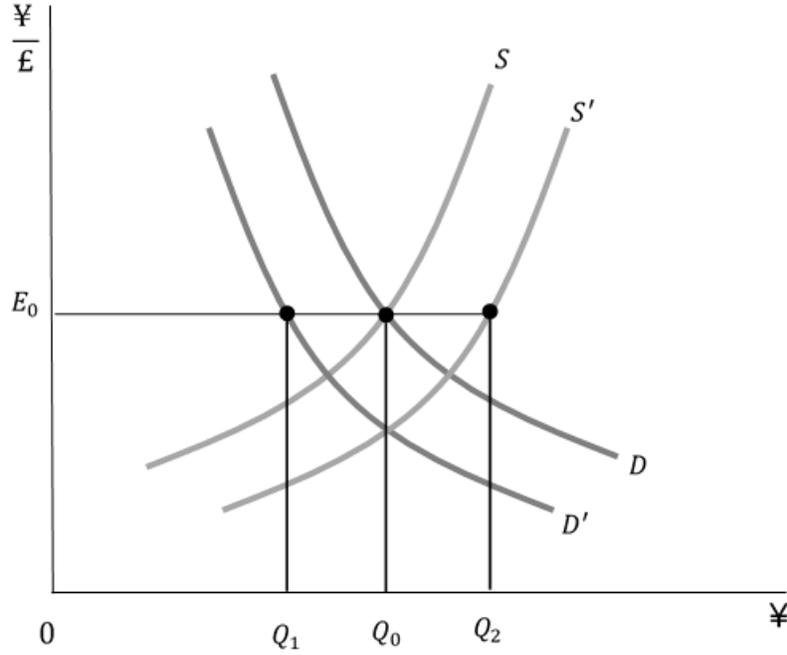
- (1) معدل الفائدة في لندن i_{uk}
- (2) معدل الفائدة في اليابان i_{jpn}
- (3) المستوى العام للأسعار في بريطانيا بالمقارنة مع المستوى العام للأسعار في اليابان.
- (4) مدى تفضيل السلع البريطانية على السلع اليابانية الصنع.
- (5) الإنتاجية في بريطانيا بالمقارنة مع الإنتاجية في اليابان

الشكل (3.7)



والآن، لنفترض على سبيل المثال أن عرض الاسترليني ثابت وأن القوى والمتغيرات الخارجية تؤثر فقط على الطلب على الاسترليني. ولننطلق من حالة توازن مبدئية لسعر الصرف (الشكل 3.7) عند E_0 من أجل D و S . إن زيادة في معدل الفائدة في بريطانيا، في ظل ثبات بقية العوامل، يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار في بورصة لندن بدلاً من بورصة طوكيو. سيكون هناك بالتالي زيادة في التدفق الرأسمالي إلى داخل UK، ما نمثله بيانياً بانزياح يميني في منحنى الطلب من D إلى D' . يرتفع إثر ذلك معدل الصرف من E_0 إلى E_1 . وترتفع القيمة الخارجية للاسترليني. لنرجع مجدداً إلى التوازن المبدئي E_0 ، ولنفترض حدوث ارتفاع في معدل الفائدة في اليابان، مع ثبات بقية العوامل. سيؤدي ذلك إلى جعل الاستثمار في اليابان أعلى عائداً بالنسبة للمستثمرين بالين الياباني، الأمر الذي يخفّض الطلب على الاسترليني. ونمثل ذلك بانزياح منحنى الطلب على الاسترليني من D إلى D'' ، ما يترافق بانخفاض في معدل الصرف من E_0 إلى E_2 .

الشكل (4.7)



سعر الصرف ثابت:

أما عند يكون سعر الصرف الأجنبي ثابتاً، فإن معدل الصرف بين بلدين سيكون محدداً بشكل رسمي، حيث يسعى كل من البلدين إلى اتخاذ ما يلزم من اجراءات للحفاظ على ثبات سعر الصرف. افترض على سبيل المثال، أن بريطانيا واليابان اتفقتا على تثبيت معدل الصرف بين عمليتهما عند المستوى E_0 في الشكل (4.7) وذلك من أجل منحنيات العرض والطلب S و D . في هذه الحالة يمثل E_0 سعر الصرف التوازني. يؤدي ارتفاع معدل الفائدة في اليابان إلى تبدل في تدفق الرساميل، في ظل ثبات بقية العوامل. ينخفض الطلب الياباني على الأوراق المالية البريطانية، فيما يزداد الطلب البريطاني على الأوراق المالية اليابانية. يظهر ذلك من خلال ملاحظة انخفاض الطلب على الجنيهات من D إلى D' في الشكل (4.7). وكذلك من الزيادة في العرض من S إلى S' . ولآن، عند معدل الصرف E_0 هناك فائض من الاسترليني يساوي $Q_1 Q_2$ ، أي عجز في الين الياباني في سوق الصرف الأجنبي.

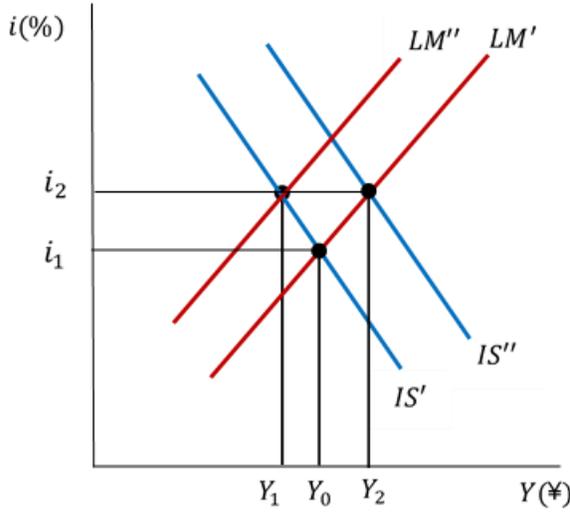
في هذه الحالة، لن يقف بنك إنجلترا مكتوف الأيدي بل سيسعى إلى دعم الجنيه عند سعر E_0 من خلال بيع الين الياباني وشراء الاسترليني للتخلص من حالة الاختلال. على أن القيام بذلك يؤدي إلى تراجع احتياطات البنك وكذلك تراجع العرض النقدي من الجنيه. ففي بيئة يراعى فيها ثبات سعر الصرف، تلجأ المصارف المركزية إلى الاحتفاظ بكميات من الصرف الأجنبي (احتياطات رسمية) لاستخدامها في دعم معدلات صرف عملاتها.

يلاحظ هنا أن هناك طرائق وأنظمة أخرى لمعالجة اختلالات العرض والطلب في سوق الصرف بعيداً عن تدخل البنك المركزي. منها على سبيل المثال إعادة تقويم معدل الصرف أو تقييد المبادلات الدولية. لن نتطرق لهذه الأساليب، بل سنركز فقط على البيئة الاقتصادية التي تتطوي على مصرف مركزي يقوم بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي بغرض التغلب على حالات عدم التوازن في أسواق الصرف.

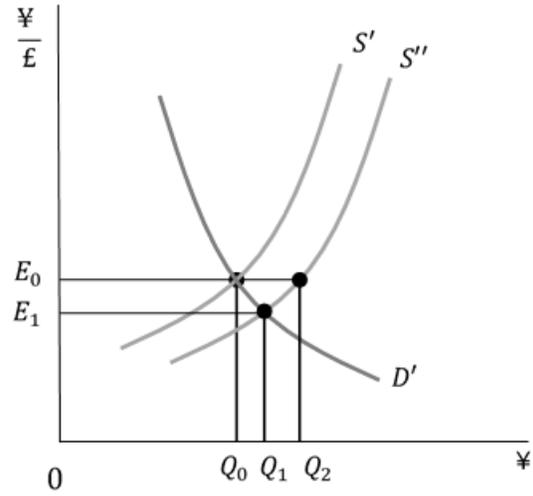
3.7. حركة رأس المال وترابط اقتصادات السوق

ترتبط الأسواق المالية للدول الصناعية والمتطورة والناشئة إلى حد ما ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً. سنعتمد فيما يأتي نموذج مندل فلينغ Mundell-Fleming Model الذي يسهل علينا الشرح كونه يسمح بأن يكون الترابط بين الاقتصادات تاماً وبأن تكون قدرة رأس المال على الحركة تامة. إن اعتماد فرضية تمام الحركة الرأسمالية يفضي إلى انتظام معدلات الفائدة عبر الحدود الوطنية وتوحيدها بفعل حركات المراجعة. إذا ما ارتفع معدل الفائدة في أحد البلدان فوق المتوسط العالمي فإن ذلك سيجذب الرساميل إلى ذلك البلد، ولكن تدفق الرساميل إلى الداخل سيؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة، وسيستمر هذا الانخفاض حتى العودة إلى المتوسط العالمي، بحيث ينعدم الحافز لمزيد من الحركة الرأسمالية.

الشكل (أ.5.7)



الشكل (ب.5.7)



فعلى سبيل المثال، إذا كان المتوسط العالمي لمعدل الفائدة هو 3% وحدث أنه ارتفع معدل الفائدة في الصين إلى 4% فإن الرساميل العالمية ستتدفق باتجاه الصين طمعاً بالعائد الأعلى على الاستثمار، لكن هذا التدفق بحد ذاته سيقود معدل الفائدة في الصين إلى الانخفاض حتى العودة إلى المستوى العالمي.

وأما الفرضية الثانية التي سنعتمدها فيما يأتي فهي فرضية الاقتصاد الصغير small economy. تسمح لنا هذه الفرضية بأن نقول إن المعدلات العالمية إذا تغيرت من شأنها أن تؤثر بالمعدلات المحلية، وأما إذا تغير المعدل المحلي لأحد البلدان فلن يكون لذلك تأثير على المعدل العالمي. بمعنى أن الاقتصاد صغير إلى حد يكفي لجعل تأثيره في الاقتصاد العالمي ضئيل جداً إلى حد يمكن إهماله، وهذا يصدق على أغلب بلدان العالم؛ وإن لم ينطبق على بلدان مثل الصين واليابان فإن هذه الفرضية تبسط التحليل بما يمكّن من عرض الفكرة الرئيسية حول ما يحدث للنواتج ومعدل الفائدة في بلد ما عندما ينزاح منحنى التوازن السلعي أو عندما تتغير معدلات الصرف الأجنبي في العالم سواء أكانت مرنة أم ثابتة. وسنتناول فيما يأتي عدداً من الحالات:

1.3.7. الحالة (1): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف مرن

في الشكل (1.5.7 أ) نرسم للناتج البريطاني بالرمز Y_0 من أجل المنحنيات 'IS' و'LM'. ومعدل الفائدة السائد في بريطانيا i_1 هو نفسه المعدل العالمي. ومعدل الصرف من أجل بريطانيا هو E_0 من أجل المنحنيات 'D' و'S' في الشكل (1.5.7 ب). افترض أن المعدل العالمي ارتفع إلى i_2 . ورغبة من المستثمرين بالاستفادة من المعدل الأعلى سيقوم البريطانيون بشراء سندات يابانية. وبالتالي يقوم البريطانيون بعرض جنيهاً إسترليني إضافياً في أسواق الصرف الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح عرض الجنيه إلى اليمين من 'S' إلى 'S'' في الشكل (1.5.7 ب)، ويتبدل إثر ذلك معدل الصرف منخفضاً من E_0 إلى E_1 . تتسبب التدفقات الرأسمالية من بريطانيا إلى اليابان بتخفيض قيمة الجنيه الأسترليني، الأمر الذي يقود إلى زيادة في الصادرات المستقلة البريطانية وإلى انخفاض في المستوردات المستقلة البريطانية، فيزيد صافي الصادرات المستقلة. تستمر هذه الزيادات في صافي الصادرات المستقلة إلى أن ينزاح IS إلى اليمين من 'IS' إلى 'IS''. ومن أجل 'IS' و'LM' فإن معدل الفائدة سيكون i_2 ، وسيعود بالتالي معدل الفائدة في بريطانيا إلى التماثل مع المعدل العالمي. ويزيد الناتج البريطاني من Y_0 إلى Y_2 .

2.3.7. الحالة (2): أثر معدل الفائدة في ظل سعر صرف ثابت

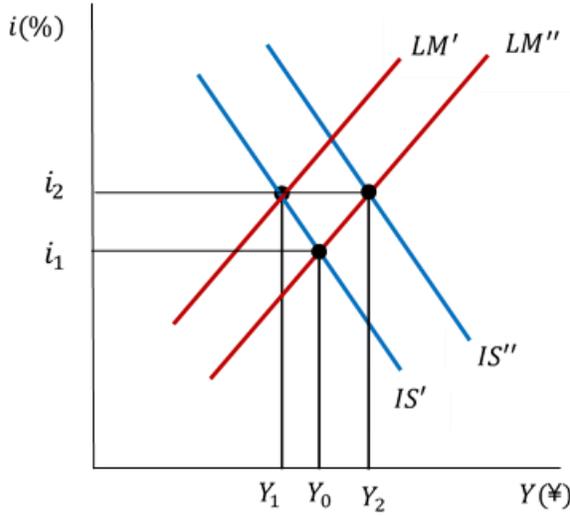
لنكرر ذات التحليل أعلاه تحت فرضية نظام سعر الصرف الثابت. إن الزيادة في المعدل العالمي لمعدل الفائدة من i_1 إلى i_2 ستؤدي إلى انزياح عرض الجنيه في الشكل (1.5.7 ب) من 'S' إلى 'S''. ولأن بريطانيا ملتزمة بتثبيت سعر الصرف عند المستوى E_0 ، فإن فائضاً في عرض الجنيهاً الأسترليني سينشأ عند سعر الصرف E_0 . فالكمية المطلوبة من الأسترليني ستبقى عند Q_1 في الوقت الذي ازدادت فيه الكمية المعروضة من الأسترليني إلى Q_2 بسبب تزايد عرض الأسترليني في أسواق

الصرف الأجنبي. وعليه، يقوم بنك إنجلترا ببيع الين الياباني ويشتري الجنيه الاسترليني مدفوعاً بفائض السترليني وعجز الين. الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض احتياطات الصرف الأجنبي لدى بنك إنجلترا وانخفاض عرض النقد في بريطانيا. ينزاح LM' في الشكل (أ.5.7) يساراً إلى LM". فيتقاطع LS' مع LM" عند مستوى الناتج Y_1 ومعدل الفائدة i_2 وهو نفسه المعدل العالمي. وبالوصول إلى هذه النقطة ينعدم الحافز لدى المستثمر البريطاني للاستثمار في الأسواق الأجنبية فينزاح عرض السترليني في الشكل (ب.5.7) متراجعاً إلى S'، وسنصل بذلك إلى توازن في سوق الصرف الأجنبي عند معدل الصرف E_0 . لاحظ أنه في نظام سعر الصرف الثابت، ينخفض الناتج إلى Y_1 نتيجةً للارتفاع في المعدل العالمي للفائدة، في حين أنه يرتفع إلى Y_2 في ظل معدلات الصرف المرنة كما شاهدنا في الحالة السابقة.

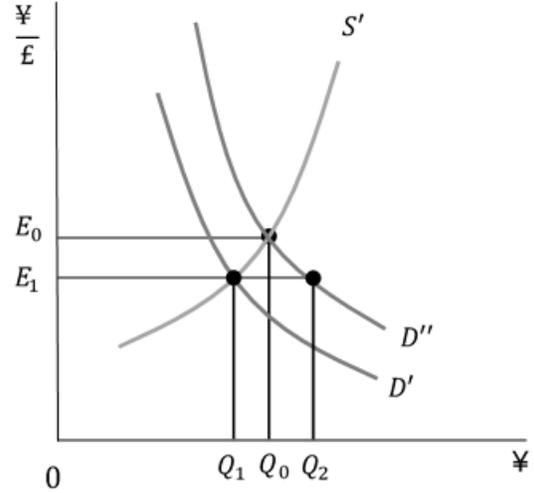
3.3.7. الحالة (3): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف مرن

ننطلق في هذه الحالة من ناتج بريطاني عند المستوى Y_0 المحدد بالمنحنيات IS' و LM'. معدل الفائدة السائد في بريطانيا i_1 هو نفسه المعدل السائد عالمياً. وسعر صرف السترليني عند المستوى E_0 المحدد بالمنحنيات D' و S' في الشكل (ب.6.7). افترضنا أن تطوراً جديداً في التكنولوجيا أفضى إلى ارتفاع جوهري في الإنفاق الاستثماري المستقل في بريطانيا. تؤدي هذه الزيادة في الاستثمار المستقل في بريطانيا إلى انزياح منحنى التوازن السلعي في الشكل (أ.6.7) من IS' إلى IS"، ويرتفع معدل الفائدة في بريطانيا من i_1 إلى i_2 . ومع ارتفاع معدل الفائدة في بريطانيا تتدفق الرساميل من طوكيو إلى لندن فيرتفع الطلب على السترليني ممثلاً بانزياح منحنى الطلب من D' إلى D" في الشكل (ب.6.7) ويرتفع سعر صرف السترليني من E_0 إلى E_1 . ويؤدي تحسن القيمة الخارجية للسترليني إلى انخفاض صافي الصادرات المستقل، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح منحنى التوازن السلعي إلى اليسار. ويستمر الانزياح اليساري لهذا المنحنى من IS" إلى IS' أن يعود إلى IS' ليعود معه معدل الفائدة

الشكل (أ.6.7)



الشكل (ب.6.7)



في بريطانيا إلى المستوى المبدئي عند i_1 . وهكذا، فإن الزيادة في الاستثمار المستقل لم تحدث أثراً في المستوى النهائي للنتاج، ذلك أن ارتفاع قيمة الاسترليني تتسبب بانخفاض في صافي الصادرات المستقل مكافئ للزيادة في الاستثمار المستقل.

4.3.7 الحالة (4): أثر الاستثمار في ظل سعر صرف ثابت.

لنكرر التحليل الذي قمنا به في الحالة (3) بافتراض أن سعر الصرف ثابت. لقد ازداد معدل الفائدة في الشكل (أ.6.7) من i_1 إلى i_2 بسبب انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي من IS' إلى IS'' . تؤدي الزيادة في الطلب على الاسترليني إلى انزياح المنحنى D' إلى D'' كما هو ظاهر في الشكل (ب.6.7). ولأن سعر الصرف ثابت هذه المرة فإننا سنكون أمام عجز في الاسترليني (وبالتالي فائض في الين الياباني) عند سعر الصرف E_0 . يقوم بنك إنجلترا بشراء الفائض المعروض من الين الياباني، الأمر الذي يزيد من احتياطياته من الصرف الأجنبي وكذلك من عرض النقد في بريطانيا. فينزاح منحنى التوازن النقدي في الشكل (أ.6.7) إلى اليمين من LM'' إلى LM' . يتم التقاطع بين IS'' و LM'' عند الناتج Y_1 ومعدل الفائدة i_1 ، وهو نفسه معدل الفائدة السائد عالمياً. يتراجع الطلب على

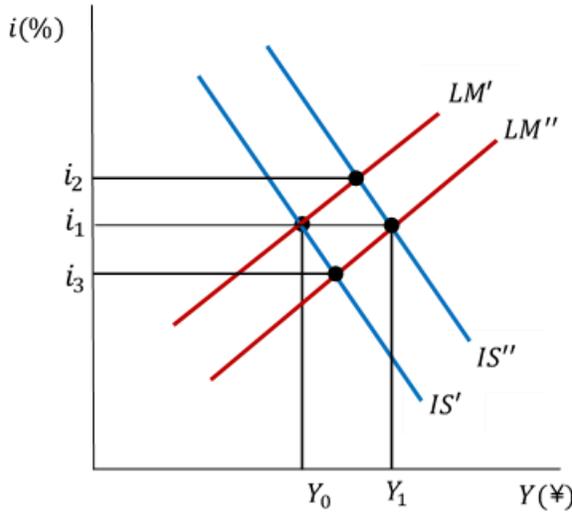
الاسترليني في الشكل (6.7.ب) إلى 'D، ونكون أمام توازن في سوق الصرف الأجنبي عند معدل الصرف E_0 . بالمحصلة، يرتفع الناتج البريطاني من Y_0 إلى Y_1 في ظل هذه البيئة التي يسود فيها نظام سعر الصرف الثابت. قارن ذلك مع حالة سعر الصرف المرن حيث بقي مستوى الناتج بالمحصلة عند مستواه الأصلي.

4.7. السياسة المالية والنقدية في ظل سعر صرف مرن

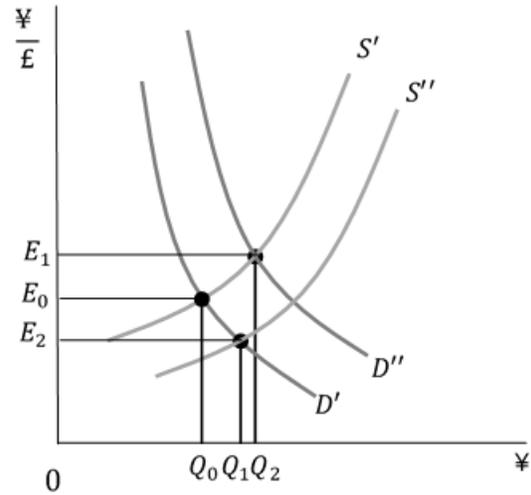
لا يمكن للسياسة المالية أن تغير مستوى الناتج في بيئة اقتصادية تعتمد معدلات صرف مرنة، في ظل فرضية الحركة التامة لرأس المال ونموذج البلد الصغير. فأي إجراء مالي تقوم به وزارة المالية من شأنه أن يؤدي إلى انزياح منحنى التوازن السلعي بما يقود إلى ارتفاع معدل الفائدة فوق السعر العالمي أو انخفاضه تحت السعر العالمي. وعندما يكون معدل الفائدة في الاقتصاد المحلي أعلى من المعدل العالمي ترتفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وينخفض صافي الصادرات المستقل. وهذا الانخفاض في صافي الصادرات المستقل يؤدي إلى انزياح يساري في منحنى التوازن السلعي إلى أن يتقاطع مع منحنى التوازن النقدي عند مستوى مطابق لمستوى معدل الفائدة العالمي. وهكذا، فإن أي إجراء مالي سيؤدّ بدلاً تلقائياً يؤدي لإطفاء تأثيره. هذا التبدل المطفي لأثر السياسة المالية هو كما رأينا التغير في صافي الصادرات المستقل. بالمختصر، السياسة المالية غير فعّالة ولا تصلح أداة للسياسة العامة في ظل الفرضيات التي بدأنا منها.

في الشكل (7.7.أ) نرّمز للناتج البريطاني بالرمز Y_0 من أجل المنحنيات 'IS' و'LM'. ومعدل الفائدة السائد في بريطانيا i_1 هو نفسه المعدل العالمي. ومعدل الصرف من أجل بريطانيا هو E_0 من أجل المنحنيات 'D' و'S. إن زيادة في الإنفاق الحكومي البريطاني يؤدي إلى انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي من 'IS' إلى 'IS"'. الأمر الذي يدفع بمعدل الفائدة في لندن من i_1 إلى i_2 من أجل 'LM' و'IS". وتتدفق الرساميل من طوكيو إلى لندن بما يؤدي إلى انزياح يميني في الطلب على الاسترليني

الشكل (أ.7.7)



الشكل (ب.7.7)



من D' إلى D'' . ولدينا الآن سعر صرف من أجل منحنيات العرض S' والطلب D'' عند E_1 : ارتفاع معدل الفائدة في لندن أدى إلى ارتفاع سعر الصرف من E_0 إلى E_1 . وهذا التحسن في القيمة الخارجية للإسترليني يؤدي إلى انخفاض صافي الصادرات المستقل للمملكة المتحدة، ما ينطوي على انزياح يساري في منحنى التوازن السلعي يظل مستمراً حتى العودة إلى الوضع الأصلي للتوازن السلعي عند i_1 ويتقاطع كل من IS' و LM' عند السعر العالمي.

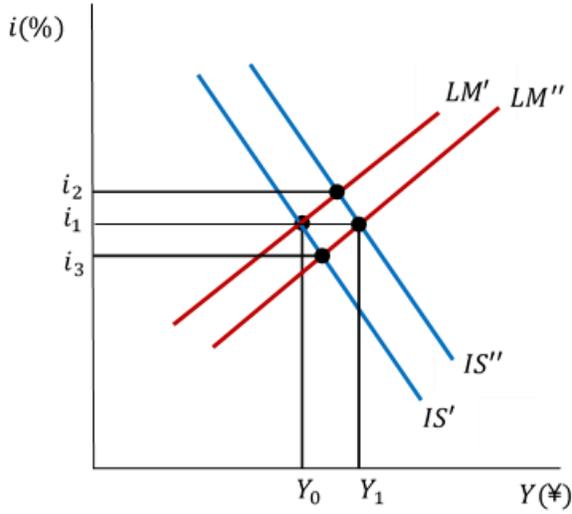
وهكذا، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي البريطاني يولد أثراً مطلقاً لزيادة الإنفاق الحكومي على شكل تغير متناسب في صافي الصادرات المستقل ويبقى الناتج البريطاني بالمحصلة بدون تغيير. هذا بالنسبة للسياسة المالية. أما بالنسبة للسياسة النقدية فإنها تعد ذات تأثير كبير في ظل بيئة اقتصادية تعتمد سياسة سعر الصرف المرن. فعلى سبيل المثال، إذا ما قامت المملكة المتحدة بزيادة العرض النقدي فإن معدل الفائدة سينخفض، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للإسترليني، وهذا الأخير سيؤدي إلى زيادة في صافي الصادرات المستقل تعني انزياحاً يمينياً في منحنى التوازن السلعي، يستمر إلى أن يتقاطع مع منحنى التوازن النقدي عند معدل فائدة مساوٍ للمعدل العالمي.

بالعودة إلى الشكل (7.7.أ)، حيث ناتج المملكة المتحدة عند Y_0 من أجل LM' و IS' . ومعدل الفائدة السائد في لندن هو نفسه المعدل العالمي عند i_1 . وسعر صرف الاسترليني عند E_0 من أجل D' و S' في الشكل (7.7.ب). إن قراراً من بنك إنجلترا بزيادة العرض النقدي سيؤدي إلى انزياح منحنى التوازن النقدي من LM' إلى LM'' . إن انخفاض معدل الفائدة البريطاني سيؤدي إلى زيادة عرض الاسترليني في سوق الصرف الأجنبي مع تهافت المستثمرين البريطانيين للبحث عن عوائد أفضل خارج المملكة المتحدة. أي أن المنحنى S' سينزاح إلى S'' . ونصل مع D' و S'' إلى سعر الصرف E_2 . إن انخفاض سعر الصرف من E_0 إلى E_2 يؤدي إلى زيادة في صافي الصادرات المستقل وينزاح منحنى التوازن السلعي يساراً إلى IS' ليتقاطع مع LM'' عند معدل الفائدة i_1 المساوي للمعدل العالمي. وهكذا، فإن زيادة العرض النقدي أدت إلى ارتفاع مستوى ناتج المملكة المتحدة من Y_0 إلى Y_1 في حين أن سياسة الحفز المالي فشلت كما رأينا في إحداث أي تأثير على مستوى الناتج.

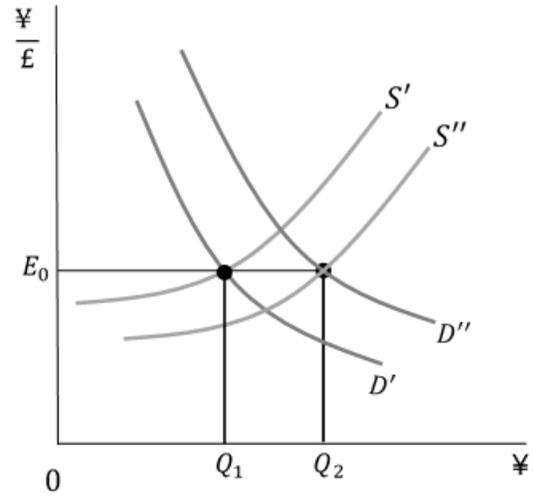
5.7. السياسة المالية والنقدية في ظل سعر صرف ثابت

عندما تكون السياسة النقدية في بيئة تعتمد سعر صرف ثابت فإنها تفقد فعاليتها في إحداث تغيير في الناتج التوازني، في حين أن السياسة المالية تصبح مقالة. إن سياسة مالية تحفيزية من شأنها أن تزيج منحنى التوازن السلعي بما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة المحلي فوق المعدل العالمي. ومن أجل سعر صرف ثابت، فإن التدفقات الرأسمالية الداخلة ستخلق عجزاً في العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي. يسارع المصرف المركزي لدعم ثبات سعر الصرف من خلال شراء العملة الأجنبية ما يؤدي إلى زيادة في العرض النقدي المحلي. فيعود معدل الفائدة للانخفاض إلى المعدل العالمي وتحدث زيادة إضافية في مستوى الناتج المحلي. والأثر النهائي لسياسة التحفيز المالي يأتي كما هو واضح على شكل زيادة في مستوى الناتج المحلي دون تأثير في معدل الفائدة. تأمل الشكل (8.7) حيث أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي البريطاني يؤدي إلى انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي من IS' إلى

الشكل (أ.8.7)



الشكل (ب.8.7)



IS". الأمر الذي يدفع بمعدل الفائدة في لندن من i_1 إلى i_2 من أجل LM' و IS". وتتدفق الرساميل من طوكيو إلى لندن بما يؤدي إلى انزياح يميني في الطلب على الاسترليني من D' إلى D". لاحظ الآن أنه عند معدل الصرف E_0 ، هناك عجز في الاسترليني مقداره Q_1Q_2 . وتذكر أن عجز العملة المحلية هو الوجه الآخر لفائض الصرف الأجنبي في السوق. سيلجأ بنك إنجلترا بطبيعة الحال إلى شراء فائض الين الياباني في سوق الصرف الأجنبي، فتزيد احتياطياته من الصرف الأجنبي ويزيد العرض النقدي المحلي بنفس الوقت.

إن زيادة العرض النقدي المحلي يعني انزياحاً يمينياً في LM كما يظهر من الشكل (أ.8.7) ويستمر هذا الانزياح حتى الوصول إلى LM" حيث يتقاطع مع IS" عند معدل الفائدة i_1 . ولتحصل بالمحصلة على ارتفاع في مستوى الناتج المحلي من Y_0 إلى Y_1 .

وأما بالنسبة للسياسة النقدية، فهذه لا يمكن استخدامها في بيئة معدل الصرف الثابت، وأن أي تغيير في العرض النقدي يدفع بمعدل الفائدة المحلي إلى مستوى يفوق أو يقل عن معدل الفائدة العالمي. فعلى سبيل المثال، يؤدي انخفاض العرض النقدي في الاقتصاد المحلي إلى ارتفاع معدل الفائدة

المحلي، فتتدفق الرساميل الأجنبية إلى الداخل بما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة المحلية، ولكن، مع ثبات سعر الصرف، سيكون هناك عجز في العملة المحلية، ما سيدفع المصرف المركزي إلى بيع الصرف الأجنبي لدعم العملة المحلية. فيزيد العرض النقدي لينزاح بذلك منحنى التوازن النقدي يميناً عائداً إلى وضعه المبدئي. ويعود معه معدل الفائدة إلى مستواه المبدئي عند معدل الفائدة العالمي. وبما أن البنك المركزي ملزم بالحفاظ على ثبات سعر الصرف، فإنه لا يستطيع تغيير العرض النقدي لإحداث تأثير في معدل الفائدة المحلي.

بالعودة إلى الشكل (8.7 أ)، حيث ناتج المملكة المتحدة عند Y_0 من أجل LM' و IS' . ومعدل الفائدة السائد في لندن هو نفسه المعدل العالمي عند i_1 . وسعر صرف الاسترليني عند E_0 من أجل D' و S' في الشكل (8.7 ب). إن قراراً من بنك إنجلترا بزيادة العرض النقدي سيؤدي إلى انزياح منحنى التوازن النقدي من LM' إلى LM'' . إن انخفاض معدل الفائدة البريطاني سيؤدي إلى زيادة عرض الاسترليني في سوق الصرف الأجنبي مع تهافت المستثمرين البريطانيين للبحث عن عوائد أفضل خارج المملكة المتحدة. ولأن، عند سعر الصرف E_0 هناك فائض في الاسترليني وعجز في الين الياباني. يلجأ بنك إنجلترا إلى علاج ذلك العجز في الين الياباني من خلال بيع الين إلى المصارف. وبذلك تتخفض الاحتياطات الأجنبية لدى بنك إنجلترا وينخفض العرض النقدي المحلي. ينزاح منحنى التوازن النقدي إلى اليسار من LM'' إلى LM' ما يعيد معدل الفائدة إلى المستوى i_1 . وهكذا، فإن بنك إنجلترا لن يكون قادراً على تغيير الناتج في ظل سعر صرف ثابت بسبب عدم قدرته على الضغط على معدل الفائدة في بريطانيا إلى مستوى يقلّ عن المعدل العالمي.

6.7. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية

تؤثر التجارة الخارجية على خصائص منحنى التوازن السلعي، حيث يمكن أن تؤدي التدفقات التجارية إلى انزياح أو تغيير ميل هذا المنحنى. يؤدي ارتفاع صافي الصادرات المستقلة إلى انزياح منحنى IS

إلى اليمين فيما يؤدي ازدياد النزعة الحدية للاستيراد على مستوى الاقتصاد إلى انزياح IS إلى اليسار وازدياد شدة انحداره. وتتشأ أسواق الصرف الأجنبي نتيجة رغبة المتعاملين ببيع العملة المحلية بغرض شراء العملة الأجنبية أو رغبتهم ببيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية. إن منحنيات العرض والطلب على العملة المحلية تحدد مستوى سعر الصرف، أي المعدل الذي يتم عنده مبادلة عدد من وحدات العملة الأجنبية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية. ففي ظل سعر صرف مرن، تؤدي زيادة العرض أو الطلب على العملة المحلية إلى تغيير في القيمة الخارجية للعملة (معدل الصرف = سعر الصرف). وأما في ظل سعر صرف ثابت، فتؤدي زيادة العرض أو الطلب على العملة المحلية إلى حدوث فائض أو عجز في العملة المحلية ويكون السوق في حالة عدم توازن عند سعر الصرف الثابت. وللتخلص من هذا الاختلال، يلجأ المصرف المركزي إلى بيع وشراء الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر الصرف في الأمد القصير، يعد تدفق الرساميل المالية مسؤولاً بدرجة كبيرة عن التغيرات التي تطرأ على العرض والطلب على العملة المحلية.

استخدمنا في هذا الفصل نموذج مندل فليمنغ Mundell-Fleming model الذي ينطوي على فرضية الحركية التامة لرأس المال؛ في ظل هذا النموذج، تؤدي التدفقات الرأسمالية إلى تحقيق مساواة بين معدل الفائدة المحلي ومعدل الفائدة السائد عالمياً. في ظل سعر صرف مرن، يؤدي ارتفاع المعدل العالمي للفائدة إلى تدفق الرساميل من الاقتصاد المحلي إلى بقية دول العالم؛ الأمر الذي يزيد عرض العملة المحلية في أسواق الصرف الأجنبي، ما يؤدي بدوره إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات المستقلة، فينزاح منحنى التوازن السلعي إلى اليمين ويحدث ارتفاع في معدل الفائدة، يعيد السوق إلى التوازن عند المستوى العالمي لمعدل الفائدة. وأما في ظل سعر صرف ثابت، فإن ارتفاع معدل الفائدة السائد عالمياً يجبر البنك المركزي (في الاقتصاد المحلي لبلد صغير) على بيع العملة الأجنبية لدعم سعر الصرف. وهذا الإجراء يقود إلى انخفاض عرض النقد، فينزاح منحنى التوازن النقدي إلى اليسار ويرتفع معدل الفائدة المحلي.

حللنا في هذا الفصل فاعلية السياسات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح ينطوي على حركية تامة في رأس المال وأسعار صرف مرنة. وجدنا أن التحفيز المالي لا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي لأن أية زيادة في المعدل المحلي للفائدة تتسبب بتحسين في قيمة العملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الصادرات المحلية وانزياح منحني التوازن السلعي عائداً إلى وضعه الأصلي. وأما السياسة النقدية فتتسم بالفاعلية لأن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انزياح يميني في منحني التوازن النقدي ويرتفع مستوى الناتج إلى مستوى أعلى عند معدل فائدة أدنى من المستوى الأصلي. فيما تؤدي التدفقات الرأسمالية الخارجة إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة، ما يزيد صافي الصادرات المستقلة، فينحاز منحني التوازن السلعي إلى اليمين وتحدث زيادة إضافية في مستوى الناتج. وتتعدم فعالية السياسة النقدية عندما يكون سعر الصرف ثابتاً، وأما السياسة المالية فتكون فعالة. يعود عدم فعالية السياسة النقدية إلى التزام السلطات النقدية بالحفاظ على سعر صرف ثابت. وبالتالي لا تستطيع اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر على العرض النقدي بطريقة تساعد على انحراف معدل الفائدة المحلي عن المعدل السائد عالمياً. وأما السياسة المالية فتكون غاية في الفعالية، ذلك أن التحفيز المالي، الذي يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة المحلي، يستلزم من السلطات النقدية القيام بالتوسع في عرض النقد للحفاظ على التوازن الأصلي بين المعدل المحلي والمعدل العالمي.

مراجع وقراءات الفصل السابع

- 1- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 2- Dornbusch, R. Fischer, S., and Stratz, R. Macroeconomics. 12th edition. McGraw Hill 2013.
- 3- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 4- Yip. A., Editor Exchange Rates Systems and Policies in Asia. WS. 2008.
- 5- Visserm Hans. A Guide to International Monetary Economics: Exchange rate theories, systems, and polices. EE. 2004

أسئلة الفصل السابع

أسئلة «صح أو خطأ»

- 1) تؤدي زيادة في النزعة الحديدية للاستيراد إلى انخفاض ميل منحنى التوازن السلعي.
- 2) تؤدي زيادة الصادرات السورية إلى انزياح منحنى التوازن السلعي إلى اليمين.
- 3) يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى اليابان في ظل معدل صرف مرن إلى انخفاض سعر صرف الدين وزيادة الصادرات اليابانية وانزياح منحنى التوازن الحقيقي إلى اليمين.
- 4) تستخدم السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت لدعم سعر الصرف، ولا يمكن استخدامها لتغيير معدل الفائدة.
- 5) في نموذج مندل - فليمنغ الذي يتصف بحركية تامة في رأس المال، يكون معدل الفائدة في الاقتصاد المحلي مساوياً لمعدل الفائدة في الاقتصاد الدولي.
- 6) في نموذج مندل - فليمنغ، يؤدي انخفاض معدل الفائدة العالمي إلى انخفاض معدل الفائدة المحلي في ظل نظام سعر صرف مرن.
- 7) في نموذج مندل - فليمنغ، لن يؤدي ارتفاع معدل الفائدة العالمي إلى زيادة في معدل الفائدة المحلي في ظل نظام سعر صرف مرن.
- 8) ينعقد تأثير السياسة المالية في بيئة اقتصادية تعتمد نظام سعر الصرف المرن.
- 9) في بيئة اقتصادية تعتمد نظام سعر صرف ثابت، لا بد أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة في العرض النقدي.
- 10) السياسة النقدية عديمة الفاعلية سواء في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو نظام سعر الصرف المرن، وذلك لأن معدل الفائدة المحلي لا يمكن أن يبتعد عن المستوى العالمي لمعدل الفائدة.

الفصل الثامن

العرض الكلي والطلب الكلي

Chapter VIII

Aggregate Supply and Aggregate Demand

عنوان الموضوع: العرض الكلي والطلب الكلي

كلمات مفتاحية Key words:

العرض النقدي الاسمي (الكتلة النقدية الاسمية) nominal money supply؛ المستوى العام للأسعار (مستوى السعر) price level؛ العرض النقدي الحقيقي real money supply؛ تابع خطي linear function؛ معادلة التوازن الآني simultaneous equilibrium equation؛ الناتج الحقيقي التوازني real equilibrium output؛ منحنى عرض كلي نيوكلاسيكي neoclassical aggregate supply curve؛ منحنى عرض كلي صاعد (موجب الميل) positively-sloped aggregate supply curve؛ الأجر الاسمي nominal wage؛ الأجر الحقيقي real wage؛ أجر غير مرن (دبق؛ عالق) sticky wage.

الأهداف التعليمية للفصل الثامن:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يشرح كيف تنشأ العلاقة بين الناتج وبين معدل الفائدة من خلال ISLM.
- يقوم بإيجاد منحنى الطلب الكلي هندسياً فقط باستخدام ISLM.
- يميّز العوامل التي تسبب انزياح منحنى الطلب الكلي.
- يحدد اتجاه انزياح الطلب الكلي عند تغيير معامل سلوكي مؤثر ويحدد الأثر في الناتج التوازني.
- يميّز منحنى العرض الكلي في الأجل القصير عنه على الأمد الطويل.
- يحلل العلاقة بين توازن سوق العمل وبين العرض الكلي.
- يميّز منحنى العرض النيوكلاسيكي عن منحنى العرض الصاعد.
- يفسر منحنى العرض الصاعد قصير الأجل تحت فرضية الأسعار غير المرنة (العالقة).

مخطط الفصل الثامن:

الفصل الثامن: العرض الكلي والطلب الكلي

1.8. المستوى العام للأسعار والنتائج التوازني

2.8. إيجاد منحنى الطلب الكلي

3.8. انزياح الطلب الكلي

4.8. العرض الكلي في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل

5.8. منحنى العرض الكلي النيوكلاسيكي في الأجل القصير

1.5.8. طلب العمل

2.5.8. عرض العمل

3.5.8. توازن سوق العمل والعرض الكلي

6.8. منحنى العرض الكلي قصير الأجل في ظل الأجر غير المرن

7.8. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية

أسئلة الفصل الثامن

الفصل الثامن: العرض الكلي والطلب الكلي

1.8. المستوى العام للأسعار والناتج التوازني

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار (مستوى السعر من الآن فصاعداً) يقود إلى تخفيض القدرة الشرائية للعرض النقدي الإسمي. يعني ذلك أن العرض النقدي الحقيقي يرتبط عكساً بمستوى السعر. نرسم في هذا الفصل للعرض النقدي الحقيقي بالرمز (m) ونعرفه بوصفه نسبة العرض النقدي الإسمي إلى مستوى السعر:

$$m = \frac{\bar{M}}{P}$$

حيث (\bar{M}) تمثل الكتلة النقدية الإسمية و (P) تمثل مستوى السعر. إن انخفاض مستوى السعر يؤدي إلى زيادة عرض النقد الحقيقي ويؤدي إلى انزياح يميني في منحنى التوازن النقدي. وأما ارتفاع مستوى السعر، والذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقد الحقيقي، فإنه يؤدي إلى انزياح يساري في منحنى التوازن النقدي. وهكذا، يبدو واضحاً أن ذات الانزياح في منحنى العرض النقدي يمكن أن يحدث إما نتيجة لتغير مستوى السعر أو نتيجة لتغير في عرض النقد الإسمي. فمنحنى LM يمكن أن ينزاح إلى اليسار إما بانخفاض العرض النقدي الإسمي أو بارتفاع مستوى السعر أو بمزيج من كليهما. وأما زيادة العرض النقدي الإسمي أو الانخفاض في مستوى السعر فإنه يؤدي إلى انزياح LM إلى اليمين. ولنأخذ بعض الأمثلة البسيطة لتوضيح ذلك.

مثال (1):

افتراض أن العرض النقدي الإسمي ارتفع من 100¥ من 200¥ دون تغير في مستوى السعر الذي بقي عند المستوى (1.00) أثناء هذا الارتفاع. احسب التغير في العرض النقدي الحقيقي.

$$m_1 = \frac{\bar{M}_1}{P_1} = \frac{100}{1.00} = 100$$

$$m_2 = \frac{\bar{M}_2}{P_2} = \frac{200}{1.00} = ¥200$$

وهكذا فإن تضاعف العرض النقدي الإسمي يؤدي إلى تضاعف الحقيقي في ظل ثبات مستوى السعر.

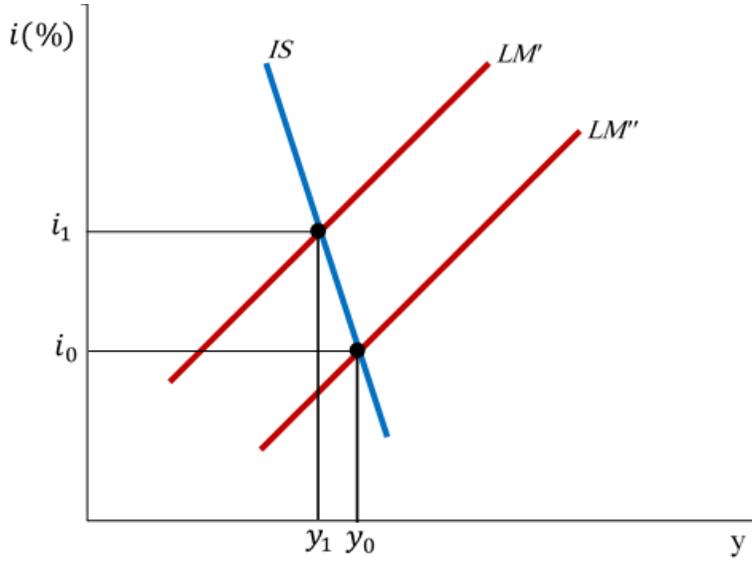
والآن، هل يمكن للعرض النقدي الحقيقي أن يتضاعف في ظل ثبات العرض النقدي الإسمي؟ نعم، يمكن ذلك إذا ما بقي العرض النقدي الإسمي عند $\bar{M} = 100$ وانخفض مستوى السعر من $P_1 = 1.00$ إلى $P_2 = 0.50$.

وأخيراً، هل يمكن للعرض النقدي الحقيقي أن يبقى ثابتاً في ظل تغير كل من مستوى السعر والعرض النقدي الإسمي؟ نعم، يمكن ذلك إذا ما ازداد مستوى السعر ومستوى العرض النقدي الإسمي كلاهما بنفس النسبة:

$$m = \frac{100}{1.00} = ¥100 ; \quad m = \frac{200}{2.00} = ¥100$$

مثال (2):

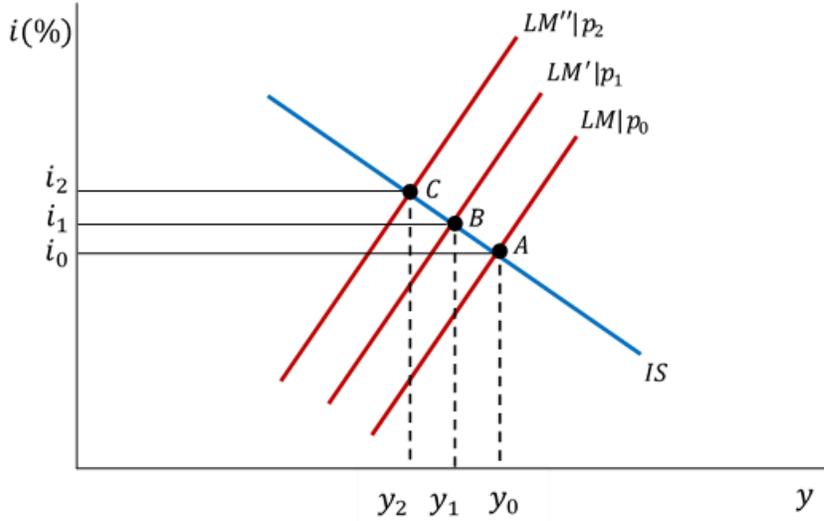
افتراض أننا قمنا بإيجاد منحنى توازن نقدي LM من منحنيات الطلب على أرصدة النقد الحقيقية وعرض النقد الحقيقي، وذلك من أجل مستوى سعر وعرض نقدي اسمي مبدئيين (الشكل 1.8). تحدد نقطة تقاطع LM مع IS المستوى التوازني للنواتج الحقيقي (y_0). يؤدي تضاعف مستوى السعر، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي بمقدار النصف، الأمر الذي يؤدي إلى انزياح LM يساراً إلى 'LM، ومع هذا الانزياح يتراجع الناتج الحقيقي التوازني من y_0 إلى y_1 .



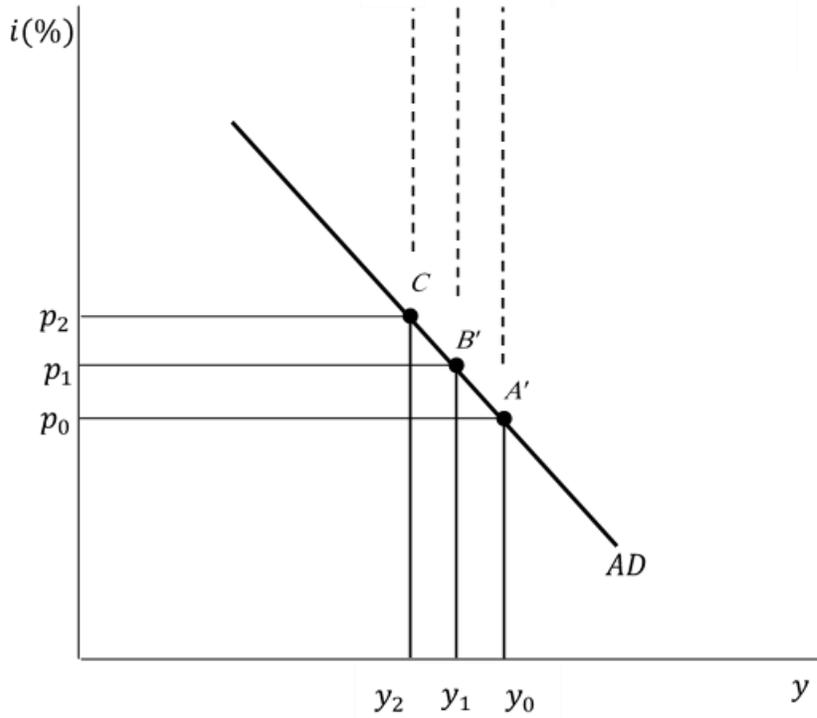
الشكل (1.8)

2.8. إيجاد منحنى الطلب الكلي

يربط منحنى الطلب الكلي بين مستوى السعر وبين الناتج الذي يتحقق عند التوازن الآني في سوقي السلع والنقد. في الشكل (أ.2.8) تم تثبيت عرض النقد الإسمي عند مستوى محدد، وتم السماح لمستوى السعر بالارتفاع عدّة مرات، من p_0 إلى p_1 إلى p_2 ، مما أدى إلى انزياحات متوالية في منحنى التوازن النقدي من LM إلى LM' إلى LM'' . لاحظ أن منحنى LM يرتبط بمستوى السعر الأدنى p_0 ، فيما يوافق LM'' مستوى السعر الأعلى p_2 . إن هذه الانزياحات اليسارية في LM والناجمة عن انخفاض العرض النقدي الحقيقي، تؤدي إلى انخفاض الناتج التوازني من y_0 إلى y_1 إلى y_2 وإلى ارتفاع معدل الفائدة تدريجياً من i_0 إلى i_2 . من الواضح أن لدينا معدل فائدة محدد من أجل كل توازن وكذلك مستوى سعر محدد من أجل كل توازن أو من أجل كل ناتج توازني. نستطيع بالتالي رسم شكل يربط بين مستويات السعر وبين مستويات الناتج الحقيقي الموافقة (ب.2.8). نحصل على ثلاث نقاط نصل بينهما لنحصل على منحنى الطلب الكلي AD . كل نقطة على هذا المنحنى تحدد مستوى الناتج الحقيقي الممكن من أجل المستويات الممكنة لمستوى السعر.



الشكل (أ.2.8)



الشكل (ب.2.8)

في الحالة البسيطة بين أيدينا، حيث منحني الطلب الكلي هو عبارة عن تابع خطي في مستوى السعر،
تتحدد شدة انحدار AD بناءً على العوامل الآتية:

- شدة حساسية الاستثمار لتبديل معدل الفائدة (b).

- مضاعف الإنفاق (k_e).
- شدة حساسية الطلب على النقود لتبدل معدل الفائدة (h).
- معدل الطلب على النقود بدافع المبادلات (k).

فعلى سبيل المثال، نعلم أن معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات هي:

$$y = \frac{hk_e}{h + kbk_e} (\bar{A}) + \frac{bk_e}{h + kbk_e} \left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \right)$$

يظهر من المعادلة أن تغييراً في مستوى السعر، في ظل ثبات بقية العوامل، من شأنه أن يحدث الأثر التالي في مستوى الناتج الحقيقي:

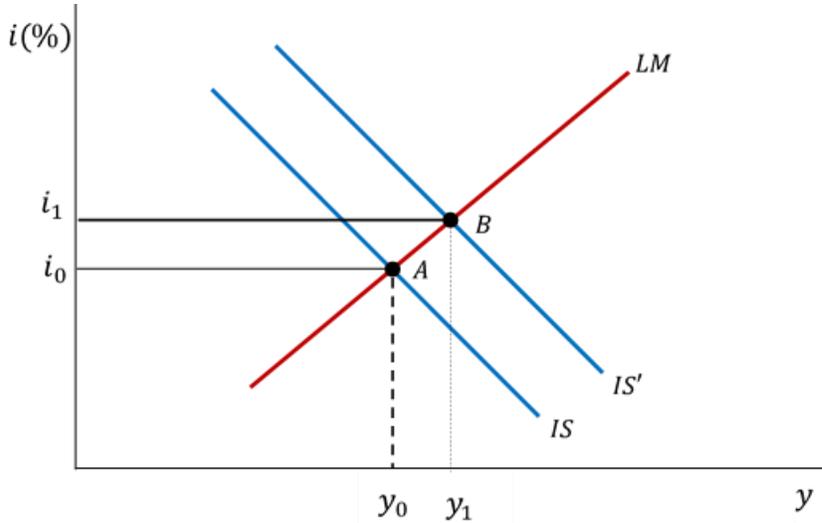
$$\Delta y = \frac{bk_e}{h + kbk_e} \cdot \Delta \left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \right)$$

$$\frac{\Delta \left(\frac{\bar{M}}{\bar{P}} \right)}{\Delta y} = \frac{h + kbk_e}{bk_e} \quad \text{وبإعادة الترتيب:}$$

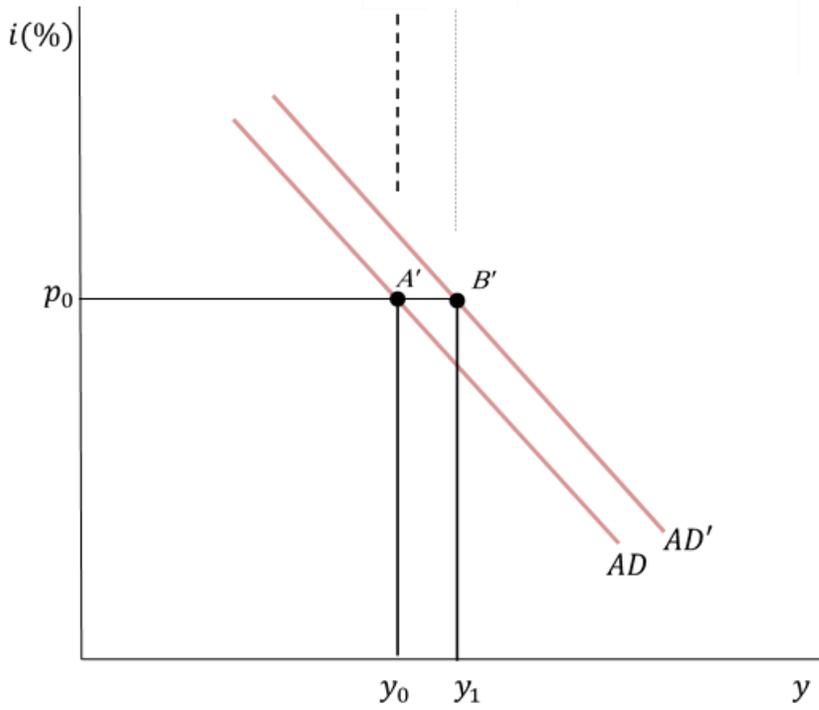
وهذا هو ميل تابع الطلب الكلي، ومن الواضح أنه يتزايد من ارتفاع b و k_e وانخفاض h و k .

3.8. انزياح الطلب الكلي

ينجم انزياح الطلب الكلي إما عن تغير في الإنفاق المستقل أو عن تغير في عرض النقد الإسمي. فالزيادة في الإنفاق المستقل أو الزيادة في عرض النقد الإسمي تؤدي إلى انزياح الطلب الكلي إلى اليمين، وأما الانخفاض في أحدهما أو كليهما فيؤدي إلى انزياحه إلى اليسار. تأمل الشكل (3.8.ب) يتحدد الناتج الحقيقي التوازني في هذا الشكل عند المستوى y_0 ومستوى السعر P_0 ، وذلك بناءً على



الشكل (3.8.أ)



الشكل (3.8.ب)

تقاطع LM مع IS عند معدل الفائدة i_0 . لاحظ أن النقطة A في الشكل (3.8.أ) تمثل التوازن الآني في سوقي السلع والنقد وتناظرها في (3.8.ب) النقطة A' التي تمثل موقع الناتج الحقيقي التوازني. لننطلق من هذا التوازن المبدئي ولنفترض حدوث زيادة في الإنفاق الحكومي المستقل في ظل ثبات بقية العوامل. تؤدي هذه الزيادة في الإنفاق المستقل إلى انزياح IS يمينا إلى IS'، الأمر الذي يترافق

أنيماً مع ارتفاع الناتج الحقيقي التوازني من y_0 إلى y_1 . على أن المستوى العام للأسعار يبقى عند P_0 ، ويتحدد موقع هذا التوازن الجديد عند النقطة B' على منحنى الطلب الكلي AD' .

هذا فيما يخص اتجاه الانزياح، أما فيما يخص مقدار الانزياح فيمكن اشتقاقه من معادلة التوازن الآني في سوقي السلع والخدمات

$$y = \frac{hk_e}{h + kbk_e} (\bar{A}) + \frac{bk_e}{h + kbk_e} \left(\frac{\bar{M}}{P}\right)$$

بموجب هذه المعادلة، وفي حال ثبات المستوى العام للأسعار وثبات العرض النقدي، فإن زيادة في الإنفاق المستقل مقدارها $(\Delta \bar{A})$ تؤدي إلى ارتفاع الناتج التوازني وإلى انزياح منحنى الطلب الكلي يميناً بمقدار:

$$\Delta y = \frac{hk_e}{h + kbk_e} \cdot \Delta \bar{A}$$

وأما في حال ثبات المستوى العام للأسعار وثبات الإنفاق المستقل، فإن زيادة في مقدار العرض النقدي الإسمي مقدارها $(\Delta \bar{M})$ تؤدي إلى ارتفاع الناتج التوازني وإلى انزياح الطلب الكلي يميناً بمقدار:

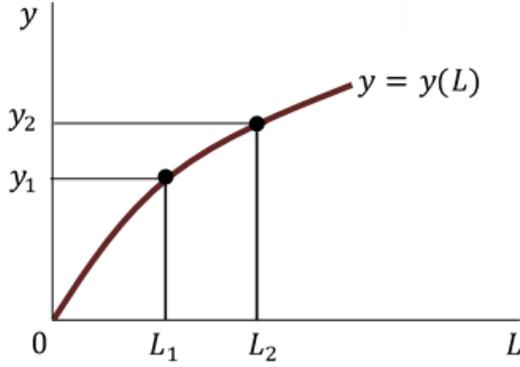
$$\Delta y = \frac{bk_e}{h + kbk_e} \cdot \left(\frac{\Delta \bar{M}}{P}\right)$$

4.8. العرض الكلي في الأجل القصير وعلى الأمد الطويل

تعتمد قدرة الاقتصاد عموماً على إنتاج السلع والخدمات على الأمد الطويل على عوامل العمل (L) ورأس المال (K) والموارد الطبيعية (R) والإنتاجية (A).

$$y = y(L, K, R; A)$$

الشكل (4.8)



في الأجل القصير، يكون مستوى الإنتاجية ورأس المال والموارد الطبيعية بطبيعة الحال مستقرًا عند مستويات محددة أو ثابتة. وبالتالي فإن القدرة الإنتاجية للاقتصاد تعتمد على حجم القوة العاملة أو على عدد المشتغلين. يبين الشكل (4.8) علاقة التبعية بين الناتج قصير الأجل وبين مستوى تشغيل عنصر العمل، حيث تظهر هذه العلاقة بوصفها علاقة موجبة بين العمل بوصفه متغير مستقل والناتج قصير الأجل بوصفه المتغير التابع. لاحظ كيف يرتفع مستوى العرض الكلي من y_1 إلى y_2 مع ازدياد عدد العمال المشتغلين من L_1 إلى L_2 . وهكذا، فإن العرض في الأجل القصير يعتمد في الواقع على سوق العمل، أي على عرض وطلب العمل، ومنه على عدد العمال الذين يتم تشغيلهم في الأجل القصير.

5.8. منحنى العرض الكلي النيوكلاسيكي في الأجل القصير

لنتناول بدايةً كل من الطلب على العمل وعرض العمل بشكل منفصل تمهيداً للحديث عن التوازن في سوق العمل وعلاقته بالعرض الكلي.

1.5.8. طلب العمل

يعتمد طلب العمل على الإيراد الحدي المتولد من كل عامل. وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن الإيراد الحدي المترافق مع كل عامل إضافي يعتمد على السعر الذي يباع به الناتج وعلى الإنتاجية الحدية للعمل (MP_L). وعندما يكون هدف المنشأة هو تحقيق أعظم ربح ممكن فإن ذلك يستلزم أن تستمر المنشأة باستخدام المزيد من العمال إلى الحد الذي يتساوى عنده الناتج الحدي النقدي لآخر عمل تم استخدامه مع الأجر المدفوع لذلك العامل. أي يتحدد الاستخدام الأمثل للعمال بالشرط:

$$MP_L \cdot P = W$$

$$MP_L = \frac{W}{P} \quad \text{أو}$$

والمعادلة الأخيرة تقول أن المزيد من العمال سيتم تشغيلهم إلى أن تتساوى قيم ناتجهم الحدي مع أجرهم الحقيقي. والشكل (1.5.8) يبين طبيعة هذه العلاقة العكسية بين عدد وحدات العمل المستخدمة وبين الأجر الحقيقي. نستخدم L_d للدلالة على الطلب على العمال.

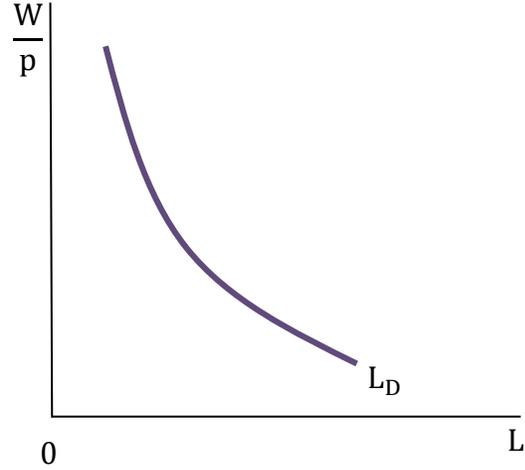
مثال:

ليكن المستوى العام للأسعار عند القيمة 1.0 ولتكن الإنتاجية الحدية للعمل معطاة بالمعادلة $MP_L = 750 - 20L$. احسب الناتج الحدي النقدي للعمل من أجل القيم التالية من مدخلات العمل (20,18,16,14,12,10).

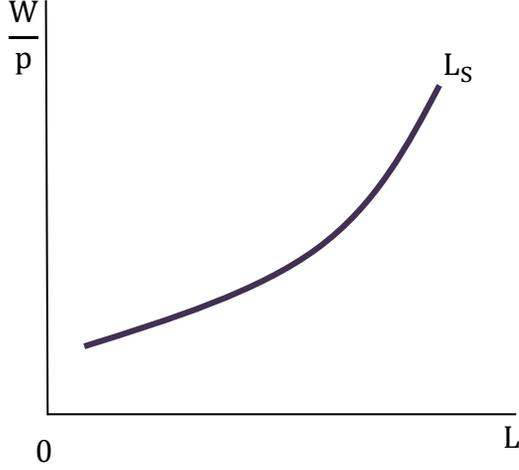
الناتج الحدي النقدي للعمل هو عبارة عن جداء الناتج الحدي (الفيزيائي) للعمل بمستوى السعر:

$$MRP_L = MP_L \cdot P = (750 - 20L) \cdot 1 = 750 - 20L$$

الشكل (أ.5.8)



الشكل (ب.5.8)



وبتعويض القيم المقترحة من L نحصل على الجدول التالي:

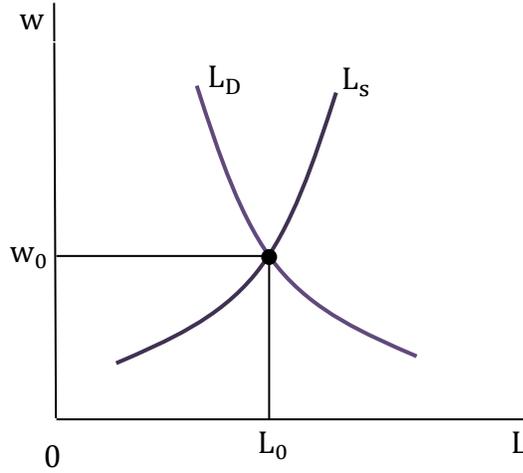
20	18	16	14	12	10	:	L
350	390	430	470	510	550	:	MRP_L (¥)

ويعطي التمثيل البياني لهذه القيم منحنى هابطاً يمثل الإنتاجية الحدية النقدية للعمل.

2.5.8. عرض العمل

في النظرية النيوكلاسيكية يخضع قرار عرض العمل إلى تنازع رغبة العامل بالراحة مع رغبته بالعمل. فعندما يعلق العمال قيمة موجبة على الراحة فإن ذلك يعني أن الانخراط بالعمل سيؤثر سلباً على مستوى منفعتهم. تفترض النظرية بطبيعة الحال أن الأثر السلبي على المنفعة الناجم عن فقدان مقدار ما من الراحة يتم تعويضه من خلال المكافأة المادية التي يحصل عليها العامل من اتخاذ قراره بالانخراط بالعمل. والشكل (ب.5.8) يبين طبيعة العلاقة الإيجابية بين العمل وبين الأجر الحقيقي من خلال تمثيلها بمنحنى صاعد (ذو ميل موجب) يمثل منحنى عرض العمل. ويظهر من هذا المنحنى أن

الشكل (6.8)



المزيد من العمال سيقبلون على العمل عندما يكون الأجر الحقيقي أعلى. وعلى أية حال، فما لا يظهر بشكل مباشر على الشكل هو أن العامل يتخذ قراره بمقدار العمل الذي سيقوم به من خلال مقارنة مكافأة العمل مع مشقة العمل، حيث سيرغب العامل بعمل ينطوي على مشقة أكبر مادامت المكافأة الحدية من رب العمل تفوق المشقة الحدية من العمل. أي أن رب العمل من جهة يقوم بتحليل حدي يتخذ على أساسه مقدار ما سيطلبه من العمل من خلال مقارنة الأيراد الحدي النقدي من العمل مع التكلفة الحدية للعمل (الأجر)، والعامل من جهة أخرى يقوم بتحليل حدي يتخذ على أساسه مقدار ما سيعرضه من العمل من خلال مقارنة الأجر الحدي مع المشقة الحدية. ويؤدي الاتفاق بين هذين القرارين عند مستوى محدد من الأجر الحقيقي إلى التوازن الذي ننتقل إلى الحديث عنه مباشرة.

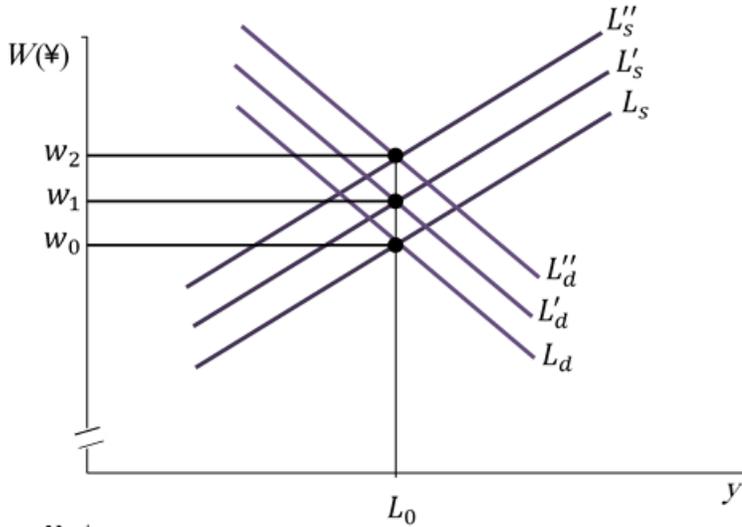
3.5.8. توازن سوق العمل والعرض الكلي

وجدنا سابقاً أن التوازن في سوق العمل يتحقق عند التساوي بين عرض العمل وطلب العمل. يظهر من الشكل (6.8) أن توازن سوق العمل يتحقق عندما يتم استخدام L_0 عاملاً بأجر حقيقي مقداره W_0/P_0 . إذا ما حدث ارتفاع في مستوى السعر فإن ذلك سيؤدي إلى انزياح يساري في عرض العمل

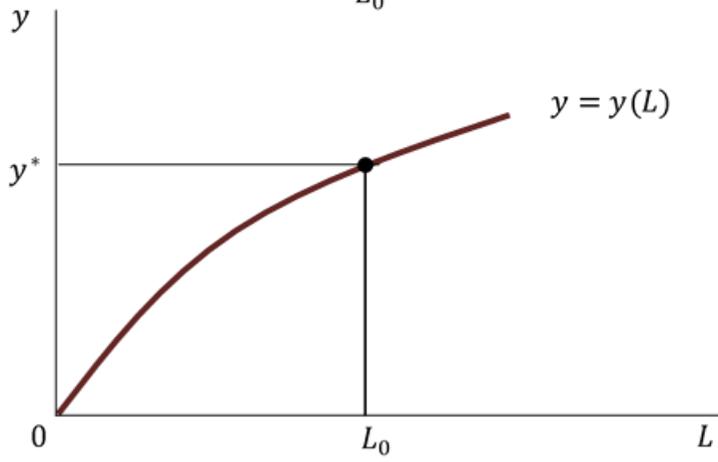
وانزياح يميني في الطلب على العمل. وهكذا فإن أي تغيير في المستوى العام للأسعار يترجم مباشرة في سوق العمل على شكل انزياحات في عرض وطلب العمل. وفي ظل هذه البيئة للنظرية النيوكلاسيكية فإن التغيير في مستوى السعر ليس له أثر على الناتج الحقيقي التوازني، ولا على الأجر الحقيقي للعامل.

لترى ذلك، تأمل الشكل (أ.7.8) حيث يظهر أن عدد العمال الذين سيستمر استخدامهم سيبقى عند L_0 عند ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 إلى P_2 . وفي ظل عدم التغيير في حجم الاستخدام فإن الناتج سيبقى عند المستوى y_0 (الشكل 7.8.ب) ولذلك فإن منحنى عرض العمل النيوكلاسيكي قصير الأجل سيكون عبارة عن خط عمودي عند المستوى y_0 (الشكل 7.8.ج)، ويعود ذلك إلى انعدام تأثير التغيير في المستوى العام للأسعار على توازن سوق العمل، ومنه على الناتج التوازني الحقيقي.

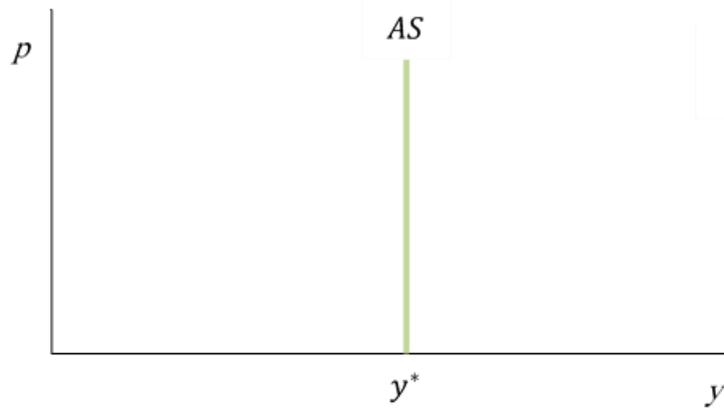
لمزيد من الإيضاح، افترض على سبيل المثال أننا نبدأ من المستوى العام للأسعار P_0 ، وأن الظروف السائدة في سوق العمل تنطوي مبدئياً على طلب العمل L_d وعرض العمل L_s كما رأينا في الشكل (أ.7.8). يتحقق توازن سوق العمل عند الأجر الاسمي W_0 . لنفترض أن مستوى السعر ارتفع من P_0 إلى P_1 إلى P_2 ، الأمر الذي أدى إلى انزياح طلب العمل من L_d إلى L_d' إلى L_d'' على التوالي. تذكر هنا أن الناتج الحدي النقدي للعمل يساوي جداء السعر بالناتج الحدي الفيزيائي للعمل. وبالتالي فإن زيادة في السعر مقدارها 10% أو 20% تؤدي إلى انزياح الناتج الحدي النقدي للعمل إلى اليمين، وبالتالي انزياح الطلب على العمل أيضاً إلى اليمين. وبما أن عرض العمل يتكيف تلقائياً مع أي زيادة (أو انخفاض) في مستوى السعر، فإن عرض العمل سينزاح من L_s إلى L_s' عندما يرتفع مستوى السعر إلى P_1 ، ثم إلى L_s'' عندما يرتفع مستوى السعر إلى P_2 . لاحظ أن هذا التناسب في انزياحات عرض وطلب العمل تبقي على الأجر الحقيقي عند ذات المستوى بلا تغيير، ذلك أن الأجر الحقيقي هو عبارة عن نسبة الأجر الاسمي إلى مستوى السعر، ولأن الأجر الاسمي يزيد بمعدل مكافئ للزيادة في مستوى



الشكل (أ.7.8)



الشكل (ب.7.8)



الشكل (ج.7.8)

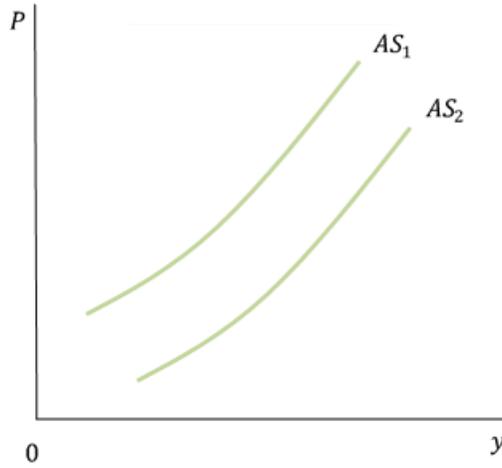
السعر، فإن هذه النسبة تبقى ثابتة، أي أن الأجر الحقيقي يبقى ثابتاً ويظل حجم استخدام العمل عند

L_0 . وهذا التوازن في سوق العمل عند المستوى L_0 يحدد تلقائياً الناتج الحقيقي التوازني عند مستوى التشغيل الكامل (الشكل 7.8.ب). وهكذا، وفي هذا العالم النيوكلاسيكي، يبقى توازن سوق العمل بمنأى عن تأثير التغيرات في المستوى العام للأسعار ويكون منحنى العرض الكلي عبارة عن خط شاقولي يقطع المحور الأفقي عند y_0 الذي يمثل الناتج الحقيقي التوازني عند مستوى التشغيل الكامل. يعكس هذا التحليل الموقف النيوكلاسيكي من النقود التي لا يعطيها دوراً في التأثير على الاقتصاد الحقيقي. كما يعكس النظرة النيوكلاسيكية للبطالة، وقد مرّت معك تفاصيل الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالتوازن والتشغيل في مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي.

6.8. منحنى العرض الكلي قصير الأجل في ظل الأجر غير المرن

في ظل نموذج الأجر غير المرن على الأجل القصير، لا يستجيب منحنى عرض العمل إلى التغيرات التي تطرأ على مستوى السعر. وهذا السلوك مبني على مدخل مختلف لتحليل سوق العمل يدعى مدخل التعاقد. فعلى سبيل المثال، لعل الشركة التي استخدمت العامل وقّعت معه عقداً بأجر اسمي محدد لسنتين أو ثلاث سنوات برعاية من نقابة العامل أو من الاتحاد العمالي. في هذه الحالة، حتى إذا كان العقد الذي وقعه العامل مع الشركة ينطوي على مادة تحفظ حق العامل بالحصول على تعديلات في الأجر تتناسب ما يطرأ على مستويات تكاليف المعيشة، فإن تطبيق هذه المادة من العقد عادةً ما يتم على أساس سنوي أو نصف سنوي. من جهة أخرى، حتى بالنسبة للعاملين الذين لا ينتمون للاتحاد العمالي أو الذين لا يتمتعون بدعم نقابي، فإن أجور هؤلاء عادةً ما تخضع لمراجعات سنوية، حيث يوافق العامل سلفاً على العمل لمدة عام كامل بموجب أجر اسمي محدد. وبالتالي، فإن ارتفاعاً في مستوى السعر في الأجل القصير، والذي من شأنه إزاحة طلب العمل إلى اليمين، سيؤدي إلى زيادة في عدد العمال المستخدمين، وذلك لأن عرض العمل لن يتعرّض لانزياح مشابه لذلك الذي يحدث في النموذج النيوكلاسيكي. وبالتالي، فإن ارتفاع مستوى السعر من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في

الشكل (8.8)

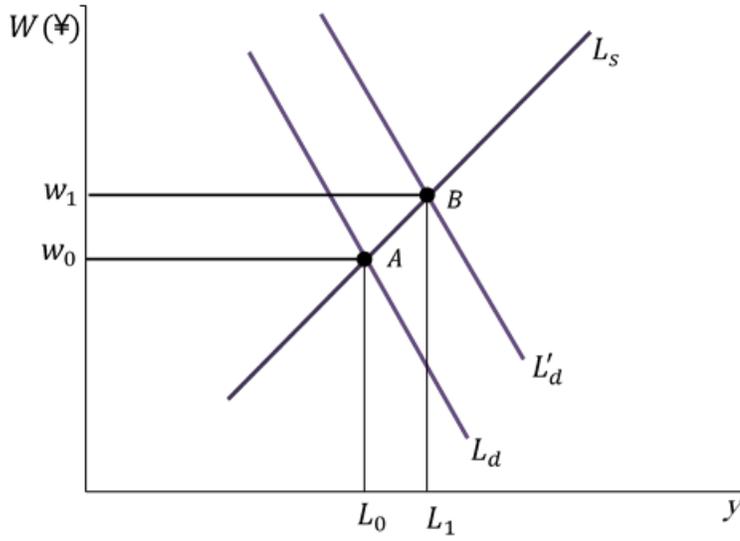


مستويات التشغيل والنتائج. وهكذا، فعندما يكون التشغيل تعاقدياً، فإن العرض قصير الأجل سيرتبط بعلاقة طردية مع مستوى السعر. ولكن، متى يتعرض عرض العمل إلى انزياح في هذه الحالة؟ الحقيقة أن استجابة عرض العمل ستأتي متأخرة حيث ينزاح عرض العمل إلى اليسار بنهاية فترة العقد حيث يفتح الباب للمطالبة بزيادة في الأجر الاسمي. وهذا الانزياح اليساري في عرض العمل من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في عدد العمال المستخدمين وبالتالي إلى انخفاض في الناتج. ويعني ذلك بالمحصلة، أن الانزياح اليساري في عرض العمل سيتسبب بانزياح يساري أيضاً في منحنى العرض الكلي الذي أصبح منحنى صاعداً في هذا النموذج. فعلى سبيل المثال، يظهر من الشكل (8.8) انزياح منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 إثر انزياح يساري في منحنى عرض العمل.

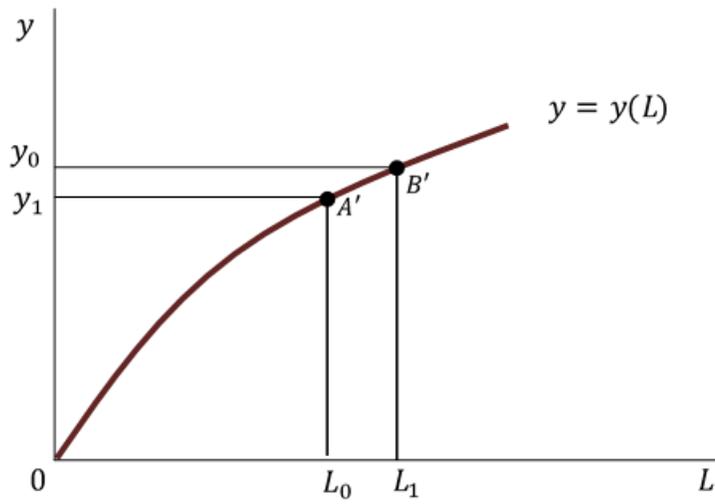
لنوضح نموذج الأجر غير المرن بمثال هندسي. ولننطلق من الوضع التوازني الظاهر في الشكل (9.8 ج) حيث يتحدد الناتج التوازني y_0 عند مستوى السعر P_0 بموجب تقاطع منحنى العرض الكلي AS مع منحنى الطلب الكلي AD . يوافق هذا التوازن الكلي المبدئي توازن آخر في سوق العمل يظهر في الشكل (9.8 أ) حيث يتقاطع منحنى طلب العمل L_d مع منحنى عرض العمل L_s عند الأجر الاسمي W_0 بحيث يتم استخدام عدد من العمال مقداره L_0 . فإذا ما أخذنا مستويات الناتج من الشكل

(9.8.ج) ومستويات التشغيل الموافقة من الشكل (9.8.أ) يمكننا بناء تابع يربط بين متغير الناتج الحقيقي ومستوى التشغيل كما هو واضح من الشكل (9.8.ب).

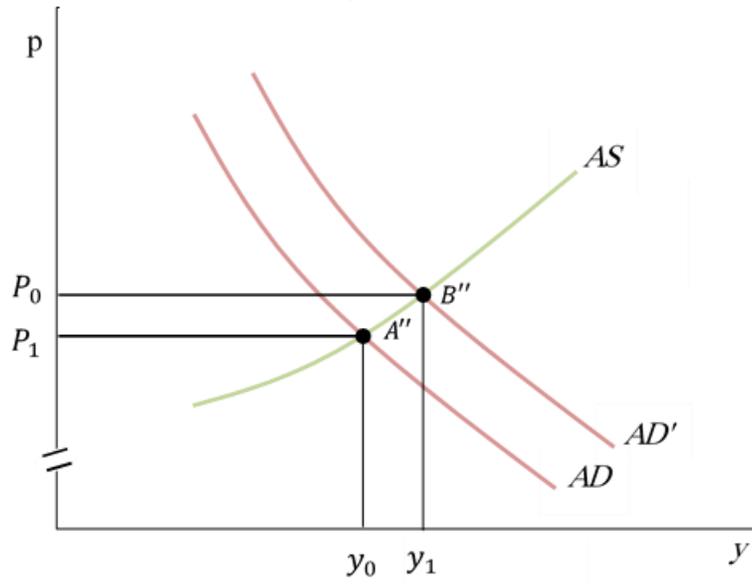
الشكل (أ.9.8)



الشكل (ب.9.8)



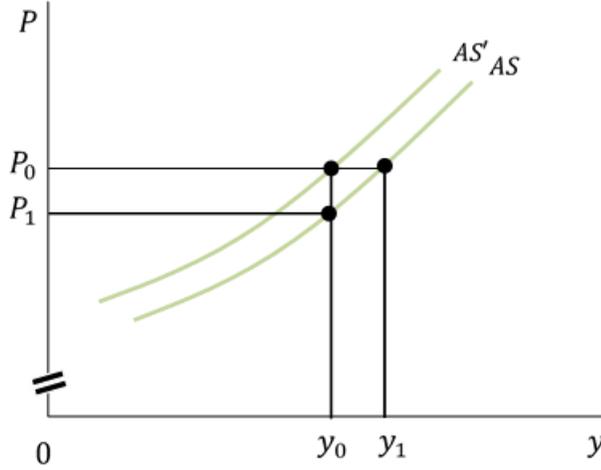
الشكل (ج.9.8)



يصور الشكل (9.8.ب) الناتج الحقيقي بوصفه تابعاً للعمل، حيث يظهر الوضع التوازني المبدئي عند النقطة A' نظيرة النقطة A في سوق العمل (الشكل 9.8.أ) وأيضاً نظير النقطة A'' في النموذج الكلي (الشكل 9.8.ج). الآن وقد حددنا الوضع التوازني في سوق العمل وعلى المستوى الكلي، لنفترض أن منحنى العرض الكلي تعرّض لانزياح يميني من AD إلى AD'، الأمر الذي يوافق ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار مقداره عشرة بالمئة. بمعنى أن المستوى العام للأسعار ارتفع من P_0 إلى $P_1 = 1.10 P_0$. هذه الزيادة في المستوى العام للأسعار ستؤدي إلى انزياح الطلب على العمل من L_d إلى L_d' بحيث يتم استخدام L_1 عاملاً عند الأجر الاسمي W_1 (الشكل 9.8.أ). ولأن هذه الزيادة المئوية في مستوى السعر تفوق الزيادة في مستوى الأجر الاسمي من W_0 إلى W_1 ، فإن انخفاضاً يطرأ على الأجر الحقيقي، ويترافق ذلك مع استخدام المزيد من العمال. ويؤدي استخدام L_1 عاملاً إلى ارتفاع مستوى الناتج من y_0 إلى y_1 (الشكل 9.8.ب). وهو الناتج الجديد المتحقق بتقاطع AD' مع AS (9.8.ج). وهكذا تظهر معنا إمكانية زيادة الناتج في الأجل القصير من خلال الحركة على طول منحنى عرض كلي صاعد. تذكر هنا مجدداً أن منحنى العرض الكلي ليس خطأ شاقولياً بل منحنى صاعد وأن الناتج قابل للزيادة لأن منحنى عرض العمل لا يبدي أية استجابة للتغير في مستوى السعر، أي لا ينزاح كما يحدث في النموذج النيوكلاسيكي.

والآن لنفترض أن الفترة المحددة بعقود العمل انتهت وأننا بدأنا فترة جديدة يطالب العمال ببدايتها بزيادة في الأجور الرسمية من خلال نقاباتهم أو بالتفاوض مع ربّ العمل، كونهم وجدوا أن الأسعار ارتفعت بوتيرة أسرع من الارتفاع الحاصل في الأجر الاسمي. الذي سيحدث بطبيعة الحال هو أن منحنى عرض العمل L_s سينزاح إلى اليسار الأمر الذي سيتسبب بانزياح منحنى العرض الكلي يساراً من AS إلى AS'. في هذه الحالة، سيكون الناتج الموافق للمنحنى AS' ومستوى السعر $(P_1 = 1.10 P_0)$ هو y_0 وهو ذاته الناتج من أجل AS عند P_0 . يعني ذلك، أن امتداد الزمن على الأمد الطويل يسمح لعقود العمل بإجراء تعديلات استجابة للتغير في المستوى العام للأسعار، ولكن حينها لن يتأثر الناتج بالمستوى العام للأسعار.

الشكل (10.8)



باختصار إذاً، فإن نموذج الأجر غير المرن، وإن تمكّن من خلع العباءة النيوكلاسيكية في الأجل القصير إلا أنه سيعود لارتدائها على الأمد الطويل. والحقيقة أن الموقف من فكرة استقرار التوازن يحدد إلى حد كبير الخلافات التي تنشأ بين المدارس الاقتصادية كما رأيت سابقاً في مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي⁵.

7.8. خلاصة الفصل وملاحظات ختامية

بدأنا هذا الفصل بتعريف العرض النقدي الحقيقي بوصفه العرض النقدي الاسمي منسوباً إلى المستوى العام للأسعار، ما يشير إلى تبعية القدرة الشرائية الفعلية للكتلة النقدية الاسمية إلى مستوى السعر السائد. فارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي في ظل ثبات بقية العوامل إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي، فيما يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار إلى العكس. ولأن المستوى العام للأسعار يؤثر في عرض النقد الحقيقي فإن تغييراً في مستوى السعر يقود إلى تبدل في شروط التوازن في أسواق

⁵ ارجع إلى الملامح العامة للمدرسة الكلاسيكية وإلى الفصلين الثامن والتاسع من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي.

النقد، وبالتالي في المحل الهندسي لمنحنى التوازن النقدي. فأية زيادة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى انزياح يساري في LM والعكس بالعكس. ولأن منحنى التوازن النقدي يتعرض لانزياح مع كل تغير في مستوى السعر، فإن التأثير سينتقل إلى الناتج الحقيقي، وذلك لأن منحنى الطلب الكلي مبني أساساً من أثر الناتج المرافق للتغير الحاصل في مستوى السعر، حيث يرتبط الطلب الكلي عكساً بالمستوى العام للأسعار.

تذكر من الفصل السادس أنّ ما يؤدي إلى انزياح منحنى التوازن السلعي إلى اليمين هو الزيادة في الإنفاق المستقل سواء أكان من القطاع الحكومي أو من قطاع الأعمال. وأما ما يؤدي إلى انزياح منحنى التوازن النقدي فهو الزيادة في العرض النقدي الاسمي. وأي انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي أو منحنى التوازن النقدي يؤدي إلى انزياح يميني في الطلب الكلي، والعكس بالعكس.

يتعرض الطلب الكلي إلى انزياح يميني (يساري) مع كل انزياح يميني (يساري) سواء في منحنى التوازن السلعي أو في منحنى التوازن النقدي. وتذكر هنا أن ما يؤدي إلى انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي هو الزيادة في الإنفاق المستقل سواء أكان حكومياً أم استثمارياً خاصاً. وأنّ ما يؤدي إلى انزياح يميني في منحنى التوازن النقدي هو حدوث زيادة في العرض النقدي الاسمي. وهكذا فإن التغيرات التي تطرأ على الإنفاق المستقل أو العرض النقدي الاسمي تترجم بالمحصلة على شكل انزياحات في الطلب الكلي مروراً بالاستجابات التي تحدث في أسواق السلع والنقد. هذا فيما يخص الطلب الكلي، وأما فيما يتعلق بالعرض الكلي فعلينا أن نميز بين الأجل القصير والأمد الطويل. من المقبول عموماً أن نفترض عدم حدوث تبدلات في إنتاجية الموارد الطبيعية وإنتاجية رأس المال في الأجل القصير. الأمر الذي يجعل العرض الكلي تابعاً لمستوى التشغيل في سوق العمل. وأما شكل منحنى العرض الكلي في الأجل القصير ففيه وجهات نظر مختلفة تطرّقنا إلى بعضها فقط. فبحسب التحليل النيوكلاسيكي يأخذ منحنى العرض الكلي شكل الخط العمودي، تأكيداً على انعدام العلاقة بين الناتج وبين المستوى العام للأسعار، ويعود ذلك إلى افتراض أن أي تغير في مستوى السعر سيجد

طريقة مباشرة للتأثير في منحنيات عرض وطلب العمل. الأمر الذي يعني أن أي تغير في مستوى السعر ينعكس مباشرة على الأجر الاسمي للعمل. وبما أن الأجر الحقيقي لن يتأثر في هذه الحالة فإن الناتج الحقيقي بدوره لن يتأثر. وهذه هي خلاصة الفكرة الكلاسيكية حول حيادية دور النقد أو عدم تأثير المتغير النقدي في المتغير الحقيقي. بخلاف هذا الرأي، نجد أن منحنى العرض الكلي قصير الأجل في ظل فرضية الأجور غير المرنة يأخذ شكل منحنى صاعد تأكيداً على ارتباطه بعلاقة طردية بالمستوى العام للأسعار. في ظل هذا النموذج، يؤثر تبدل مستوى السعر في منحنى طلب العمل ولكن لا تأثير له على منحنى عرض العمل. فالزيادة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وإلى زيادة عدد العاملين المشتغلين، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع الناتج. بالمحصلة، تظهر النقود في هذا النموذج وهي تمتلك القدرة على إحداث تغيير في الاقتصاد الحقيقي، ما يفتح الباب أمام الحديث عن فعالية السياسة النقدية. وأخيراً، يتعرض منحنى العرض الكلي الصاعد قصير الأجل إلى انزياح يساري على الأمد الطويل مع انتهاء فترات عقود العمل، حيث يلجأ العمال للمطالبة بأجور تأخذ بالاعتبار التغيرات الحاصلة على المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يأتي على شكل انزياح يساري في منحنى عرض العمل.

مراجع وقرارات الفصل الثامن

- 1- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 2- Dornbusch, R. Fischer, S., and Stratz, R. Macroeconomics. 12th edition. McGraw Hill 2013.
- 3- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 4- Yip. A., Editor Exchange Rates Systems and Policies in Asia. WS. 2008.
- 5- Visserm Hans. A Guide to International Monetary Economics: Exchange rate theories, systems, and polices. EE. 2004.

أسئلة الفصل الثامن

أسئلة «صح أو خطأ»

- 1) تؤدي زيادة العرض النقدي الاسمي، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى زيادة العرض النقدي الحقيقي.
- 2) عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، فإن العرض النقدي الحقيقي يزيد.
- 3) يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى انزياح منحنى التوازن النقدي إلى اليسار.
- 4) يرتبط منحنى الطلب الكلي بالمستوى العام للأسعار بعلاقة عكسية لأن الزيادة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي.
- 5) تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى انزياح منحنى الطلب الكلي إلى اليمين.
- 6) يأخذ منحنى العرض الكلي النيوكلاسيكي شكل الخط العمودي لأن منحنى عرض العمل لا يتكيف مباشرة مع التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار.
- 7) عندما يكون منحنى العرض الكلي نيوكلاسيكياً، فإن زيادة في المستوى العام للأسعار مقدارها عشرة بالمئة تؤدي إلى ارتفاع في الأجر الاسمي مقداره عشرة بالمئة.
- 8) عندما يمتلك العاملون عقود عمل تحدد الأجر لفترة معينة من الزمن، يكون منحنى العرض الكلي ذا ميل موجب (منحنى صاعد).
- 9) يتعرض منحنى العرض الكلي ذو الميل الموجب إلى انزياح يميني عندما يزيد عرض العمل.
- 10) عندما يأخذ منحنى العرض الكلي شكل المنحنى الصاعد، فإن زيادة في المستوى العام للأسعار مقدارها عشرة بالمئة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الأجر الاسمي مقدارها عشرة بالمئة.

الفصل التاسع

تحليل العرض الكلي والطلب الكلي

Chapter IX

Analysis of Aggregate Demand

and Aggregate Supply

عنوان الموضوع: تحليل العرض الكلي والطلب الكلي

كلمات مفتاحية Key words:

أثر توقع (أثر تبدل التوقعات) expectation effect؛ أثر إعادة توزيع redistribution effect؛ أثر صدمة العرض supply shock effect؛ التسعير بهامش مضاعف (على التكلفة) mark-up pricing؛ سعر العرض للوحدة الواحدة per-unit supply price؛ تكلفة ثابتة fixed cost؛ تكلفة متغيرة variable cost؛ التكلفة الحقيقية للمواد real cost of materials؛ التكلفة الحقيقية للمواد بالوحدة الواحدة per-unit cost of materials؛ عدد الوحدات المنتجة من الوحدة الواحدة من مدخل العمل output per unit of labor؛ صدمة نفطية oil shock؛ صدمة نفطية معاكسة reverse oil shock.

الأهداف التعليمية للفصل التاسع:

يُفترض في الطالب بنهاية هذا الفصل أن يكون قادراً على أن:

- يفهم العلاقة بين التوازن الآني في سوقي السلع والنقد وبين المستوى العام للأسعار.
- يحلل أثر تغيرات الطلب في ظل منحنى عرض نيوكلاسيكي على الناتج التوازن الآني والمستوى العام للأسعار.
- يقارن بين فاعلية السياسة المالية وفاعلية السياسة النقدية في ظل منحنى عرض كلي نيوكلاسيكي.
- يحلل أثر تغيرات الطلب في ظل منحنى عرض صاعد (موجب الميل) على التوازن الآني والمستوى العام للأسعار مع ربط التحليل بسوق العمل.

- يحلل أثر صدمات العرض في ظل منحني عرض صاعد.
- يميّز بين الاقتصاد الكينزي وبين الاقتصاد الكلاسيكي الجديد في زاوية النظرة للتوازن بين الأجل القصير والأمد الطويل في ظل فرضيات محددة حول منحني العرض.

مخطط الفصل التاسع:

الفصل التاسع: تحليل العرض الكلي والطلب الكلي

- 1.9. العرض الكلي والطلب الكلي ومستوى السعر
 - 2.9. العرض الكلي النيوكلاسيكي وتغيرات الطلب
 - 1.2.9. تغيرات الطلب مع استجابة مستوى السعر
 - 2.2.9. أثر إعادة التوزيع وأثر التوقع.
 - أثر إعادة التوزيع (أثر إعادة توزيع الدخل الحقيقي الناجم عن تغير السعر)
 - أثر التوقع (أثر تغير التوقعات بخصوص السعر)
 - 3.9. السياستان المالية والنقدية في ظل منحني عرض نيوكلاسيكي
 - 1.3.9. أثر السياسة النقدية في ظل منحني عرض نيوكلاسيكي
 - 2.3.9. أثر السياسة المالية في ظل منحني عرض نيوكلاسيكي
 - 4.9. منحني العرض الصاعد
 - 1.4.9. أثر تبدلات الطلب في ظل منحني عرض صاعد
 - 2.4.9. أثر صدمات العرض في ظل منحني عرض صاعد
 - 5.9. الاقتصاد الكلي بين الكلاسيكيين الجدد وبين الكينزيين الجدد
 - 6.9. خلاصة الفصل التاسع وملاحظات ختامية
- أسئلة الفصل التاسع

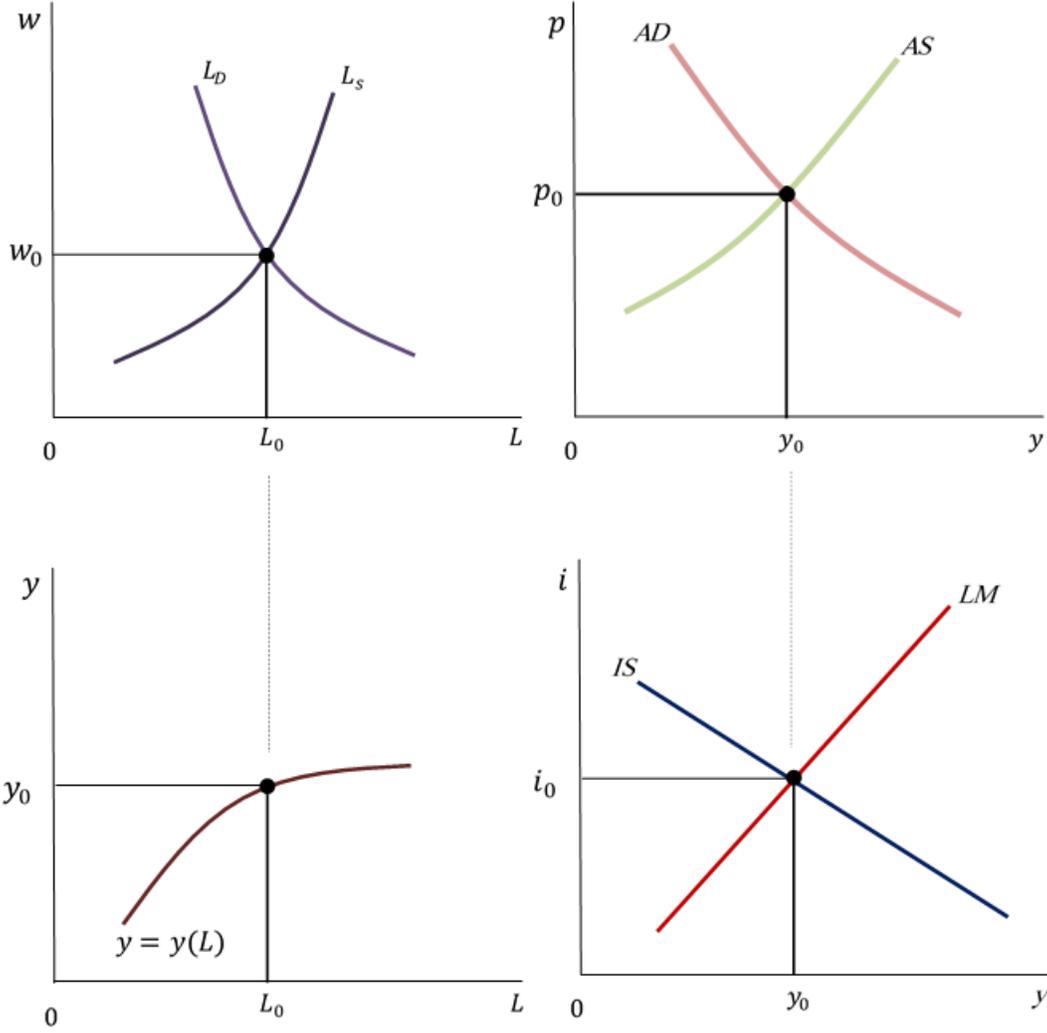
الفصل التاسع: تحليل العرض الكلي والطلب الكلي

نبدأ هذا الفصل بتوصيف عام للتوازن الكلي نربط فيه بين مختلف الأسواق بشكل آني ونقتصر في التعبير عن ذلك على التمثيل الهندسي. بعد ذلك ننتقل لتحليل التوازن الكلي وآلية استعادة التوازن الكلي في ظل فرضيات متنوعة، حيث نبدأ بأثر التغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي وناقش السياسة المالية والسياسة النقدية في ظل منحنى عرض نيوكلاسيكي. ومن ثم ننتقل إلى تحليل يفترض منحنى عرض كلي صاعد يرتبط في ظلّه مستوى الناتج بالمستوى العام للأسعار. ونهني الفصل بإضاءات سريعة حول تطور النظرية الاقتصادية الكلية.

1.9. العرض الكلي والطلب الكلي ومستوى السعر

يكون الاقتصاد في حالة توازن كلي عند تقاطع منحنى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي. ونقطة التوازن هذه تحدد قيم عدّة متغيرات كلية بآن معاً، فهي تحدد مستوى الناتج الحقيقي، وعدد العاملين المشتغلين، ومعدل الفائدة، وتركيب الناتج، والمستوى العام للأسعار. تعكس هذه المتغيرات معاً الوضع الكلي للاقتصاد، وقد ذكرنا في الفصل الأول أن التحليل الاقتصادي الكلي يُعنى بدراسة النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، أي بمتغيرات الناتج ومستوى العام للأسعار والتشغيل. وهذه المتغيرات كما رأينا مرتبطة ببعضها البعض. والشكل (1.9) يبين ذلك. فتقاطع منحنى العرض الكلي AS مع منحنى الطلب الكلي AD. يحدد مستوى الناتج الحقيقي والتوازني والمستوى العام للأسعار (y_0, P_0) . وتقاطع منحنى التوازن السلعي IS مع منحنى التوازن النقدي LM يحدد معدل الفائدة التوازني في سوق النقد i_0 الذي ينسجم مع (y_0, P_0) وتركيب التوازن السلعي (السلع والخدمات الخاصة والسلع والخدمات الحكومية) الذي ينسجم بدوره مع (y_0, P_0) . ويتحقق التوازن في سوق العمل عند استخدام عدد من العمال قدره L_0 بمعدل أجر حقيقي w_0 ، وهؤلاء في وضع التوازن يقومون بإنتاج ما مقداره y_0 من الناتج.

الشكل (1.9)

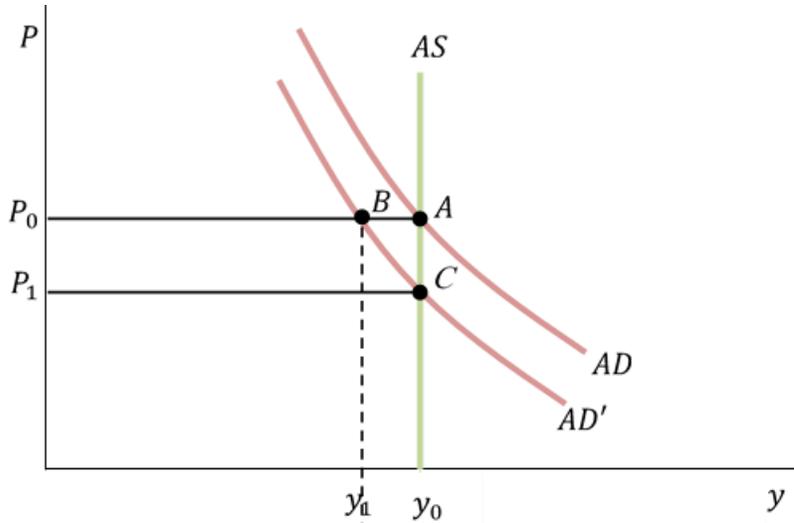


2.9. العرض الكلي النيوكلاسيكي وتغيرات الطلب

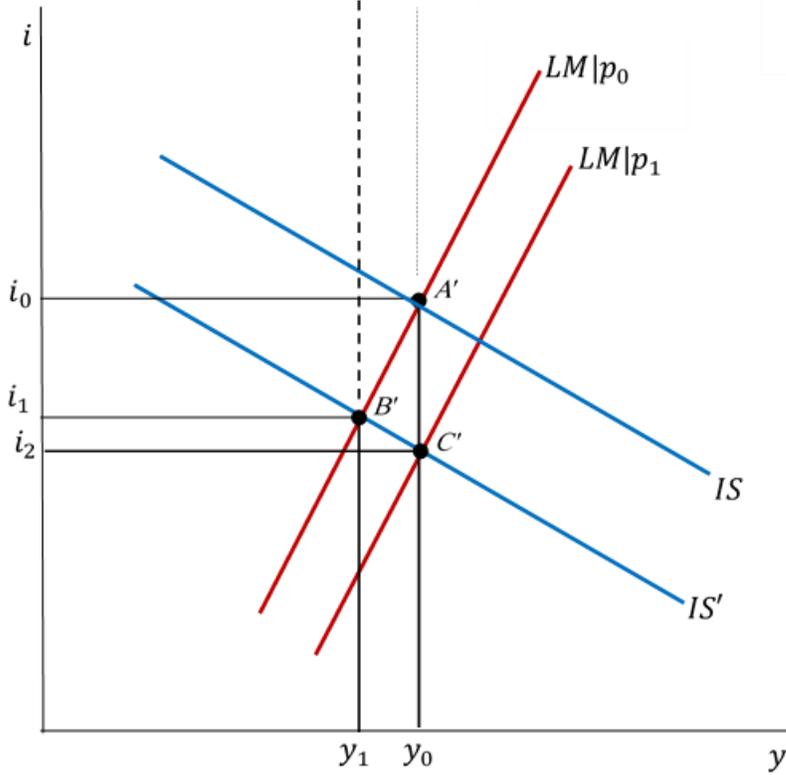
يكون منحنى العرض شاقولياً عندما ينتقل أثر التغير في المستوى العام للأسعار مباشرة إلى سوق العمل كما رأينا. بكلمة أخرى، عندما يستجيب سوق العمل بشكل آني لأي تغير يطرأ على المستوى العام للأسعار فإن منحنى العرض الكلي سيكون عبارة عن خط شاقولي تعبيراً عن عدم تأثر العرض الكلي بالتغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار.

1.2.9. تغيرات الطلب مع استجابة مستوى السعر

في ظل هذه الفرضية، إذا ما حدث تغير ما في الطلب الكلي، أي إذا ما حدث انزياح يميني أو يساري في منحنى العرض الكلي فإن الناتج التوازني لن يتغير بل سيبقى الناتج التوازني عند مستوى التشغيل الكامل الذي يحدده منحنى العرض الكلي الشاقولي، بشرط حدوث تغير في المستوى العام للأسعار متناسب مع الانزياح في الطلب. ويبقى الناتج التوازني عند مستوى التشغيل الكامل أيضاً في الحالات التي تنطوي على انزياح في العرض الكلي متبوعة بتغير في المستوى العام للأسعار. لاحظ من الشكل (2.9) كيف أن الناتج ينخفض من y_0 إلى y_1 عند تعرض الطلب الكلي لانزياح من AD إلى AD' مع بقاء مستوى السعر عند P_0 . ولكن إذا ما استتبع انزياح الطلب الكلي انخفاض مناسب في مستوى السعر (من P_0 إلى P_1) فإن الناتج سيبقى بالمحصلة عند مستوى التشغيل الكامل y_0 . لنفترض على سبيل المثال أن الاقتصاد متوازن كلياً عند النقطة A في الشكل (2.9.أ) وأن الناتج عند مستوى التشغيل الكامل y_e . وافترض أن هذا الاقتصاد عندما يكون في وضع التوازن المذكور عند تقاطع AS مع AD عند النقطة A فإنه وبنفس الوقت يكون في حالة توازن آني في سوقي السلع والخدمات عند النقطة A' نظيرة النقطة A في الشكل (2.9.ب). عند النقطة A' يتحقق التقاطع بين منحنى التوازن السلعي IS وبين منحنى التوازن النقدي $LM(P_0)$ المنسجم مع مستوى السعر P_0 ، حيث يكون الناتج كما ذكرنا عند مستوى التشغيل الكامل y_0 الذي يتفق مع معدل الفائدة التوازني i_0 . والآن لنفترض لأنه في ظل ثبات بقية العوامل حدث انخفاض في الإنفاق الاستثماري المستقل. من الواضح أن ذلك سيجرم على شكل انزياح في منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD' . فإذا استقر المستوى العام للأسعار وبقي بدون تغيير عند المستوى P_0 ، فإن الناتج سيتراجع إلى المستوى y_1 . وأما إذا ترافق الانزياح اليساري في الطلب الكلي مع انخفاض في مستوى السعر من P_0 إلى P_1 فإن الناتج سيبقى في المحصلة عند مستوى التشغيل الكامل y_0 . من جهة أخرى، فإن ذات الانخفاض في الإنفاق المستقل المذكور آنفاً سيجرم بنفس الوقت على شكل انزياح يساري في منحنى العرض السلعي من IS إلى IS' (الشكل 2.9.ب). وعند P_0 يتقاطع IS' مع $LM(P_0)$ عند النقطة B' الموافقة للناتج y_1 ومعدل الفائدة i_1 .



الشكل (2.9 أ)



الشكل (2.9 ب)

وعندما يهبط مستوى السعر إلى P_1 بسبب تراجع الإنفاق الاستثماري المستقل، فإن العرض النقدي الحقيقي يزداد فينزاح منحنى العرض النقدي يمينا إلى $LM(P_1)$ ليتقاطع مع IS' عند C' حيث يعود الناتج بالمحصلة ليبقى عند مستوى التشغيل الكامل y_e .

2.2.9. أثر إعادة التوزيع وأثر التوقع

لو كان الاقتصاد يسير حقاً وفقاً للتحليل الذي قمنا به آنفاً لكانت الدنيا بخير. إذ يكفي والحال هذه أن نقف ونتفرج على الاقتصاد وهو يصلح نفسه بنفسه ليعود تلقائياً إلى مستوى التشغيل الكامل، فلا بطالة ولا تراجع في الإنتاج. ولكن الاعتماد على حدوث تغير في المستوى العام للأسعار لتحديد أثر انزياح الطلب الكلي أو العرض الكلي على مستوى الناتج، بحيث يبقى الأخير عند مستوى التشغيل الكامل، سوف يؤدي على الأغلب إلى أثر إعادة توزيع أو إلى أثر توقع. أو ربما إليهما معاً. ذلك أن حدوث تغير غير متوقع في المستوى العام للأسعار يمكن أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل والثروة.

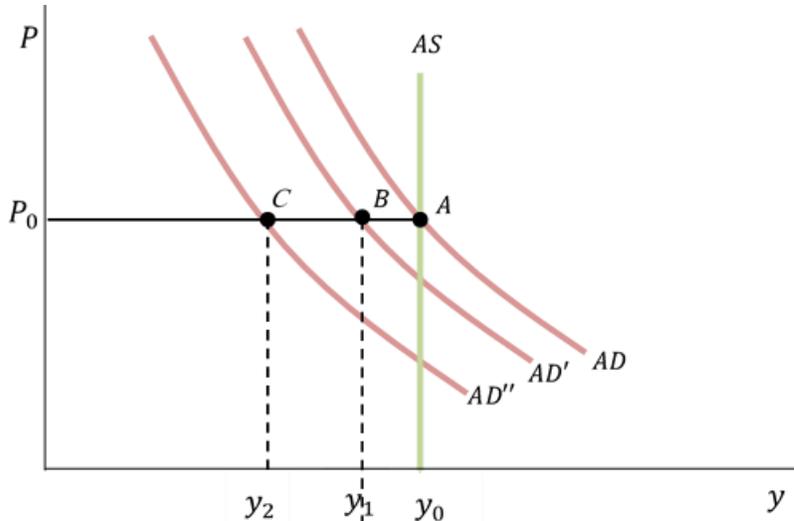
أثر إعادة التوزيع (أثر إعادة توزيع الدخل الحقيقي الناجم عن تغير السعر)

افتراض حدوث تراجع مفاجئ في المستوى العام للأسعار. كيف سيؤثر ذلك على منحني الطلب الكلي؟ الحقيقة أن التبدل المفاجئ في الأسعار، وفي حالتنا هذه، الانخفاض المفاجئ في المستوى العام للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة تضعف من الطلب الكلي. والأمر يعتمد على مدى انتشار الائتمان في النشاط الاقتصادي. فمع الانخفاض المفاجئ في مستوى السعر، يجد المدينون أنفسهم في وضع سيء بينما يكون الدائنون بوضع أفضل. ذلك أن الثروة التي ينتظر الدائن استلامها من المدين ستكون أكبر بالقيمة الحقيقية من تلك التي أقرضها، وأما المدين فسيستد أكثر مما يترتب عليه من التزامات بالقيمة الحقيقية. وبما أن المدينين يميلون عموماً لامتلاك نزعة حدية للاستهلاك أعلى من نزعة نظرائهم الدائنين للاستهلاك، فإن هذا الانخفاض المفاجئ في مستوى السعر سيؤدي على الأرجح إلى انخفاض في الاستهلاك، وبالتالي إلى انزياح في منحني الطلب الكلي إلى اليسار. وأخيراً، بإمكان الطالب تخيل الحالة المعاكسة الناجمة عن حدوث ارتفاع مفاجئ في المستوى العام للأسعار، حيث من الواضح أن النتيجة ستكون معاكسة بحيث تتقلب الأدوار بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة، إذ يكون الأثر إيجابياً على الطلب الكلي الذي سيتعرض على الأرجح إلى انزياح باتجاه اليمين يتناسب مع شدة تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار على سلوك الأفراد.

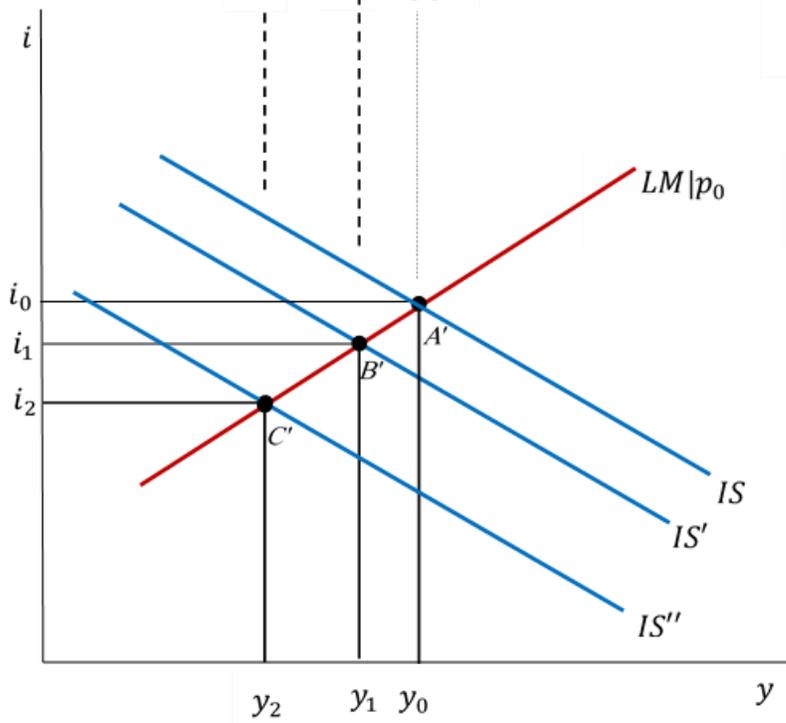
أثر التوقع (أثر تغير التوقعات بخصوص السعر)

من الممكن للتوقعات السعرية أن تؤثر في قرارات الإنفاق وأن تساهم بحدوث تغير في مستوى الناتج التوازني يدفع به إلى مستوى مختلف عن مستوى التشغيل الكامل. ولنأخذ مثالاً على حالة أثر توقع سلبي. افترض أن الاقتصاد في حالة توازن عند التشغيل الكامل عند المستوى y_0 المحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي AS ومنحنى الطلب الكلي AD. عند النقطة A في الشكل (أ.3.9)، ذات النقطة A يصبح اسمها A' في الشكل (ب.3.9) حيث يتقاطع عندها IS مع $LM(P_0)$ عند y_0 وعند معدل الفائدة التوازني الموافق i_0 . لنقل إن انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري أدى إلى انزياح يساري في منحنى الطلب الكلي من AD إلى AD' في ظل ثبات بقية العوامل. فإذا ما توقع رجال الأعمال في القطاع الخاص أن المستوى العام للأسعار لا بد أن يهبط بسبب تراجع الإنفاق، فإن القطاع الخاص سيميل إلى تأجيل مشترياته الهامة ترقباً لانخفاض الأسعار، الأمر الذي سيدفع بمنحنى الطلب الكلي إلى المزيد من الانزياح اليساري وليكن "AD". سيؤدي ذلك إلى تراجع مستوى الناتج إلى y_2 بدلاً من أن يقتصر التراجع إلى المستوى y_1 عند مستوى السعر P_0 .

بنفس الوقت يكون منحنى IS قد تعرض لانزياح موافق إلى IS' ثم إلى IS" بدافع التوقعات السعرية. لكن، وقبل أن يحدث أي انخفاض في الأسعار فعلاً، فإن الناتج سينخفض إلى y_2 المحدد بتقاطع منحنى التوازن السلعي الجديد "IS مع منحنى التوازن النقدي $LM(P_0)$. كل ذلك سيحدث قبل أن يستجيب المستوى العام للأسعار. على أية حال، بالمحصلة، سيعود الاقتصاد إلى الناتج التوازني عند مستوى التشغيل الكامل y_0 (لن نظهر ذلك على الشكل)، ولكن ريثما يتحقق ذلك فإن التوقعات بخصوص الأسعار تكون قد هبطت بالناتج التوازني إلى حدٍ يقلّ بوضوح عن الامكانية الاقتصادية الفعلية.



الشكل (أ.3.9)



الشكل (ب.3.9)

والسؤال هنا: إلى متى سيستمر الاقتصاد عند هذا الوضع من الإنتاج عند مستوى يقل عن التشغيل الكامل؟ بالأحرى، كم ستطول الفترة اللازمة لاستعادة وضع التشغيل الكامل والتخلص من تراجع النشاط الاقتصادي المدفوع بالتوقعات السعيرية؟ يبدو أن ذلك يعتمد على الزمن الذي يحتاجه المستوى العام للأسعار للهبوط بما يكفي للعودة إلى المستوى التوازني.

وهكذا، وبسبب الآثار المحتملة للتوقعات السعيرية، فإن العديد من الاقتصاديين إن لم يكن أغلبهم لا يعتقدون بإمكانية الاعتماد على التغيرات المنتظر حدوثها في المستوى العام للأسعار لاستعادة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل. بل يرون أن التدخل ضروري. والتدخل الأمثل في هذا السياق يأتي على شكل محاولة لإبقاء منحنى الطلب الكلي في وضع يضمن تقاطعه مع منحنى العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل. بالمقابل، يرى قلة قليلة جداً من الاقتصاديين أن عدم التدخل أولى، والصحيح هو إعطاء الاقتصاد فرصة تصحيح نفسه بنفسه، لأن التدخل يمكن أن يؤدي ثماراً مرغوبة في الأجل القصير لكنه سيؤدي إلى تشوه سلوك الاقتصاد على الأمد الطويل.

على أية حال، يبدو أن وجهة النظر الأخيرة تنطوي على شيء من التطرف لأنها أشبه بالإصرار على ترك المريض بلا دواء بحجة أن ذلك أفضل لمناعة الجسم على الأمد الطويل، والأغلبية ترى أنه وإن كان ذلك صحيحاً فإن هذه الفترة قد تطول إلى حد لا يمكن احتمالها، فما بالك إذا كانت النتائج غير مضمونة أساساً. وهذا جدل نظري لا ينتهي، لكن في الواقع العملي يظهر أن أغلب الاقتصاديين وصناع القرار العام في العالم يميلون لفكرة التدخل التي ارتبطت باسم الكينزية تحت عدة مسميات.

3.9. السياسة المالية والنقدية في ظل منحنى عرض نيوكلاسيكي

عندما تنجح السياسة العامة، سواء كانت سياسية نقدية أم سياسية مالية في تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي، فإن الحاجة لحدوث تغير في المستوى العام للأسعار تنعدم. بمعنى أن صانع السياسة لن يكون تحت رحمة انتظار المستوى العام للأسعار ليتبدل بطريقة تحافظ على الناتج عند مستوى التشغيل الكامل. فعلى سبيل المثال، بالعودة للشكل (2.9)، يمكن لصانع السياسة أن يواجه التراجع في الإنفاق الاستثماري المستقل بزيادة مقابلة في الإنفاق الحكومي، بحيث أن الآثار التي يمكن أن تنجم عن تراجع الإنفاق الاستثماري بمقدار محدد يمكن تلافيها تماماً عن طريق زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار

مكافئ. من شأن هذا الإجراء المالي في حال نجاحه أن يثبت منحني الطلب الكلي عند AD (الشكل 2.9)، الأمر الذي يعني أن المستوى العام للأسعار سوف يستقر عند P_0 وأن الناتج سوف يستقر عند y_e . على أية حال، عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل، وتعتمد الحكومة على الرغم من ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو يعمد البنك المركزي إلى زيادة العرض النقدي، فإن ما سيحدث في ظل ثبات بقية العوامل هو أن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع. تذكر من مقرر تاريخ الفكر الاقتصادي الصيغة النيوكلاسيكية لمعادلة فيشر ($PV=MT$) أو معادلة التبادل التي تقول أنه في ظل ثبات سرعة دوران النقود فإن أي زيادة في الكتلة النقدية ستترجم على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ليس ذلك فحسب، بل إن الزيادة التي ستحصل في المستوى العام للأسعار سوف تكون بالتناسب مع الزيادة الحاصلة في العرض النقدي، ولكن لن يكون لها أي تأثير لا على معدل الفائدة ولا على الناتج. وهذا هو ملخص الفكرة النيوكلاسيكية حول حيادية النقود التي تقول أن التغير في العرض النقدي الاسمي يكون حياً بالنسبة للاقتصاد الحقيقي عندما يكون الناتج عند مستوى التشغيل الكامل، حيث ينحصر انعكاس هذا التغير في العرض النقدي الاسمي على المستوى العام للأسعار وحسب.

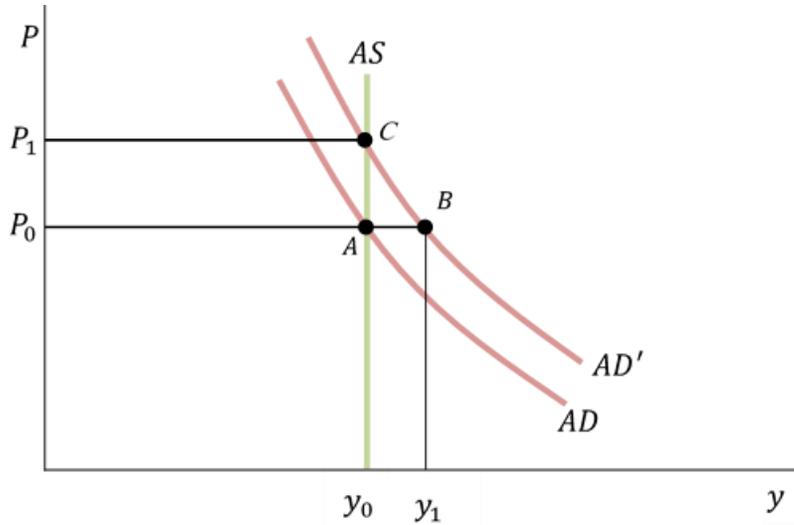
هذا من جهة السياسة النقدية. أما على صعيد السياسة المالية، فإن الإنفاق الحكومي لن يكون حياً إزاء الاقتصاد الحقيقي بنفس الطريقة عندما يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل. صحيح أن الناتج لا يمكن أن يزيد بالتحفيز المالي كونه بالفعل عند مستوى التشغيل الكامل، إلا أن زيادة في الإنفاق الحكومي من شأنها أن تؤدي ليس فقط إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وإنما إلى ارتفاع في معدل الفائدة أيضاً. وعندما يرتفع معدل الفائدة فإن ذلك الجزء من الاستثمار الحساس لمعدل الفائدة سوف يتراجع حيث يعطي مكانه للزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يعني أن الناتج وإن بقي عند مستواه في التشغيل الكامل فإن التركيب الاقتصادي لمكونات هذا الناتج ستتبدل.

1.3.9. أثر السياسة النقدية في ظل منحني عرض نيوكلاسيكي

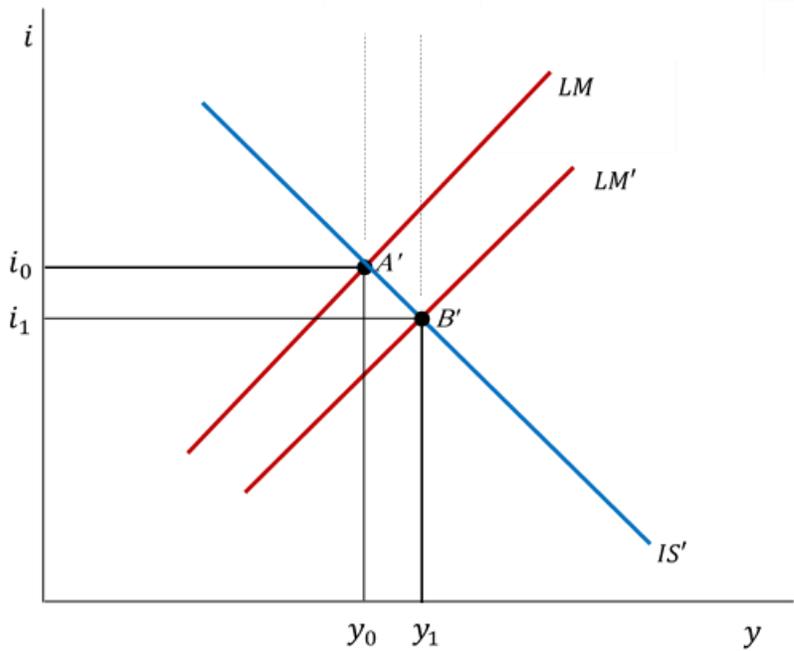
لنفترض أن الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل بحيث أن الناتج عند مستوى y_e الموافق لمستوى السعر P_0 والمحدد يتقاطع مع AS مع AD في الشكل (1.4.9). افترض أن العرض النقدي الاسمي ازداد بمقدار 5%. سيؤدي ذلك إلى انزياح منحني الطلب الكلي إلى AD' . والآن، سيكون لدينا فائض طلب كلي عند مستوى السعر P_0 مقداره $y_e y_1$ ، لكن الأسعار ستستجيب وترتفع بمقدار خمسة بالمئة من P_0 إلى P_1 وتغلق هذه الفجوة تدريجياً تمهيداً لاستعادة التوازن. وأما على الجانب النقدي من الاقتصاد، فإن زيادة العرض النقدي الاسمي بمقدار خمسة بالمئة ستؤدي إلى انزياح منحني التوازن النقدي من LM إلى LM' ، ولكن الارتفاع الذي سيحصل في المستوى العام للأسعار والذي يساوي خمسة بالمئة أيضاً سيؤدي إلى إرجاع العرض النقدي الحقيقي إلى مستواه الأصلي، فينزاح منحني التوازن النقدي إلى اليمين عائداً إلى وضعه الأصلي LM. وهكذا، يبدو جلياً، أن زيادةً في العرض النقدي الاسمي مقدارها خمسة بالمئة ستكون حيادية، حيث أنها لن تساهم بزيادة الناتج ولن تؤثر على معدل الفائدة، بل ستترجم على شكل ارتفاع مكافئ في المستوى العام للأسعار.

2.3.9. أثر السياسة المالية في ظل عرض نيوكلاسيكي.

لنفترض أن الاقتصاد متوازن عند (y_0, P_0) في الشكل (1.5.9)، ولنقل أن الحكومة قررت زيادة الإنفاق العام بمقدار أدى إلى انزياح منحني الطلب الكلي إلى اليمين من AD إلى AD' ، الأمر الذي خلق فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى السعر P_0 ، حيث أصبحنا أمام حالة يفوق فيها الطلب الكلي الإمكانيات الفعلية للعرض الكلي. يتم إغلاق هذه الفجوة تلقائياً من خلال الاستجابة التي سيديها المستوى العام للأسعار، حيث يرتفع من P_0 إلى P_1 ليستعيد الاقتصاد توازنه مجدداً عند ذات مستوى الناتج y_0 ولكن بتركيب اقتصادي مختلف (C) ينعكس في تقاطع AS مع AD' بدلاً من AD.

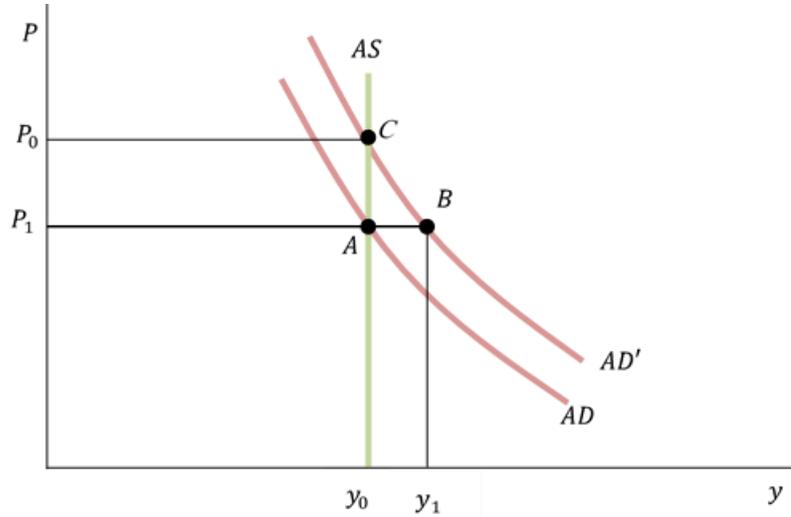


الشكل (4.9 أ)

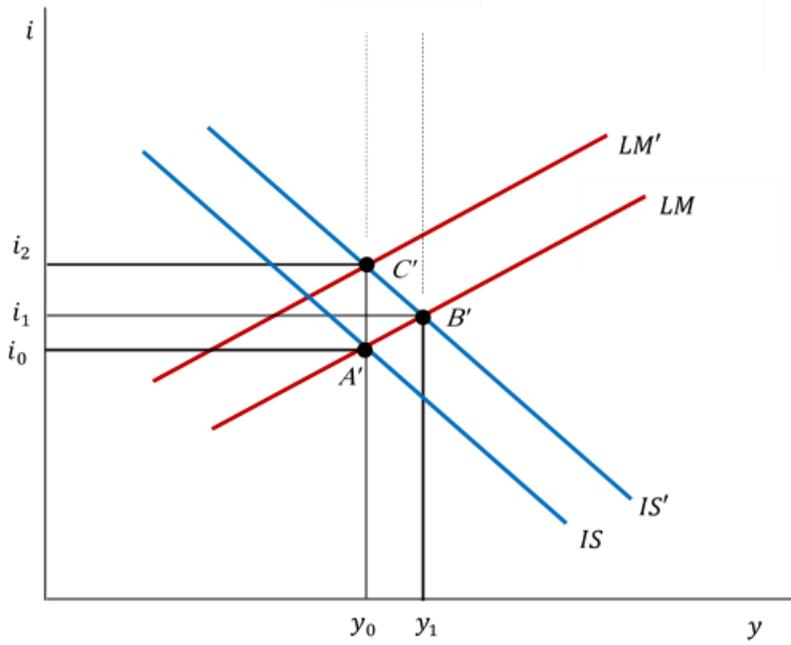


الشكل (4.9 ب)

لنعد إلى الوضع المبدئي في الشكل (5.9 ب) النقطة A' عند تقاطع LM مع IS. تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي المذكورة آنفاً إلى انزياح يميني في منحنى التوازن السلعي من IS إلى IS' ليتقاطع الأخير مع LM عند B' بعيداً عن وضع التشغيل الكامل. لكن ارتفاع السعر من P_0 إلى P_1 يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي الحقيقي، ما يؤدي إلى انزياح LM يساراً إلى LM'، ليتقاطع مع IS' عند C' هذه المرة. بالحصلة لا زال الناتج الحقيقي عند y_0 ولكن معدل الفائدة ارتفع من i_0 إلى i_2 . وهذه الزيادة في معدل الفائدة تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري.



الشكل (أ.5.9)



الشكل (ب.5.9)

وهكذا، فإن التحفيز المالي الذي قامت به الحكومة لم يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل أدى إلى تغيير التركيبة الاقتصادية للناتج، حيث ارتفعت نسبة ما يتم إنتاجه من السلع والخدمات المعدة للبيع للقطاع الحكومي، في حين انخفضت نسبة ما يتم إنتاجه من سلع استثمارية⁶.

4.9. منحنى العرض الصاعد

إذا كان منحنى العرض صاعداً، فإن طبيعة العلاقة بين العرض الكلي وبين المستوى العام للأسعار سوف تتغير. فضلاً عن ذلك فإن التبدلات التي تطرأ على الطلب الكلي لن يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار وحسب بل سيظل مستوى الناتج. نتناول فيما يأتي أثر تغيرات الطلب وأثر صدمات العرض في ظل منحنى عرض صاعد.

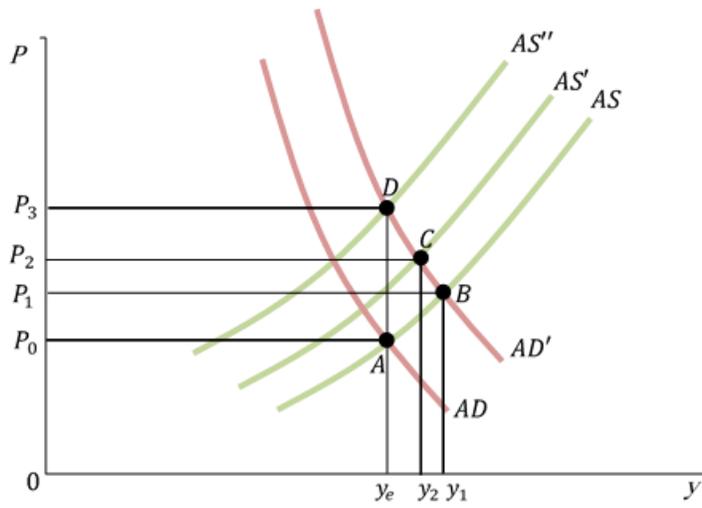
1.4.9. أثر تبدلات الطلب في ظل منحنى عرض صاعد.

عندما يكون منحنى العرض صاعداً، فإن تغير الطلب يؤثر في مستوى الناتج ومستوى السعر كليهما على الأمد القصير. من الواضح، على سبيل المثال، أننا لا نتوقع أن تكون آثار السياسة المالية مشابهة للحالات المذكورة آنفاً في ظل منحنى عرض عديم المرونة. فعلى سبيل المثال، لننتقل من

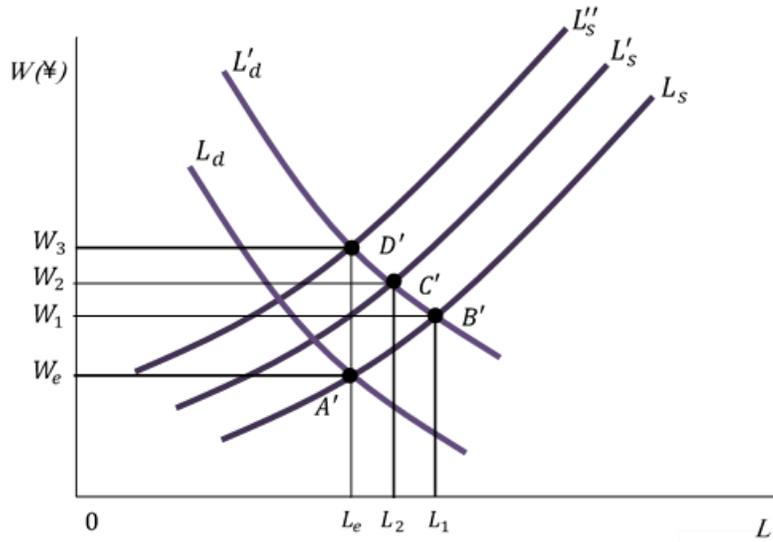
⁶ وهكذا فإن السياسة المالية ليست حيادية هنا، فمجرد بقاء مستوى الناتج بلا تغيير بعد التدخل الحكومي لا يعني عدم وجود آثار لهذا التدخل، إذ أنه أدى إلى تبدل في تركيبة السلع والخدمات المنتجة. ولأن ذلك يتم على حساب الإنفاق الاستثماري فإن آثار هذا التدخل على الأمد الطويل يمكن، بل من المرجح، أن تكون سلبية إذا لم ينصب هذا التدخل على مشروعات البنى التحتية التي تزيد من الطاقة الانتاجية للاقتصاد. وهذه مناسبة للإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي هو رقم تجميعي لكافة نفقات الحكومة بكافة أشكالها. في هذا المقرر نميز الإنفاق الخاص عن العام، وفي حين أننا لا نقسم الإنفاق الحكومي إلى استهلاكي واستثماري، فإننا نقسم الإنفاق الخاص إلى إنفاق استهلاكي وإنفاق استثماري. وهذا التقسيم هو تقسيم سلوكي يتم على أساس الطبيعة العامة لصانع القرار. فصانع القرار الاستهلاكي الخاص هو قطاع العائلات، وصانع القرار الاستثماري الخاص هو قطاع الأعمال، وأما صانع قرار الاستهلاك الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري فهو ذات صانع القرار، أي الحكومة ذاتها. يعني ذلك أن الحكومة إذا أنفقت ملياراً إضافياً فإنه سيصنّف ضمن فئة الإنفاق الحكومي سواء أنفق على دورة رياضية لأغراض سياسية أو على تقديم المعونة للطبقة الأقل حظاً، أو على بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية. لاحظ على أية حال، على أن نفس الكلام ينطبق على الإنفاق الاستثماري الخاص الذي يمكن أن يوجه إلى استصلاح الأراضي الزراعية وبناء المنشآت الصناعية وتطوير التكنولوجيا، أو إلى بناء معامل العلكة والملاهي. خلاصة الكلام أن النماذج الكلية تزيد من فهمنا لآلية عمل الاقتصاد وفاعلية السياسات وآثار التوسع في الاستهلاك والاستثمار الخاص، ولكن تذكر أن الأرقام الكلية تخفي وراءها تراكيب متنوعة وبنى مختلفة من الإنفاق والإنتاج. ويتعين على الباحث أن يأخذ الجانب النوعي من هذه الظواهر.

وضع توازني مبدئي عند $A(y_0, P_0)$ أي عند تقاطع AD و AS في الشكل (أ.6.9) ولنفترض أن زيادةً في الإنفاق الحكومي تسببت بانزياح يميني في منحنى الطلب الكلي إلى AD' . يتقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الأصلي عند النقطة B ، ويرتفع مستوى الناتج من y_e إلى y_1 ، فيما يرتفع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 . على أية حال، لاحظ أن الوضع التوازني الجديد (y_e, P_0) ليس وضعاً طويلاً الأمد، ذلك أن منحنى العرض سينزاح بالمحصلة إلى اليسار. فلماذا؟ تذكر أن العمال في الدول الديمقراطية التي تتمتع بنقابات عمالية حقيقية يلتزمون بعقودهم مع أرباب العمل، ولكنهم بنفس الوقت لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_0 إلى P_1 . فعندما يحين موعد تجديد العقود كما يحدث في الولايات المتحدة مثلاً، أو عندما يحين موسم الإضراب في الربيع كما يحصل في اليابان، فإن المطالبات بأجور أسمية ستبدأ. وستتكرر مع كل رأس سنة أو موسم أو مناسبة تتجدد فيها عقود العمل، وينجم عن ذلك انزياحات يسارية متوالية في منحنى العرض الكلي، وذلك حتى الوصول إلى AS'' ، وعندما يتقاطع AS'' مع AD' عند النقطة D ، وبالوصول للنقطة D يستعيد الاقتصاد وضعه التوازني عند مستوى التشغيل الكامل y_e . نرجو أن الطالب يذكر من دراسته لتاريخ الفكر الاقتصادي فكرة اختلاف المدارس الاقتصادية بخصوص الوضع التوازني على الأمد القصير في الوقت الذي يتفقون فيه، بنسبة كبيرة منهم، على وجود نزعة لدى الاقتصاد للاستقرار عند مستوى معين على الأمد الطويل. من الواضح أن أحد جوانب هذه المسألة مرتبط بتصور كل مدرسة لطبيعة منحنى العرض بناء على تفسير هذه المدرسة أو تلك للشكل الذي يمكن أن يأخذه منحنى العرض في الأجل القصير، من جهة، وعلى الأمد الطويل من جهة أخرى. يُستحسن على أية حال، أن نربط تحليلنا بسوق العمل مباشرة. لنبدأ من وضع توازني مبدئي عند التشغيل الكامل عند النقطة $A(y_e, P_0)$ من الشكل (6.9). لنفترض مجدداً أن زيادةً في الإنفاق الحكومي أدت إلى انزياح الطلب الكلي من AD إلى AD' ، ما أدى إلى ارتفاع مستوى السعر إلى P_1 ومستوى الناتج إلى y_1 . وأما في سوق العمل فإن التوازن المبدئي يكون عند النقطة A' نظيرة النقطة A ، حيث نبدأ مع منحنى عرض العمل L_s ومنحنى طلب العمل L_d .

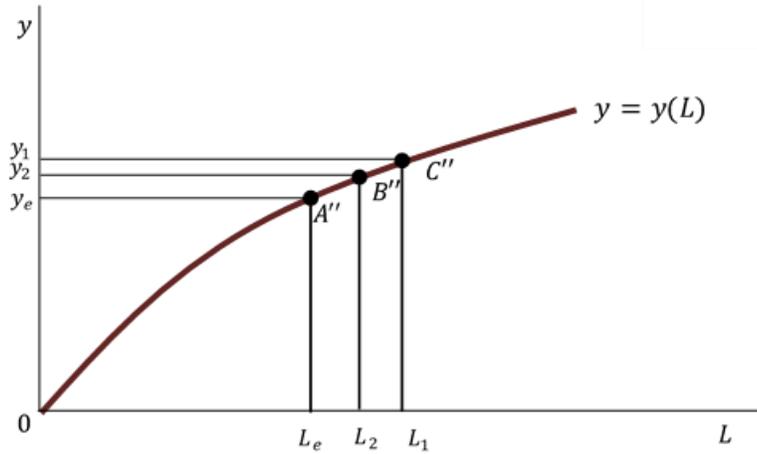
الشكل (أ.6.9)



الشكل (ب.6.9)



الشكل (ج.6.9)



في هذا الوضع التوازني في سوق العمل يتم توظيف L_e عاملاً عند مستوى الأجر الرسمي W_0 . والآن، نعلم أن تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي التي ذكرنا آنفاً أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى P_1 ستؤدي إلى انزياح الطلب على العمل من L_d إلى L_d' . ولأننا على الأمد القصير فإننا نعلم أن الاتحادات العمالية لن تبدي ردة فعل فورية تجاه التغير في معدل الأجر الاسمي وسيستمر العمال في الوفاء بالتزاماتهم بحسب العقود المبرمة مع أرباب العمل، ويعني ذلك، أن الانزياح اليميني في الطلب على العمل لن يتوافق بانزياح مناسب في عرض العمل، ما يعني أن التوازن الجديد في سوق العمل سيظهر عند النقطة B' حيث يتقاطع طلب العمل L_d' مع L_s . وهكذا يرتفع مستوى التوظيف من L_e إلى L_1 عاملاً وترتفع الأجور الاسمية من W_0 إلى W_1 ، ويكون الناتج عند المستوى y_1 عندما يكون التشغيل عند المستوى L_1 . لنفترض الآن مرور فترة كافية لبدء موسم تجديد العقود تدريجياً، ومن باب توفير المساحة سنبقى في ذات الشكل (5.9) ونفترض أن العقود المبرمة وصلت إلى استحقاقها. لتبدأ مطالبات العمال بزيادة الأجر الاسمي وعياً منهم أن الزيادة الاسمية التي حصلوا عليها آنفاً أقل من الارتفاع الحاصل في المستوى العام للأسعار ينزاح منحني عرض العمل من L_s إلى L_s' ويتحقق توازن سوق العمل عند النقطة C' حيث يتقاطع L_s' مع L_d' .

يظهر بالتالي أن عدد العاملين المستخدمين ينخفض من L_1 إلى L_2 . وعندما يكون لدينا L_2 عاملاً فإن الناتج سيكون عند المستوى y_2 . والآن، تذكر أن انخفاض عدد العاملين في ظل ثبات بقية العوامل لا بد أن يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج، الأمر الذي يعني أن منحني العرض الكلي سيتعرض إلى انزياح سلبي من AS إلى AS' ليتقاطع مع AD' عند النقطة C نظيرة النقطة C' في سوق العمل والنقطة C على تابع الانتاج $y = y(L)$. ولأن الناتج ارتفع فوق مستوى التشغيل الكامل، مع ارتفاع المستوى العام للأسعار مجدداً، فإن العاملين سيطالبون بأجر اسمي أعلى مع انتهاء عمر العقد. وفي ظل ثبات بقية العوامل تستمر هذه الآلية بفعل فعلها على شكل انزياحات سلبية متوالية في العرض الكلي حتى الوصول إلى AS'' ليتقاطع مع AS' عند النقطة D هذه المرة حيث يعود الاقتصاد إلى الاستقرار عند مستوى التشغيل الكامل.

2.4.9. أثر صدمات العرض في ظل منحني عرض صاعد.

درست في مقرر التحليل الاقتصادي الجزئي أن منحني العرض على مستوى المنشأة ما هو إلا منحني تكلفة حدية، وأن التبدلات التي تطرأ على التكلفة بسبب تطور تكنولوجيا أو ظرف طبيعي أو ما شابه من شأنها أن تؤدي إلى انزياح في منحني العرض. تسمى الانزياحات التي تصيب العرض على المستوى الكلي صدمات عرض كما مرّ معنا سابقاً. ولدراسة صدمات العرض هذه في ظل منحني عرض صاعد نلجأ لبعض الافتراضات حول التكلفة بشكل عام. لنفترض أن التكلفة المتغيرة تتكون من عنصر واحد فقط هو عنصر العمل. ولنفترض أن المنشآت تتبع أسلوب الهامش الإضافي في تسعير الناتج، بمعنى أن المنشأة تضع هامش ربح فوق التكلفة المتغيرة، وليكن مقداره بالوحدة الواحدة u ، ولتكن n عدد وحدات الناتج التي تقوم وحدة العمل الواحدة بإنتاجها. فإذا كانت W الأجر الاسمي لوحدة العمل (عامل / يوم مثلاً)، فإن سعر العرض للوحدة الواحدة يكون $P = (1 + u)W/n$. لاحظ أن u يجب أن تغطي التكاليف الثابتة للمنشأة وأن تحقق لها ربحاً. وفي حال كانت تكلفة المواد متغيرة أيضاً في الأجل القصير يمكننا إعادة صياغة سعر العرض للوحدة الواحدة إلى: $P = \bar{P} +$ حيث u هي التكلفة الحقيقية للمواد بالوحدة الواحدة. فإذا ما تغير أيٌّ من هذه البارامترات فإن تكلفة عرض الناتج سوف تتغير. على سبيل التأكيد، يتعرض منحني العرض لانزياح إذا ما تعرّض أيٌّ من البارامترات الآتية إلى تغير:

(1) الأجر الاسمي (W) .

(2) التكلفة الحقيقية للمواد (\bar{P}) .

(3) الهامش المضاف على التكلفة المتغيرة (u) .

(4) عدد الوحدات المنتجة من الوحدة الواحدة من عنصر العمل (n) .

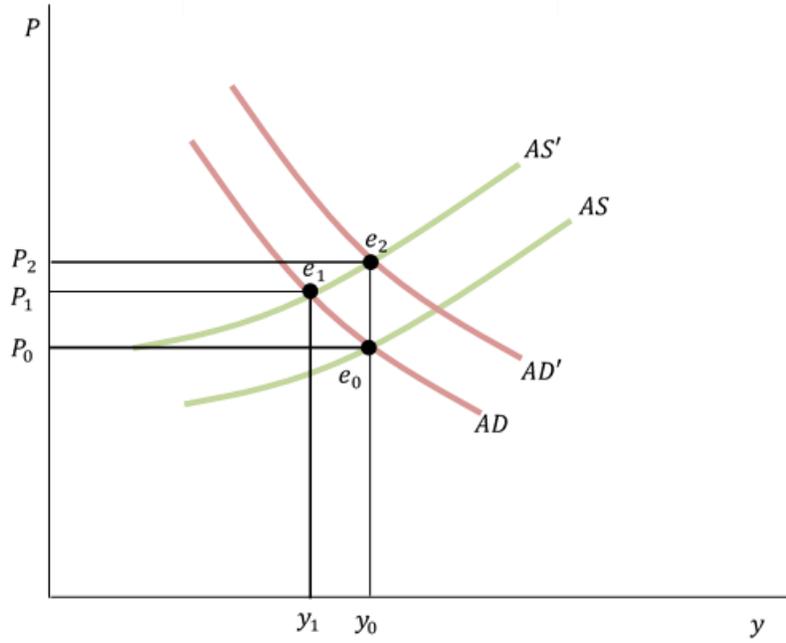
يتم إنشاء منحني العرض الكلي من خلال بناء جدول ثنائيات من المستويات الممكنة للناتج ومستويات السعر الموافقة (P) ، في ظل ثبات كل من W و \bar{P} و u و n فأية زيادة في الأجر الاسمي أو الهامش

المضاف على التكلفة المتغيرة أو نصيب الوحدة الواحدة من الناتج من التكلفة الحقيقية للمواد، من شأنه أن يؤدي إلى انزياح منحنى العرض إلى اليسار في ظل ثبات بقية العوامل. وأية زيادة في عدد وحدات الناتج التي تنتجها الوحدة الواحدة من عنصر العمل، بمعنى أية زيادة في إنتاجية من شأنها أن تؤدي إلى انزياح منحنى العرض الكلي إلى اليسار لأنها تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

الصدمة النفطية في السبعينات.

تعد الصدمة النفطية في السبعينات أشهر صدمات العرض التي عرفها التاريخ المعاصر، ويكاد لا يخلو كتاب في التحليل الكلي من ذكرها بوصفها من كلاسيكيات صدمات العرض. عندما قرّر العرب قطع النفط عن كافة الدول الداعمة للكيان الصهيوني في الصراع العربي الصهيوني ارتفعت أسعار النفط عالمياً بشكل حاد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جوهري في تكلفة التصنيع عالمياً. بكلمة أدق، ارتفعت تكلفة المواد بالوحدة الواحدة بشكل كبير. ولأن الزيادة في أسعار النفط لم تكن من مجرد زيادة عابرة، فإن منحنى العرض الكلي في أي بلد غربي داعم للكيان الصهيوني تعرّض لانزياح حاد إلى اليسار. لنقل على سبيل المثال أن منحنى العرض انزاح من AS إلى AS' كما تشاهد في الشكل (7.9). من الواضح أن هذا الانزياح اليساري أدى إلى ارتفاع مستوى السعر من P_0 إلى P_1 ، ما ترافق مع هبوط في الناتج من المستوى التوازني y_e إلى y_1 . وبما أن y_1 كان أقل من الحد الأعلى لإمكانات الإنتاج، أي أقل من مستوى التشغيل الكامل y_e فإن معدل البطالة الفعلي ارتفع فوق ما يسمى المستوى الطبيعي للبطالة (راجع البطالة الطبيعية من الفصل الثاني). وعليه، شهد الغرب لأول مرة حالة تجمع بين صفة الانكماش وصفة التضخم التي اعتاد الاقتصاديون على النظر إليها بوصفهما نقيضان لا يجتمعان. فحتى الصدمة النفطية كان التضخم يترافق مع ارتفاع في درجة حرارة الاقتصاد ودوران

الشكل (7.9)



عجلة الانتاج، وأما البطالة فكانت تترافق مع برود في حرارة الاقتصاد وتباطؤ في دوران عجلة الانتاج. أما مع الصدمة النفطية فقد حدث كلاهما معاً. ارتفعت الأسعار وارتفع معدل البطالة كليهما بأن معاً. ولذلك فقد تم تسمية هذه الظاهرة بالتضخم الانكماشى أو الكساد التضخمي stagflation. وتذكر عنا تغيير النظرة إلى منحنى فيليب من دراستك لتاريخ الفكر الاقتصادي.

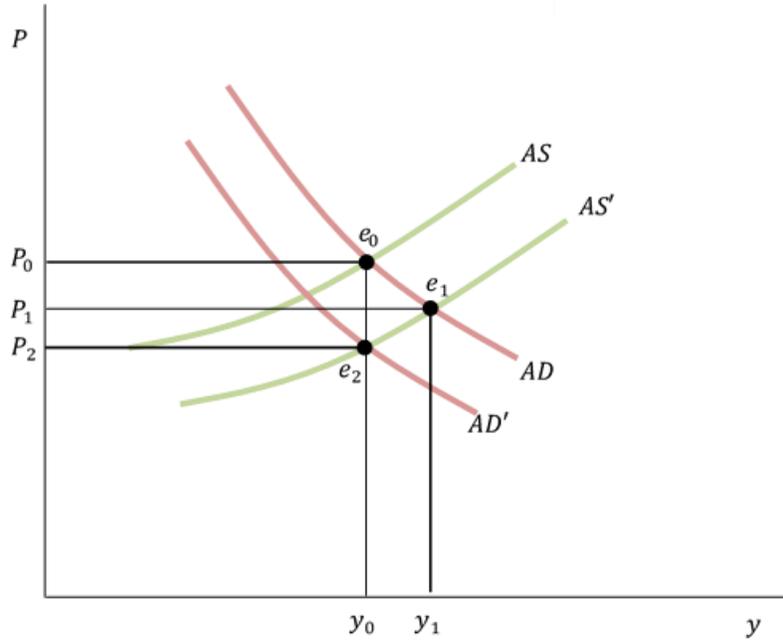
عندما لا تحرك الحكومة ساكناً للتخفيف من شدة البطالة الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد، فإن مشكلة عدم التوازن ستلقي بثقلها بالمحصلة على أسواق العمل. أي أن استعادة التوازن سوف تكون على حساب سوق العمل. إذ ينخفض الأجر الاسمي بسبب انزياح يميني في منحنى عرض العمل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انزياح يميني بالتناسب في منحنى العرض الكلي من AS' إلى AS عائداً بمستوى الناتج إلى مستوى التشغيل الكامل وبمستوى السعر إلى المستوى الأصلي P_0 .

وهذه هي "السياسة" التي تفضلها المدارس النمساوية التي تعتقد أن استعادة التوازن يجب أن تكون تلقائية، وهي أشبه بنزعة البعض إلى ترك الجسم يدافع عن نفسه ضد ارتفاع الحرارة مهما طالنت واشتدت بحجة أن الجسم سيعود قوياً بشكل طبيعي بهذه الطريقة وأن ذلك يجنب الإنسان الآثار السلبية الثانوية للأدوية التي قد تقصر فترة العلاج ولكن تترك الجسم عرضة لأضرار غير محمودة. على أية حال، فأغلب الاقتصاديين في ذلك الزمن كانوا كينزيين بصورة أو أخرى كما هم اليوم. لم يكن كينز من أنصار انتظار الحل التلقائي على الأمد الطويل وكان يقول إن «جميعنا على الأمد الطويل أموات». وهكذا، فالبديل عن سياسة انتظار منحى العرض الكلي للعودة من AS' إلى AS هو القيام بما من شأنه إزاحة منحى الطلب الكلي إلى اليمين إلى AD' . والبديل الذي اقترحه كينز هو سياسة اقتصادية محفزة للطلب. لاحظ أن هذا البديل لن يكون على حساب سوق العمل تماماً، إذ سيتمكن الاقتصاد من العودة إلى مستوى التشغيل الكامل y_e دون حدوث انخفاض في الأجر الاسمي، ولكن ذلك سيتم عند مستوى سعر أعلى.

الصدمة النفطية المعاكسة 2020

في أواخر شتاء العام 2020 تسبب خلاف بين العربية السعودية وبين روسيا الاتحادية بقيام الأولى برفع مستويات الانتاج بشكل كبير في توقيت كانت مخازن العالم من النفط في غير حاجة لهذه الزيادة، لا سيما في ظل بوادر تباطؤ في الطلب على النفط بدافع مخاوف مرتبطة بجائحة covid19. أدى الفائض النفطي إلى تحول ناقلات النفط في المحيطات إلى مخازن نفطية عائمة لا تجد برأً يرغب باستلامها، ما تسبب بانخفاض حاد في أسعار عقود النفط المستقبلية وتراجع ملموس في أسعار المحروقات المتداولة. يمكننا تمثيل ذلك بيانياً لاقتصاد غربي مفترض في الشكل (8.9). لنفترض أن ناتج هذا الاقتصاد مستقر عند مرحلة التشغيل الكامل عند النقطة $e_0(y_e, P_0)$. يعني انخفاض أسعار النفط الناجم عن فائض الانتاج حدوث انخفاض في تكلفة الوحدة الواحدة من الناتج من مواد الانتاج.

الشكل (8.9)



يؤدي ذلك إلى انزياح منحنى العرض من AS إلى AS'، الأمر الذي يرفع مستوى الناتج فوق مستوى التشغيل الكامل إلى y_1 . يترجم ذلك على شكل ضغط شديد على سوق العمل يفضي إلى انزياح يساري في منحنى عرض العمل، الأمر الذي يؤدي، في ظل ثبات بقية العوامل إلى ارتفاع في معدل الأجر الاسمي. يقود ذلك بدوره إلى إزاحة منحنى العرض الكلي وإعادته إلى حيث كان عند AS، ويعود معه مستوى الناتج إلى y_0 . مرة أخرى، بوسع الحكومة أن تقف وقفة المتفرّج لتراقب كيف يستعيد الاقتصاد توازنه مهما تطلب ذلك من الزمن ومهما نجم عن ذلك من ضيق في سوق العمل. ولكن لدى الحكومة بديل آخر إذا كان في قياداتها الاقتصادية من يمتلك نزعة تدخلية كافية، حيث بوسع الحكومة أن تتبع سياسة تقييدية ترغم منحنى الطلب الكلي على الانزياح يساراً باتجاه AD'، وستحقق بذلك استعادة التوازن بصورة أسرع وعند مستوى أقل من السعر. ولا نقول أن ذلك حصل فعلاً على أرض الواقع، حيث أن أزمة كورونا تضافرت مع انخفاض أسعار النفط وتعرضت الحكومات الغربية لإرباك شديد

حيث اضطر أغلبها لزيادة الإنفاق العام بدلاً من اتباع سياسة تقييدية لأن الانزياح اليساري في العرض الناجم عن أزمة كورونا كان أشد من قوى التكلفة المعاكسة.

5.9. الاقتصاد الكلي بين الكلاسيكيين الجدد وبين الكينزيين الجدد

عندما درست تاريخ المدارس الاقتصادية الحديثة لم نكن قد تعرفنا بعد على منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي فتناولنا بعض المدارس بصورة عامة من حيث النظرة للتوازن على الأمد القصير والطويل، ورأينا أن النظرة القائلة بأن التوازن على الأمد الطويل يميل إلى مستوى طبيعي هي نظرة كلاسيكية قديمة حديثة. وأما الآن فيوسعنا إعطاء ومضة عن أهم الفوارق بين هذه المدارس من خلال نقطة محددة هي شكل منحنى العرض الكلي.⁷

تعلم الآن أن أثر تغير في الطلب الكلي على الناتج يعتمد على موضع منحنى الطلب الكلي وعلى ميله. ومنذ نهاية السبعينات اتسع الجدل بين الاقتصاديين في العديد من جامعات العالم حول ضرورة إعادة صياغة النموذج الكينزي في الأجور غير المرنة⁸. يرى الكلاسيكيون الجدد أن منحنى العرض الصاعد لا يعد أن يكون ظاهرة قصيرة الأجل. فنموذج المعلومات غير التامة على سبيل المثال يطرح رؤية لتفسير الميل الموجب لمنحنى العرض الكلي مفادها أن الأجور الاسمية تتكيف مع التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ولكن هذا يكون في الأجل القصير فقط، وأما على الأمد الطويل فإن منحنى العرض الكلي سيكون شاقولياً. وأما نموذج التوقعات العقلانية فيرجع سبب الشكل الصاعد

⁷ تضيق المساحة المتاحة عن الدخول في نقاط افتراق أخرى ونماذج أخرى، وتتطلب أدوات تحليلية تجعل مكانها في نصوص أكثر تقدماً.

⁸ الاقتصاد الكلاسيكي الجديد New classics ليس الاقتصاد النيوكلاسيكي neoclassic.

لمنحنى العرض الكلي إلى ما يسمى أخطاء التنبؤ. ولكن بما أن القيمة المتوقعة (الأمل الرياضي) لأخطاء التنبؤ تساوي الصفر فإن منحني العرض الكلي سيأخذ شكلاً عمودياً مع الزمن. وأما الاقتصاد الكينزي الجديد، أو لنقل المعاصر هروباً من تضارب التسميات، فإنه يفسر الشكل الصاعد لمنحنى العرض الكلي بالطبيعة المؤسساتية القائمة في الاقتصاد، مثل العقود التي تحدد الأجر لمدة متفق عليها من الزمن على سبيل المثال. ويرى الكينزيون المعاصرون من خلال تحليلهم الخاص بأسواق العمل أن الشكل الصاعد لمنحنى العرض الكلي يمكن أن يدوم لفترات أطول مما يظنّ الكلاسيكيون الجدد، ويرون أيضاً أنه أقل انحداراً مما يظنّ الكلاسيكيون الجدد. لاحظ أن هذا التفسير لشكل منحني العرض يساعد كثيراً في شدّ البساط إلى الجانب الكينزي أو في سحبه من أنصار عدم التدخل. إذ كلما طال انحناء منحني العرض الكلي بميل موجب كلما كانت السياسة الكينزية أكثر فاعلية، وكلما كان انحداره أقل حدّة، كلما كان تأثير السياسة الكينزية على الأسعار أخف وطأة. وكلما ازدادت قناعة صناع السياسة العامة بوجهة النظر هذه، كلما حظيت السياسة الكينزية بشعبية أوسع عند حكومات العالم. ولعل انتشار السياسة الكينزية المعاصرة يعود لأسباب متعلقة بالوقائع الاقتصادية أكثر من تعلقها بتطور الفكر الكينزي، أو بضعف الأداء القياسي لبعض النماذج الكلية الكلاسيكية الجديدة عندما خضعت للتجربة على البيانات التاريخية. فالأزمات المتوالية المالية والاقتصادية المتوالية فرضت على الحكومات التدخل بطريقة أو بأخرى لا سيما في ظل صعود الاتجاهات "الاشتراكية" مع ما يبدو من مظاهر فشل الرأسمالية الغربية في تحقيق الاستقرار والمساواة في توزيع الدخل. كل ذلك يدفع بتطور سريع في النماذج الاقتصادية الكلية نظراً للحاجة لنماذج قياسية ذات قيمة عملية بالنسبة للحكومات، ويوماً عن يوم تتزايد قابلية النماذج الكلية للتطبيق الحسابي الدوري على البيانات الاقتصادية التي باتت تتدفق بتواتر أعلى ودقة أكبر. ولكنها حتى اليوم لم تصل لمرحلة تصبح فيها أداة روتينية في إدارة دفة الاقتصاد ولكن يبدو أنها على هذا الطريق.

مراجع وقراءات الفصل التاسع

- 1- Blanchard and Blanchard. Macroeconomics. Seventh Edition. Pearson. 2017.
- 2- Diulio, Eugen A. Theory and problems of macroeconomics. New York. McGraw-Hill. 1998.
- 3- Dornbusch, R. Fischer, S., and Stratz, R. Macroeconomics. 12th edition. McGraw Hill 2013.
- 4- Gianaris, Nicholas V. Contemporary Economic Systems: a regional and country approach /. Praeger Publishers. 1993.
- 5- Visserm Hans. A Guide to International Monetary Economics: Exchange rate theories, systems, and polices. EE. 2004.
- 6- Yip. A., Editor Exchange Rates Systems and Policies in Asia. WS. 2008.

أسئلة الفصل التاسع

أسئلة «صح أو خطأ»

- 1) عندما يكون العرض الكلي عمودياً والتشغيل عند المستوى الكامل، لا تؤدي زيادة الضرائب، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى أي أثر على الناتج لكنها تتسبب في ارتفاع مستوى السعر.
- 2) عندما يكون العرض الكلي عمودياً والتشغيل عند المستوى الكامل، فإن زيادة في الانتاجية تؤدي، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى ارتفاع مستوى الناتج وانخفاض المستوى العام للأسعار.
- 3) يرتفع الناتج والمستوى العام للأسعار عندما ينزاح منحنى الطلب الكلي إلى اليمين في ظل منحنى عرض كلي نيوكلاسيكي.
- 4) عندما يكون العرض الكلي عمودياً والتشغيل عند المستوى الكامل، لا تؤثر زيادة العرض النقدي الاسمي لا على الناتج ولا على تركيب الناتج ولا على المستوى العام للأسعار.
- 5) عندما يكون العرض الكلي عمودياً والتشغيل عند المستوى الكامل، يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة الإنفاق الحساس لمعدل الفائدة وإلى تخفيض المستوى العام للأسعار، لكن لا تأثير له على مستوى الناتج.
- 6) قد يفوق الناتج مستوى التشغيل الكامل عندما يكون منحنى العرض الكلي صاعداً.
- 7) عندما يكون منحنى العرض الكلي صاعداً، تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج وإلى رفع المستوى العام للأسعار في الأجل القصير.
- 8) عندما يفوق الناتج مستوى التشغيل الكامل، فإن انتهاء عمر عقود العمل يؤدي إلى انزياح منحنى عرض العمل إلى اليسار.
- 9) تؤدي زيادة تكلفة المواد إلى إزاحة منحنى العرض الكلي الصاعد إلى اليسار.
- 10) عندما يطالب العاملون بأجور اسمية أعلى، فإن ذلك يؤدي، في ظل ثبات بقية العوامل، إلى انخفاض الناتج وارتفاع المستوى العام للأسعار.

الفصل العاشر

النظرية النقدية

Chapter X

Monetary Theory

عنوان الفصل: النظرية النقدية

كلمات مفتاحية: النظرية النقدية الكلاسيكية؛ النظرية النقدية الكينزية؛ التحليل النقدي - السياسة النقدية.

ملخص الفصل:

يتناول الفصل موضوع النظرية النقدية حيث يتطرق للنظرية النقدية الكلاسيكية والكينزية والحديثة كما يتناول موضوع السياسة النقدية وأدواتها والاتجاهات الحديثة للنظرية النقدية.

المخرجات والأهداف التعليمية:

في نهاية هذا الفصل يكون الطالب قادراً على أن

- يتعرف على ماهية النظرية النقدية
- التعرف على مختلف النظريات النقدية التي سادت في فترات زمنية متعاقبة
- التعرف على النظرية النقدية الحديثة والتحليل النقدي المعاصر
- التعرف على السياسة النقدية وأدواتها

مخطط الفصل العاشر

الفصل العاشر: النظرية النقدية

1.10. النظرية النقدية الكلاسيكية

1.1.10. نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر

2.1.10. نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج

2.10. التوازن النقدي عند الكلاسيك

1.2.10. التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال

3.10. النظرية الكينزية: عرض وطلب النقد ونظرية معدل الفائدة

1.3.10. الفرضيات الأساسية

2.3.10. الطلب على النقود (تفضيل السيولة)

3.3.10. عرض النقود

4.3.10. نظرية معدل الفائدة

5.3.10. الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز

6.3.10. التوازن الكلي

4.10. النظرية الحديثة وآثار تغيرات قيمة النقد

1.4.10. التحليل النقدي المعاصر: الفروض وتحليل جانبي العرض والطلب

2.4.10. الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض

3.4.10. الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

4.4.10. العوامل المحددة لعرض النقود

5.10. السياسة النقدية: الماهية الدور ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها

1.5.10. ماهية السياسة النقدية

2.5.10. أهداف السياسة النقدية

3.5.10. أدوات السياسة النقدية

4.5.10. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

5.5.10. مشاكل وظروف تطبيق السياسة النقدية في الدول النامية

أسئلة الفصل العاشر

الفصل العاشر: النظرية النقدية

مقدمه

النظرية النقدية هي جزء من التحليل الاقتصادي الكلي الذي يعنى بكشف وتفسير العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي، أي مدى تأثير عرض النقود على الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الثروة، الناتج، الأسعار، الخ.

1.10. النظرية النقدية الكلاسيكية: نظرية كمية النقود ومعادلة كامبريدج

ظهرت نظريتان في تفسير تغير قيمة النقود هما نظرية الدخل وركزت على الطلب على النقود عند اكتسابه وإنفاقه؛ ونظرية كمية النقود وركزت على العرض النقدي، وذلك لتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار.

واعتمد النموذج الكلاسيكي على الفرضيات التالية:

- سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق والتشغيل الكامل.
- قدرة أصحاب الأعمال والعمال معرفة الأجر الحقيقي من الأجر النقدي؛ بمعنى أنهم يبنون قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج.
- العرض يخلق الطلب المقابل له وبالتالي المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار.
- حيادية الدولة حيث يتم النمو تلقائياً دون تدخل الدولة في الاقتصاد.

1.1.10. نظرية كمية النقود: أرفينج فيشر

قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها:

- الوظيفة الأساسية للنقود هي وسيط في التبادل، والطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.
- ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى.
- يوجد علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وهكذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

مضمون النظرية:

حسب أنصار هذه النظرية تعتبر كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهة نظرهم كما يلي:

$$PT = MV \text{ حيث:}$$

M: كمية النقود المتداولة وتشتمل النقود الورقية و النقود المساعدة والودائع الجارية

V: سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى)

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات

كما ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضا، حيث أدخل النقود المصرفية في التبادل، فأصبحت المعادلة:

$$PT = MV + M' V'$$

M: النقود القانونية

V: سرعة تداولها.

M': النقود المصرفية.

V': سرعة تداولها.

الهدف من الفصل بين M و M' هو بيان أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات، وبالتالي حسب وجهة نظرهم كل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي فإن النقد محايد. إذا السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار تأثير أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار

- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.

- افتراض أن الأسعار تتغير تبعا لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى،

وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل موسم زراعي

-التركيز على وظيفة النقد كوسيط في المبادلات وإهمال وظائفه الأخرى.

رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية لفتت الانظار في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، وكمية النقود.

2.1.10. نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج

حيث حاولت تفسير تقلبات قيمة النقود، عن طريق القيمة الحدية للنقود، واعتبروا أن النقود تؤثر في الأسعار عن طريق الدخول. حيث ربطت بين فكرتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الأسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي والدخل من السلع والخدمات، والذي يؤثر على الأسعار هي كمية النقود التي تصل إلى الأسواق. وقد مهد هذا الاتجاه للعديد من النظريات: من بينها نظرية كامبريدج.

معادلة كامبريدج والتفضيل النقدي: اعتبر ألفريد مارشال أن الأشخاص الاقتصاديين يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشراؤه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه "التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يركز على العوامل التي تدفع الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة. وقد صيغت المعادلة على الشكل:

$$M_d = k P Y$$

حيث تمثل M_d الطلب على النقود، وتمثل Y الدخل الإسمي، فيما تمثل k التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حجر الزاوية في معادلة مارشال. وعلى فرض ثبات نسبة الرصيد النقدي k وثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، والتي يعبر عنها بمقلوب k ، فسينعكس أي تغير في كمية النقود على مستوى الأسعار. أي

حيث $M_d = M$ عند التوازن، وبذلك نصل إلى نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار.

2.10. التوازن النقدي عند الكلاسيك

قامت نظرية التوازن النقدي عند الكلاسيك أساسا على قانون سيه وفكرة التوظيف الكامل، واعتبار النقود متغير خارجي ومعدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض وطلب الأرصد القابلة للاقتراض).
رؤية فيكسل للتوازن النقدي: قد ركز فيكسل على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقا للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج وهو العائد المحصل إذا كان رأس المال عينا، وبين معدل الفائدة النقدي (السوقي) والذي يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود. ويحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (وهي حالة صعبة)، وفي حالة عدم التوافق بين القرارات الفردية وقوى السوق تظهر المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، وهذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، ومن ثم يحدث توسع في المشروعات الاستثمارية التي تساعد على تعظيم ربحية وإنتاجية المشروع وتنخفض فيه تكلفة رأس المال. والعكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فإن المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي لتزايد عبء الدين وانخفاض معدلات أرباحه، وسيعرض مركزه المالي للانهايار، نظرا لضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، وسيؤدي ذلك إلى الانكماش والركود الاقتصادي. إذا تحقق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي وإذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي تظهر في الاقتصاد إما صعودا نحو الانتعاش أو هبوطا نحو الركود، وتؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن

النقدي المفقود. وفي حالة تعادل معدل الفائدة السوقي ومعدل الفائدة الطبيعي فإن هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

1.2.10. التوازن النقدي عند فيشر وألفريد مارشال

بالنسبة لفيشر فإن معادلة التبادل $PT = MV$ هي في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود، وعليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن تم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سوقيا وذاتيا. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

ولكن من أهم الانتقادات لهذه النظرية أن أفضل وسيلة لتحقيق التوازن النقدي بمفهوم المعادلة الكمية هو ترك الحرية للبنوك التجارية لتخلق النقود بناء على طلب القطاع الخاص الذي هو الأجدر على طلب النقود بما يوافق احتياجاته بالضبط. وبالنسبة لمعادلة مارشال " معادلة الأرصدة النقدية " فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة.

3.10. النظرية الكينزية: عرض وطلب النقد ونظرية معدل الفائدة

يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ "حياد النقود". ويقوم التوازن على أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظرا لأن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار بفعل تلقائية حركات معدل الفائدة. لكن ظهر عجز هذه النظرية الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة 1929، حيث فرضت تلك الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة وأدوات التحليل

المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وركز على مستوى الطلب الفعال، والذي يتوقف على النزعة الحدية للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة، وبذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة وأساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

1.3.10. الفرضيات الأساسية

بنى كينز نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون سيه للأسواق، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية.
- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلال.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد.
- يعتبر تحليل كينز تحليلاً كلياً.

2.3.10. الطلب على النقود (تفضيل السيولة)

حسب كينز يوجد ثلاثة دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات (المبادلات)، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية.

3.3.10. عرض النقود

اعتبر كينز أن عرض النقود متغير مستقل يتحدد خارج النموذج. ويرى كينز أن عرض النقود ثابت وخاضع لتحكم به البنك المركزي حسب حاجة النشاط الاقتصادي.

4.3.10. نظرية معدل الفائدة

اعتبر التقليديون الفائدة كثمن للادخار، أما كينز اعتبر الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، وبالتالي يتحدد للفائدة بتلاقي العرض والطلب على النقود. ويمكن للبنك المركزي التحكم في معدل الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة، ويحدث العكس إذا انخفض عرض النقد.

5.3.10. الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز

إن فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهمها كينز في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل وأن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي. ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل وينخفض مع انخفاضه، ويبحث تحليل كينز أثر

النقود على المؤشرات الكلية، أي يبحث أثر تغير عرض النقد، أي أثر السياسة النقدية، في المتغيرات الاقتصادية. فبين أنه عند زيادة عرض النقود ينخفض معدل الفائدة فيؤثر إيجابياً على الاستثمار، مما يزيد من مقدار الطلب الكلي الفعال، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الدخل التوازني إلى مستوى أعلى وفقاً لآلية المضاعف. والعكس في حالة انخفاض عرض النقود.

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه كينز إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج والنمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، وظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و "هانس"، وخرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي".

ويمكن تلخيص النظرة الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، وهو شرط التوازن النقدي عند كينز، فيتحقق التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، وأن التعادل بين الادخار والاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، وهو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار والاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة.

ويرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن ثم يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الأرباح أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي، بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وعلى التضخم. وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة،

وتتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحى تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحى تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد، وتكون السياسة غير فعالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أقل من التغير في عرض النقد، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى معدل الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أن أي تغير في معدل الفائدة بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما:

- التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة.
- التعادل بين الادخار والاستثمار.

وبالتالي فإن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير. ولأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتاً حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

6.3.10. التوازن الكلي

يستند تحليل التوازن الكلي على نموذج IS-LM الذي يحدد التوازن الكلي بتركيب محددة من الدخل ومعدل الفائدة يكفل التوازن في مختلف الأسواق عبر ارتباط معدل الفائدة بسوق النقد من جهة وسوق السلع من جهة أخرى كما رأينا في الفصول السابقة. وقد شاهدنا كيفية استخدام هذا النموذج في تحليل استخدام السياستين المالية والنقدية في ضوء فرضيات متنوعة.

4.10. النظرية الحديثة وآثار تغيرات قيمة النقد

1.4.10. التحليل النقدي المعاصر: الفروض وتحليل جانبي العرض والطلب

حاولت هذه النظرية تجديد الفكر الكلاسيكي مستفيدة من التحليلات التي جاءت بعده، واشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية بالانطلاق من الفروض:

- التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما هي نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص.
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.
- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
- حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
- سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماماً عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلاً تماماً عن التغير في عرض النقود.

ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقاً من الفروض السابقة

1.1.4.10. جانب العرض:

يرى فريدمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى معدل الفائدة. ويرى النقديون أن التغيير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك بكثير، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهري المحدد للنشاط الاقتصادي والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي. فإذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ستزيد السيولة، وتؤدي إلى زيادة إقبال الأفراد على شراء الأصول المالية وغير المالية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي، مما ينتج عنصر زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان الاقتصاد في حالة أقل من التشغيل الكامل، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى رفع الأسعار (والعكس في حالة خفض كمية النقد).

إضافة إلى ذلك يعتبر فريدمان أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة الرقابة على كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد، ويرى أن الأهمية لعرض النقد وليس للطلب عليه كما يرى كينز، وبذلك يصبح المتغير النقدي تابعاً للمتغير الحقيقي (الناتج والتشغيل).

2.1.4.10. جانب الطلب

حسب فريدمان يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي الاعتبارات التالية:

- الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. وهي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.

- الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة - تكلفة الفرصة البديلة
- الأذواق: وهو ما أطلق عليه فريدمان اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وانطلاقاً من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا وهو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند فريدمان بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، ويأخذ فريدمان الثروة بمفهومها الواسع فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.

ويدعو فريدمان إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة:

- عائد النقود الحقيقي والمتمثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.
- عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة والتي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالات) وعائد رأس المال البشري.
- العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، والعادات السائدة في وقت معين
- التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر ويتطور عبر الزمن، وفقاً للظروف والأحوال الاقتصادية. وتتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلاً) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثروتهم في شكل نقدي بدلاً من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع. وصيغة دالة الطلب على النقود هي:

$$Md = f (P, rb, re, \Delta P/\Delta T, 1/P, Y/r, W.U)$$

Md: الطلب على النقود

P: المستوى العام للأسعار

rb: عائد السندات

re: عائد الأسهم.

$\Delta P/\Delta T.1/P$: يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك وتقديرها من خلال الزمن

W: تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري

U: الأذواق و ترتيب الأفضليات

وبافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية والثروة بالدخل الدائم (YP). وبالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهو متغير خارجي ومعدل التضخم المرتقب من طرف السلطات النقدية $\Delta P/\Delta T.1/P$ متغير خارجي الدخل الدائم الذي يعتبر متغيرا داخليا. ويرى فريدمان بخصوص هذه الدالة أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج، وأنها دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها. لقد بحث فريدمان الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات وسينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط.

وإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار. ويفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اختلال نقدي، وهنا يأتي دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي والتأثير على الأوضاع التوازنية، والية انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية (أثر الثروة) ومن خلال تغيرات معدل الفائدة.

2.4.10. الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض

1.2.4.10 الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى:

يجمع مفكرو هذه المدرسة بين الفكر الكلاسيكي التقليدي والفكر النقدي في مجال السياسة النقدية، إذ يرون أن دور النقود حيادي وينصرف أثرها على الأسعار فقط، وذلك عند تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متوقعة من قبل أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى المطالبة بتعديل أجورهم لنتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة، مما سيؤدي إلى تغير موضع منحنى العرض الكلي ليتقاطع عند نقطة توازنية جديدة تعبر عن استمرارية التوازن عن المعدل أو المستوى الطبيعي السائد للنواتج في الفترة السابقة ولكن عند مستوى جديد للأسعار. أما في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فإن تأثيرها سوف ينصرف إلى كل من الناتج (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) والأسعار. وتكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية وبالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، ومن ثم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي.

2.2.4.10. مدرسة اقتصاديات جانب العرض

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة. حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار والعرض الكلي.

وقد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء و ثابت) وهو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية وتحجيم قدرة البنوك المركزية على التوسع في الإصدار النقدي وبالتالي إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتتعارض وجهة النظر هذه مع النقديين الذين يرون ايجابية أسعار الصرف المعرفة وملاءمتها في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية.

3.4.10. الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود

إن العبرة في النقود بقوتها الشرائية أو قيمة مبادلاتها بغيرها من السلع والخدمات، ويؤثر ارتفاع الأسعار على كمية ما تشتريه من السلع والخدمات، فيضعف قوتها الشرائية، وهي في علاقة عكسية مع حركة الأسعار (المستوى العام للأسعار).

الآثار الاقتصادية لتقلبات قيمة النقود: إن تغير قيمة النقود لها آثارا اقتصادية هامة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- أثر التغيرات في قيمة النقود على مستوى الإنتاج: يمكن أن نلاحظ ذلك من ناحيتين:

في حالة انخفاض الأسعار تزداد المخاطر على المنظمين لأنه قد تنعدم ارباحهم أو يحققون الخسائر وهذا يدفعهم إلى تخفض الإنتاج فتزداد البطالة وتؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي.

أما في حالة ارتفاع الاسعار: قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض البطالة، وازدياد هوامش الربح، ويصبح هناك حافز لدى المنتجين لتوسيع نشاطهم الاقتصادي فيزيد الإنتاج وتتنخفض البطالة ويتوسع الطلب.

- أثر تغير قيمة النقود على توزيع الدخل: حيث يكسب ذوي والدخل المحدود عند انخفاض الأسعار والعكس عند ارتفاعها، أما بالنسبة لذوي الدخول المتغيرة (الأرباح) فإنهم يكسبون عند ارتفاع الأسعار والعكس عند انخفاضها.
- عند ارتفاع القوة الشرائية للنقود (انخفاض الأسعار) فإن هذا يضر بالمركز الاقتصادي للمدينين ويعود بالخير على الدائنين، وبالعكس إذا انخفضت القوة الشرائية يتدهور المركز الاقتصادي للدائنين ويتحسن للمدينين.

4.4.10. العوامل المحددة لعرض النقود

يعرف عرض النقد تقليدياً على أنه العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي زائد نقود الودائع، والسبب الذي يجعل من الودائع (الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي) جزء من عرض النقود هي تتلخص في كونها سائلة 100% وأنه يمكن سحبها بسهولة وتحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسارة. أما العملة في التداول فهي فقط ذلك الجزء الذي هو خارج الجهاز المصرفي، لأن الجزء المحتفظ به من طرف البنوك غير خاضع للتداول، وإنما يعتبر نقداً احتياطياً تواجه به البنوك أية سحبات نقدية محتملة على الودائع لديها، لذا فهو لا يدخل ضمن عرض النقد، أما تركيب عرض النقد من حيث نسبة كل عملة في التداول ونقود الودائع إلى مجموع عرض النقد، فهو يختلف من قطر لآخر متأثراً في ذلك بمدى الجهاز المصرفي والعادات المصرفية للأفراد ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد، والقاعدة العامة هي أنه كلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدماً، والعادات المصرفية للجمهور أكثر استقراراً والوضع الاجتماعي والسياسي العام أكثر أمناً كلما ارتفعت نسبة نقود الودائع إلى عرض النقد والعكس صحيحاً. وبصفة عامة الذي يحدد عرض النقود هو إضافة إلى كمية النقود وحجم ودائع الائتمان:

- الحجم المتوفر من نقود الأساس المعد للاستعمال كعملة في التداول أو كاحتياطي نقدي لدى الجهاز المصرفي (مقدار الذهب المتوفر، مقدار النقود الأخرى التي تصدرها السلطات النقدية كأوراق نقد، سياسة البنك المركزي لتوفير الائتمان وكلفته).
- عادات الجمهور المصرفية فيما يتعلق بالنسبة التي يرغب أن يحتفظ بها كنقود اعتيادية (عملة في التداول) وكنقود ودائع.
- نسبة الاحتياطي النقدي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك لتغطية ودائع الجمهور لديها ولمواجهة السحوبات النقدية وبالتالي تأمين تأسيس سيولة الجهاز المصرفي، وكذلك نوعية الجهاز المصرفي فيما يتعلق بالقروض والاستثمار.
- الطلب على الائتمان: العوامل السابقة تحدد الإمكانيات القصوى للبنوك ولكنها لا تحدد الحجم الفعلي للائتمان، وكذلك فهي ترسم الحدود العليا لعرض النقود، ولكنها لا تبينه رغبات الجمهور المنعكسة في السوق.

5.10. السياسة النقدية: الماهية الدور ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها

1.5.10. ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام، ونأخذ فيما يلي بعض المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية. يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وتعرف على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بقصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف. وهي التدخل (المباشر) المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان استخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية. وبالتالي فالسياسة النقدية تعني قيام السلطات النقدية بالتأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود بشكل يوائم ويلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي.

2.5.10. أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة واحتياجات وأهداف المجتمعات. ويمكن التفريق بين الأهداف النهائية والوسيطية.

1.2.5.10. الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، ونذكر منها:

- الاستقرار النقدي: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني.

ولقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافا للتضخم ما بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية، وإن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتشويه المعطيات الاقتصادية وتشجيع المضاربة...). وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة

النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، ونظام إعلامي ملائم.

- التوظيف الكامل.

- التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغيير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة... يحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات

- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفض الواردات

- رفع معدل الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

أما بالنسبة لأثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

- تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، ومكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخل في النهاية رفع مستوى المعيشة والنمو، وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية.

- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية: تتميز الاقتصاديات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف وهنا يمكن للسياسة النقدية أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي عادة ما يصاحبها معدلات نضخم مرتفعة.

2.2.5.10. الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

وتتمثل هذه الأهداف في:

أ. المجتمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأشخاص الماليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأشخاص، ويرتبط عدد هذه المجتمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية.

ب. معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية.

ج. سعر الصرف: ويستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد

تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات. وهناك 4 قنوات لإبلاغ أهداف السياسة النقدية: قناة معدل الفائدة؛ قناة سعر الصرف؛ قناة أسعار السندات المالية؛ وقناة الائتمان.

أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية في الدول النامية، فإنه يعترها الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن هذه الدول تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، كتشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة، وتحقيق الاستقرار النقدي بمحاربة التضخم، وضمان قابلية الصرف، والمحافظة على قيمة العملة، وإيجاد سوق مالي ونقدي متطور.

3.5.10. أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو انكماش، واستخدام هذه الأدوات يتباين من اقتصاد لآخر، وحسب الأهداف المحددة والقطاعات المستهدفة. وتشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو تلقائية وتستهدف أنواعا محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة. وغير مباشرة وتستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، ويمكن تحديدها فيما يلي

- أدوات كمية: تهدف بصفة أساسية إلى التأثير في حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بأوجه الاستخدام التي يوجه إليها هذا الائتمان.

- أدوات كيفية: وتهدف أساسا إلى التأثير على نوع الائتمان أي على الكيفية التي يستخدم لها وليس على حجم الائتمان الكلي وذلك عن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض من حيث معدل الفائدة وسهولة الحصول على القروض وفقا لأوجه الاستخدام المختلفة التي يوجه إليها.

ويمكن أن نحددها من تصنيف آخر كما يلي :

أ. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: تستخدم هذه الأدوات بقصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، من أهمها:

- تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحدد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن لواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

- التأثير والإقناع الأدبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

ب. الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: تعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقد، ويسمح هذا الأسلوب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض، ومن أهم هذه الأدوات غير المباشرة ما يلي:

1. عمليات السوق المفتوحة: تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستخداما خاصة في الدول المتقدمة.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية فيقلص حجم السيولة وتخفض مقدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، وإذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، وذلك بشراء الأوراق المالية.

ولكن استخدام عمليات السوق المفتوحة تتعرض لبعض المشاكل منها:

- المسألة الأولى: تتعلق بمدى قدرة البنك المركزي على تسويق السندات في الأسواق المالية.
- المسألة الثانية: تتعلق بالطريقة التي يتصرف بها البنك المركزي في الأرصدة النقدية المتراكمة لديه نتيجة بيع السندات في الأسواق المالية.
- المسألة الثالثة: تتعلق بضرورة تكرار عمليات السوق المفتوحة وذلك لتحقيق الاستمرارية في مفعول السياسة النقدية الانكماشية.
- المسألة الرابعة: وتعلق بالآثار السلبية المترتبة على التدخل في آلية السوق الحرة.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستخدام هذه الأداة على ما يلي:

- مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذون الخزانة.

- مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمها.

- مدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي.

2. معدل الاحتياطي القانوني :

تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني أو الإجمالي. وتعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان. ففي أوقات الكساد يمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي، مما يساعد على زيادة التسهيلات الائتمانية تنشيط المعاملات وزيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل الوطني للمجتمع. وفي حالات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار.

وهناك مسائل مهمة تتعلق بهذه الأداة وهي:

- المسألة الأولى: وتتعلق بمدى قدرة البنك المركزي على إدارة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.

- المسألة الثانية: تتعلق بكمية الأرصدة التي تحتفظها البنوك التجارية يوميا لدى أمانة الصندوق لديها، فمن المعروف أن نسبة غير قليلة (نحو 8 - 10%) من الأرصدة النقدية

لدى البنوك التجارية يتم الاحتفاظ بها ويتم تداولها يوميا بواسطة أمناء الصندوق. ويتم السحب من الأرصدة يوميا، وبالتالي فقياس حجم الأرصدة النقدية لدى هذه البنوك يتغير بالضرورة بحسب الوقت الذي تقوم فيه بعملية القياس، مما يجعل هذه الأرصدة عرضة للتغيير باستمرار، فمن شأن ذلك أن يجعل منها أداة غير دقيقة لتنفيذ السياسة النقدية.

- المسألة الثالثة: وتتعلق بتوقع المصارف التجارية لتغير في السياسة النقدية، فإذا توقعت البنوك التجارية سياسة نقدية متشددة تقوم على أساس رفع نسبة الاحتياطي النقدي، فإن هذه البنوك تستطيع الحد من هذه السياسة وذلك باحتفاظها بكميات إضافية وفائضة من الأرصدة النقدية، وبذلك فرفع نسبة الاحتياطي لن يكون لها تأثير يذكر على توازن البنوك التجارية.

إضافة إلى أن هناك العديد من الانتقادات ومنها:

- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالطرق الاقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان.

- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض.

- قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، خاصة السندات العمومية، فرفع هذا المعدل يؤثر على قدرة البنوك على الإقراض مما يجعلها تسعى إلى تعويض السيولة من خلال بيعها للمنشآت الموجودة لديها، مما يعمل على انخفاض أسعارها.

3. معدل إعادة الخصم

وهو عبارة عن معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية للبنوك التجارية والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير وتعتبر إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل

التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة. ويعتبر إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية الائتمان نقصا وزيادة فإذا أراد البنك المركزي أن يحد من حجم الائتمان المصرفي لجأ إلى رفع معدل إعادة الخصم، حيث يؤدي هذا إلى رفع معدل الفائدة الذي تقتض به البنوك التجارية، أما إذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم فإنه بذلك يشجع البنوك التجارية بدورها إلى خفض سعر الخصم مما يشجع الأفراد مستهلكين كانوا أو مستثمرين على خصم أوراقهم التجارية وبالتالي يمكنهم من التوسع في عمليات البيع بالأجل. وفي حالات التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان فترفع تكلفة الائتمان ومن تم تكلفة التمويل، فيدفع ذلك المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فينقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش. وفي حالة إتباع سياسة توسعية فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يمكن البنوك التجارية بخصم ما لديها من أوراق تجارية والتوسع في منح الائتمان.

ثمة هناك بعض الاعتبارات والمشاكل العملية المترتبة على استخدام هذه الأداة للتأثير في العرض النقدي منها:

- المسألة الأولى: تتعلق بمدى فعالية معدل الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية على المدى الطويل، فاعتبار معدل الخصم كسعر يتحدد في الأسواق لا يمكن تغييره بشكل دائم ما لم يكن هذا التغيير قد جاء نتيجة للتحويلات في ظروف العرض والطلب النقدي، ولذا فإن التغيير الذي يجريه البنك المركزي على معدل الخصم كأسلوب للتحكم في العرض النقدي، ولا يمكن أن يكون ذو فعالية على المدى الطويل إلا إذا رافق ذلك تغيير في النقد نفسه.

- المسألة الثانية: تتعلق بتغيير معدل الخصم وبالتالي معدلات الفائدة وماله من أثر على الاتفاق الاستثماري على المدى الطويل.

4.5.10. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي

إن من أهم الأهداف التي يسعى الاقتصاديون إلى تحقيقها هو التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويقصد بالتوازن الداخلي: "تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (ونعني بالتوظيف الكامل ألا يزيد معدل البطالة عن حوالي 5% سنوياً وهو المعدل الطبيعي أو العادي) والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية، مع ملاحظة أن وجود معدل للتضخم في حدود 2% و 3% يعتبر من الأمور المقبولة اقتصادياً، كونه يوفر حافزاً إيجابياً للمنتجين للتوسع في الإنتاج.

1.4.5.10. دور السياسة النقدية في علاج الركود والكساد الاقتصاديين:

ويعد الركود الاقتصادي أحد المشاكل الهامة التي تواجه الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، نظراً لما ينجم عنها من آثار سلبية على الجانب الحقيقي للاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة. وإن اختلفت حدة الركود فإنه يلاحظ لجوء صانعي السياسة إلى سياسة نقدية توسعية في فترات الركود أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد فعلى السلطات النقدية أن تقوم بزيادة عرض النقود.

مع اتجاه الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على السلع والخدمات وعلى الأصول المالية، وبالتالي فستكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل. أما بالنسبة لتحليل كمنز فان زيادة عرض النقود تؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنفاق الكلي، أي أن زيادة عرض النقود تزيد من الطلب الكلي بطريقة غير مباشرة، وذلك بتأثيرها على معدل الفائدة. وبالتالي فكلا التحليلين يظهران الأثر الايجابي لزيادة عرض النقود في التخلص من الكساد.

2.4.5.10. دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان حيث يشير التوازن الخارجي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والعودة به إلى حالة التوازن عن طرق تغيير كل من المعروض النقدي وسعر الصرف.

استخدام المعروض النقدي

يختلف تحليل المنهج النقدي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة عنه في ظل أسعار الصرف الحرة أو المرنة.(فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، ويحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، وبالتالي فالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

يؤدي انخفاض القوة الشرائية والسيولة في الاقتصاد المحلي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية والأجنبية ومع انخفاض الاتفاق الكلي تقل الواردات، حيث يتوقف ذلك على النزعة الحدية للاستيراد. يؤدي رفع معدل الفائدة على الأوراق المالية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي ستسعى إلى الاستفادة من معدل الفائدة المرتفع. وهكذا يساعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

استخدام سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات:

يؤثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات: ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة آثارها المرجوة لابد من توافر مجموعة من الشروط: بالنسبة للصادرات، يجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرناً، وأن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرناً. وأما بالنسبة للواردات فيجب أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرناً وأن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية.

5.5.10. مشاكل وظروف تطبيق السياسة النقدية في الدول النامية

يتوقف نجاح السياسة النقدية على مدى استقلالية البنك المركزي، وشروط الائتمان المتاحة في الأسواق. وعند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، نجد أن هذه الدول تغتد إلى عناصر نجاح هذه السياسة، ومنها:

- الافتقار إلى أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية -إن وجدت- وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

- ضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (وهو تمويل طويل الأجل) والذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات.

- ومن بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلاءم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلاءم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز، الذي يستند إلى الاقتراض من البنك المركزي.

- تواجه الاقتصاديات النامية ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي لذلك فهي تعاني من الضعف والتخلف، مما ينعكس على العادة المصرفية.

- يتوقف تفضيل السيولة في الدول النامية على العادات الاجتماعية بصفة أساسية ويتأثر الطلب على السيولة بالتغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، مع اتجاه الأفراد للاحتفاظ بثروتهم في أصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والذهب والتحف الثمينة.

- بالنسبة لمكونات عرض النقود، يلاحظ أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبياً، وكلما زادت هذه النسبة زادت ضآلة الممارسات الائتمانية.

وبالتالي فإن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية مقارنة بالدول المتقدمة، بسبب العلاقات المحلية والخارجية واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول، كما نجد أن السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيراً في دعم ونمو هذه الدول.

أسئلة الفصل العاشر

أسئلة مقالية

- أ. ما هي افتراضات النموذج الكلاسيكي في موضوع النظرية النقدية؟
- ب. ناقش موضوع التوازن النقدي حسب رؤية فيكسل؟
- ج. ناقش موضوع الآثار الاقتصادية للتغيرات في قيمة النقود؟
- د. عدد خمسة من الأهداف النهائية للسياسة النقدية؟
- هـ. اشرح ثلاثة أهداف وسيطة للسياسة النقدية؟
- و. عدد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وشرح أحدها؟
- ز. عدد بعض مشاكل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية؟

اختر الإجابة الصحيحة

1. حسب النظرية النقدية الكلاسيكية، العامل الفعال في التأثير بالمستوى العام للأسعار هو:
 - أ. سرعة دوران النقود
 - ب. كمية النقود
 - ج. أسعار الفائدة
 - د. جميع الإجابات خاطئة
2. ركزت النظرية النقدية الكلاسيكية على وظيفة النقود:
 - أ. كوسيط في المبادلات
 - ب. للاحتياط والطوارئ
 - ج. كحافظة للقيمة
 - د. جميع الإجابات صحيحة
3. ركز الفريد مارشال (كيمبردج) في النظرية النقدية على:
 - أ. التفضيل النقدي
 - ب. احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية السائلة
 - ج. ثبات نسبة الرصيد النقدي
 - د. جميع الأجوبة صحيحة

4. حسب فيكسل معدل الفائدة الطبيعي هو المعدل الذي:

- أ. السائد في السوق
- ب. يتحدد طبقاً للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج
- ج. يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود
- د. جميع الإجابات صحيحة

5. حسب فيكسل يتحدد معدل الفائدة السوقي:

- أ. بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود
- ب. طبقاً للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج.
- ج. من قبل السلطات النقدية.
- د. جميع الإجابات صحيحة.

6. بنى كينز نظريته النقدية على الفرض التالي:

- أ. تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها
- ب. عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية
- ج. عدم الإيمان بالتشغيل التام
- هـ. جميع الإجابات صحيحة.

7. حسب كينز دوافع الطلب على النقود هي:

- أ. دافع الاحتياط والمضاربة والمبادلات
- ب. دافع الاحتياط والمبادلات والسيولة
- ج. دافع السيولة والمبادلات والمضاربة
- د. جميع الإجابات صحيحة

8. حسب كينز العرض النقدي يتحكم به:

- أ. حاجة السوق للنقود
- ب. المصرف المركزي
- ج. حجم المبادلات في الاقتصاد
- د. جميع الإجابات صحيحة

9. نظر كينز للفائدة كـ

- هـ. للادخار
- و. للنقود

ز. لتأجيل الاستهلاك
ح. جميع الإجابات صحيحة

الفصل الحادي عشر: مشكلات الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة والنمو

Problems of Macroeconomics: Inflation, Unemployment, and Growth

عنوان الفصل: مشكلات الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة والنمو

كلمات مفتاحية: التضخم؛ ارتفاع الأسعار؛ البطالة؛ قوة العمل، النمو.

ملخص الفصل:

يتناول الفصل موضوع التضخم والبطالة حيث يتم التعرف على مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه بالإضافة إلى طرق قياس التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي كيفية الحد من التضخم وتخفيف آثاره. كما يتطرق الفصل لتعريف البطالة وكيفية حساب معدل البطالة بالإضافة إلى آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكيفية الحد منها. ويختتم الفصل بإشارة إلى مفهوم النمو الاقتصادي ومسألة التنمية الاقتصادية.

المخرجات والأهداف التعليمية:

في نهاية هذا الفصل يكون الطالب قادرا على أن

- يتعرف على ماهية التضخم والبطالة
- التعرف على أسباب التضخم والبطالة
- التعرف على أنواع التضخم والبطالة
- معرفة المقاييس المستخدمة لقياس التضخم والبطالة
- معرفة آثار التضخم والبطالة
- معرفة السبل المتاحة للحد من ظاهرتي التضخم والبطالة.

مخطط الفصل:

الفصل الحادي عشر: مشكلات الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة والنمو

1.11. التضخم

1.1.11. تعريف التضخم

2.1.11. تفسير التضخم

3.1.11. أنواع التضخم

4.1.11. قياس التضخم

5.1.11. آثار التضخم

6.1.11. علاج التضخم

2.11. البطالة

1.2.11. تعريف البطالة

2.2.11. قياس حجم البطالة وتحديد معدلها

3.2.11. أنواع وصور البطالة

4.2.11. أسباب البطالة

5.2.11. أهم الآثار والمشكلات المترتبة على البطالة

6.2.11. الحد من البطالة

3.11. النمو الاقتصادي

الفصل الحادي عشر: مشكلات الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة والنمو

1.11. التضخم

تكرر حدوث التضخم النقدي في اقتصاديات الدول على مر العصور في التاريخ القديم والحديث ولكن ظهر التضخم بشكل جلي عندما تم الانتقال من التعامل بالقاعدة الذهبية المتمثلة بالذهب والفضة إلى التعامل بالنقود الورقية والبنكية المتعددة الأصناف والتسميات. ويعتبر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1971 وقف تبديل الدولار بالذهب المقر في مؤتمر بريتون وودز 1944 مرحلة هامة في ظاهرة التضخم. وأصبح معدل التضخم في الاقتصاديات المعاصرة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة. فأصبح للتضخم مؤشراً يتم بموجبه الحكم على مستوى الأداء الاقتصادي للحكومات. ويدخل التضخم في علوم الاقتصاد الكلي وتعدّ المؤتمرات والبحوث والندوات بشكل شبه دوري حول هذه الظاهرة الخطيرة بحثاً عن الحلول المناسبة لها وللحد من آثارها السلبية. وعلى الرغم وجود الأبحاث والدراسات المتعددة التي تناولت موضوع التضخم. إلا أنها لم تعالج الموضوع جذرياً. وفي معظمها تأخذ جانباً من الجوانب التي يدخل التضخم بها. ولا زالت وسائل علاجه غير مكتملة المعالم. وغير ناضجة. وهذا وإن دل فإنما يدل على توسع وخطورة هذه الظاهرة.

1.1.11. تعريف التضخم

لا يوجد إجماع من جانب الاقتصاديين على تعريف محدد للتضخم وأورد علماء الاقتصاد الكثير من التعاريف لظاهرة التضخم ونذكر من أهمها:

- التضخم ((هو ارتفاع مطرد في المستوى العام للأسعار)).

وهذا التعريف هو الأكثر شيوعاً واستخداماً للتضخم، ونلاحظ منه أن ارتفاع الأسعار يجب أن يكون عاماً شمل كل السلع والخدمات؛ كما يجب أن يكون الارتفاع مستمراً وليس طارئاً، إلا أنه يؤخذ عليه

أحيانا ترتفع الأسعار بسبب عامل الخوف من المستقبل واقبال المستهلكين على الشراء والمنتجين على التخزين كما أن الانتقال من الكساد إلى الرخاء يؤدي لارتفاع الأسعار ولا يعد هذا تضخما.

بالرغم ما قابله هذا التعريف من نجاح إلا أنه واجه انتقادات عديدة نذكر منها:

- إهماله للعوامل النفسية التي تتدخل في تحديد قيمة النقود. فالتخوف من الأسعار قد يؤدي إلى ارتفاعها فعلا بسبب زيادة الطلب من جانب المشتريين وزيادة المخزون لدى المنتجين

- إن ازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرخاء لا يعتبر حالة تضخمية

- وعرفه البعض بأنه ((حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض)).

وهذا التعريف يعبر عن زيادة كمية النقد المتداول عن كمية المنتجات والسلع الموجودة في السوق

- وعرفه البعض بأنه ((زيادة العرض الكلي النقدي عن الطلب الكلي للنقود في الاقتصاد)).

وهو ما يعبر عنه بالنظرية الكمية للنقود.

وهناك من يعرفه بقوله: "أن التضخم هو الزيادة المفرطة لوسائل الدفع. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة. فهو ظاهرة نقدية بحتة

وعكس التضخم هو الانكماش وهو هبوط في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة.

2.1.11. تفسير التضخم

نميز ثلاث نظريات رئيسية تفسر التضخم وهي: نظريات الطلب ونظريات العرض والنظريات الهيكلية.

1.2.1.11. نظريات الطلب

ترتكز في تفسيرها للتضخم على جانب الطلب، حيث تفترض أن سبب هذه الظاهرة هو وجود فائض الطلب، وأنصار هذا الاتجاه هما النظرية النقدية (الكلاسيكية والحديثة) والنظرية الكينزية:

1.1.2.1.11. النظرية النقدية الكلاسيكية

وتعتبر من أبسط النظريات في تفسير التضخم وترى وجود علاقة بين كمية النقود والتضخم. وتؤدي الزيادة المفرطة في كمية النقود إلى حدوث ظاهرة التضخم، أو ما يسمى التضخم النقدي. "ويظهر في صورتين. الأولى صيغة المبادلات لفيشر" التي طورت فيما بعد على يد ألفريد مارشال في صورة جديدة تسمى بـ "معادلة كيمبردج"

صيغة المبادلات لفيشر

وتقوم هذه النظرية على أن التضخم يرجع إلى تزايد كمية النقود، فالنقود مثل بقية السلع، حيث يوجد علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بحيث ترتفع الأسعار كلما زادت كمية النقود والعكس، وذلك على افتراض عدم وجود اكتناز وثبات سرعة تداول النقود وحجم المبادلات، وبالتالي تتناسب التغيرات في قيمة النقود عكسياً مع التغير في كميتها.

معادلة كيمبردج

قامت بإحلال فكرة الطلب على النقود بدلا من حجم المعاملات وميزت بين فترتين:

في الفترة القصيرة تؤثر كمية النقود على المستوى العام للأسعار. انطلاقاً من فرض ثبات حجم الناتج القومي وثبات الطلب عن النقود. أما في الفترة الطويلة تتغير الأسعار حسب تغيرات العلاقة بين عرض النقود والطلب الحقيقي عليها. فالتضخم حسبهم ينسب إلى التغير في نسبة الدخل التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة أو كاحتياطي نقدي.

النظرية النقدية الحديثة بزعامة ميلتون فريدمان

وتقول يحدث التضخم عندما يزيد نمو الإصدار النقدي عن نمو الناتج المحلي؛ كون الإنتاج غير مرن في الأجل القصير، ولا يمكنه أن يستجيب بسهولة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار.

محددات الطلب على النقود حسب فريدمان:

حدد فريدمان عدة عوامل للطلب على النقود:

- **الثروة الكلية:** والنقود هي احد أشكال الاحتفاظ بالثروة، مثل السهم والسندات والسلع.... وتقاس الثروة بالقيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها. ويعبر عن الثروة الكلية في معادلة الطلب على النقود عن طريق الدخل الذي تخلقه ونرمز له بالرمز Y .

- **سعر وإيراد مختلف أشكال الثروة:** (تكلفة الاحتفاظ بالثروة) وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها. وبناء على الأشكال الخمسة للثروة (الأسهم والسندات والنقد والسلع المادية ورأس المال البشري) يوجد خمسة متغيرات إضافية للطلب على النقود وهي:

- **المستوى العام للأسعار:** كونه يحدد القدرة الشرائية.

- **معدل الفائدة في سوق السندات والأسهم:** وهي الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود؛ حيث تخفض معدلات الفائدة المرتفعة من رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود.

- **مردود السلع الإنتاجية:** يؤدي التضخم إلى انخفاض القيمة النسبية للنقود ومن ثم تزيد تكلفة الفرصة البديلة لحيازتها.

- **مردود رأسمال البشري:** ويرتبط بعلاقة طردية مع الطلب على النقود، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية. ويرجع السبب في ذلك كون الثروة المادية قابلة للتحويل إلى شكل مادي. بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي.

2.1.2.1.11. النظرية الكينزية:

يمكن أن نطلق على نظرية التضخم حسب التحليل الكينزي نظرية فائض الطلب. وقد قدم التحليل الكينزي أدوات جديدة في التحليل النقدي نوجز أهمها فيما يلي:

- يتحدد معدل الفائدة حسب الطلب على النقود وعرضه والذي بدوره يتناسب عكسياً مع الاستثمار؛ والاستثمار مع الميل للاستهلاك يحددان الدخل القومي.

- ركزت النظرية على الطلب المباشر على النقود بشكل أساسي؛ ودرست علاقته بالإنفاق القومي، وركزت على دراسة العلاقة بين الإنفاق القومي والدخل القومي.

- تقترح النظرية كموجه للسياسة النقدية التوسع في الإنفاق في حالة الكساد وخلق فائض في الميزانية في حالة التضخم.

لقد فسرت كلا من النظرية الكمية النقدية والنظرية الكينزية التضخم بناءً على جانب الطلب وتجاهلت جانب العرض.

2.2.1.11. نظريات العرض

لم تستطع نظريات الطلب تفسير التضخم بشكل كامل لذلك طرح بعض الاقتصاديون نظرية التضخم الناشئ عن جانب العرض؛ وبالتالي يكون ارتفاع الأسعار ناتجا عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة. وترى نظرية العرض أن السبب الرئيسي لظاهرة التضخم هو ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة في الدول المتقدمة. حيث يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار منتجاتهم لتحقيق معدلات عالية من الأرباح وبالمقابل تطالب نقابات العمال أرباب العمل بزيادة الأجور مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. وهذا ما يدفع المنتجين إلى رفع الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج (زيادة الأجور) وتحميلها للمستهلك. كما قد ترتفع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات العملية الإنتاجية محلية كانت أو مستوردة.

3.2.1.11. النظريات الهيكلية

حسب هذه النظرية يوجد عوامل هيكلية تساهم في إحداث التضخم وتختلف هذه العوامل في الدول المتقدمة عن الدول النامية. وظهرت مدرستين في هذا الاتجاه ركزت الأولى على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول المتقدمة وبحثت الثانية في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالدول النامية.

أسباب التضخم الهيكلي في الدول المتقدمة:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة ونمو الوحدات المنتجة وتحويلها إلى شركات ضخمة احتكارية.

- التغير في الأسعار النسبية للسلع نتيجة تغير علاقات النمو بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي. حيث يؤدي ارتفاع الأسعار النسبية في بعض الأسواق لبعض السلع إلى ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار.

تضخم الإنتاجية: إن ارتفاع معدلات الإنتاجية في بعض القطاعات تسمح للعمال بالحصول على زيادات في الأجور ليس في هذه القطاعات فقط ولكن على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

أسباب التضخم الهيكلي في الدول النامية:

تتعرض اقتصاديات الدول النامية لهذا النوع من التضخم بسبب سعيها لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أسباب التضخم:

- ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية.

- ضعف القدرة على الاستيراد نتيجة انخفاض حصيلة الدول من النقد الأجنبي.

- طول فترة التأسيس لمشاريع التنمية.

- ارتفاع معدلات الأجور بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاجية.

نخلص إلى أن التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار. ترجع أسبابه إلى عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية وهذا ما يفسر تعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التضخم، ولا يمكن اعتبار نظريات تفسير التضخم مستقلة عن بعضها البعض أو متعارضة. بل هي متكاملة ومتراصة.

3.1.11. أنواع التضخم

يمكن التمييز بين عدة أنواع للتضخم حسب عدة معايير:

- درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار.
- مدى حدة الضغط التضخمي.
- مصدر الضغط التضخمي.

1.3.1.11. درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار: وتحكمها في جهاز الأسعار ومراقبتها له،

ونميز هنا:

- 1- **التضخم الطليق (المكشوف):** وهو ارتفاع كبير في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى التي تتصف بالمرونة وذلك دون تدخل من الحكومة.
- 2- **التضخم المكبوت:** يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل الحكومة في سير حركات جهاز الأسعار. والتأثير عليه والتحكم به.
- 3- **التضخم الكامن:** وهو ارتفاع في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق. بسبب تدخل الدولة بإجراءاتها المختلفة لمنع إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامناً.

2.3.1.11. معيار مدى حدة الضغط التضخمي

يميز الاقتصاديون بين:

- 1- **التضخم الزاحف:** وهو ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار بمعدلات صغيرة. ويطلق عليه التضخم الدائم؛ وهو من أخف أنواع التضخم النقدي.
- 2- **التضخم المتسارع:** وهو ارتفاع مستمر ومضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية قصيرة، وهو من الأنواع الخطرة التي تهدد الاقتصاد.
- 3- **التضخم الجامح (المفرط):** وهو ارتفاع سريع حاد في المستوى العام للأسعار. ويسمى بالتضخم الجامح؛ ويعتد هذا النوع أشد أنواع التضخم النقدي خطورة على اقتصاديات الدول وغالباً ما يفضي هذا النوع من التضخم النقدي إلى تدمير الاقتصاد وإلغاء العملة. ومن أشهر أمثلة هذا

النوع ما جرى في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1923م. حيث بلغت نسبة التضخم النقدي ألفين وخمسمائة في المائة في الشهر. وكذلك ما جرى في المجر عامي 1945-1946م حيث بلغ معدل التضخم الشهري تسعة عشر ألف وثمانمائة في المائة، وبوليفيا 1984-1985.

3.3.1.11. معيار مصدر الضغط التضخمي

نميز خمسة أنواع للتضخم وهي تضخم النفقة، تضخم الطلب، التضخم المشترك، التضخم الهيكلي والتضخم المستورد. سنتناول فيما يلي كلا من التضخم المشترك والتضخم المستورد فقط. كون أن الأنواع الثلاث الأخرى تم دراستها سابقا.

- 1) التضخم المشترك: وينشأ نتيجة تزامن حدوث كلا من تضخم الطلب وتضخم النفقة. فارتفاع الأجور والأرباح يزيد من دخول الأفراد ومن ثم يزيد طلبهم على السلع (الاستهلاكية أو الاستثمارية) وفي المقابل فإن زيادة الطلب الكلي لديه تأثير على تكاليف الإنتاج
- 2) التضخم المستورد: ويعرف بأنه الزيادة المستمرة والسريعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج؛ حيث تلجأ الدول إلى استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية بأسعار عالية وبهذا فهي تستورد التضخم كما هو من العالم الخارجي.

نلاحظ وجود علاقة تداخل بين جميع أنواع التضخم، فمثلا التضخم المستورد يؤدي إلى تضخم التكاليف والتضخم المشترك هو مزيج بين تضخم الطلب وتضخم النفقة كما أن التضخم الجامح قد يحدث نتيجة تزامن حدوث عدة أنواع من التضخم. بالتالي نخلص إلى أنه من الصعب الفصل بين أنواع التضخم.

4.1.11. قياس التضخم

مر معنا في الفصل الثاني كيفية قياس معدل التضخم بطريقة بسيطة. ومن المناسب أن نذكر هناك اسلوباً آخر لا يعتمد على التغيرات السعرية وهو الفجوة التضخمية. تعرف الفجوة التضخمية بأنها ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) عن حجم الناتج الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى الاستخدام الكامل والتي تفسر الزيادة في الأسعار. ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية في محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار. ولقياس هذه الفجوة معايير:

1) معيار الاستقرار النقدي يرى ميلتون فريدمان أن استقرار مستوى الأسعار على المدى الطويل لا يتحقق إلا إذا نجحت السلطات النقدية في تحديد ما أسماه " الحجم الأمثل لكمية النقود". الذي يعبر عن حجم النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائدة في فترة الأساس.

2) معيار فائض الطلب وتحدث الفجوة التضخمية تحدث إذا لم يقابل الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة في حجم الإنتاج. إذ أن هذا الفائض ينعكس في ارتفاع الأسعار.

3) معيار الإفراط النقدي يرتكز هذا المعيار على النظرية الكمية المعاصرة والتي تقترض أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو السبب الرئيسي وراء التغير في مستوى الأسعار.

5.1.11. آثار التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية سلبية يجب علاجها والحد منها لما لها من آثار خطيرة تؤدي الى عدم الاستقرار، وفيما يلي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: الآثار الاقتصادية للتضخم

يُخلف التضخم آثار اقتصادية كبيرة. نذكر من بينها:

1- أثر التضخم على العملة:

يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية. مما ينعكس في ضعف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية ومن ثم تدهور قيمتها وبالتالي انخفاض الادخار وارتفاع الاستهلاك. واللجوء إلى العملات الأجنبية والذهب كمخزن للقيمة بدلاً من العملة المحلية وبالتالي يقلل من حجم الاستثمارات.

2- أثر التضخم على الاستهلاك والادخار

إن الارتفاع المستمر للأسعار يضعف المقدرة الشرائية للأفراد. مما يدفعهم للجوء إلى مدخراتهم للمحافظة على مستوى الاستهلاك وينخفض نتيجة لذلك ما يتم الادخار. هذا ما يؤدي إلى انخفاض المقدرة على تمويل الاستثمارات.

3- أثر التضخم على الاستثمار

إن الارتفاعات المستمرة للأسعار تشجع المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال على توسيع استثماراتهم بغية الحصول على أرباح كبيرة، غير أن التضخم يتضمن ارتفاع أسعار الموارد والسلع الاستثمارية المستخدمة في العملية الإنتاجية. مما يزيد من حجم الكلفة الاستثمارية. بالشكل الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى أن التضخم يعمل على إعادة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تكون هوامش ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها على حساب بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى وبالتالي ينتج عنها ما يسمى بإعادة توزيع

الدخل والثروة بشكل متفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما يكون في صالح المستثمرين في القطاعات المستفيدة من ارتفاع الأسعار.

4- أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤدي التضخم إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات (عجز الميزان التجاري). فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي (الدخول النقدية) يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المحلية بل يمتد ذلك إلى السلع الأجنبية المستوردة إذا كان الاستيراد مفتوحا ويقلص حصيلة النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيؤدي التضخم إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا مما يزيد في ارتفاع الأسعار وبالتالي يضعف من مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات. وبالتالي الخلل في ميزان المدفوعات.

5- أثر التضخم على الإنتاج

يؤدي التضخم إلى انخفاض الكفاءة في الإنتاج، وقد يدفع التضخم أيضا العمال المهرة للهجرة إلى خارج البلاد بسبب الأجور الضعيفة.

6- أثر التضخم على أسعار الفائدة

من المنطق أن تضاف علاوة التضخم إلى معدل الفائدة لتشجيع المقرضين على إعطاء القروض، وهنا يجب التمييز بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي، وبناء على ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم يرافقه ارتفاع نسبي في معدل الفائدة الاسمي حتى يتم الحفاظ على المستوى التوازني لمعدل الفائدة الحقيقي.

7- أثر التضخم على النظام الضريبي

يرفع التضخم من معدلات الضريبة على أرباح الشركات ويخفض معدل العائد على الاستثمارات الرأسمالية، وتقرض الضرائب على معدل الفائدة الاسمي دون الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم وبالتالي اقتطاع مبالغ ضخمة من إيرادات الفوائد سواء على الأفراد أو أرباح الشركات مما تؤثر سلباً على حجم الادخار وبالتالي الإقراض والاستثمار.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم

لا نستطيع تحديد التأثير الاجتماعي للتضخم بوضوح تام لأن تأثيراته السلبية على بعض فئات المجتمع تكون إيجابية على فئات أخرى في آن واحد ولكن من أهم آثاره الاجتماعية:

(1) إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية. حيث ترتفع الأسعار بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في دخول الأفراد ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخل كما يلي:

- **يعاني المقرضون** من آثار التغير في قيمة النقود بشكل واسع نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمبالغ التي يستردونها وبالتالي يكون المقرضون هم المستفيدون من تغير قيمة النقود. لكونهم سوف يسددون القرض بقيمته الاسمية التي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الإقراض.
- **أما أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة** فتتخفف دخولهم الحقيقية.
- **وبالنسبة لأصحاب المشاريع** فتزداد دخولهم بمعدل أكبر من مستوى الأسعار. مما يؤدي إلى زيادة دخولهم الحقيقية.
- **أما المزارعون** فلا يستفيدون من زيادة أسعار منتجاتهم. لكون هذه الزيادة يقابلها ارتفاع في النفقات. أي في السلع والخدمات التي تحتاجها من السوق وبقية القطاعات الأخرى.

(2) أثر التضخم على توزيع الثروة:

يعمل التضخم على إعادة توزيع الثروة بطريقة غير عادلة. فأصحاب المشاريع والمنتجين تزيد دخولهم الحقيقية. وذوي الدخل المحدود تنخفض دخولهم الحقيقية ويلجؤون إلى بيع ممتلكاتهم واستخدام مدخراتهم.

(3) انتشار الرشوة والفساد الإداري والسرقه والتهرب الضريبي والجمركي.

(4) هجرة الكفاءات الفنية بسبب انخفاض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة مثل موظفي القطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا.

6.1.11. علاج التضخم

للحد من شدة التضخم ومعالجة أسبابه والتخفيف من آثاره يوجد مجموعة من السياسات أهمها:

1.6.1.11. السياسة النقدية

ان استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية؛ وتعرف السياسة النقدية بأنها السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي حيث يعمل هذا الأخير على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع من خلال عدة أدوات تتمثل فيما يلي.

أولاً: أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة: وهي

معدل إعادة الخصم:

معدل إعادة الخصم بأنه معدل الفائدة الذي يقرض البنك المركزي البنوك التجارية. ففي فترات التضخم. يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ومن ثم ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض

من البنك المركزي. هذا ما يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة حصول الأفراد على القروض من البنوك التجارية ويتوقف نجاحها على مرونة الطلب على الائتمان.

عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل في دخول البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للسندات الحكومية. ففي فترات التضخم. يقوم البنك المركزي ببيع السندات مما يؤدي إلى تقليص الاحتياطات النقدية للمصارف وبالتالي انخفاض قدرتها على الإقراض وانخفاض عرض النقود في النهاية ويحدث العكس في فترات الانكماش. تتوقف فعالية هذه السياسة على توفر الأسواق المالية ومدى تطور الجهاز المصرفي، وتعتبر من العمليات الأكثر مرونة ودقة.

نسب الاحتياطي القانوني:

هي نسبة يفرضها البنك المركزي على كل وديعة لأجل في البنك التجاري، ويحتفظ بها لدى البنك المركزي كوديعة مجمدة ولا يحصل مقابلها على فائدة؛ ففي فترات التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع هذه النسبة عكس فترات الركود؛ مما يخفض العرض النقدي والقروض.

معدل الفائدة

هو ما يتلقاه الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لقاء إيداعاتهم في البنوك. أو العائد الذي تحصل عليه البنوك التجارية نظير منحها للقروض، وهنا يتحكم البنك المركزي أحيانا بمعدل الفائدة حسب الوضع الاقتصادي السائد، حيث يقوم برفع أسعار الفائدة في فترات التضخم لتشجيع الأفراد والمؤسسات لإيداع أموالهم. مما يؤدي إلى تقليص المعروض النقدي في السوق ومن ثم التخفيف من حدة التضخم.

الودائع الخاصة: وتتمثل في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وأرصدها النقدية، حسب فترات الركود والتضخم.

ثانياً: أدوات الرقابة الفنية المباشرة

وهي أكثر فعالية من أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة، وتتم من خلال مراقبة الائتمان وتوجيه الموارد المالية نحو قطاعات التنمية الأكثر إنتاجية نسبياً من غيرها.

ومن أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي:

- فرض أسعار إعادة خصم انتقائية على أنواع معينة من الأوراق المالية التي تصدرها مشاريع مرغوبة وذات إنتاجية عالية.

- سياسة تأطير القروض من خلال وضع حد معين لسقف القروض.

ثالثاً: أدوات الرقابة الفنية الحديثة:

وهي أدوات ووسائل فنية حديثة أخرى تساعد في مجال الرقابة منها:

- الإقناع الأدبي عن طريق توجيه البنك المركزي للاقتراحات والتحذيرات (الشفهية أو الكتابية) للبنوك التجارية حتى تلتزم بالسياسة التي يرسمها. ففي فترات التضخم يلزم البنك المركزي البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة مثلاً.

- إصدار التوجيهات والأوامر حيث يصدر البنك المركزي التعليمات للبنوك التجارية والتوجيهات بخصوص السياسة الواجب إتباعها في علاقاتها مع المتعاملين. كتحديد حجم الائتمان الممنوح أو نوعه أو مجالاته.

- الإعلام عن طريق قيام البنك المركزي بالإعلان عن سياساته الائتمانية المستقبلية مستعيناً بوسائل الإعلام المتاحة لتوعية أفراد المجتمع.

2.6.1.11. السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في الإيرادات والنفقات العامة (الضرائب والإنفاق الحكومي والإعانات) وأهم أدوات السياسة المالية المستعملة في علاج ظاهرة التضخم هي:

- الرقابة الضريبية عن طريق رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل في فترات التضخم؛ وبالتالي تخفيض حجم الطلب الكلي، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض.
- الرقابة على الدين العام عن طريق عقد القروض وطرح السندات للاكتتاب من قبل الجمهور لسد العجز في مصادر التمويل.
- الرقابة على الإنفاق العام حيث في حالات التضخم تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري.

3.6.1.11. سياسة الرقابة المباشرة على الأسعار والأجور:

- سياسة الرقابة على الأجور: ففي فترات التضخم يتم تخفيض الأجور النقدية لتخفيض حجم الطلب الكلي وهذا بدوره يقلص من حجم الإنفاق الكلي.

- سياسة الرقابة على الأسعار: حيث تعمل الدولة على الرقابة على الأسعار عن طريق وضع حد أعلى لأسعار السلع والمواد وخاصة الاستهلاكية الضرورية لجعلها في متناول الجميع بدلا من احتكارها من قبل فئة معينة.

إلى جانب هذه السياسة. هناك طرق أخرى تستعمل للحد من ظاهرة التضخم تتمثل في تطبيق نظام البطاقات أو تقنين السلع. وقد واجهت سياسة الرقابة المباشرة الأسعار والأجور انتقادات عديدة منها:

- التقليل من حدة المنافسة.
- انخفاض حجم أرباح الشركات ومصادر تمويلها الذاتي.

• التخصيص غير الأمثل للموارد.

إن هذه السياسة تركز في علاجها لظاهرة التضخم على آثارها بدلاً من التركيز على أسبابها. أي أنها تتعامل مع الأعراض بدلاً من علاج العلة. ولذلك فإنها تتسم غالباً بضعف الفعالية.

ختاماً يمكننا أن نلخص أهم النقاط في الآتي. التضخم هو الارتفاع المستمر للأسعار. تختلف أسبابه باختلاف النظريات المفسرة له. فنظرية الطلب تفترض أن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو وجود فائض في الطلب. ونظرية العرض ترى أن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع مسبق في تكاليف الإنتاج عامة وفي الأجور خاصة أما النظرية الهيكلية فترجع التضخم إلى عدة عوامل أهمها: صلابة العرض. التوزيع غير العادل للدخول والعجز في الميزانية. هناك عدة أنواع للتضخم تندرج تحت مجموعة من المعايير تتمثل في: درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار. طبيعة القطاعات الاقتصادية. مدى حدة الضغط التضخمي ومصدره. كل نوع من هذه الأنواع يمكن قياسه وتتبع اتجاهاته من خلال الأرقام القياسية.

تأتي أهمية دراسة التضخم من خطورة آثاره وما يمكن أن ينتج عنها. نذكر من بينها:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تكون هوامش ربحها مرتفعة. بسبب ارتفاع الأسعار على حساب بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة غير عادلة؛
- نقشي الرشوة والفساد الإداري. إلى جانب هجرة الكفاءات الفنية.

إن علاج ظاهرة التضخم يقتضي استعمال عدة سياسات تتمثل في: السياسة المالية السياسة النقدية وسياسة الرقابة المباشرة على الأسعار والأجور. كل سياسة تعمل على التخفيف من حدة التضخم وضمان استقرار الأسعار.

2.11. البطالة

البطالة مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد؛ فهي مشكلة اقتصادية ونفسية واجتماعية وأمنية وسياسية؛ وذلك لمخاطرها وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع. تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبنسب متفاوتة، ويعتبر مؤشر معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية لما له من أبعاد وتأثيرات في مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي. كنا قد تطرقنا في الفصل الثاني لتعريف البطالة وأنواعها بشكل مبسط ولكننا لم نفصل في هذه المسألة. نتحدث فيما يأتي عن أسباب هذه المشكلة وآثارها وبعض المقترحات لعلاجها بأدوات إجرائية.

1.2.11. تعريف البطالة

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها "الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل. والقادرين عليه. والمؤهلين له بالانواع والمستوى المطلوبين. والراغبين فيه والباحثين عنه. وموافقين على اللوج فيه في ظل الأجور السائدة. ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة" ومن هذا التعريف نلاحظ الشروط اللازم توافرها كي يعد الفرد عاطلاً وهي:

- أن يكون الشخص ضمن سن العمل حسب الأنظمة والقوانين السائدة في البلد (16-60 عاماً في سورية) ولا يعمل سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابه الخاص.
- أن يكون الفرد متاحاً للعمل. قادراً عليه رغباً فيه بأجر أو لحسابه الخاص
- أن يكون الفرد يبحث عن العمل بطريقة إيجابية وبشكل جدي.
- أن يكون الشخص يبحث خلال الفترة الزمنية التي تتم فيها الإحصائيات يستمر في البحث دائماً ولا ييأس.

ويعتبر هذا التعريف هو التعريف الشامل والاهم للبطالة بالرغم من انه وجهت له بعض الانتقادات ومن أهمها:

- أنه لا يأخذ في حسبانته كلاً من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية. فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام عمل حتى ولو ساعة واحدة.
- لا يربط بين العمل والإنتاجية. فالفرد في تعداد العاملين ولو قلت إنتاجيته إلى حد منخفض جداً.
- لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل. وبالتالي يُهمل قطاعاً كبيراً من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعدما يُسوا من الحصول على عمل.
- يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

2.2.11. قياس حجم البطالة وتحديد معدلها

معدل البطالة هو "نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة". ويعتبر هذا المعدل من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة ويستخدم كمؤشر على الأداء الاقتصادي. ويتوقف الوصول إلى معدل البطالة الصحيح على طول الفترة الزمنية المرجعية. كذلك يختلف قياس البطالة حسب توقيت الفترة المرجعية خلال العام. خاصة في المناطق التي يتسم فيها النشاط الاقتصادي بالموسمية مثل المناطق الريفية. ومن المنطقي أن ينخفض تقدير معدل البطالة إذا أجريت العملية الإحصائية في فترة ذروة النشاط الاقتصادي عما إذا تمت في فترة ركود.

3.2.11. أسباب البطالة

ترجع البطالة إلى العديد من الأسباب من أهمها:

- العوامل الاجتماعية وتضم:

- أ. الزيادة السكانية: فالعوامل الديموغرافية تلعب دورًا مهمًا في تدفق الأعداد الكبيرة للعمل. ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة.
- ب. زيادة الهجرات الداخلية: فلقد تسبب التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة من المناطق الطاردة للسكان مثل الريف إلى المناطق التي تجذب العمال مثل الحضر والمدن وذلك بهدف البحث عن فرص العمل وما هذا إلا بسبب عدم توافر الخدمات في المحافظات الريفية. والتركيز على تخصيص مزيد من الاستثمارات داخل المناطق الحضرية.
- تغير القيم والعادات المجتمعية: فلقد تبوأَت القيم المادية تركيبًا أساسيًا ومكانة رئيسية في سلم ترتيب القيم داخل المجتمع في حين تقهقرت بعض القيم الأخرى المرتبطة بالمعايير الخلقية والقيم الدينية والروحية والتقاليد الأصلية لدى بعض الناس مما أفرز عادات ومعايير اجتماعية سلبية. وأثر ذلك على تفاقم البطالة المقنعة. ومن ثم ضعف الإنتاج. فافتقر العمل والإخلاص فيه والإتقان وأضحى الإهمال وعدم الشعور بالمسؤولية واضحاً

- العوامل الاقتصادية

- أ. الخلل في هيكل توزيع الاستثمارات القومية
- ب. الخصخصة وعدم قدرتها على استيعاب العمالة

- العوامل التكنولوجية والتعليمية

- أ. التقدم التكنولوجي: حيث أن التقدم التكنولوجي قد أدى في بعض القطاعات إلى الاستغناء عن طاقات بشرية عاملة لإحلال الآلات محلها. وهو أمر يكاد يكون مستهدفاً من قبل أصحاب رؤوس الأموال في المشروعات الكبرى والصغرى. حينما تحقق لهم هذه الوسيلة وفرًا في الوقت. وخفضًا في الجهد. وضغطًا للنفقات
- ب. التعليم وسوق العمل: فالهيكل التعليمي لا يرقى لمتطلبات سوق العمل في بعض الكليات والمعاهد. ولا يكاد يوجد توازن بين السياسة التعليمية وسوق العمل.

ج. قلة الاهتمام بالبحث العلمي: حيث مازالت تستخدم مجموعة طرق إنتاجية تقليدية. وهي تنتج سلعاً لا تتواءم مع السوق العالمي؛ مما يضعف القدرة التصديرية للاقتصاد القومي. مما يؤثر في النهاية سلباً على كل من مستوى الدخل ومستوى العمالة

- عوامل أخرى مؤثرة

أ. عدم التوازن بين توزيع القوى البشرية مع العمل: حيث يترتب على عدم الاستغلال الأمثل والتوزيع المناسب للطاقات البشرية وعدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وجود أعداد كبيرة من تخصصات معينة تعاني من البطالة. بينما هناك جهات تحتاج بشدة لجهودهم وتعاني من نقص شديد في عمالتهم المتخصصة.

ب. القيود المهنية في بعض الأعمال: من خلال قوانين العمل وتشريعاته في تقييد المسار الوظيفي. فصار انتقال العامل أو الموظف من درجة لأخرى يرتبط بعوامل شخصية شكلية في نفس الوقت بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة. وكذلك الإجازات في بعض الأعمال التي تقل فيها فيسهل كل هذا في انتشار البطالة المقنعة تحديداً.

ج. الحروب والأحداث الإرهابية.

4.2.11. أهم الآثار والمشكلات المترتبة على البطالة

- الآثار الاقتصادية

وتتمثل في إهدار الطاقات والموارد البشرية التي تتعطل في ظل عدم وجود فرص العمل. مع البطالة وتراجع الدخل الشخصية يتراجع مستوى المعيشة ما يؤثر سلباً على الأخلاق المهنية. وينتشر الفساد بأشكاله المختلفة مثل الرشاوى والوساطة والمحسوبية في مجمل الهيكل الإداري. وتزيد نسبة الاستدانة واستخدام القروض. وقد يترافق ذلك مع تنامي آفات اجتماعية متنوعة تتطوي على ارتفاع في معدل الجريمة الاجتماعية، ما يدفع بشريحة مهمة من الموارد البشرية إلى الهجرة.

- الآثار السياسية

تتمثل هذه الآثار في انتشار السخط العام من المتعطلين على النظام السياسي باعتباره المسئول الرئيسي عن بطالتهم، ولذلك نجد المشاركة السياسية منهم في حالة ضعف وركود، كما أنها قد تمثل تهديدًا للاستقرار السياسي.

- الآثار الاجتماعية

وهي أكثر الآثار ظهورًا في المجتمع. كما أنها متعددة كانتشار الجريمة وتغير القيم بزيادة العنف والتطرف بالإضافة إلى انتشار المخدرات وحصول التفكك الأسري وزيادة نسبة العنوسة.

5.2.11. مكافحة البطالة

بعيداً عن السياسة النقدية والمالية، يرى البعض إمكانية مكافحة البطالة من خلال جملة من الإجراءات:

- **إصلاح التعليم في المرتبة الأولى:** إن أي فساد في المنظومة التعليمية له آثار كارثية على الحاضر والمستقبل. ويتعين على المجتمع إصلاح هذه المنظومة الهامة، فالتعليم اليوم يخرج شبابًا غير مؤهلين بشكل كافٍ ومناسب لما يطلبه سوق العمل، فيجد الشاب نفسه لا يمتلك المهارات التي تمكنه من دخول سوق العمل.

- **تنمية المشروعات الصغيرة:** من خلال تشجيع الدولة للأسر والشباب بأن يكون هناك تدريب موجه ورعايته من الهيئات المختصة سواء نقابات أو الشركات أو الجمعيات الأهلية.

- **تكثيف برامج التدريب والتوظيف**

- **التنمية الفكرية والمعرفية:** حيث إن المعتقدات والأفكار والمعارف تلعب دورًا هامًا في تحديد اتجاهات ومواقف الأفراد والجماعات حيال العمل. وما يتصل به من مؤهلات وبرامج تؤثر سلبًا أو إيجابًا على التحرك المهني والعملية صعودًا وهبوطًا

- تشجيع الهجرة الايجابية من المدينة إلى الريف ويتحقق ذلك من خلال سنّ السياسات والقوانين وتطبيقها فعليا من أجل النهوض بالريف وتحسين ظروف المعيشة فيه وتوفير الخدمات الأساسية.

3.11. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نعرض فيما يأتي باختصار شديد مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية والفرق بينهما.

1.3.11. النمو الاقتصادي

مرّ معنا في الفصل الأول كيفية قياس الناتج بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية. وما النمو الاقتصادي إلا معدل الزيادة في هذا الناتج من فترة زمنية إلى أخرى كما رأينا. فالنمو الاقتصادي السنوي هو معدل الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معي من سنة إلى سنة أخرى تليها. يعبر النمو الاقتصادي بالتالي عن زيادة قدرة وطاقة الاقتصاد على الإنتاج من خلال حدوث زيادة في الناتج الكلي من السلع والخدمات (زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي). ويعبر كذلك عن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج زيادة في الدخل الفردي الحقيقي.

أنواع النمو الاقتصادي

- النمو الطبيعي أو التلقائي: يتحقق النمو التلقائي بشكل عفوي، بفعل قوى السوق التلقائية، ودون إتباع التخطيط العلمي، ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.

- النمو العابر: يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة، في الغالب تكون خارجية سرعان ما تزول وعندما تزول هذه العوامل يزول النمو، ويتصف النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، (مثلاً، تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الأخير سببه تحسن الظروف الطبيعية-أو المناخية في تلك السنة ليس إلا) .

- النمو المخطط: ينتج النمو المخطط بسبب عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل، ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج- لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب- المخطط).

آثار النمو الاقتصادي:

تتمثل أهم الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي في:

- تحسن المستوى المعيشي للأفراد بشكل عام بسبب زيادة إشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.
- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج، ومنه استمرار زيادة النمو الاقتصادي
- زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم، الصحة... .
- كما يمكن أن يترك النمو الاقتصادي آثاراً سلبية خاصة ما تعلق بمشاكل التلوث والإضرار بالبيئة.

عوامل النمو الاقتصادي

وتتمثل في تلك الأسباب أو العناصر التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، نذكر أهمها:

- الزيادة في رأس المال البشري: يتم الحصول على رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب مما يؤدي إلى زيادة قدرات ومهارات الأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة (زيادة مقدار ما ينتجه الفرد) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- الزيادة في رأس المال المادي: بمعنى الزيادة في حجم التراكم الرأسمالي أي حجم السلع الرأسمالية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- التقدم التقني: ويتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها. كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم ونوع الناتج من السلع والخدمات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

2.3.11. التنمية الاقتصادية

لنحدد مفهوم التخلف قبل الدخول في مفهوم التنمية. نقول عن بلد أنه متخلف إذا كان يتميز بجملة من الخصائص تعرف بمؤشرات التخلف وتتمثل فيما يلي:

- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد وهذا بسبب ضعف النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض وتدهور مستوى المعيشة (الفقر، سوء التغذية، الأمراض)
- انخفاض إنتاجية اليد العاملة وهذا بسبب نقص التكوين وانتشار الأمية وضعف العناية الصحية ونقص رأس المال الإنتاجي.

- الانفجار السكاني وبالتالي صعوبة التكفل بالسكان من حيث التعليم، الصحة، السكن... إلخ.
- انتشار البطالة بسبب قلة الاستثمارات وهو ما يترك العديد من الآثار السلبية.
- الاعتماد على النشاط الزراعي وتصدير المواد الأولية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ويتجلى ذلك في استيراد كل السلع الضرورية من الخارج.
- إن هذه الخصائص تشكل ما يعرف بظاهرة التخلف، وإن كانت هذه المؤشرات تختلف من دولة نامية إلى أخرى إلا أن كل دول العالم الثالث تشترك في العديد منها.

وأما التنمية الاقتصادية بالمعنى العام فليس من السهولة بمكان تقديم تعريف جامع لها، ولذلك من الأفضل أن نذكر أكثر من تعريف بما يظهر معناها بشكل أوضح:

- التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تؤدي تحسين مؤشرات التخلف سابقة الذكر، بمعنى آخر هي العملية التي تؤدي إلى التخلص من التخلف والقضاء عليه.
- التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- التنمية الاقتصادية: هي العملية التي تعتمد على تغييرات هيكلية هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا يتضح أن التنمية الاقتصادية يمكن النظر إليها بأكثر من زاوية واحدة، فهي عملية انتقال من حالة اقتصادية اجتماعية إلى حالة اقتصادية اجتماعية أفضل، وهي عملية تغيير مركبة تنطوي على إحداث تغييرات في الهياكل القائمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي العام والانتقال به إلى مستوى أرقى.

الفرق بين النمو والتنمية:

وهكذا نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية مفهومها أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي. فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني على خلاف النمو الذي يركز فقط على التغيير في حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله. ويمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال ما يلي:

- التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، فهذا الأخير هو جزء منها وهو أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثها.
- النمو الاقتصادي هو مصطلح كمي (قابل للقياس) أما التنمية الاقتصادية فهي مصطلح كيفي أو نوعي .
- يعني النمو الاقتصادي مزيداً من الناتج من السلع والخدمات بينما تتضمن التنمية تنوعاً في هذا الناتج.
- النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن آثاره ستعكس إيجاباً على المجتمع عموماً فقد تتمتع بثماره شريحة أو فئة دون أخرى، أما التنمية الاقتصادية فتتطوي على تحسن اقتصادي عام.
- ترتبط نظريات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة أما نظريات التنمية الاقتصادية فترتبط بالاقتصاديات المتخلفة.

معوقات التنمية الاقتصادية:

من أهم معوقات التنمية الاقتصادية:

- غياب استراتيجيات تنموية واضحة، وسوء الإدارة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري بسبب انعدام الأخلاق وعدم الإحساس بالمسؤولية وغياب الحس الوطني.
- التوزيع غير العادل سواء فيما يتعلق بالدخل أو السلطة أو الملكية أو الفرص... وهذا يؤدي إلى تهميش فئات واسعة في المجتمع مما ينعكس على الاستقرار النفسي والاجتماعي وحتى الأمني.
- تركيز الثروة في يد طبقة معينة تسعى لخدمة مصالحها الشخصية ولا تعير اهتماماً لتحقيق التنمية.
- هجرة الأدمغة والكفاءات وعدم إعطاء أهمية للبحث العلمي.
- التقسيم غير العادل للعمل الدولي حيث تسعى الدول المتقدمة لتكريس هذا التقسيم بحيث تبقى الدول النامية متخصصة في تصدير المواد الأولية بأسعار زهيدة وتستورد من الدول المتقدمة المنتجات المصنعة بأسعار مرتفعة

مؤشرات التنمية الاقتصادية:

نقول أن هناك تنمية اقتصادية إذا توفرت المؤشرات التالية:

- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا تحت الشروط التالية:
 - يجب ألا تتأثر بهذه الزيادة فئة اجتماعية دون غيرها، أي يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل الوطني بما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين دخول الأفراد.

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التضخم، بمعنى آخر حتى يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل الزيادة في التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

- حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الصناعي لان القيمة المضافة فيه اكبر القطاع الزراعي والخدمي، بالإضافة إلى تصدير سلع أخرى غير المواد الأولية.
- تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع والخدمات الأساسية مثل : السلع الغذائية الضرورية، السكن، الدواء، خدمات، التعليم...
- زيادة إنتاجية اليد العاملة وتحسن المستوى الصحي للأفراد وانخفاض الأمية والبطالة، ونقص التبعية الاقتصادية.

التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

وأخيراً، ننوه لانتشار واسع لاصطلاحات تنموية متنوعة لا يتم تناولها عادةً في مقررات الاقتصاد الكلي كونها تأخذ طبيعة اجتماعية إنسانية، ويهتم بها عادة المتخصصون بمشكلات تنمية البلدان النامية. نذكر منها مصطلحي التنمية البشرية والتنمية المستدامة. تعرّف منظمة الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من قبل الناس من أجل الناس. أي أن مصطلح التنمية البشرية ينظر إلى الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية. فالتنمية البشرية هي عملية الرفع من القدرات والمهارات البشرية عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب ثم الاستفادة من هذه القدرات في تحسين وزيادة الإنتاج.

والتنمية المستدامة: هي التنمية الشاملة التي تسعى لتلبية حاجات الأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال القادمة وهذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد ودون الإضرار بالبيئة.

أسئلة الفصل

أسئلة مقالية

- أ. اشرح أنواع التضخم حسب درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار؟
- ب. اشرح أنواع التضخم حسب معيار مدى حدة الضغط التضخمي؟
- ج. ناقش موضوع التضخم المستورد؟
- د. ناقش موضوع آثار التضخم على العملة؟
- هـ. ناقش موضوع آثار التضخم الاجتماعية؟
- و. ناقش موضوع علاج التضخم باستخدام بعض أدوات السياسة النقدية؟
- ز. عدد أربعة وسائل للحد من البطالة؟

اختر الإجابة الصحيحة

1. التضخم هو:
 - أ. ارتفاع المستوى العام للأسعار
 - ب. تذبذب في المستوى العام للأسعار
 - ج. ارتفاع مطرد في المستوى العام للأسعار
 - د. جميع الإجابات صحيحة
2. التضخم هو:
 - أ. هو زيادة العرض الكلي النقدي عن الطلب الكلي للنقود في الاقتصاد
 - ب. ارتفاع مطرد في المستوى العام للأسعار
 - ج. الزيادة المفرطة لوسائل الدفع. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة.
 - د. جميع الإجابات صحيحة
3. الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار بمعدلات صغيرة يسمى:
 - أ. التضخم الزاحف
 - ب. التضخم المتسارع
 - ج. التضخم المكبوت
 - د. التضخم الكامن
4. عندما تحدد الدولة بإجراءاتها التشريعية المختلفة والإدارية المستويات العليا للأسعار:

- أ. يكون التضخم متسارع
- ب. يكون التضخم مكبوت
- ج. يكون التضخم كامن
- د. يكون التضخم مكشوف

5. ان أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد هو:

- أ. التضخم الزاحف.
- ب. التضخم الكامن.
- ج. التضخم الجامح.
- د. جميع الإجابات صحيحة.

6. من المقاييس التالية أفضل مقياس لقياس التضخم هو:

- أ. مشط الناتج المحلي الإجمالي
- ب. الرقم القياسي لأسعار المستهلك
- ج. الرقم القياسي لأسعار المنتج
- د. مؤشر لاسبير

7. أي السياسات التالية هي الأفضل في الحد من التضخم:

- أ. 2سياسة الرقابة على الأسعار
- ب. الرقابة على الدين العام
- ج. الرقابة على الأجور
- د. الرقابة الضريبية

8. يقاس معدل البطالة من خلال قسمة عدد العاطلين عن العمل على:

- أ. عدد السكان الكلي
- ب. قوة العمل
- ج. عدد العاملين في الاقتصاد
- د. جميع الإجابات صحيحة